دراسات لغوية تطبيقية

في

العلاقة بين البنية والدلالة

تأليف

الدكتور سعيد حسن بحيري

أستاذ علوم اللغة

كلية الألسن - جامعة عين شمس

طبعة مزيدة ومنقحة

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com



الناشر

مكتبة الآداب

الطبعة الأولى: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م

عنوان الكتـــاب: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة

المؤلـــــف : الدكتور سعيد حسن بحيري

رقم الإيــــداع: ٤٦٩٦ لسنة ٢٠٠٥م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977 – 241 - 647 – 6

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الاوبرا - القاهرة

هاتف ٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢)—

e-mail: adabook@hotmail. com

فاتحة الكتاب

بالله الواحد أستعين وبنوره أستهدي وأستبين

لقد اختلفت دوافع الكتابة في كل فصل من فصول هذا الكتاب، كما اختلفت الظروف التي أحاطت بعملية الكتابة فيها في ذاتها؛ إذ كانت الفترة الزمنية بين تدوين كل فصل ليست بالقصيرة. وكان باعث الفصل الأول ذلك الخلاف الدائر بين الباحثين حول الحدود التي تفصل بين علم اللغة وعلم الأسلوب، وادعاء كل فريق تفرُّد الاختصاص الذي يشتغل به، وقدرته على النمو والتجدد والإضافة وتجاوز حدود التضييق وعدم الحركة والانفتاح التي حصر الاختصاص، الآخَرُ نفسه فيها. وقد استوجب النظرُ في تلك القضية العودة إلى المنابع التي استقى كل فريق منها حججه، ومحاولة استجلاء الأمر بمناقشة الأصول التي بنى كلٌّ من أنصار علم اللغة وأنصار علم الأسلوب صرح اختصاصهم، وشيَّدوا أركانه، وشكَّلوا مكوناته ومحاوره.

• ومن ثَمَّ عُنى **الفصل الأول** ببحث العلاقة الوثيقة بين علمي اللغة والأسلوب، وتأكيد علاقة التوازي بينهما بوسائل عدة، تتضمن في الوقت نفسه استبعاد فكرة التبعية بينهما؛ إذ لا ينفي كونُ أحدهما صِنْوَ الآخر وجود بعض أوجه التداخل والتفارق بينهما، وهي المسائل الخلافية التي بحثها العلماء، حيث لا يعني اعتماد كلٍّ منهما على محاور متداخلة متشابكة مشتركة بينهما عدم وجود محاور أخرى متفارقة متخالفة تتحقق فيها الخصوصية لكلٍّ منهما. وحرص الباحث من خلال مناقشته للآراء المختلفة على تصحيح بعض الاستنتاجات التي شاعت بين الباحثين دون أن يكون لها أصل في نصٍّ «دي سوسير» نفسه.

وفي الواقع يمكنني بعد مناقشة حجج كل طرف ومعرفة الأسس التي بُنيتْ عليها أن أزعم أنه لم تكن لتستطيع النظريات اللاحقة على نظرية «دي سوسير»

للغة أن تحقق ذلك التقدم الكبير الذي وصلتْ إليه، دون أن تعتمد على جوهر مقولات «دي سوسير» الأساسية التي أحدثت تحولاً كبيرًا في البحث اللغوي الحديث، ولكنها مزجت وحوّرت وعدّلت وأضافت وابتدعت مجموعةً من التصورات اللغوية الخلّاقة التي اتسمت بالدينامية والحيوية والتجدد، ومهّدت السبيل ليصنع منها علماء اللغة والأسلوب مبادئ مهمة للتحليل والمعالجة، مبادئ قادرة على إنشاء جدلية مستمرة مع النصوص لاستنطاق محتواها وسبر أغوارها وبيان دلالاتها، تتجدد مع كل قراءة وفهم وتفسير.

ومن أهم المسائل الخلافية التي عُنِيَ الباحث بمناقشتها في إطار هذا التناول المفصَّل: ثنائيةُ اللغة والكلام، ثم ثنائية الشمولية والجزئية، ثم ثنائية المجال والوظيفة، ثم ثنائية التجرُّد والتأثير، ثم ثنائية الاطِّراد والانحراف، وأخيرًا ثنائية التحليل والتفسير. ويتصل اختيارُ نهج الثنائيات بطبيعة الحدود الواقعة بين علمي اللغة والأسلوب.

وبديهيٌّ أنني لم أتطرق إلى كل الثنائيات الممكنة، وإنما اخترتُ منها أكثرَها قيمةً في إيضاح العلاقة بينهما، كما أنني آثرت التفصيل الدقيق في معالجة بعض الثنائيات على العموم وإعطاء صورة عامة عن عدد من الثنائيات التي يمكن أن تضاف وتوصف وصفًا مؤخرًا، ولعل الإيجاز هنا يوصم بالغموض والخلل، ولا يفي بسلامة الطرح ووضوحه واستيفاء أكبر قدر من الآراء التي تُعرِّضت للموضوع المطروح.

• **أما الفصل الثاني** فيبحث بعض أشكال الربط في القرآن الكريم؛ لبيان كيفية تضافر العناصر الإشارية والعناصر الإحالية في تماسك النص، وذلك من خلال نهج يتجاوز حدود الجملة في التحليل، ويسمح بطرح إمكانات متعددة للفهم وفضاءات أرحب للتفسير، أعني محاولة دراسة موضوع نَصِّي محدَّد، دراسة تجمع بين مستويات مختلفة: نحوية، ودلالية، وتداولية في إطار نحوِ النصِّ؛ للوصول إلى استنتاجات تسوِّغها الاستخدامات الفعلية، لا الأحكام المسبَقة.

النصُّ - هنا - يُفهم على أنه وحدة كلية كبرى، أو شبكة معقّدة تُسهم في تماسكها عدد من الروابط، أهمها الروابط التركيبية والزمنية والإحالية - الإشارية إلى جوار العلاقات الداخلية بين عناصره ووحداته الصغرى.

وهكذا يتحدد دورُ البحث في الكشف عن وسائل الربط النحوي، وكيفيات تتابع القضايا والمعلومات داخل النص، وأدوات التماسك الدلالي النّصّ ووسائله، والإمكانات المتعددة للترابطات والعلائق الداخلية، كلها عناصر تحقق للنص الوحدة والتماسك. يتبنّى الباحث هنا نهجًا لا يحيد عنه، يرى ارتكاز تماسك النص على مجموعة من العناصر التي تشكل الروابط المختلفة جزءًا أساسيًا منها؛ إذ إنها وسائل لغوية تعمل على تنظيم عناصر عالَم الخطاب، كما أن انتظام الجمل في النص دليل على انتظام العناصر المكوِّنة لعالم النص.

وحتى يمكن الوصول إلى نتائج محددة وقواعد دقيقة للموضوع المدروس رأيت أن يرتكز البحث على مستوىً واحد بعينه، هو مستوى النص القرآني؛ إذ أتاح شيوع هذه الروابط وتعدد دلالاتها وبروز دورها في تحقيق الترابط بين أجزاء النص القرآني إمكانَ دراستها في سياقات متباينة وفي أبنية مختلفة. وقد أفاد البحث إفادة بالغة مما قدَّمه النحاة والمفسرون الذين قدموا إشارات مضيئة قيِّمة حول الروابط الإحالية في أثناء دراستهم للضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وعناصر معجمية أخرى كثيرة لها دور بارز في تحقيق خطية الكلام والإفادة، ولكنها للأسف متناثرة في مواضع مختلفة، وهو ما دعا الباحث إلى تركيزها في مراكز تجميع معينة. ويعني ذلك أنني أقتصر هنا على مجموعة محددة من العناصر الإحالية هي: ضمير الذات، ثم ضمير الشأن، ثم ضمير الفصل، وأخيرًا ضمير الإشارة، من خلال منهج تحليلي منفتح لا يفصل بين أبعاد جوهرية ثلاثة هي: البعد التركيبي، والبعد الدلالي، والبعد التداولي.

وقد تقدم على التطبيق أو المعالجة التطبيقية **مدخلٌ نظري** تناول بالتفصيل مفهوم الإحالة وأنواعها ووسائلها ووظيفتها. فاستهل بتحديد العنصر الإشاري

قسيم العنصر الإحالي، ثم بيّن أقسام العنصر الإشاري، ثم تعيين مستولي الإحالة: المستوى الخارجي، والمستوى الداخلي، وإيضاح الفروق بين العنصر الإشاري المعجمي والعنصر الإشاري النصي، وبين الإحالة إلى ما هو داخل النص والإحالة إلى ما هو خارج النص، وبين إحالة إلى مذكور سابق أو متقدم، وإحالةٍ إلى مذكورٍ لاحق أو متأخر، وبين الإحالة النصية، والإحالة المعجمية. وفي المعالجة التطبيقية بُدِئ بالبنية الإحالية لضمير الذات، ويتناول فيها عددًا من الصور التي توضِّح الأنواعَ المختلفة للعلاقات بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي.

وقد حاولتُ في أثناء معالجة البنية الإحالية لضمير الذات أن أشير إلى صور متعددة لتلك الإحالة، وأن أبرز العلاقة بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي، وأن أحدد اتجاه الإحاله وعلته، وأن أمثل بأدلة على أنواع معقدة للإحالة لا يجوز بحالٍ أن يُقتصر فيها على بنية الجملة المفردة؛ إذ يتعلق الأمر في بعضها بعناصر متقدمة وفي بعضها الآخر بعناصر متأخرة، وفي بعضٍ ثالث بعناصر متحاولة تستلزم الوجهين معًا. أما الأكثر تعقيدًا فهي الإحالة إلى خارج النص، وهنا لا يجوز في التفسير الاكتفاء بالعناصر اللغوية؛ إذ قد ارتقى البناء وصار السياق اللغوي غيرَ كافٍ لإيضاح قصد النص. وهو ما دفع إلى ضرورة اشتراك عناصر لغوية وعناصر غير لغوية معًا في عملية التفسير.

وفي معالجة البنية الإحالية لضمير الشأن خصوصية استعمال هذا الضمير، وتوضح الأمثلة المعالجة في سياقات مختلفة تُحقِّق دلالة التفخيم والتعظيم فيها، وتداخل استعمال ضمير الشأن مع ضمير الذّات، وإنْ غَلبَ السياقُ معنى التفسير. ولقد تجاوزت إشاراتُ المفسرين قيود النحاة، ورجّحت الاستعمالَ على القاعدة، بطرح عدة إمكانات تفسيرية لهذه البنية في إطار نصوصٍ ممتدة خطّيا متماسكة المعنى تفقد مع التجزئة إلى وحدات صغرى وحدة الموضوع وبلوغ القصد. وفي البنية الإحالية لضمير الفصل يسهم كل من العنصر الإشاري السابق والعنصر اللاحق في بيان معنى التوكيد أو الاختصاص.

واستلزمت المعالجة هنا مناقشة القيود التي وضعها النحاة تقييدًا لهذه البنية، ثم النظر في السياقات الفعلية لها. وقد لوحِظَ في أغلبها أن ضمير الفصل قد حقَّق صلة قوية بين المتقدم عليه والمتأخر عنه، وهو ما أطلق عليه التوكيد المعنوي، وهو معنى متميز.

وفي خاتمة المعالجة، تحتل البنية الإحالية لضمير الإشارة موقعًا فريدًا، إذ يُستخدم في القرآن الكريم استخدامًا ثريًّا جدًّا؛ إذ هو عنصر إحالي مبهم أيضًا، يقيم ربطًا قويًّا بين أجزاء السور بما يلزمه من بيان وتفسير أو توضيح وتحديد. ويتحدد نوعه ووظيفته بعلاقته بالجزء المُفَسَّر والجزء المُفَسِّر معًا. إنه من أبرز الروابط التي تعقد صلة بين أحداثٍ أو أحوالٍ أقوالٍ سابقةٍ ونتيجةٍ لاحقة. وتُقسَّم الإحالة هنا أيضًا إلى إحالةٍ ذات مدى قريب وإحالة ذات مدى بعيد، وذلك بالنسبة لعلاقتها بالمُحال إليه الذي يمكن أن يتحاور مع المُحيل، ويمكن أن يتباعد عنه أيضًا. ويؤكد هنا أن للسياق دورًا مهمًّا في إيضاح تلك العناصر وإبراز أنواع الصلات التي تعقدها بين الجمل الصغرى والجمل الكبرى، بل بين عدة نصوص أحيانًا، ويؤكد شيوعها في الأسلوب القرآني توظيفَ إمكاناتها في بناء التلاحم بين أجزاء النص وتماسكه وتحقيق وحدته.

- أما **الفصل الثالث** فيعالج معياري القصد والتفسير في نظرية النظم لعبدالقاهر الجرجاني التي شاع بين الباحثين تسميتُها بنظرية معاني النحو، وذلك من خلال إعادة قراءة لنصوص «دلائل الإعجاز» لاستخلاص المكونات الأساسية أو الدعائم التي بُنيت عليها نظرية النظم للوقوف من خلال درسٍ مفصل لاستعمالاتٍ مختلفة على بعض أسرار الإعجاز اللغوي عامةً والإعجاز اللغوي القرآني خاصّة. ولا شك في أن محاولة الجرجاني لتحقيق التوازن بين كفاءة أحكام النحو والمبادئ الدلالية تحتاج إلى جهد كبير متواصل حتى يمكن الكشف عن فاعلية النحو في توضيح وتفسير واستخراج طاقاته من جهة، وتحديد مدى إسهام المبادئ الدلالية في تعليل ظواهر العدول.

إن جوهر تفرُّد نهج عبدالقاهر لا يكمن في التصورات المطروحة في الدلائل التي تشكل معنى النحو. فقد سُبق إليها؛ إذ بحث عدد كبير من العلماء قبله مسألة الإعجاز القرآني، وانتهوا إلى تحديد الإعجاز في أمور معينة. إنما يكمن تفرُّده - في رأيي - في تجاوز تحليلاته حدودَ التنظير الضيقة إلى رحابة التفسير، بل في قدرته وتمكُّنه من ربط قواعد التنظير بإشكاليات التطبيق وطاقات التفسير في إطار نظرية كلِّية استطاعت بوضوح معالمها واتِّساق مبادئها أن تتخطَّى حواجز القواعد الجزئية التي تناثرت في المؤلفات السابقة.

ومن المفيد لإيضاح موقفه أن نتتبع مفهومَ النظم في تلك المؤلفات التي عالجت الإعجاز القرآني، ونرصد جهود علمائه المتواصلة في توسيع دلالته، مع ربط ذلك التناول بمذهبهم الكلامي والأصولي.

ويلاحَظ ابتداءً في أثناء إيضاح اتجاه إثبات الإعجاز القرآني أنه على حين يتجه المعتزلة (أصحاب المذهب العقلي) من الجانب المرئي إلى غير المرئي أو من الدالّ إلى المدلول أو من اللفظ إلى المعنى، يتجه الأشاعرة (أصحاب المذهب الوجداني) من الجانب غير المرئي إلى المرئي أو من المدلول إلى الدال أو من المعنى إلى اللفظ. ويرتبط ذلك التوجه بجوهر النظرية الاعتزالية في النظم، وهو أن التزايد يقع في الألفاظ وليس في المعاني، بخلاف جوهر النظرية الأشعرية في النظم الذي يلتزم مبدأ أن التزايد في المعاني وليس في الألفاظ. وقد برزت في معالجاتهم صلة وثيقة بين مفهوم «النظم» من جهة، ومفاهيم التأليف والصياغة والسبك والرصف والضم والتشاكل والتلاؤم والفصاحة. وكان للأفكار التي طرحها القاضي عبدالجبار بوجهٍ خاص في نظريته حول الفصاحة أثر واضح في توصل الجرجاني في مناقشة وجدل خفيٍّ معها إلى نظرية النظم.

وقد أسفرت المقارنة بين القاضي عبدالجبار في «المغنى» وعبدالقاهر في «الدلائل» إلى أنه إذا غُضَّ الطرف عن فكرة المعاني النفسية التي تترتب في الذهن (أو العقل) في مستوى ما قبل النطق الذي يشكِّل القسم الأول من نظرية

النظم، فإن القسم الثاني وهو توالي الألفاظ في مستوى التأليف والعلاقات بينها و اختلاف الدلالات باختلاف الترتيب (أو التوالي أو الضم أو البناء) فلا نشك أنه قد تأثر فيه بعبدالجبار، حيث جعل عبدُالقاهر وجه النظم بالموقع تفسيرًا لما تُوصف به الكلمة (المؤانسة في مقابل التوحّش، والقبول في مقابل الاستكراه... إلخ). لقد كانت فكرة المعنى النفسي كاملة النضج لدى الأشاعرة وبخاصة لدى الباقلاني، ولكنها لم تتَّضح وتُفصَّل - فيما نرجح من أدلة نصية عدة، تجيز الفصل في هذه المسألة - إلا على يد عبدالقاهر الجرجاني. فالنظم يجري عنده على مرحلتين: الأولى نفسية، وهي ترتيب المعاني في النفس، والثانية لغوية، وهي النطق بالألفاظ على حذوها. و إذا كانت الألفاظ تابعةً للمعاني فإن ذلك يؤكد عدم الانفصال بينهما؛ إذ لا تعني التبعية انفصالَ تحقق الأولى عن الثانية، بل هي تبعيةُ تحقق في الوقت ذاته: اختيار، ثم تأليف، عمليتان متلازمتان.

وهكذا تُقدِّم هذه النظرية جانبين أو وجهين لعملة واحدة **الأول**: نفسي يضم الدلالةَ أو المعنَى النفسِي، ويشكِّل قصدَ المتكلم أو غرض الكلام على مستوى الاختيار، **والثاني**: لغويّ يضم الألفاظ المنطوقة حيث تتلاحم الدلالات المعجمية بالدلالات السياقية على مستوى التأليف. والوجه الثاني وحده هو مناط التفسير، فلا وصف بصحة نظام أو فساده أو وصف بمزية أو فضل إلا ويرجع ذلك الوصف إلى معاني النحو، قواعده وأحكامه، ومن ثَـمَّ كان البحث في النظم في الأمثلة التي يتجلى فيها، وذلك في التقديم والتأخير، في التعريف والتنكير، في الحذف والذكر، في الفصل والوصل... إلخ؛ لأنها وجوه كثيرة لا نهاية لها؛ ولذلك يصعب حصرها، كما ذكر عبدالقاهر صراحةً في مواضع عدة في الدلائل منها: «وإذ قد عرفتَ أنَّ مدارَ أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهايةٌ لا تجد لها ازديادًا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تَعْرِضُ بسبب

المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها مِن بعض، واستعمال بعضها مع بعض». إمكانات اللغة إذن لا نهائية، والوجوه والفروق بين الأبواب والأساليب وصور الأداء والصياغات النحوية غير محدودة أو لا نهائية. غير أن أسسَ تفسير هذه الوجوه الدقيقة والفروق الإجمالية نحوية في المقام الأول؛ أي أنه لا يُفسَّر صحة النظم أو فساده إلا من خلال المعايير النحوية «توَخِّي معاني النحو». وربما بدا ذلك سهلاً عند التنظير، ولكنه عند التطبيق كما تُبين تحليلات الجرجاني أمرٌ جَدّ عسير؛ لأنه لم يقف عند المعاني الأوَل في عملية التفسير، وهي الجانب أو الضلع الثالث في هذه النظرية، بل تجاوزَها بحثًا عن المعنى الثاني أو معنى المعنى أو قصد المتكلم أو قصد الكلام، المعنى الذي يحاول المؤوِّل أو المخاطَب استنباطه من الكلام على أساس سياق مشترك بينه وبين المنتج أو المتكلم. ولم يرَ قيمةً في ترك البحث عن العلة التي توجب المزية في الكلام، والاكتفاء بالأحكام العامة والأقوال المجملة. وإهمال أن يُتبع أو أن يُقرن كل وصف بالحسن أو القبح، بالصحة أو السقم بالدليل، بل القيمة الحقيقية في تعليل سر التفاوت بين الأبنية، في التدليل على تحقق توافق بين طرفين غير مذكورين صراحةً في النص، بل هما مختفيان فيه، مذكوران ضمنيًّا، قصد المتكلم وتفسير المخاطَب.

وانتقل عبدالقاهر بعد بيان سر الإعجاز اللغوي في النظم بأدلة نظرية عدة، إلى تعضيد نظريته بأدلة تطبيقية من خلال تحليل بعض وجوه النظم. ولذا كان من الضروري مراجعة معايير الوصف وأدواته في بعض هذه الوجوه للوقوف على كيفية التفسير ومدى قدرة عبدالقاهر على تحقيق توازن دقيق بين التنظير والتطبيق، وبيان أن معاييره النظرية ذات كفاءة تفسيرية عالية. وتنبغي الإشارة هنا إلى أنه يصعد في تحليل أمثلته في القيمة حتى يصل إلى قمة الإعجاز؛ ولذا يغلب أن يبدأ بمستوى اللغة العادية، ثم يرتقي إلى مستوى لغة الشعر، وأخيرًا إلى مستوى لغة القرآن، وهو ما يرجِّح الظن لديَّ بأنه قد عالج قضية الإعجاز

المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض». إمكانات اللغة إذن لا نهائية، والوجوه والفروق بين الأبواب والأساليب وصور الأداء والصياغات النحوية غير محدودة أو لا نهائية. غير أن أسسَ تفسير هذه الوجوه الدقيقة والفروق الإجمالية نحوية في المقام الأول؛ أي أنه لا يُفسَّر صحة النظم أو فساده إلا من خلال المعايير النحوية «توَخّي معاني النحو». وربما بدا ذلك سهلاً عند التنظير، ولكنه عند التطبيق كما تُبين تحليلات الجرجاني أمرٌ جَدّ عسير؛ لأنه لم يقف عند المعاني الأوَل في عملية التفسير، وهي الجانب أو الضلع الثالث في هذه النظرية، بل تجاوزَها بحثًا عن المعنى الثاني أو معنى المعنى أو قصد المتكلم أو قصد الكلام، المعنى الذي يحاول المؤوِّل أو المخاطَب استنباطه من الكلام على أساس سياق مشترك بينه وبين المنتج أو المتكلم. ولم يرَ قيمةً في ترك البحث عن العلة التي توجب المزية في الكلام، والاكتفاء بالأحكام العامة والأقوال المجملة. وإهمال أن يُتبع أو أن يُقرن كل وصف بالحسن أو القبح، بالصحة أو السقم بالدليل، بل القيمة الحقيقية في تعليل سر التفاوت بين الأبنية، في التدليل على تحقق توافق بين طرفين غير مذكورين صراحةً في النص، بل هما مختفيان فيه، مذكوران ضمنيًا، قصد المتكلم وتفسير المخاطَب.

وانتقل عبدالقاهر بعد بيان سر الإعجاز اللغوي في النظم بأدلة نظرية عدة، إلى تعضيد نظريته بأدلة تطبيقية من خلال تحليل بعض وجوه النظم. ولذا كان من الضروري مراجعة معايير الوصف وأدواته في بعض هذه الوجوه للوقوف على كيفية التفسير ومدى قدرة عبدالقاهر على تحقيق توازن دقيق بين التنظير والتطبيق، وبيان أن معاييره النظرية ذات كفاءة تفسيرية عالية. وتنبغي الإشارة هنا إلى أنه يصعد في تحليل أمثلته في القيمة حتى يصل إلى قمة الإعجاز؛ ولذا يغلب أن يبدأ بمستوى اللغة العادية، ثم يرتقي إلى مستوى لغة الشعر، وأخيرًا إلى مستوى لغة القرآن، وهو ما يرجِّح الظن لديَّ بأنه قد عالج قضية الإعجاز

في إطار تصوُّر الممكِن، وهو جوهر الفكر الاعتزالي، حيث يكمن الهدف من الارتقاء في سلم البيان إلى إثبات أن قمة الإعجاز لا تكون إلا في لغة القرآن. وهو ما يعني في الوقت ذاته أن الإعجاز يقع في المستويات اللغوية بأقدار مختلفة. أما النص القرآني في إطار تلك الرؤية فكلّه معجز. ومن ثَـمَّ فهو المعيار لتحديد درجة النظم في المستويات الأخرى الأدنى.

وبعد .. فهذه محاولات أولية للانتقال من الفكر النظري إلى صعوبة التطبيق، جمعت بين أفكار جديدة وأصول معلومات أصيلة في عملية مزج، لا يجور مؤلفها على طرف من أجل طرف، ولمّا كان الأمر يحتاج إلى تمهيد آثرت أن أقدم لهذه الطبعة ببعض التفصيل للأهداف المنشودة من كل فصل ومجمل دقيق لمحتويات الفصول حتى يُمكن للقارئ أن يتابعَ بعد ذلك مباحثَ كل فصلٍ بصورة أفضل، كما أن هذه الطبعة تمتاز بإضافات عدة في النص والهوامش موضِّحة للعبارات التي ربما شابَها بعض الغموض أو كانت صياغتها مشكلةً أو ملبسة، كما تمتاز بعناية كبيرة بتصويب كثير من الأخطاء التي وردت في الطبعة الأولى وبخاصة سقوط أسماء بعض سور القرآن الكريم وآياته.

ولا يفوتني هنا أن أسجل شكري وتقديري العميق للأستاذ/ أحمد علي حسن لتفضله بالموافقة على إعادة طبع هذا الكتاب وعنايته البالغة بإخراجه على أفضل وجه. جزاه الله كل خير ووفقه وسدَّد كل مساعيه الصادقة في خدمة الكتاب العربي ورقيه إلى مكانة لائقة به.

وأخيرًا لله الحمد مِن قبلُ ومن بعدُ، إليه قصدي وعليه اعتمادي،

فهو نعم المولى ونعم النصير

د. سعيد حسن بحيري

القاهرة، مارس ٢٠٠٥م



الفصل الأول

من أوجه التوافق والتخالف
بين البحث اللغوي والبحث الأسلوبي



من أوجه التوافق والتخالف

بين البحث اللغوي والبحث الأسلوبي

شاعَ في الفترة الأخيرة بين عددٍ من الباحثين تصورٌ غير دقيق للبحث اللغوي؛ إذ راجت بين أوساطٍ مختلفة دعوى غير صحيحة، وهي أنَّ البحث اللغوي قد حصر نفسه في دائرةٍ ضيقة، فلم يستطع أن يطوِّر نفسه منذ ثورة دي سوسير اللغوية التي عدَّلت من مسارات البحث اللغوي تعديلاً جوهريًا، ولم يكُن أتباعه يملكون قدرته الفائقة على طرح مقولات وتصورات جديدة، باستثناء بعض المحاولات على يدِ البنيويين ورومان جاكبسون وتشومسكي، فلم يكن من مفرٍّ تجاه هذا التصور إلا أن نعيد طرح مقولات وأدلة وإشكاليات هؤلاء المهاجمين؛ لنميز في وضوح أثر الاتجاهات اللغوية المختلفة في صنع نماذجهم الوصفية والتحليلية، ولنكشف عن الأصول التي أرساها عددٌ كبير من الباحثين اللغويين في أجيالٍ متعاقبة، وشكلت باعتراف المنصفين أصولاً اعتمدوا عليها لإيجاد تفسيرٍ مقبولٍ لكثيرٍ من المشكلات التي استعصت على الحلِّ في إطار تصوراتهم التقليدية.

ولما كان تحديد العلاقة الجدلية بين البحث اللغوي والبحث الأسلوبي، وتمييز الملامح اللغوية التي تُوظَّف لأهدافٍ أسلوبية يعدُّ من أبرز مشاكل علم الأسلوب المعاصر، آثرنا أن نبدأ بطرحِ هذه العلاقة ومناقشة بعض النقاط التي يشترك فيها كلٌّ منهما؛ لنقف على جوانب التقارُب أو التباعُد بينهما، ولا يعني ذلك بأيَّةِ حال أننا نريد أن نُثبت استقلالية البحث اللغوي وتبعية البحث الأسلوبي؛ إذ إن الدعوة إلى استقلال البحث الأسلوبي قد خطت خطوات واسعة، وتحققت لبعضِ الاتجاهات دون الأخرى، وقد رفض الأسلوبيون منذ زمنٍ بعيد أن تكون علاقة الأسلوب بعلم اللغة علاقة الجزء بالكل رفضًا باتًّا، وراحوا يؤكدون بكل الوسائل علاقة التوازي بينهما.

والحق أن اللغويين الذين اشتغلوا بقضايا تتعلق بالبحث اللغوي الأسلوبي يدركون بوعي جَلِي أوجه التداخُلِ بينهما، ولكنهم يراعون باستمرار اختلافَهما في المفهوم والإجراء والوظيفة ... إلخ. فقد رأى (أولمان) منذ عُقودٍ مضت أنْ على علم الأسلوب أن يتَّخذ مفهومًا متميزًا ومبادئ مختلفة من فروع علم اللغة - مما يجعل من الصواب اعتباره أخًا له لا جزءًا منه - فهو لا يُعْنَى بالعناصر اللغوية في ذاتها، وإنما بقوتها التعبيرية، والواقع أن هذا الفارق الأخير ليس فارقًا وحيدًا، بل ينبغي أن تُضاف إليه الفروق الأخرى، وأن تُتَلَّمس بدقة، وأن تُعرَض في وضوح؛ لإزالة كثيرٍ من أشكال الخلط والفوضى التي صنعتها وجهات نظر عنيت بظواهر الأمور، ولم تَسْعَ إلى استخراج الدلالات الدقيقة للأفكار اللغوية التي انتشرت في البحوث الأسلوبية من مصادرها، ونحاول فيما يلي أن نتناول بعض أوجه التداخل والتفارق بينهما تناولاً موجزًا إلى حدٍّ ما، وهو إنْ لم يوفَّق في تحقيق الهدف المنشود، فإنه يفتح الباب لإعادة مناقشة تلك النقاط المثارة في هذا البحث، بل وإضافة نقاطٍ أخرى للتوصُّل إلى رؤيةٍ واضحة عميقة حول هذه القضية.

[أ] اللغة والكلام :

لا خلافَ بين الباحثين حول دور الثنائيات اللغوية وأثرها من وجهات نظر متباينة في تحول البحث اللغوي أو الأسلوبي إلى مساراتٍ جديدة لم تكُن قائمة أو كانت محدودة غير منظمة ولا مُقَنَّنة، تفتقر إلى قدرٍ كبيرٍ من الموضوعية والشمول، ومنذ أن قدَّم دي سوسير محاولاته الواضحة لبيان الحدود الدقيقة بين اللغة والكلام - على نحو ما سنبين بعد قليل - لم تتوقف إسهامات الباحثين ذوي المشارب المختلفة عن تقديمِ تفسيرات ثرية تتناول في أشكال متباينة - تبعًا لمنطلقاتهم الفكرية - تلك المقولات المتناثرة التي طرحها دي سوسير في كتابه.

وهكذا كان ضروريًا أن نناقش مقولات دي سوسير نفسه في كتابه أولاً قبل أن نناقشها لدى غيره؛ للوقوف على ألوان الإضافة أو التحوير أو التقييد التي حدثت في مؤلفات بعض معاصريه بخاصة، وبعض اتجاهات البحث الأسلوبي التالية، وسأكتفي هنا باقتباس أهم المقولات التي تكشف عن حدود الفصل بين اللغة والكلام مراعاةً للمقام. ومن أهمها قوله: «اللغة والكلام عندنا ليسا شيئًا واحدًا، إذ إن اللغة في الآن نفسه نتاج اجتماعي لملكة الكلام، ومجموعة من المواصفات يتبناها الكيان الاجتماعي ليمكّن الأفراد من ممارسة هذه الملكة. وإذا أخذنا الكلام جملةً بَدَا لنا متعدِّد الأشكال، متباين المقومات، موزعًا في الآن نفسه بين ميادين متعددة بما فيها الفيزياء والفيزيولوجي والنفسي، منتميًا في الآن نفسه إلى ما هو فردي وإلى ما هو اجتماعي، ولا يتسنى لنا ترتيبه ضمن أي قسم من أقسام الظواهر البشرية؛ لأننا لا نستطيع أن نستخرج وحدته، أما اللغة فهي على عكس ذلك، كلٌّ بذاته، ومبدأ من مبادئ التبويب، وما إن نجعلها في المقام الأول بين ظواهر الكلام حتى نُدْخِل نظامًا طبيعيًا في مجموعة من الظواهر لا تخضع لأي نوعٍ من التبويب»[1].

ونستخلص مما سبق بعض المبادئ، وهي: أن اللغة عنده نظام متَّسِق بينما الكلام غير ذلك، وظواهر اللغة منتظمة وظواهر الكلام غير منتظمة، ويهمنا هنا عدم خلوص الكلام للفردية، خلافًا لما ذهبت إليه اتجاهات لغوية ونقدية عِدَّة؛ فالكلام - في رأي دي سوسير - يجمع بين ما هو فردي وبين ما هو اجتماعي، ويضيف موضحًا تلك الخاصية بعد التأكيد على ضرورة الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو فردي وبين ما هو جوهري وما هو ثانوي: «وليست اللغة وظيفة من وظائف المتكلم، بل هي نتاج يَتقبله ويُسجله دون أن يقوم بأي نشاط، وليس له فيها البتة أي سابق إضمار، بل ليس لتفكيره فيها من

(١) دروس في الألسنية العامة، ص ٢٩.

نشاطٍ سوى نشاط الترتيب»[١].

وقد استثمر أصحابُ الاتجاه العقلي في اللغة ذلك التمييز استثمارًا جيدًا، كما يتضح في نهج تشومسكي، إلا أننا نؤثر التركيز على إظهار عناية دي سوسير باللغة في المقام الأول، إذ إنها النظام الذي يحكم المتكلمين، وليس لفرد واحد قدرة على هدم هذا النظام أو تغييره دونَ موافقة مجموع الأفراد؛ ليعود التغيير بذلك منتظمًا في نسق مُطَّرِد.

يقول في موضعٍ آخر: «واللغة أيضًا هي الجانب الاجتماعي من الكلام الخارجُ عن نطاق الفرد؛ لأن الفرد الواحد غير قادر على أن يخلقها أو على أن يحورها، وهي لا توجد إلا بمقتضى نوع من التعاقُدِ يتم بين أعضاء المجموعة البشرية الواحدة»[٢]. ويرى كذلك أن الكلام متنافر المقومات، أما اللغة فذات طبيعة متجانسة، فهي نظام من الدلائل (العلامات) ليس فيه من جوهريٍّ سوى اقتران المعنى والصور الأكوستيكية، وهو نظام يكون فيه وجها الدليل (العلامة) نفسيين بنفس الدرجة والقدرة[٣]. اللغة النظام المطَّرِد المستقل الأَوْلى بالدراسة مستقلاً عن الكلام، وإن كانا – في حقيقة الأمر – متداخلين تداخلاً شديدًا. وينتهي إلى أن دراسة الكلام تحتوي قسمين: قسم جوهري، موضوعه اللغة، وهي جماعية في جوهرها، ومستقلة عن الفرد، وهذه الدراسة نفسية بحتة، وقسم آخر ثانوي، وموضوعه الجانب الفردي من الكلام، أي اللفظ بما في ذلك عملية التصويت، وهو نفسي فيزيائي[٤]، ولا يعني الارتباط الوثيق بين اللغة والكلام

---

(١) السابق ص ٣٥.

(٢) السابق ص ٣٥.

(٣) السابق ص ٣٦.

(٤) السابق ص ٤١.

– في رأيه – أنهما شيئان متميزان، ولا شكَّ في أن هذين الموضوعين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، وأن وجود أحدهما يقتضي وجود الآخر(*).

فاللغة التي ألحَّ عليها هنا كما يتبين لنا هي اللغة في صورتها المنطوقة لا المكتوبة، إذ إن عناية اللغوي تكون أساسًا بما هو منطوق، وإن كانت الكتابة تسلب تلك العناية حين يمتزجان امتزاجًا عميقًا. ولا يجوز هنا أن نضفي على اللفظ أية صفة جماعية، كما لا يكون كلام الفرد إلا محدودًا، ففي الأساس ليست اللغة موجودة بشكل كامل وتام عند أي فرد، أي إن كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية يحاول أن يأتي كلامه موافقًا لها، ولكنه لا يمكن أن يحققها تحقيقًا كاملاً، ومن ثَـمَّ يتفاوت هؤلاء الأفراد في مراعاة قواعدها.

وترجع عِلَّة إمكان دراسة اللغة دراسة علمية، وعدم تحقُّق ذلك إلا حين تُدْرَس مستقلة عن مظاهرها أو تحققاتها الفردية، إلى أن الكلام يتحقق في صُوَر لا حصر لها. وليس ثَـمَّة علم يمكن أن يَدرس هذه الصور في الواقع؛ فالمفردات والعبارات والجمل (في أية لغة) لا حصر لها ولا سبيل إلى دراستها كلها، أما الطرق التي تُبْنَى بها المفردات أو العبارات أو الجمل فتقع تحت الحصر ويمكن دراستها؛ ولهذا كان موضوع الدراسة العلمية للغة النماذج التي يأتي الكلام مطابقًا لها.

فاللغة – لا الكلام – هي التي يمكن أن تُدْرَس؛ لأنها طائفة من العلامات اللغوية المتفق عليها، وطائفة من القواعد التي تنظم هذه العلامات، فنحن حين

(*) اللغة إذن موجودة لدى الجماعة في شكل جملة من الارتسامات المودعة في كل دماغ. هي شيء مشترك بينها جميعًا مودع في أدمغة أفراد الجماعة، وليس لمشيئة أي فرد فيها أي دخل في ذلك. وهكذا يتبين لنا عدم صحة عبارة حياة اللغة؛ لأن اللغة ليست كيانًا قائمًا بذاته، ولا وجود لها إلا في أدمغة المتكلمين بها.

ندرس إذاً سوف ندرس نماذج وقواعد لا منطوقات»[1].

وليس وصف اللغة بأنها ظاهرة اجتماعية في مواضع عدة بمنفصلٍ عن اعتبار أنها كغيرها من الظواهر الاجتماعية وقائع موضوعية ذات وجودٍ خارج عن شعور الأفراد، ويعني ذلك في وضوح أن دراستها دراسة علمية يمكن أن يتحقق تحققًا كاملاً، مثلما يتحقق لعالم الطبيعة أن يدرس الظواهر الطبيعية دراسة علمية.

ونظن أن من أبرز محاولات تفسير مقولات دي سوسير كانت محاولة جسبرسن من وجهة نظر لغوية، وباللي من وجهة نظر أسلوبية[2]. ويُلاحَظ أن المحاولة الأولى تنزع إلى استبعاد مصطلح الكلام وما خلفه من خلافات والاستعاضة عنه بمصطلح اختصَّ به جسبرسن، وهو «اللغة الفردية» أما المحاولة الثانية فتنزع إلى توسيع دور الكلام، وتسليط ضوء أكبر عليه، وتقليص قيمة المقولات التي ألحَّ عليها دي سوسير حول اللغة.

ويحاول جسبرسن أن يؤول بعض ما فهمه من فروق بين اللغة والكلام لدي سوسير قبل أن يفند آراءه في تفصيل لا يتسع المقام له؛ إذ لن نتناول إلا ما يمس موضوعنا مسًّا واضحًا، وقد طرح فكرته المركزية ابتداءً قبل أن يفسِّر اعتراضاته على «الكلام» واستبعاده، يقول في أول مناقشته: «وإذا صحَّ ما نقرره أن الفرد موجود بذاته، مستقل بكيانه؛ فإنَّ لغته موجودة كذلك بذاتها، وإذا

---

(١) مدخل إلى علم اللغة، ص ٣٠١، ٣٠٣. يعرض د. محمد حسن عبد العزيز أهم الفروق التي تميز الكلام عن اللغة التي لخصها دينين (.Dinneen) في كتابه «مدخل إلى علم اللغة العام» وفيها إزالة بينة للغموض الذي قصد إليه بعض الباحثين.

(٢) لا يعني ذلك إغفال أثر دي سوسير في مييه وسابير وهيلمسليف وتربتزكوى وتشومسكى وغيرهم، غير أن المراجعة الدقيقة لأفكار دي سوسير حول هذه الثنائية كانت من نصيب جسبرسن وباللي.

صح أن الفرد أيضًا يتعاون وينفعل ويتأثر بالجماعة التي يعيش فيها؛ فإن لغته كذلك تتأثر بالاتجاهات الجماعية اللغوية، أو بعبارة أخرى فإنه لو سَلَّمنا بوجود الفرد والمجتمع باعتبار كل منهما وحدةً مستقلة، فإن من الممكن من الجانب اللغوي أيضًا أن نتكلم عن اللغة الفردية واللغة الجماعية، وكلا العنصرين يؤثر ويتأثر بالعنصر الآخر»(١).

ولا شك أن التجريد الذي أوجبه دي سوسير للُغة دون الكلام قد أضفى عليها عدة خواص: منها خاصيةُ الحتمية؛ إذ إن المجتمع يفرض اللغة على أعضائه فرضًا، فليس لديهم اختيار في اكتسابها، ولا يملكون عنها بديلاً، ويتوقف جسبرسن عند تلك الخاصية موضحًا وجهة نظر دي سوسير؛ إذ يقول: ويرى دي سوسير أن الكلام نشاط فردي، فالأفراد وليست الجماعة هم الذين يتكلمون، أما اللغة فهي على العكس من ذلك أمر جماعي؛ إذ إنها مجموعة من الصور اللفظية تُختزن في الذهن الجماعي، هذه الصور ذات قِيَم موحدة عند جميع الأفراد. واللغة موجودة قبل وجود الفرد؛ لأنها خاصة بالجماعة، وهذه لا شك موجودة قبل وجود أيّ فردٍ من أفرادها، والفرد يُولَد بلا لغة، ولكنه يَرِث اللغة باعتبارها تراثًا جماعيًّا، وليس له في الميراث أي نوع من الاختيار، فهو لا يملك التدخل في اختيار مفرداتها، أو تنظيم قواعدها، بل يرث كل ذلك على الوضع الذي يجده عليه عند ميلاده(٢).

فهي تمارس إذن نوعًا من الإلزام على الأفراد الذين يستعملونها، وتكون محاولة الأفراد الخروج على قواعدها محفوفةً بالمخاطر، فإنْ لم تجابَه بمعارضةٍ قوية تدفع بها إلى العودة إلى النظام، فإنها تظل محدودة معزولة غير مقبولة إلى أن

(١) اللغة بين الفرد والمجتمع ص ٥.

(٢) السابق ص ١٥. راجع أيضًا ما ورد لدي سوسير آنفًا، وبخاصة بدءًا من ص ٤١.

تحظى بقبول جماعي، ولا يتحقق ذلك لكل الأفراد، بل لأفراد متميزين، ذوي قوة إبداعية خلاقة، قادرة على اختراق النظام، فاعلة ومؤثرة في تكوين نسق جديد. ويعيدنا ذلك إلى متابعة تفسير جسبرسن، حيث يكون الكلام – وهو أمر فردي – المادة التي تتكون منها اللغة، ولا يكون ذلك بواسطة فردٍ من الأفراد، بل بنوع من الاتفاق الجماعي، ودور الفرد لا يزيد عن تقديم المادة الخام، وللجماعة وحدها تقديم ما تُقْبَل ورفض ما تُرْفُض من هذه المادة، وإدخال ما ترى إدخاله في نطاق النظام الاجتماعي المسمى «لغة»[1].

ويؤكد جسبرسن الصلة الوثيقة بينهما، وإن انتهى إلى مؤدّى كلام دي سوسير، وهو أنه من الممكن أن ندرس اللغة وحدها بعيدة عن الكلام، وهو ما سبقت الإشارة إليه آنفًا، حين يبين مدى التداخل؛ إذ إنه بالرغم من اختلاف الكلام واللغة بعضهما عن بعض، فإن لكلٍّ منهما علاقة وثيقة بالآخر؛ فكلام أفراد الجماعة اللغوية دائر في تلك القواعد والمفردات التي تتكون منها اللغة، كما أن اللغة ذاتها تتطور بتأثير الكلام، ولا يرى صفة الابتكار في رأي دي سوسير القائل إن جميع الأحداث الاجتماعية تبدأ فردية، ثم لا تلبث أن تشيعَ بين عددٍ من الأفراد، ثم يتسع نطاقها فتتخذ صفة الجمعية؛ وذلك لأن هذا الرأي من الآراء المتعارف عليها بين دارسي العلوم الاجتماعية، أما قول دي سوسير بأن الكلام من نِتاج الأفراد بينما اللغة من نتاج المجتمع، فهو في رأي جسبرسن قول مردود؛ حيثُ عَدَّ أن الجماعة ليست سوى مجموعة من الأفراد، ولا يمكن بحالٍ أن نعتبرها شيئًا آخر.

وهو ما لم يأتِ فيه دي سوسير بجديد أيضًا، فهو ناقل عن بعض علماء الاجتماع الألمان (وبخاصة دوركايم) الذين قالوا بوجود الجماعة وجودًا يختلف عن وجود الأفراد، وبأنه إذا صح أن يقال إن للفرد عقلاً فرديًا فإن للجماعة

(١) السابق ص ١٥، ١٦.

كذلك «عقلاً جماعيًا»(*).

ويرفض جسبرسن أن ينسب العقل إلى الجماعة، ويرى أن العقل خاصية توجد للفرد لا للجماعة، وإذا كان الشَّبَه السلوكي بين عقول أفراد الجماعة اللغوية الواحدة قد دفع إلى القول بالعقل الجَمْعي، فلماذا لا تصح الأوصاف الجَمْعية الأخرى أيضًا[1].

أما كلام دي سوسير عن حرية الفرد المحدودة وقدرته المقيدة، وأنه ليس مصْدَر أو سبب التغيير والتبديل في اللغة، وليست الجماعة عنصرًا سلبيًّا، بل إنها تمتاز بقوة آمرة قاهرة تفرضُ نفسها على الفرد أراد أو لم يُرِد، فإذا أراد الخروج عليها ردته إلى الالتزام أو التمسك بقوانينها، وهكذا لا يستطيع الفرد التغيير أو التبديل في اللغة، بل إنَّ الجماعة هي التي تقوم بذلك. فقد ردَّ جسبرسن كلَّ هذا، ورأى أن طابع المغالاة يكسوه، وذهب إلى أنه لو سلمنا لدى سوسير بأن الفرد هو المتصرِّف في الكلام؛ فإنه يجب أن نُقَيد رأيه بعضَ التقييد؛ حيث إن هناك حدًّا لحرية الفرد في هذا التصرف لو تجاوزه لما صار كلامه «كلامًا» على الإطلاق، إذ إن تصرف الفرد في الكلام مشروط بألا يتجاوز حدود الأفهام، والأفهام أمر مشترك فيه الجماعة، وليست أمرًا خاصًّا بالفرد وحده.

إن حرية الفرد في الكلام ليست حرية مطلقة، بل مقيدة بالمدى الذي يمكن في حدوده للجماعة أن تفهم ما يقول، وعلى هذا الرغم من أن الكلام نشاط فردي إلا أنه في نفس الوقت يرتبط بعنصر اجتماعي آخر هو «الأفهام»[2]، ويضرب

(*) عنى علماء الاجتماع في اتجاه مضاد لما ينكره جسبرسن هنا بالعقل الجمعي في مقابل العقل الفردية في ثنائية فريدة بين المفترض والواقع.

(1) السابق ص ٢٠ : ٢٣.

(2) السابق ص ٢٣ : ٢٤.

مثالاً يتكرر في مواضع مختلفة للعلاقة بين اللغة والكلام، إذ يرى العلاقة بينهما شبيهةً بعلاقة معنى الكلمة التي في صيغة الجمع بمعنى الكلمة التي في صيغة المفرد، بمعنى أن اللغة ليست – في حقيقة الأمر – شيئًا آخر غير الكلام، كما يرى دي سوسير، بل هي الكلام ذاته، ولكن باعتبار آخر، ومفردات اللغة هي جميع ما ينطق به كل أفرادها من ألفاظٍ مهما اختلفت درجة شيوعها، والأمر كذلك بالنسبة للتراكيب ومخارج الحروف.

ويخلص من ذلك التتبع الدقيق لمقولات دي سوسير، والرد عليها، وإن كنا لا نوافقه في بعضها، إلى النتيجة التي قدم لها في البداية كما أشرنا آنفًا؛ إذ رأى أن يستبدل تقسيم دي سوسير بتقسيمٍ آخر، فبدلاً من تقسيم النشاط اللغوي إلى «كلام» و«لغة» يقول بوجود نوعين من اللغة هما «لغة الفرد» و«لغة الجماعة»، بمعنى أنه يشتق من اللغة ثنائية تستبعد الخلاف حول حقيقة الكلام. بيد أنه لم يوفق في فهم فكرة التجريد في اللغة، أعني كونها نظامًا من رموز وصيَغ وقواعد ليس لها تحقيق فِعليّ، ولكنها مختزنة في عقول الأفراد. وعلى هذا قيل: إنها موجودة بالقوة (أي كامنة)، على حين أن الكلام موجود بالفعل (أي: حادث)[*]. وهي تتجاوز قدرة الفرد؛ إذ لا يمكنه أن يحققها كاملاً، ولكنه يسعى إلى تحقيق صور لها على مستوى الكلام، يتماثل مع تحقيقات فرد آخر أو لا يتماثل معه، ومن ثم يتفاوت الأفراد في قدراتهم على هذا المستوى، وإن جمعتهم الأنساق المجردة التي تمكن من عملية التواصل (وهي أهم وظائف اللغة، حتى في منظور الاتجاهات اللغوية الحديثة).

(*) لا ينفي هذا التقسيم الفلسفي – كما نرى – فكرة وجود المقابلة بين عنصر قائم ولكنه مفترض، وعنصر آخر قائم أيضًا، ولكنه متحقق. ولذلك قد تختلف التحقيقات الفردية غير أن الأنساق المجردة العقلية تعوض الاختلاف وتمكن من التواصل، الوظيفة الجوهرية من وظائف وجود اللغة.

وقد ذهب جسبرسن إلى طرفٍ مقابل جدير بالملاحظة والاعتبار يؤكد إصراره على ضرورة تخطّي القيود التي كبل بها دي سوسير (الكلام) وأبعاده المختلفة، يقول في آخر مناقشته:إن سر تقسيم دي سوسير المذكور هو تفريقه بين الأحداث اللغوية باعتبارها أمورًا واقعة بالفعل، وبينها باعتبارها أمورًا عامة تجريدية. فهو يصف «الكلام» بأنه من «نشاط فرد من أفراد الجماعة اللغوية». والنشاط أمر واقعي، بينما اللغة لديه هي مجموعة من القيم والعلاقات، وهذه أمور تجريدية ولكنهما عمليتان متداخلتان، ولا يجوز فصل إحداهما عن الأخرى[١].

هكذا يرى جسبرسن نقطة الضعف في رأي دي سوسير، وأساسها هو أنه اعتبر التجريد عملية تجرى في حالة الجماعة دون الفرد، والواقع أن عملية التجريد تجرى في حالة الأفراد كذلك. وينتهي إلى تقسيم ثلاثي؛ وهو:

- **حدث لغوي**، وهو نطق فرد خاص لعبارة خاصة مرة واحدة، فلو فُرض أن أعاد الفرد نفسه العبارة نفسها، فهذا حدثٌ لغوي آخر يغاير تمام المغايرة الحدث الأول.
- **اللغة الفردية**: وهي قِيَمٌ لغوية مجردة لدى فرد من الأفراد، كتصوري أنا أو تصورك أنت لدلالة كلمة ما.
- **اللغة الجماعية**: وهي مجموعة القيم اللغوية لدى أفراد الجماعة اللغوية الواحدة[٢]

ويتساءل أيضًا عن المجال الذي ينتمي إليه التجريد المتحقق في ذهن الفرد الواحد، إذا كان التجريد المتحقق في ذهن مجموعة الأفراد ينتمي إلى مجال اللغة. فقد وصف دي سوسير «اللغة» بأنها مجموعة من الصور الذهنية للكلمات

(١) السابق ص ٢٦ . ٢٧

(٢) السابق ص ٢٧ وما بعدها

والتراكيب اللغوية الموجودة لدى جماعة لغوية خاصة، ومستقر هذا التصور أذهان الأفراد. وهل لنا أن نتساءل عن حقيقة الصور الذهنية المستقرة في ذهن فرد خاص؟ هل هي كلام أم لغة؟.

ليس من السهل الإجابة عن هذا التساؤل، وإن كان لكلٍّ فردٍ خصوصية في أشكال من التجريد، ولا يمنع ذلك من وجود أوجهِ اتفاق بين مجموع الأفراد في نقاط مشتركة ضرورية لتحقيق الفهم بينهم، وهي التي تشكل الأنساق المجردة للغة التي تختزنها عقولهم، ويتلقونها دون جهد، وتُلزمهم عدمَ الخروج عليها، وإلا تعطلت الوظيفة الأصلية لها التي اتفق حولها العلماء، وإن اختلفت الوظائف الأخرى باعتبار منطلقاتهم الاجتماعية أو النفسية أو العقلية الفلسفية أو المعرفية إلى غير ذلك.

لقد حاول ليونز أيضًا أن يتفادى ما أثاره مصطلحا دي سوسير (اللغة والكلام)، على الرغم من اتفاقه معه حول القيمة اللامحدودة التي تتضمنها مقولاته لبيان حدود الفصل بينهما، فاستخدم مصطلح (النظام اللغوي) مقابلاً للغة، و (السلوك اللغوي) مقابلاً للكلام، ونبه إلى أن ما يسميه تشومسكي القدرة اللغوية لا ينطبق بسهولة كافية على النظام اللغوي، بل ينطبق على معرفة المتكلم العادي للنظام اللغوي[(١)].

إن دي سوسير قد أكد الطابع الاجتماعي في النظام اللغوي؛ ولذا كانت الأفكار التي استقاها من علم الاجتماع لتعينه على تفسير مسائل لغوية قد أدت إلى عدم إمكان تحقيق طموحه في استقلالية الدرس اللغوي من جهة، ومعارضة العلماء الذين اعتمدوا في تحليلاتهم على مبادئ أخرى من علوم مختلفة، وكان منهم من ارتكن إلى أُسس رياضية وفلسفية ومنطقية ومعرفية في آنٍ واحد، وهو

(١) اللغة وعلم اللغة ص ١٤.

ما يؤكد باستمرار ذلك التداخل المعرفي بين علم اللغة والعلوم الأخرى وامتناع – بوصفها مقولة بدهية لا مبالغة فيها – استحالة الفصل بينه وبينها.

[٢] الشمولية والجزئية :

كان دي سوسير – كما بيّنا – يبحث عن النظام، عن القواعد الكلية الشاملة المتحققة في عقل أبناء البيئة اللغوية الواحدة. فاللغة هي مجموع الوسائل والإمكانيات التي تحدد بِنْيَة العبارات الفردية المختلفة. فمهمته الأولى التحديد الدقيق للتصورات التي تكشف عن كُنْه النظام (اللغة) لأنه ثابت مُطَّرِد، وإن لم ينفِ عن صورة اللغة المتحققةِ في الواقع في استعمال فردٍ معين في حالة معينة (الكلام) صفات دقيقة منها الابتكار، والتنافر، وعدم التجانس، واللامحدودية وعالم اللغة – كما يقول دينين – لا يتعامل مع الصور الفردية للكلام. أو ما أطلق عليه دي سوسير مصطلح الكلام، وإنما يتعامل مع الظواهر العامة المشتركة أو اللغة؛ وما ذلك إلا لأن الصور الفردية أبعد ما تكون عن الوحدة والتجانس، فلا تصلح للدراسة، ولكي ندرس شيئًا ما دراسة علمية ينبغي أن يكون لدينا موضوع محدود حتى نستطيع إجراء إحصاء بأجزائه، وإجراء تحليل له. وصور الكلام الفردية – أو النشاط الكلامي الذي يقوم به الأفراد – غير محدودة، ولا يمكن والأمر كذلك وصفها إلا إذا كان هذا الوصف أيضًا بلا حدود، وهذا ما لا سبيل إليه[(١)].

أما مفارقة شارل باللي لدى سوسير التي كانت الطريق إلى بروز علم جديد مستقل فيما بعد، فلم تكن على النحو الذي يسعى النقاد إلى تأكيده وتخليصه لدراسة النصوص الأدبية، فلم يقصد بمصطلح علم الأسلوب دراسة الأسلوب الأدبي؛ إنه كان يعني عنده دراسة الآليات والمظاهر أو الآثار التعبيرية في كل

---

(١) مدخل إلى علم اللغة ص ٦١ نقلاً عن.

Dinneen, An Introduction to general linguistics, P. 198.

لغة، ويعتمد هذا المفهوم على التفرقة بين الخصائص المنطقية للغة والخصائص العاطفية لها، فالجانب المنطقي من اللغة أي التعبير عن الأفكار الخاصة وتوصيل الحقائق في ذاتها أمر تجريدي لا يتحقق إلا في اللغة التي يصطنعها العلم، ومن ثم فهي غير كاملة، أما تفكيري «الحي» - على حد تعبيره - فهو ذو مادة أخرى تختلف عن الأفكار المحضة، إنها اللغة الفعلية التي تنتشر في كلِّ مكان، معبرة عن الآلام، والعواطف، والأحكام التي مصدرها الإحساس، والأحكام التي مصدرها القيمة[1].

لقد اتجه باللي إلى العناصر الوجدانية في اللغة التي تتحقق في أشكال متباينة باختلاف الأفراد على مستوى الكلام، ولكنه حافظ على العناصر الفكرية (المنطقية) التي تشكل المعيارَ المحدِّد لاكتشاف الطرق التعبيرية. المفارَقة – كما بينها هاف – تكمن إذن في أن سوسير رَكَّز في علم اللغة على النظام غير الشخصي عمومًا، أي اللغة. أما باللي في علم الأسلوب فيدرس جميع الطرق التي يتحول فيها النظام غير الشخصي إلى مادة من النطق البشري الحي[2].

وقد يُظَن أن باللي قد عزف عن اللغة وفصلها عن الكلام فصلاً تامًا، أو بعبارة أخرى رفض أن يُولِي اللغة الفكرية (المنطقية) أيةَ أهمية، ورأى أن اللغة الوجدانية هي الأَوْلى بالاهتمام والدراسة، الحق أننا لا نستطيع أن نستنتج ذلك؛ لأنه هو نفسه لا يَدعُ للقارئ أيةَ فرصة للقفز إلى نتيجة غريبة تجد صدىً دون كلامه القاطع؛ إذ يقول: إن علم الأسلوب لا يدرس قسمًا من اللغة، بل اللغة بأكملها منظورًا إليها من زاويةٍ خاصة، وأنا لم أزعم قط (وأقول هذا ردًا على نقدٍ وجِّه إليّ) أن لغةَ الوجدان لها وجود مستقل عن لغة العقل، وأن علم

---

(١) الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي ص ٩٤ ، ٩٥.

(٢) الأسلوب والأسلوبية ص ٣٨.

الأسلوب ينبغي أن يَدْرُسَ الأولى ويَدَعَ الثانية، بل إنه يدرسهما معًا في علاقاتهما المتبادلة، ويبحث نسبة كل واحدة إلى الأخرى في تكوين هذا النمط أو ذاك من أنماط التعبير[1].

إن دراسة لغة الأدب، أو تحديدَ الخواص الأسلوبية في نصٍّ معين لا يَعني الانفصالَ عن النظام اللغوي، فكل الأشكال التي تخضع للدرس، وتتشكل في صورة أدبية أو غير أدبية تعد في الأساس جزءًا من النظام اللغوي، وقد أوضح شبلنر تلك العلاقة القائمة بين الأسلوب والنظام اللغوي، حيث قال: إن الأسلوب ينتمي إلى مجال علم اللغة الذي يكون من واجبه بحث التنوعات اللغوية لكلِّ نمطٍ منها، كما أنه أيضًا تفسير للتعبير اللغوي المنطوق الذي يتجسد في مستوى الأداء. ومن ثَـمَّ يُستنتج أن لكلِّ تعبير أو نص صفةً مميزة تتمثل في أسلوبه الخاص، ووجوب انفراده بأسلوب معين[2].

والحق أن هذه المسألة شائكة معقدة إلى حدٍّ بعيد، فما يزال الأسلوب يَند في مقولات الباحثين عن استقرار في جانب بعينه؛ إذ يُصِرُّ بعضهم على إثبات انتمائه إلى مجال النظام أو اللغة، ويُقْدِم الفريق الآخر على سرد الأدلة التي تثبت انتمائه إلى مجال الأداء (الكلام)، مما دفع شبلنر إلى حيرة تلخصها مقولته: «وتبدو النظرية الأسلوبية – في ارتباطها بالنظام اللغوي – ظاهرةً لغوية، وفي اتصالها بأسلوب نص معين ظاهرةً كلامية»[3]، ولكنه يعدل عن ذلك حين يَعرِض لتمييز دي سوسير، تمييزِ مستوى اللغة - حيث يَحشِد نظام اللغة قوائم من الوحدات اللغوية والتراكيب وعناصر الثروة اللغوية بوظائفها الافتراضية،

(١) اتجاهات البحث الأسلوبي ص ٣١ ، ٣٢.

(٢) علم اللغة والدراسات الأدبية ص ٤٠.

(٣) السابق، ص ٣٩ أيضًا. يلاحظ هنا أن إقحام التمييز بين الكفاءة والأداء محل نظر.

ومعانيها – من مستوى الكلام، حيث يستعمل المتكلمون من القوائم ما يختارونه، ثم يحققونه في النشاط الفعلي (وفي هذا تمييز بين الكفاءة والأداء). وعلى هذا يختار أن يرجح انتماءه إلى الكلام، إذ يقول: وينبغي – بناء على التفسيرات السابقة لنظام اللغة – أن ينتمي الأسلوب إلى مجال الإنجازات الفردية في اللغة (الكلام)[1].

وحين يناقش الفرق بين الأسلوبية المعيارية والأسلوبية الوصفية نجده ينتهي إلى تطابق الأسلوبية الوصفية مع النحو والقاموس، اللذين يتم شرح إمكاناتهما الأسلوبية، وإلى أن وظيفة النحو الأسلوبي للغة تحديدُ القيم الأسلوبية لأنواع الكلمات وللجمل المتعددة. ويهمنا هنا دون خوض في التفاصيل النتيجة التي أسفرت عنها تلك المناقشة؛ إذ يقول: «وهكذا تتناول الأسلوبية وصف ظواهر النظام اللغوي، ويعني ذلك مستويات اللغة»[2].

لا ريبَ في أنَّ ذلك الاضطراب أمرٌ طبيعي ومقبول، وهو سِمَة جدلية غالبة في البحث عن حدود واضحة لعلمٍ وليد، اتجهت تيارات متباينة إليه بقوة؛ لتعيد مقولاتها التي لم تعد فيها إلا تكرارًا رتيبًا. لقد كان الطرحُ في ضوء مقولاته لتكوين أسس أو مبادئ جديدة تمكنها من إعادة النظر إلى النصوص المختلفة، وبخاصة الأدبية ولتضفي على تحليلاتها سمات الشمولية والموضوعية والنظامية والدقة التي جاهد علماء اللغة المحدَثون في مراحل متوالية لجعلها سمات علم اللغة، ولكنهم – في حقيقة الأمر – لم يوفقوا إلا في حدود معينة، وبخاصة تلك الاتجاهات التي رَسَمت لها مناهجَ واضحة تتجاوز بها الجزئية الضيقة إلى

---

(١) السابق ص ٣٩.

(٢) السابق ص ٣٣. في ذلك ارتداد عن النتيجة السابقة، مما يعني عدم إمكان حسم قضية التمييز بين اللغة والكلام، وأنها ما تزال مطروحة للنقاش.

صلاحية التطبيق على كم أكبر من النصوص، وَحقَّقَت بذلك قدرًا لا بأس به من الموضوعية النسبية، ولا نقول: الموضوعية المطلقة التي لا تتحقق حتى في بعض العلوم الطبيعية.

إن مقولات باللي التي تؤكد صلات حميمة بين علم الأسلوب وعلم اللغة ظلت تتضاءل لدى الاتجاهات الأسلوبية التي تلته بشكلٍ ملحوظ إلى حدٍّ يمكن أن نُرجحَ فيه انفصالاً غريبًا. وأمثلة ذلك تتجلى في حديثه عن مهمة كلٍّ من علم الأسلوب الخارجي وعلم الأسلوب الداخلي، يقول: إن علم الأسلوب المقارن الخارجي؛ إذ يَدرسُ خصائص لغة ما، يُرْشِد إلى تصور البنية العضوية لهذه اللغة أو هيكلها أو أعمدتها وسقوفها، وأحسب أن هذا النوع من علم الأسلوب سوف يتداخل – إن عاجلاً أو آجلاً – مع النحو (بالمعنى العام لهذه الكلمة) وسنعرف آخر الأمر أن أهدى سبيل إلى تعلُّم لُغَةٍ ما، هو إبراز خصائصها المميزة في ثنايا شرح النحو.

أما علم الأسلوب الداخلي فإنه يبحث العلاقات القائمة بين القول والفكر لدى القائل أو السامع. فهو يدرس اللغة في علاقاتها بالحياة الواقعية ومعنى ذلك أن الفكر الذي يُلْتَمس تعبيره فيها لا يكاد يخلو من صيغةٍ وجدانية، وهذا هو السبب في أن علم الأسلوب – كما أفهمه – وثيق الصلة بالتعبير الأدبي، وإن بدا الأمر بخلاف ذلك، وإن بقي علم الأسلوب علمًا قائمًا بذاته[1]

وهكذا يحاول باللي أن يضفي على الأسلوبية صفةَ العلمية، بكل ما تتطلبه من التزامات، وهو يدرك أن دراسة الأسلوب الأدبي لا يمكن أن يكون كذلك بشكل مطلق، ولكن – كما يقول – محاولةَ إعطائها نوعًا من القاعدة العلمية وشيئًا من الأساس في المعرفة المنظمة التي يمكن إقامة الدليل عليها، يمكنُ أن

---

(١) اتجاهات البحث الأسلوبي ص ٢٩.

يجعلها أقل انسياقًا وراء المصادفة والاعتباطية مما كانت عليه. ويلخص هاف موقف باللي وأتباعه حين يتحدث عن المهمة الأساسية التي أُنيطت بهذا العلم؛ حيث يقول: اهتم باللي وأتباعه بتأسيس نظام عام للإمكانات الأسلوبية التي يمكن تطبيقها في كل عمل أدبي، وكذلك تطبيقُها في جميع أنماط التعبير اللفظي، وقد كان عماد نظامهم إقامةَ قاعدة يمكن قياس الانحرافات الأسلوبية بموجبها[1].

إن اللغويين لا يرون في مقولات باللي إلا توسيعًا لمقولات دي سوسير انطلاقًا من افتراق لغة الفرد عن لغة الجماعة ولكن مع بعض تعديلات وإضافات أملتها المبادئ التي يرتكز عليها اتجاه باللي؛ حيث عُدَّت الأولى وعاءً يحوي بداخله طاقات الفرد التعبيرية والانفعالية والعاطفية، ومن ثَمَّ تفارق الأساس الذي انطلقت منه. إن اهتمام باللي بلغة الحياة اليومية للفرد في بادئ الأمر لا ينفي، كما بينا، محاولته فيما بعد إدراج لغة الفرد في شكلها الأدبي ضمن دائرة البحث والدراسة؛ فقد شكل عنصر الإرادة المتحقق في الشكل الأدبي قيدًا مانعًا، وكذا صَدَرت اللغة الأدبية بصورة واعية إرادية، وإن كانت لغة ذاتية فردية أيضًا مفعمة بالانفعالات ومفارقة للغة في شكلها التجريدي، وإن لم يعزل هذا النموذج؛ لأنه المعيار الذي يضبط كل أشكال الخروج أو الانحرافات.

وهكذا ينبغي الإبقاء على العلاقة القائمة بين النظام والاستعمال، أو على القواعد الكلية الشاملة التي تضبط كل أشكال القواعد الجزئية المتحققة في نصوص خَلَّاقة لأفراد ذوي قدرات خاصة؛ وذلك لتحديد أو قياس مدى الإضافة التي تحققت. ولا شك أن لمفهوم الانحراف دلالاتٍ متباينة في المدارس

(١) الأسلوب والأسلوبية ص ٤٠.

المختلفة لا يتّسع المقام لمناقشتها، ويهمنا هنا إظهار تلك العلاقة المحكمة بين الخصائص الفردية والضوابط الكلية لدى باللي، وتتلخص مهمة علم الأسلوب بالنسبة للغة - كما يرى باللي - في وجوب أن يتناول عنصرًا واحدًا محددًا في تطور هذه اللغة، محرمًا على نفسه البحث عن مواد أو براهين في العصور السابقة أو اللاحقة. ويجب عليه أن يعنى بجميع مظاهر حياتها اللغوية (المتن والتراكيب والأصوات ... إلخ) جاعلاً أساسه اللغة التلقائية الطبيعية للمتكلم، الصادرة عن الحياة الواقعية، وتصب ملاحظاته إما على الخصائص الموضوعية للغة، وإما على أنماط التعبير التي توجدها هذه اللغة لتفصح عن حركات الحياة الذهنية. وأضيفُ أن هذا الغرض الأخير (يقصد دراسة المسالك التعبيرية) هو الذي أودُّ أن أخصه باسم علم الأسلوب، دون الغرض الأول (يقصد بحث الخصائص العامة)[1].

إن النظريات التالية التي اعتمدت على مقولات دي سوسير اعتمادًا جوهريًّا على الرغم من كل أشكال التحوير التي تعرضت لها هذه المقولات في أصول هذه النظرية، بوعي أو دون وعي، لم تكُن لتُحْدِث هذا التطور المذهل في طرق التحليل والمعالجة إلا حين استطاعت أن تنجح في مزج التصورات التي تتسم بالديمومة والثبات، وأن تتجاوز الأُطُر الضيقة التي صنعتها تفسيرات محدودة القيمة، غير قادرة على صنع قوانين عامة تمكنها من التعامل مع النصوص منطوقةً كانت أو مكتوبة، ويتمثل نجاح ذلك المزج في إحياء تصورات مختلفة كادت تندثر ويطويها النسيان، لقد أزاحت اقتراحات دي سوسير السِّتْرَ الذي تختبئ خلفه محاولات تصطنع أدوات أو وسائل تُوهِّمت فيها كفاءة تحليلية كافية. نحن لا ننكر ذلك الجدل المستمر بين تلك النظريات حول جدوى

---

(١) اتجاهات البحث الأسلوبي ص ٤٨

استثمار مقولات دي سوسير، غير أننا في الوقت ذاته لا ينبغي أن نُغْفِل ما أحدثته تلك المناقشات لمقولاته من تطوير وتحوير بعد فترة من التجاهل. ويكفي أن نلحظ هنا دون شك إضافة تشومسكي المفسرة حين أسند – بناء على تحديد للعلاقة التي رسمها بين القدرة والأداء – مهمةً عسيرة للغوي، فهو لا يصف، عند وصفه لغةً معينة، الأداءَ (أي السلوك)، بل يصف القدرةَ الخاصة بالمتكلمين بها، وبقدر ما تكون هذه القدرة لغوية بحتة، يرتكز عليها أداؤهم، ويصبح ممكنًا من خلالها؛ فالأداء أو أشكال الأداء تعين على الوصول إلى القواعد الكلية التي تضبط تلك القواعد الجزئية التي تتمثل في تلك الاستعمالات المحدودة الفعلية.

[٣] المجال والوظيفة :

بديهي أن يكون حظّ حد الأسلوب كغيره من الحدود التي يضمها البحث اللغوي أو الأسلوبي، إذ لم تتوقف محاولات الباحثين عن وضع مفهوم للأسلوب يتحقق فيه أكبر قدر من الشروط التي يوجبها الحدُّ، منذ تلك المحاولة التي وردت في المقالة الثالثة من كتاب أرسطو (فن الخطابة) واستخدم فيها الأسلوب بمعنى «اللغة التي يستعملها المتكلم»؛ إذ يقول في بدايتها: إن المرء يراعي في قوله ثلاثة أشياء: أولها وسائل الإقناع، وثانيها الأسلوب أو اللغة التي يستعملها، وثالثها ترتيب أجزاء القول. أقول: لم تتوقف إسهامات وضع حدٍّ خاص متميز، إلى درجة لا يتسع المقام لمناقشتها؛ إذ اضطلعت دراسات عدة رائدة بمهمة حصر تلك الحدود حصرًا دقيقًا[1]. ما يهمنا أن نتناول بعض ما

---

(١) آثرت أن أناقش بعض الحدود التي تهم في إيضاح المجال والوظيفة، مقتنعًا بأنه شغلت دراسات عدة بدرجة كافية بتتبعها بدقة، ومن أهم تلك الدراسات: الأسلوبية لعبد السلام المسدي، وعلم الأسلوب د. صلاح فضل، والبلاغة والأسلوبية د. محمد عبد المطلب، ودليل الدراسات الأسلوبية د. جوزيف ميشال شريم، ومحاضرات في علم الأسلوب د. أحمد درويش.

يتصل بإبراز الفكرة الرئيسية في هذا العمل للوقوف على أوجه التخالف أو التشارك بين البحثين اللغوي والأسلوبي.

وقد عبر عن تلك الإشكالية بدقة د. صلاح فضل حين قال: والواقع أن تحديد العلاقة اللغوية بين الوصف اللغوي والأسلوبي، وتمييز الملامح اللغوية التي توظَّف في العمل الأدبي لأهداف أسلوبية يعد من أبرز مشاكل علم الأسلوب المعاصر، وهي لا تُحلُّ – فيما يبدو – إلا عن طريق جملة المناهج والإجراءات التي تهدف في نهاية الأمر إلى الكشف عن العنصر المُوَظَّف وتوضيح كيفية قيامه بهذه الوظيفة، مما يجعلنا في حِلٍّ من عدم توقع حلها بشكل حاسم في هذه المرحلة من الدراسات[1].

لقد كان الباحثون الجادون الذين وقفوا على الأسس التي تشكل علم اللغة قادرين على إدراك جوانب التماس بينه وبين علم الأسلوب، كما أنهم كانوا أدرى بكيفيات التقاط الخصائص المائزة لعلم الأسلوب، الدالة على اكتشاف المواضع التي يمكن أن يتوقع عندها تداخلات مع علوم أخرى. ولقد استمرت المحاولات لعزل أي (استبعاد) العناصر اللغوية الصِّرْفة عن العناصر الجمالية المؤثرة كلما توفرت معايير تمكن من هذه العملية التي لا نتوقع أن تكتمل بصورة نهائية؛ إذ ما يزال كل طرف غير راضٍ عن منهج الطرف الآخر، يقول د. فضل مترقبًا علاقة القرابة الوثقى بين اللغة والأسلوب: ومع ذلك فإن الوصف اللغوي للأسلوب يقتضي مزيدًا من التحديد الدقيق؛ فوقائع الأسلوب لا يمكن التقاطها إلا على مستوى اللغة؛ إذ هي أداته الناقلة، هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى فإننا لا نستطيع أن نميز الوقائع الأسلوبية عن بقية وقائع اللغة ما لم تكُن لها خواص محددة، وعلى هذا فإن التحليل اللغوي الخالص للعمل

---

(١) علم الأسلوب ص ١٧٢ : ١٧٣

الأدبي سيبرز جميع العناصر اللغوية في وصفه، ويوضح مكوناتها ووظائفها دون أن يُعَيِّن الملامح والعناصر التي تمثل أيضًا وحدات النص الأسلوبية، ومع أن تطبيق المناهج اللغوية على هذه الوحدات يُقَدِّم لنا معرفةً موضوعية بدورها المزدوجِ لعناصرها في النظام اللغوي والنظام الأسلوبي معًا، بعد اختيارها واستصفائها، فمن الضروري في المقام الأول تجميع كل العناصر التي تكون الهيكل الأسلوبي للنص وإخضاعها للتحليل اللغوي، واستبعاد ما لا يقوم بوظائف أسلوبية، فبهذه الطريقة فحسب يمكن أن نتفادى الخلط بين اللغة والأسلوب[1].

من الواضح أن الحدود التي وضعها الباحثون للأسلوب تعتمد على النص أو الرسالة أو الخطاب كطرف أول، أو على المخاطَب أو المستقبل أو المُتَلَقّى كطرفٍ ثان، أو على المخاطِب أو المؤلف أو المبدع أو المرسل ... إلخ كطرفٍ ثالث،ولا يعني ذلك التركيز على استقلالية أي طرف من هذه الأطراف الثلاثة، بل على العلاقة الحميمة بين طرفين أو الأطراف الثلاثة جميعًا، ولا بد للرسالة من أن تضمن محتوىً يتجاوز الإخبارَ أو الإبلاغ أو الإثارة، وربما يكون في التمثيل بعض الإيضاح لهذه القضية، فيذهب شبلنر مفسرًا إحدى التعريفات التي ترتكز على مقولة دي بوفون G. de Buffon المشهور، وهي قوله: أما الأسلوب فهو الإنسان عينه؛ لذلك تعذّر انتزاعه أو تحويله أو سلخه، بمعنى أن الأسلوب يمثل شخصيةَ مُؤَلِّف النص وطبيعته، أو أن الأسلوب هو أسلوب الفرد، أو هو الجنس الذي يعتمد على الأسلوب أو التعبيرات المنطوقة، ومن ثَمَّ فإنه ينبغي الاعتماد على المظاهر التي تنتمي إلى مستوى الكلام بالمعنى الذي ورد عند دي سوسير، أو إلى مستوى الأداء في النحو التحويلي التوليدي، فهو ظاهرة

(١) السابق ص ١٧٠ : ١٧١.

توجد في النصوص المنطوقة أو المكتوبة، كما أنها تتحقق في مسألة التلقي، ولا توصف عادة – في مستوى علم اللغة النحو والدلالة، ويهدف الأسلوب غالبًا إلى قصدٍ محدَّد من مُؤَلِّف النص، وفضلاً عن ذلك يمكن أن يضاف للمؤلف تأثير يقوم به النص كالتأثير الجمالي(١).

ويُستخلص من هذا التعريف :

١- الأسلوب ظاهرة فردية، أي تُميز الإنسان بوصفه فردًا له أسلوبه الخاص وتعبيراته المعينة؛ ومن ثَمَّ فهو ليس ظاهرة اجتماعية، ولذا لا ينتمي الأسلوب - عنده - إلى مجال اللغة، بل إلى مجال الأداء أو الكلام.

٢- لا يُحَقَّق الأسلوب إلا عند التلقي، وهنا كان دور القارئ أو المتلقي مهمًّا في فهم الأسلوب وتحقيقه.

٣- تأثير المؤلف الذي يهدف إلى غرضٍ معين وقصدٍ محدد، هذا بالإضافة إلى تأثير جمالي قد يقصده، وهكذا يتعلق الحد بالإنتاج والتلقي والتأثير، وبهذا المعنى تنتمي الأسلوبية إلى مجال علم اللغة النظري، وينتمي تحليل الأسلوب إلى علم اللغة التطبيقي(*).

وقد أشار أيضًا إلى القصور الأسلوبي السائد في بعض النظريات الأسلوبية من خلال بيان الفرق بين الأسلوبية والنحو، أو بين الأداء والكفاءة، أو بين نظام اللغة والخروج عليه أو الانحراف عنه، حيث عدَّ الأسلوب انحرافًا عن المعيار النحوي، يقول سوينسكي في بيان ذلك: إن صياغة التعبير اللغوي التي

---

(١) علم اللغة والدراسات الأدبية ص ٧ ، ٨.

(*) يعتقد شبلنر أن النظرية الأسلوبية لا بد أن تشمل النص وعمليات إنتاجه وتلقيه، فهو اختيار من إمكانات متنافسة في إطار النظام اللغوي واسترجاع النص. إن تأثيرات الأسلوب ينتج من تبادل اللعب المتناظر بين نتيجة المؤلف المتضمنة في النص ورد فعل القارئ.

تتضح في النصوص من خلال العوامل الفعالة تُنْتِج الأسلوب اللغوي. إن الأسلوب موضوع بحث الأسلوبية، وعلى حين يكوّن النحو قوانين النظام اللغوي كما تنتج من التحليلات الجزئية المتعددة، ومن وعي الفرد المتكلم بالقوانين (ونعني به الكفاءة)، فإن الأسلوبية تبحث قوانين الاستعمال اللغوي وشذوذه (وهو الأداء) في شكل قوائم الإمكانات والأدوات الأسلوبية، أو وصف الأسلوب وشرحه في النصوص الفردية[١].

إذا كان هذا هو موقف سونيسكي من الأسلوب، فإن الأمر خلاف ذلك لدى تلميذ دي سوسير.

لقد حافظ باللي على الصورة الأولى من التلاحم بين اللغة والأسلوب بإصراره على أن وصف المسالك التعبيرية لا يتحقق إلا بمقارنة العناصر الفكرية بالعناصر الوجدانية في اللغة المدروسة، يقول: فعندي أن مهمة علم الأسلوب هي اكتشاف الأشكال التعبيرية التي تستخدم - في حقبة معينة - لأداء حركات الفكر والشعور لدى المتكلمين، ودراسة الآثار - بصورة تلقائية - عند السامعين لدى استعمال هذه الأشكال[٢].

ويعني ذلك أن الدراسة التي تُسمى عنده بعلم الأسلوب تبحث في لغة جميع الناس، بما تعكسه - من أفكار خالصة - بل من عواطف ومشاعر واندفاعات وانفعالات. أي إن موضوعها لغة كل الناس كوسيلة للتعبير والفعل. ويَرُد د. صلاح فضل - بحق - عن باللي، تلك التهمة التي ألصقها بعض الباحثين به منبهًا إلى العناصر الملتحمة بينهما، فجميع الظواهر اللغوية بمستوياتها المختلفة يمكن أن يكشف عن الخواص الأسلوبية الأساسية في اللغة المدروسة، إذ إن كل

---

(١) Sowinski, B.: Textlinguistik S. 10.

(٢) اتجاهات البحث الأسلوبي ص ٢٧.

الوقائع اللغوية أيًا ما كانت ما تعبر عنه، وتفصح عن شِقٍ من حياة الروح، وجانب من حركة الحساسية، فعلم الأسلوب عند (باللي) ليس بحثًا في قسط معين من اللغة، بل في اللغة بأكملها ملاحظة من زاويةٍ خاصة، ولم يزعم كما يتهمه بعض الباحثين بأن اللغة العاطفية توجد بشكلٍ مستقل عن اللغة العقلية. بل دعا إلى دراستهما في علاقتهما المتبادلة، واختيار مدى ما يحتوي كل تعبير على عناصر ملتحمة منهما، ودعا إلى إجراء هذه الدراسة على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية، على تفاوت ما بينهما في درجة ما تشف عنه من قيمٍ تعبيرية في لغةٍ من اللغات[١].

فقد كان يهدف إذن إلى تأسيس علم الأسلوب بهذا المفهوم اللغوي الدقيق، وكان مجال الأسلوب أو الدرس الأسلوبي أرحب من المجال الذي سعى تلاميذه إلى تضييقه ليقتصر على النص الأدبي (العمل الفني) فحسب، بل كانت لغة الكلام أو اللغة الحية المستعملة على ألسنة الناس هي التي تعنيه في المقام الأول، فقد كان يعتد، مثله مثل أستاذه دي سوسير، بنظام اللغة، وإن أَوْلَىَ العوامل الروحية أو الانفعالية النفسية المتضمنة فيه عناية أكبر، فقد آمن بأن ما تنبغي ملاحظته ووصفه ودرسه هو كيفية أداء اللغة الحية بوظائفها المختلفة، واختيار درجة القوة التعبيرية وارتباطها بالجانب العاطفي الشعوري في اللغة، أو كما يقول د. صلاح فضل: البحث عن مكامن القوة التعبيرية في اللغة على جميع مستوياتها، وتحليل علاقتها بالفكر وبالشخصية الجماعية، بدراسة أهم العناصر

---

(١) علم الأسلوب ص ٢٩. تؤكد المشاركة في دراسة تلك المستويات اللغوية تلك العلاقة الوثيقة بين علمي اللغة والأسلوب، مما يصعب من مهمة تلك المحاولات الساعية إلى تمييز خصوصيات لكل واحد منهما، وإن كان يستشف من ذلك التناول أن اللغة أكثر ميلاً إلى التجريد والأسلوب يجنح إلى ما هو حسي مدرك مؤثر انفرادي... إلخ.

التعبيرية ودورها في تشكيل النظام العام بعلاقاته الداخلية من ناحية، ومقارنته بالنظم الخارجية الأخرى من ناحية ثانية[1].

وقد أكد أيضًا الطابع البحت لعلم الأسلوب، أو ما يُسَمَّى بعلم الأسلوب الوصفي مقابلاً لعلم الأسلوب المعياري؛ حيث كانت وظيفة الأخير العناية بإنتاج النصوص بمعنى تعلم الأسلوب الصحيح، ومن ثَمَّ فإنه لا يتناول تحليل النص، أما علم الأسلوب الوصفي أو الأسلوبية الوصفية فهي تحاول وصف إمكانات اللغة ونمطها الأسلوبي، إنها تربط أنواع الوحدات اللغوية والسلوك اللغوي بتأثيرات أسلوبية محددة.

وقد سعى عند درسه للنصوص الأدبية إلى استخراج الخواص الأسلوبية في التنوعات الصوتية والدلالية والعاطفية، والإمكانات النحوية وأشكال التعبير المتضمنة قوة تعبيرية مؤثرة، وذلك يخالف في رأيه مراعاة ملاحظات وسائل الأسلوب المستعملة في التحليل الأدبي؛ إذ إن الخلط ربما يؤدي إلى الظن بأننا ندرس طبيعة وسائل التعبير، بينما يكون عملنا في الحقيقة مُنصبًّا على استخدام مؤلف ما لهذه الوسائل. وفي هذا الصدد يقول باللي: عندما نختبر درجة توافُق تعبير معين مع الإيقاع العام للعمل، فإننا نمارس عندئذ علم الجمال الأدبي والنقدي لا علم الأسلوب[2].

هل يفلح الذين يسعون إلى فصل علم اللغة عن علم الأسلوب بزعم أن الأول يسيطر على الثاني، وأنه يقيد حريته وانطلاقه بقيود الارتباط بالشكل وقوانين بعض الانتظام، والقدرة على تجاوز الضوابط التي يُحَرِّم النظامُ الخروجَ عليها بدعوى قدرة بعض الأفراد على صناعة قواعد موازية مؤثرة، تحقق تطورًا

(١) السابق ص ٤٧.

(٢) السابق ص ٣٩.

مستمرًا في النظام الثابت، حقًا لم يكن يخفى على اللغويين أن لبعض الأفراد المتميزين كفاءةً لتكوين أنظمة جزئية متفردة تستطيع أن تتوازى مع النظام العام، ولكنها غير متكافئة معه، كما أنه ليس لها من أسباب القوة لكي تتمكن من إزاحته كليةً؛ لأنه يمثل بالنسبة لها النموذج المعيار الذي يقدم لها الصورة السليمة لقياس مدى العدول عنه، ومدى ما يمكن أن يحققه من استمرار بموافقة ممثلي النظام العام على ضَمِّه لنموذجهم الأمثل.

إن ما قدمنا وما سنفصله فيما يلي يكشف بوضوح مدى تأثر الاتجاهات الأسلوبية المختلفة - على الرغم مما بينهما من تباينات عدة - بتصورات علم اللغة التي طُرِحت في مجال النحو والدلالة بوجه خاص، وإنه كلما اتسع مجال البحث الأسلوبي ليضم أشتاتًا متفرقة أحس الأسلوبيون أنفسهم أنهم إذا استمروا في التباعد عن الأصول – التي تعد لونًا من ألوان السيطرة من وجهة نظر بعضهم – فقدوا كثيرًا من الموضوعية. ويلاحظ هنا أننا لا نرى قيمة في رصد الخلط والاضطراب والتردد الذي يغلب على مواقف دعاة الفصل بين البحثين اللغوي والأسلوبي، ولكننا ننبه إلى ما يتضمنه كلامهم من إشاراتٍ ترجح ما نذهب إليه.

ففي المستويات الثلاث التي حددها د. محمد عبد المطلب صلة مستمرة، كما نرى، يقول: ويكاد علم الأسلوب يتشابك في مباحثه مع علم اللغة فيما يطلق عليه (علم الأسلوب العام) والذي لا يرتبط بلغة معينة، وإنما يتناول المنطلقات الأساسية التي لا ترتبط بأية ناحية تطبيقية كمستوى أول.

وإذا انتقلنا إلى المستوى الثاني فيمكن ملاحظة الاهتمام فيه بالناحية التطبيقية من خلال الابتعاد عن التعميمات المطلقة إلى تحديد المجال بلغة معينة؛ للخروج منها بالتنويعات الأسلوبية التي لا تعتمد على الناحية الفردية، بل تستمد وجودها من القيم التعبيرية في اللغة ونظامها ومستويات الأداء في هذه اللغة مع

ربطه بالمجال الذي ارتبط به ذلك الأداء؛ كدراسة لغة الخطاب، واللغة الإعلامية واللغة القضائية وغير ذلك من المجالات الاجتماعية. وفي هذا المستوى نجد الاهتمام واضحًا بالمجال الأسلوبي العام الذي يتصل بتنوع لغوي مُحَدَّد يرتبط بالموقف الكلامي وبتحليلات تنبع من الصوت والكلمة والتركيب.

وفي المستوى الثالث للبحث الأسلوبي تُضيق الحلقة لتَتَبُّع إنتاج فرد واحد بإخضاع لغته لأنواع من التحليلات التي تقدم معايير موضوعية تعين الباحث في مجال التفسير، ويكاد يكون هذا الاتجاه هو السائد في علم الأسلوب[1].

وقد أكد جيرو (P. Guiraud) تلك العلاقات التي يحققها تكامل فَرْعَي علم الأسلوب: علم الأسلوب اللغوي الذي يدرس الشكل اللغوي، وعلم الأسلوب الأدبي الذي يدرس المضمون أو ما أسماه الأسلوبية الوصفية أو أسلوبية التعبير والأسلوبية التكوينية أو أسلوبية الفرد، ويلخص علاقتهما في وضوح؛ إذ يقول: وهكذا الأمر مع الأسلوبيتين: تنظر الأولى إلى البنى داخل النظام اللغوي، وبهذا تعتبر وصفية، وتحدد الثانية الأسباب، وبهذا تعتبر تكوينية؛ ولذا كانت الأولى أسلوبية للأثر، وتتعلق بعلم الدلالة أو بدراسة المعنى بينما كانت الثانية أسلوبية للأسباب وتنتسب إلى النقد الأدبي[2].

وعلى الرغم من عدم اتفاقنا حول المقدمة التي تحدد نشأة الفرع الأول، وبالتالي ما فُهِم منها، إلا أن النتيجة هي الأَوْلى بالملاحظة، إذ انتهى إلى أن الأسلوبيات اللغوية قد نتجت من خلال البحث في النصوص الأدبية من جانبها

---

(١) البلاغة والأسلوبية ص ١٣٧ : ١٣٨. وثمة دراسات عدة في العربية اتخذت ذلك العنوان، مثل: أسلوب طه حسين في ...، والأسلوب عند العقاد، والشوقيات دراسة أسلوبية... إلخ.

(٢) الأسلوبية ص ٤٦.

النحوي خلال الفترات التي حَدَث فيها تفكُّك النظام النقدي، وهو ما أكد ارتباطها بمنطلقات البحث اللغوي، وربما كان لبعض الباحثين الحق في تحديد خصوصية التناول الأسلوبي، ولكن هل مما أوردنا ما يُسَوِّغ انفصال أسلوبية الفرد بدعوى الأدبية أو الشاعرية أو غير ذلك. على كل حال يصعب أن نوافق د. محمد عبد المطلب في النتيجة التي انتهى إليها استنادًا إلى ما قدمنا، حيث قال: ومن المهم الإشارة إلى التناول الفردي المتميز في الأداء بما فيه من وعي واختيار، وبما فيه من انحراف عن المستوى العادي المألوف، وبخلاف اللغة العادية التي تتميز بالتلقائية والتي يتبادلها الأفراد بشكل دائم وغير متميز.

وليس معنى هذا أننا نقيم حاجزًا صلبًا بين اللغة الأدبية ولغة التخاطب؛ لأن الأولى تستمد وجودها - بلا شك - من الثانية، فتقيم منها أبنية وتراكيب جديدة في الصوت والكلمة والجملة، ثم القطعة بأكملها، وبمعنى آخر يمكننا القول : إن لغة الأدب هي التي تحد الإمكانات التعبيرية الجمالية التي توجد بشكل اعتباطي في لغة الخطاب فتفيد منها في إبداعات جديدة لا تنتهي. وعلى هذا نوافق جيرو في قوله بأن علم اللغة هو الذي يدرس ما يقال ، بينما الأسلوبية هي التي تدرس كيفية ما يقال، مستخدمة الوصف والتحليل في آن واحد[1].

الآن هل يكتفي علم اللغة المعاصر بدرس ما يقال – على الرغم من وجوب الإقرار بأن التزامَه بالنص المادي؛ بنصوص فعلية لإثبات كيفيات علاقتها بأطراف المثلث المعروف المتكلِّم أو المرسل أو مبدع الرسالة من جهة، والمخاطب أو المتلقي أو قارئ هذه الرسالة من جهة ثانية يحقق له باستمرار نسبة عالية من الموضوعية، ويضمن لمقولاته كثيرًا من الثبات والوضوح، أقول: يدرس ما تحقق

---

(١) السابق ص ١٢٩.

فحسب، وبعبارة أدق كما قال دي سوسير : اللغة في ذاتها من أجل ذاتها – دون استخدام وسائل وصف وتحليل ثرية ومعقدة؟ إن جوانب التماثل بينهما في مجال البحث لن تُحَلَّ أبدًا، دون وضوح الرؤية في كل جانب، والتبصُّر بجوانب التفارق، فعلماء اللغة يرون أن البحث في الأسلوب يعتمد في جوهره على التوصيف العلمي لبعض الأنماط والأنظمة الماثلة في الأبنية اللغوية لنصٍّ محدد، ورصد كيفية توزيعها، أما الناقد الأدبي فهو على العكس من ذلك – كما يردد أغلبهم – يُشْغَل عادة بقضايا تذهب إلى أبعد مِن حدود النصِّ ذاته، وهو متيم برد الفعل لدى المتلقي، والروابط التي يقيمها المتذوق بالإيحاء بين المثيرات التي ينتجها النص، وبعض الخواص المجمعة حوله من الخارج، لما يشكل جزءًا من الخبرات السابقة التي تبعثها تلك المثيرات[1].

[٤] التجرد والتأثير :

إن علم اللغة – في الأغلب – تجريبي أكثر منه حدسي أو تأملي، وإن كنا لا ننكر قيمة الإضافات التي تحققت في الاتجاه المضاد، فهو يتعامل مع المعلومات الواضحة التي يمكن التثبُّت منها، والتي حصلنا عليها عن طريق الملاحظة أو التجربة. ويعني الوصف بأنه تجريبي موضوعي أنه يتعامل مع الظواهر اللغوية على نحوٍ تجريدي بحت، ولا يعني اهتمام بعض اللغويين بمسألة الأثر الذي تحدثه الاستعمالات اللغوية الخلطَ بينه وبين ما شُغِلت به الأسلوبية من بحث التأثير في المستويات التي تقع خارج مستوى التواصُل العادي.

ونحاول هنا أن نقف على دلالة الظاهرة اللغوية، أو الظاهرة الأسلوبية من جهة قُدْرة كلٍّ منهما على التأثير، وإن كان كلٌّ منها يختص بكيفية معينة، فالتأثير الذي تحدثه الظاهرة اللغوية يُدرَس في إطار نظرية لغوية سلوكية، أما التأثير

(١) علم الأسلوب ص ١٦٧.

الذي تحدثه الظاهرة الأسلوبية فيدرس في إطار نظرية فنية جمالية. وقد سبق أن أشار فاليري إلى تلك الوظيفة حين قال: إنَّ الأسلوبية إنما تبحث التأثيرات الأدبية، وتفحص الوسائل التعبيرية والإيحائية التي يبتكرها الكاتب أو الشاعر لترفع من طاقة الكلام وقدرته على النفاذ والتأثير(١).

إن التأثير صفة مائزة للظاهرة الأسلوبية منذ حددها أرسطو في تعريفه، وإن واكَبَتْها صفة أخرى ملازمة هي الإقناع، ولا يمكن أن ينحصر مفهومه في ردِّ الفعل فحسب؛ لأن هذا ينطبق أيضًا على الظاهرة اللغوية؛ إذ من المعروف أن بلومفيلد قد عَرَّف الظاهرة اللغوية بكونها سلسلة من المنبهات تتلوها استجابات تتحول هي نفسها إلى منبهات تقتضي بدورها استجابات أخرى حسب المعادلة:

مُنَبه ←―― رد فعل ...... مُنَبه ←―― رد فعل (S - - r ... s – R)

ويمكن أن يتضح ذلك في تحديد انكفِست (Enkvist) للونين من الوصف:

الأول: الوصف اللغوي المجرد للمثيرات اللغوية ذات القيمة الأسلوبية، وتعرف باسم (stylistic stimuli) ، وقد يلجأ الباحث اللغوي الأسلوبي إلى الإحصاء لقياس معدلات تكرار المثيرات، أو العناصر اللغوية الأسلوبية قِلَّةً وكثرةً.

الثاني: وصف التأثيرات الإخبارية والدلالية والجمالية لتلك المثيرات. ويضاف إلى ذلك تحديد قيمها الأسلوبية في إبداع المعنى(٢).

وفي إطار ذلك تكون مهمة علم اللغة الأسلوبي الوصف اللغوي للمثيرات الأسلوبية بما تتضمنه من تأثيرات إخبارية ودلالية وجمالية في آنٍ واحد؛ للوصول

---

(١) السابق من ص ٢٣٦ : ٢٧٣، يوجد هنا تحليل دقيق لقضية الانحراف والفضاء البنيوي.

(٢) Enkvist, N. Linguistic Stylistics, PP. 26, 34.

يلاحظ هنا أن علم اللغة الأسلوبي يعني بالأنواع الثلاثة للتأثير، يتصدرها التأثير الإخباري ثم الدلالي ثم الجمالي وحده كما هي الحال في أسلوبيات أخرى.

إلى تحديدٍ دقيق لمعنى أي عمل باعتبار أن الغاية من أية دراسة لغوية - في المقام الأول - هي الوصول إليه.

إنَّ البحث الأسلوبي يُنَقِّب عن الوسائل التي جعلت القارئ يتأثر بنصٍّ ما، ويتحقق من خلاله قَدْرٌ من المتعة أو اللذة، إنه يريد أن يكشف عن الأسباب التي أدت به إلى تلك الحال. وما دام النص العامل المشترك بينهما، فسوف تظل الصلة قائمة؛ فالهدف الأساسي من البحث – كما يرى د. صلاح فضل – يجب أن تركز على التأثيرات الأدبية في اللغة، والوسائل الإيجابية التعبيرية التي استعان بها الكاتب لتحقيق قدرة الكلمة ونفاذها، وبهذا تتحقق العلاقة الجدلية بين الهدف والمنهج في البحث الأسلوبي. وإذا عدنا إلى المدرسة اللغوية وجدنا أن مهمة علم الأسلوب لديها هي التعرف على وسائل التعبير المختلفة وتحديدها وتصنيفها من جانب، ثم إدراجها في أنماط مختلفة من جانب آخر[(١)].

إن الباحث اللغوي يُخْضع النصوص المدروسة لدرسٍ مجرد، وكلما كانت درجة التجرد في التعامل من النصوص – لا فرق في ذلك بين النصوص الأدبية أو غير الأدبية – عاليةً كان الوصول إلى نتائج دقيقة وعميقة من خلال استخدام وسائل ومناهج ملائمة أمرًا ممكنًا.

فمن المسلَّم به في البحث اللغوي أن العُجْبَ بالنص المدروس يعدُّ مزلقًا خطيرًا، ولا يعني هذا أننا ننفي أية درجة من درجات التأثر، بل إننا نرجح – في بعض الأحوال – وجود شكل من أشكاله يدفع الباحث إلى تحليل النصوص التي أحدثت فيه هذا التأثير، ولكنه ليس الميل الوجداني الذي يصعب تعليله، إنه لا يرى في تلك الوسائل إلا قيمة إيصالية عالية، مكنتها من نقلِ ما تتضمنه من معانٍ وأفكار. إن تحقيق الإفهام أمر جوهري يتمثل في درجات أو مستويات

---

(١) علم الأسلوب ص ٢٢٧.

مختلفة من النصوص[١] ومن الغريب اتهام البحث اللغوي أنه يتوقَّف عند الغاية التي يهدف إليها الكلام على المستوى الإخباري العادي، فمن الملاحَظ أن الاتجاهات اللغوية المختلفة لا تتفق فيما بينها في تحديد المستويات التي يجب أن يقتصر البحث اللغوي عليها، ومن ثم تستخدم وسائل متباينة تتواءم مع المستوى المعالج، ولكنها تتفق في الحدود التي يجب أن يتوقف عندها البحث اللغوي، وإلا فَقَد السيطرة على مقولاته ونتائجه وأهدافه.

بيد أن الأثر بمفاهيمه المختلفة يلقى اهتمامًا أساسيًّا في البحث الأسلوبي؛ إذ اعتاد الباحث الأسلوبي أن ينطلق إما من الأثر في اتجاه السمات الأسلوبية، وإما من السمة الأسلوبية في اتجاه الأثر. وربما صَحَّ أن نقول : إنه يتجه من التأثير (بفعل تأثير سمةٍ أسلوبيةٍ ما) إلى النص، أو من النص إلى خارجه لتحديد السمة الأسلوبية التي أحدثت الأثر أو التأثير أو الانتباه، أو في تحديد السمة التي شكلت لدى القارئ رد فعل معين.

إن كل شكل لغوي يحقق جذبًا للانتباه، ولكن الشكل الأدبي يتجاوز البعد التعبيري إلى البعد التأثيري، وكان باللي أقرب إلى هذا التصوير الذي نتبناه في هذا البحث؛ إذ إن مفهوم الأسلوب عنده يتمثل في مجموعة من عناصر اللغة المؤثرة عاطفيًّا على المستمع أو القارئ، ومهمة علم الأسلوب لديه هي البحث عن القيمة التأثيرية لعناصر اللغة المنظمة المؤثرة والفعالية المتبادلة بين العناصر التعبيرية التي تتلاقى لتشكيل نظام الوسائل اللغوية المعبرة؛ فاللغة بالنسبة له هي مجموعة من الوسائل التعبيرية المعاصرة للفكر، وبوسع المتحدث أن يكشف عن أفكاره بشكل عقلي موضوعي يتوافق مع الواقع - بأكبر قدر ممكن - إلا أنه

---

(١) يذكرنا ذلك بعبارة الجاحظ في البيان والتبيين (١/ ٧٩)؛ لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام. فبأي شيء بلغت الإفهام، وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضوع.

كثيرًا ما يختار إضافة عناصر تأثيرية تعكس جزئيًا ذاته من ناحية، والقوى الاجتماعية المرتبطة بها من ناحية ثانية.

وعلم الأسلوب يدرس هذه العناصر التعبيرية للغة المنتظمة من وجهة نظر محتواها التأثيري، أي التعبير عن الحساسية من خلال اللغة، وفاعلية اللغة على هذه الحساسية(١).

لا شك إذن أن الأثر الجمالي خصوصية ينماز بها البحث الأسلوبي، ويفارق بها البحث اللغوي، ولقد أوضح تخطيط جاكبسون تلك العلاقة على هذا المستوى؛ فعلاقة علم الأسلوب بعلم اللغة علاقة الجزء بالكل والفرع بالأصل. وعلى الرغم من أن هذه النظرة تعكس حقيقة النشأة والتطور، فإنها لا تحظى بقبول باحثين آخرين يرون ضرورة إثبات الاستقلال أو التوازي، وإن لم يفلحوا في عزل أوجه التداخل بينهما، ولا شك أن فوضى تفسير التأثير الجمالي يزيد من إحساس اللغويين بصعوبة الدخول إلى عالمه، بل يشكل حاجزًا قويًا لما تتضمنه المقولات التي تشيع في تحليله من تصورات تتعارض مع التصورات اللغوية تعارضًا شديدًا.

على الرغم من أننا لا نريد تتبع تعريفات الأسلوبيين، إلا أننا أحيانًا نجد لزامًا أن نطرح منها ما يكشف عن وجهة نظرنا: فقد أشرنا إلى أن رد الفعل تجاه النص قد اتخذ لدى الباحثين اصطلاحات ودلالات مختلفة، إلا أنه في بعض الأحيان لا نستطيع أن نستنتج منها أن المقصود هو العمل الأدبي، فإذا كانت غاية الأسلوب التأثير، فإن علم الأسلوب يبحث عن الوسائل التي كان بها هذا الأسلوب فاعلاً ومؤثرًا، كما هي الحال عند جيرو P.Guiraud الذي عَدَّ الأسلوب مجموعة ألوان يصطبغ بها الخطاب؛ ليصل بها إلى إقناع القارئ

---

(١) السابق ص ١١١ ، ١١٢.

وامتناعه، وشد انتباهه وإثارة خياله[1].

ومن الجلي أن إضفاء الأثر على السمة الأسلوبية لدى الباحثين الأسلوبيين قد جعلهم يؤكدون على تجاوز البحث الأسلوبي البحث اللغوي بخصوصية مراعاة الأول للعناصر التي يكمن فيها الأثر أو القدرة على جذب أو إثارة انتباه القارئ، ومن ثم تكون مهمته عسيرة؛ لأن الثاني لا يعنى بذلك، بل تكون كل العناصر خاضعة للبحث، وليس من وظائفه إبراز تميز عنصر على آخر، حقًا إن تركيز الاتجاهات اللغوية التقليدية على العناصر اللغوية دون العناصر غير اللغوية قد أوقع هؤلاء في وهم واضح، فربما كان هذا النقد مقبولاً بالنسبة لبعض هذه الاتجاهات، ولكن استدراك كثير من الاتجاهات اللغوية المعاصرة لكثير من مكونات نظرية لغوية أكثر شمولاً قد عوّض النقص، وإن كانت بعض الاتجاهات اللغوية المحافظة ترى في هذا التطور انحرافًا للبحث اللغوي عن الأسس التي حققت له قدرًا كبيرًا من الاستقلال والفاعلية.

وربما كانت تلك الرؤية أكثر وضوحًا إذا قدمنا مثالاً، فقد عني ميكل ريفاتير (M. Riffaterre) ببيان العلاقة بين علم اللغة وعلم الأسلوب بشكلٍ كافٍ، يقول: ولكن الوصف اللغوي البنيوي للأسلوب يستلزم تحديدًا دقيقًا، فمن ناحية لا يمكن فهم الوقائع الأسلوبية إلا في اللغة؛ لأن اللغة هي أداتها، ومن ناحية أخرى يجب أن تكون للوقائع الأسلوبية خاصة مميزة، وإنْ لم نستطع أن نميزها عن الوقائع اللغوية، فالتحليل اللغوي المحض لا يعتبر إلا العناصر اللغوية ليخلط في وصفه بين عناصر التأليف ذوات القيمة الأسلوبية وعناصر أخرى محايدة، ولا يميز إلا وظائفها اللغوية دون أن يبين السمات التي تجعل منها

---

(١) في الأسلوبية والأسلوب، والاتجاه الأسلوبي في نقد الشعر العربي، وعلم الأسلوب وغيرها تعريفات لعدد من الباحثين تُركّز على هذه الفكرة

وحدات أسلوبية أيضًا[1].

إن غَلَبة المنهج الوصفي في التحليل وشيوعه قد أوقعَ هؤلاء الذين لم يعرفوا من مناهج اللغة الأخرى سوى منهج استطاع من خلال استخدامه تقنيات دقيقة ومحدودة في فترة وجيزة إلى حد ما أن يقدِّم نتائج أقل ما يمكِن أن تُوصَف به أنها غيرت تلك النظرات التقليدية إلى النصوص، وضَبَطَتْ تلك المحاولات التي تبدأ من النصوص فعلاً، ولكن لتصل إلى خيالات وافتراضات لا صلة لها بما ابتدأت منه على الإطلاق، أو تَدْخُل إلى النصوص بتصورات مُسْبقة تَتَعَسَّف في إلصاقها بها، أو تستنطقها ما يمكن أن يكون معقولاً مقبولاً؛ لأنه استكناه لدلالات ظاهرة أو خفية تمتلكها النصوص فعلاً.

وعلى الرغم من وَجاهَة ما تتبناه هذه المحاولات اللغوية الحديثة من أفكار وتصورات ثورية، إلا أنه - في رأيي - ما تزال تحتاج إلى جهود متوالية مضنية لتتمكن من إرساء أسس راسخة كتلك التي تمتلكها تلك التيارات اللغوية المسماة في لغتهم بالتقليدية.

ليس خافيًا أن ضيقَ الرؤية يجلب كثيرًا من الخلط، فهل يمكن فعلاً أن نتجنب الخلط بين اللغة والأسلوب – إذا قمنا بما أراد ريفاتير، حيث يقول أن نقوم أولاً بعملية انتخاب، فنجمع كل العناصر ذوات السمات الأسلوبية، ثم نخضعها وحدها لتحليل أسلوبي، مستبعدين كل العناصر الأخرى (التي ليست لها علاقة أسلوبية) عندئذ، وعندئذ فقط نتجنب الخلط بين اللغة والأسلوب[2].

وربما يكون مناسبًا أن نعود إلى تكرير نتيجة باللي حول الأسلوب؛ لندرك مدى التأثير الذي حققه في تصورات أغلب الأسلوبيين على اختلاف مشاربهم

---

(١) اتجاهات البحث الأسلوبي ص ١٢٣ ، ١٢٤.

(٢) السابق ص ١٢٤.

وتوجهاتهم، فقد انتهى باللي إلى أن أصل الأسلوب - باختصار شديد - هو إضافة ملمح تأثيري إلى التعبير، ولا شك أن هذا الملمح التأثيري ذو محتوى عاطفي. ونجد امتدادًا لهذا في تحديد كل من زايدلر (Sidler) وريفاتير (Riffaterre) وألونسو (A.Alonso) بوجه خاص.

ويلاحظ أن زايدلر قد أعطى للمتلقى دورًا بارزًا؛ لأنه كما بينا من قبل أن الحديث عن الأثر يدفع بدور القارئ إلى المركز، إذا استعرنا المراكز التي تحتلها العناصر في مخطط ياكبسون المعروف عن عملية التواصل.

يذهب زايدلر إلى أن «الأسلوب هو طابع العمل اللغوي وخاصيته التي يؤديها، وهو أثر عاطفي محدد في نصٍ ما بوسائل لغوية، وعلم الأسلوب يدرس ويحلل وينظم مجموعة الخواص التي يمكن أن تعمل - أو تعمل بالفعل - في لغة الأثر الأدبي ونوعية تأثيرها، والعلاقات التي تمارسها التشكيلات الفعالة في العمل الأدبي[1].

إن العلاقة بين الدال والمدلول التي تتخذ على مستوى عملية الإخبار شكلاً بسيطًا لا يهدف إلا إلى نقل المعلومة قد استثمر في البحث الأسلوبي حين يتحول الخطاب من مجرد خطاب إبلاغي إلى خطاب تأثيري - جمالي، غير أن الباحث الأسلوبي على الرغم من أنه يتعقب وسائل هذا التأثير ليصفها ويحللها ويترجمها إلى لغة ناقدة تضيف إلى النص، يظل متمسكًا بالبداية، بالشكل الخارجي، أو الدال، وقد بنى ألونسو على فكرة دي سوسير حول الدال والمدلول فكرة التفرقة بين ما يسميه «الشكل الخارجي» وما يسميه «الشكل الداخلي» فالشكل الخارجي هو علاقة الدال بالمدلول من وجهة نظر الدال، والشكل الداخلي هو العلاقة نفسها منظورًا إليها من وجهة المدلول. ودراسة

---

(١) علم الأسلوب ص ١١٢

الشكل الخارجي أسهل؛ لأنها تبدأ من واقع صوتي مادي، على حين تكون دراسة الشكل الداخلي أصعب؛ لأنها – كما يرى ألونسو – تتناول سيكولوجية لحظة الإبداع، لحظة التشكيل الداخلي للمدلول، وتجسده المباشر في الدال، وهو يرى أن أسلوبية المستقبل سوف تتجه إلى الاهتمام بكلا المنظورين الداخلي والخارجي على السواء[1].

وعلى الرغم من عدم اتفاقنا معه في جدوى الربط بين هذه الدراسة ومعارف وتصورات غير لغوية لا طائل من ورائها، ولم تجنِ المحاولات السابقة التي شغفت بما يماثل ذلك وأوغلت في تتبع ذلك الآثار الوهمية إيغالاً شديدًا، إلا شوكَ القتاد، ومهما يكن من شيء فإن الكون لم يقف عند حد نهائي، بل هو مستمر في حركته؛ إذ نرى بعد الثورة التي أحدثتها العلوم الطبيعية، وأفرزت مناهج أُعِيد من خلالها مناقشة كثير من أصول النظرية اللغوية الحديثة، عودة قوية للمثالية الألمانية التي تعتمد على الاستبطان والحدس، ويندفع أصحاب الحدس الجدد في هذا الاتجاه مقللين من شأن الملاحظة والتجريب.

إن تمييز دي سوسير في نظريته بين الدال والمدلول والمكونين للعلاقة اللغوية تحديد مبسط فقير - في رأي ألونسو - لا يصل إلى أعماق الواقع اللغوي في حقيقة الأمر. والبديل الذي يطرحه هو أن مفهوم الشكل لا يؤثر على الدال فحسب، كما لا يؤثر في المدلول وحده، بل يمس العلاقة بينهما. ومن ثم فالتحليل الأسلوبي يجب أن يعنى بعناصر التعبير العاطفي إلى جانب العناصر الذهنية التصورية؛ أي بمنظور الشكل الداخلي والخارجي معًا. يقول (ألونسو): وتقوم معظم الدراسات الأسلوبية على منظور الشكل الخارجي لأنه أيسر؛ إذ ينطلق من وقائع صوتية ملموسة، إلا أن الدراسات التي تحاول استجلاء الشكل

(١) اتجاهات البحث الأسلوبي ص ١٢٠ ، ١٢١، علم الأسلوب ص ٩٤ ، ٩٥.

الداخلي بشيء من العُسْر والصعوبة تعالج كيفية إعطاء صيغ معينة لمجموعة مركبة من العواطف والأفكار وأفعال الإرادة الخلاقة في الإبداع الأدبي، وتشكيلها في قوالب مادية، بعد أن كانت في حالة هلامية فوضوية تبحث عن شكلها، فاللحظة الهامة في الإبداع الأدبي، والنقطة المركزية في البحث التي تتخذ هذا المنظور دون تشتيت الجهد في الأطراف الخارجية هي لحظة التشكيل الداخلي للمدلول وتكييفه العضوي المتوافق مع الدال[(١)].

إنه حين ينتقل إلى المدلول لا نعثر في كلامه على مادة واضحة، فالأفكار تتداخل فيها عناصر لغوية نقدية فلسفية تأملية نفسية ... إلخ إلى حدٍّ نشعر معه بمشكلة البحث الأسلوبي الجوهرية، وهي العثور على هوية مستقلة، ويهمنا هنا الإقرار أن البداية في البحث الأسلوبي لا تكون إلا من الحقيقة المادية التي تُقَدَّم إلى إدراكنا الحسي، أي من الشكل الخارجي الدال، والأمر الآخر أن الأسلوبية ما تزال في طور محاولة الانتقال من الشكل الخارجي إلى الشكل الداخلي.

ولما كان ريفاتير يفهم من الأسلوب كل إبراز وتأكيد، سواء أكان تعبيريًّا أو عاطفيًّا أو جماليًّا، يضاف إلى المعلومات التي تنقلها البنية اللغوية دون التأثير على معناها، فإنه يحدد للأسلوب وظيفة مخالفة للغوي؛ فاللغوي مثلاً يرى في النص كنزًا من الوقائع التي يمكن استخدامها لإعادة تكوين حالة ماضية من حالات اللغة، والأسلوبي يحاول أن يعيد تكوين الأثر الذي أحدثه أسلوب نص ما في العصر الذي كتب فيه، وأن «يصحح» استجابات القراء المحدَثين طبقًا لهذه الصورة المستعادة، هذه هي النظرة التزامنية[(٢)]

ويبدو أن مهام اللغوي – في إطار نظرة هذه الاتجاهات – غير واضحة

---

(١) علم الأسلوب ص ٩٥.

(٢)علم الأسلوب ١٢٦، ١٢٧.

وتفتقر إلى الأبعاد المختلفة التي أضيفت إلى البحث اللغوي. فما تزال نظرتهم تدور في إطار ما يسمى بعلم اللغة البحْت (Michrolinguistics)(*). أليس من الإنصاف أن ننبه إلى التصور الأشمل للبحث اللغوي الذي اتضحت حدوده منذ أكثر من عقدين من هذا القرن؟ على أية حال نجد في تفريق ليونز بينهما – على الرغم من اختصاره – عونًا على إيضاح هذا التصور؛ فالمرء يتبنى في علم اللغة البحت وجهة النظر الأضيق، وفي علم اللغة الموسع يتبنى وجهة النظر الأشمل. ويعنَى علم اللغة البحت - في حالته الأكثر ضيقًا - ببنية النظم اللغوية فحسب، بما لا يتعلق بالطريقة التي تُكسب بها اللغة، أو يُحتفظ بها في المخ، أو تستخدم في وظائفها المتنوعة، وبما لا يتعلق بالاعتماد المتبادل بين اللغة والثقافة، وبما لا يتعلق بأي شيء خلاف النظام اللغوي لذاته في حد ذاته (كما عبر سوسير أو بالأحرى محررو كتابه).

ويُعنَى علم اللغة الموسَّع (Macrolinguistics)(**) في حالته الأكثر شمولاً بكل شيء يتعلق بأي شكل من الأشكال – على الإطلاق – باللغة أو اللغات. ولّما كانت كثير من فروع المعرفة – خلاف علم اللغة – تعنى باللغة، فلن تكون مستغرَبة تلك المناطق المتداخلة بين فروع المعرفة العديدة التي تقع في إطار علم اللغة الموسع، والتي تأخذ أسماء مميزة مثل علم الاجتماع اللغوي، وعلم النفس

(*) اختار المترجم ترجمة «البحث» لـ micro، في مقابل الموسع ترجمةً لـ macro، وهو في الحقيقة اختيار طريف موفق أغنى عن الترجمة الحرفية القلقة إلى علم اللغة الأصغر أو الأضيق في مقابل علم اللغة الأكبر أو الأشمل.

(**) يشمل علم اللغة الموسع أساسًا فروعًا ثلاثة هي: علم اللغة الماقبلي، وعلم اللغة البحت، وعلم اللغة الماورائي؛ ولذا فهو أكثر تعقيدًا وتشعبًا، وتستقي مقولاته وتصوراته ومبادؤه من مشارب مختلفة، ويشمل كذلك نقاط تماس وتداخل مع علوم ومعارف مجاورة. وله طرائق وأدوات كثيرة للمعالجة والتحليل في إطار رؤية متدرجة بشكل هرمي، قاعدته أشد بساطة، وقمته أكثر تعقيدًا.

اللغوي، وعلم الأجناس اللغوي، وعلم الأسلوب اللغوي[1].

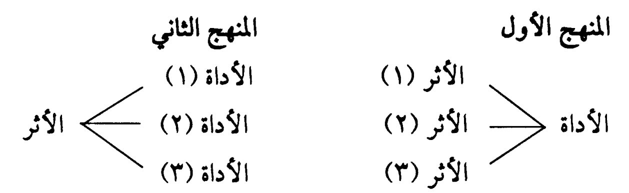
إن البحث اللغوي لم يلتزم أصولاً ثابتة معينة تشكل مناهجه، وتُستقى من مذهب بعينه، بل تأثّر في مراحله المختلفة بأصول المذاهب الفكرية العديدة كالمثالية والتجريبية والوضعية والعقلية ... إلى آخره. ويلاحظ هنا أيضًا أن حدس المتكلم الذي كان البحث يعنى به في مرحلة معينة عناية قصوى قد تقلص دوره، ولا يأخذ به سوى قلة من اللغويين، وإن كنا لا نريد بذلك أن نغفل دور الحدس في نظرية تشومسكي، وربطه بالقدرة الإبداعية لصاحب اللغة، وقد تغيرت وظيفته في مراحل متتابعة من تشكيل نظريته؛ إذ قدم – في أعماله الأولى – حدس أبناء اللغة على أنه دليل مستقل وأصلي في الحكم على الجمل، أما ما يقومون به من شرح أو تفسير لهذا الحدس فقد عده دليلاً ثانويًا في عملية توليد الجمل، أما في أعماله الأخيرة فقد اعتبر أن حدس أبناء اللغة إنما هو جزء من المادة اللغوية التي ينبغي على قواعد اللغة أن تفسرها وتعللها، بل لقد أصبح الآن يعتمد على صِدْق هذا الحدس أكثر من ذي قبل عندما كان مهتمًا باختباره بواسطة إجراءات فنية دقيقة.

إن البحث اللغوي يبدأ من المادة، من الأبنية والأشكال ليحدد دلالاتها؛ أي إنه يبدأ من الخارج إلى الداخل، وتظل المناهج الأسلوبية التي تحافظ على هذا الأصل تعكس بوضوح الوشائج القوية بالمناهج اللغوية، أما المناهج الأسلوبية الأخرى التي تبدأ من الداخل إلى الخارج فلا تتوقف عن صنع حواجز وفوارق بينها وبين البحث اللغوي إلى حدٍّ يمكن أن نتوقع معه انفصالاً تامًا بينهما. وهكذا ستظل ثنائية التجريد والتأثير مشكلة أساسية في البحث اللغوي والبحث الأسلوبي تأخذ أشكالاً مختلفة من الطرح والمعالجة، وتكشف العلاقة بين الأداة

---

(١) اتجاهات جديدة في علم الأسلوب ١١٦ وما بعدها، وعلم اللغة والدراسات الأدبية ص ٨٩ وما بعدها.

أو الظاهر والأثر ذلك من خلال منهجين يختلفان في البدء والنتيجة، ومثال ذلك يوضحه الرسم التالي:



وما يهمنا ههنا المشكلة الناتجة عن الاختلاف في البداية، ومن ثم في النتيجة؛ إذ إن المشكلة التي تبرز حينئذ قيام هذين المنهجين بوظيفتهما في الإجراءات التحليلية العملية، وإظهار ما هي فائدة كل منهما، وغالبًا ما تتوقف الإجابة عن ذلك على كل حالة بمفردها، فلو كان الهدف من الدراسة هو بحث جميع الوسائل الأسلوبية للغة، فإن المنهج الثاني لا يصلح لتحقيقه، إن التأثيرات الأسلوبية – على إطلاقها وبعزلها عن الوسائل التي تعتمد عليها عادة – تُعَدُّ مهمة بشكل عام، وهي متباينة ومتكاثرة مما يعوق وضعها في نظام يصلح أساسًا للوصف التحليلي الدقيق[1].

[٥] الاطراد والانحراف :

تتصل هذه الثنائية بتحديد درجات الشيوع أو مستوياته ارتفاعًا وانخفاضًا بالنسبة لكل من الظاهرة اللغوية والظاهرة الأسلوبية تحديدًا دقيقًا، ومن ثم طريقة التحليل التي تلائم كلاً منهما، وماهية القيمة التي ينبغي أن تبرز وتوصف وتحلل للوقوف على جوهر اللغة، والعمليات التي تحقق لنظامها الثبات أو الاطراد الذي يمكّن من رصد أي شكل من أشكال العدول عنه لقصدٍ ما، إن

(١) علم الأسلوب ص ٢١٥.

قيمةَ أي عنصر لغوي في إطار مفهوم نظامية اللغة لا تقوم أساسًا على المادة التي يتكون منها هذا العنصر أو ذاك أو تشكيل تلك المادة، وإنما تكمن القيمة في علاقة هذا العنصر بغيره من العناصر الأخرى، والوظيفة التي يؤديها في إطار النظام العام لهذه اللغة.

وهكذا فإن أي شكل من أشكال الاستعمال يتضمن قيمة معينة، ولكن علماء الأسلوب يرصدون ما في الاستعمال الأدبي من قِيَم ذات أوصافٍ خاصة لا تتوافر في الاستعمال العادي، وفي إطار ما نراه من ربط بين الاختيار والانحراف كما سنبين فيما يلي، فإن جيرو في حديثه عن درجة الوعي في اختيار المؤلف للمواد التي يوظفها أسلوبًا، قد بَيَّنَ نوعين من القيم الأسلوبية: «قيم تعبيرية»، «وأخرى طباعية»؛ فالأولى لا شعورية تقريبًا وتتكون من العناصر الاجتماعية والنفسية اللازمة للتعبير، أما القيم الطباعية فهي واعية ومقصودة شعوريًّا، وتمثل القيم الجمالية والأخلاقية والتربوية للصياغة التعبيرية. وتنقسم إلى مجموعتين أيضًا طبقًا لنوعية القصد والاختيار؛ فهو إما مباشر وطبيعي وإما ثانوي تقليدي[(1)].

إن الاختيار هنا يتوخى قيمة مؤثرة جماليًّا، ولكن هل يخرج الاختيار عن التنويعات المختلفة التي يقدمها نظام مثالي، إننا هنا نحاول أن نستكشف كنه العلاقة بين النظام العام للغة المعينة والأنظمة الخاصة التي يصنعها الأفراد، ثم إلى أي مدى يستطيع نظام خاص ما أن يغير في النظام العام بإضافة أو نقل أو تعديل، ولا شك أن كثرة الأوصاف التي استقل بها الأسلوب تصيب المرء بحيرة شديدة، فقد وُصِف بأنه انحراف وعدول وانزياح وتجاوز وخطأ وكسر وانتهاك وفضيحة وشذوذ وجنون إلى آخره، وعلى الرغم من تلك الفوضى التي صنعتها

(١) السابق ص ١٣٩، ١٤٠.

هلامية فضفاضة فإن أكثر الاتجاهات اعتدالاً قد وضعت نصب عينها قاعدة راسخة وهي أن العلاقة بين القاعدة والانحراف هي التي تحدد في الواقع العملية الأسلوبية وليس الانحراف في حدِّ ذاته.

إن المعيار الذي ثار حول طبيعته جدل كبير في البحث الأسلوبي كان واضحًا في بعض النماذج، ومثال ذلك أن باللي حين ذهب إلى أن الأسلوبية تستهدف كل الطاقة التي يتحول بها هذا النظام الموضوعي إلى كلام إنساني حي يعبر به المتكلم في منافسة خاصة، وذهب إلى أن كل تلك الخصائص الحية إنما هي انحرافات Deviations عن النموذج المعياري. أقول: ارتضى باللي النموذج المعياري مقياسًا تُقاسُ به الخصائص العاطفية للغة (الانحرافات)، وهو طريقة التعبير الذهنية أو المنطقية التي يمكن أن تسمى لغة التجريد أو لغة الأفكار الخاصة. إن استغلال أفراد معينين للطاقة الكامنة في اللغة استغلالاً خاصًا يعني أن هذه العملية تقع في إطار النظام اللغوي الذي يسمح بأشكال مختلفة من التحويلات التي يستطيع هؤلاء الأفراد أن يوظفوها في سياقها الملائم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأسلوب – في تعريف انكفِست – نمط من أنماط التنوع اللغوي الذي يرتبط بالسياق بمعناه الواسع، الذي يضم سياق النص والسياق الاجتماعي الذي أُنتج فيه في آن واحد[1].

ويعني ذلك أننا إذا أردنا أن نحدد السمات اللغوية فعلينا أن نقارن بين النص المدروس ومعيارٍ ما، وتتشكل لدينا ما تسمى بمحددات الأسلوب في النص في علاقته بالمعيار المستخدم من مجموع السمات المهمة التي تميز النص عن المعيار، إن المعيار هنا هو الاستعمال العادي، ولكن هذا ليس صحيحًا في رأي كوزريو (Coseriu, E.) إذ يرفض هذا النهج رفضًا كليًّا، إنه يرى أن لكلِّ نصٍّ معنى،

(١) Enkvist, op. cit. p. 16.

وليست النصوص الشعرية والأدبية فحسب، وأنه ثمة سبب أو دافع ما يكمن وراء ذلك الاتجاه نحو البحث عن المعنى في النصوص الأدبية في صورة انحراف خاص عن نصوص «عادية» دائمًا. ويرى كذلك أنه ليس صحيحًا أن اللغة الشعرية (أو النص الشعري) تنحرف ضرورة عن اللغة العادية (أو النص العادي)، وأن وقوع الانحراف في نص معين يجب ألا يكون حتمًا انحرافًا مقابل الاستعمال[1].

إنه مصطلح علائقي، ويجب أن يكون مستعمله قادرًا على أن يفسر: عم ينحرف؟ بيد أنه إذا كان لكل النصوص معنى فيمكن بوضوح ألا تكون حقيقة الانحراف عن المعيار هي الحاملة للمعنى، ولكن هذه نظرية لغوية تضع الاستعمال الشعري في درجةٍ عُلْيا من درجات الاستعمال اللغوي، فهو نظام خاص لاستخدام العلامات داخل النظام العام يتميز بطاقة مؤثرة وكثافة إيجابية وقيمة جمالية يحتاجها لأداء القصد منه، وقد سبق أن أوضح جاكبسون تلك الكيفية حين تناول الحديث اللغوي، إذ يقول: الحدث الألسني هو تركيب عمليتين في الزمن ومتطابقتين في الوظيفة، وهما اختيار المتكلم لأدواته التعبيرية من الرصيد المعجمي، ثم تركيبه لها تركيبًا تقتضي به قوانينُ النحو، وتسمح ببعضه الآخر سُبُلُ التصرف في الاستعمال، فإذا بالأسلوب يتحدد بأنه توافق بين العمليتين، أي تطابق لجدول الاختيار على جدول التوزيع، وهو ما يفرز انسجامًا بين العلاقات الاستبدالية التي هي علاقات غيبية يتحدد الحاضر منها بالغائب والعلاقات الركنية (يقصد السنتيجمية أو النحوية) وهي علاقات حضورية تمثل تواصل سلسلة الخطاب حسب أنماط بعيدة عن العفوية والاعتباط[2].

---

(١) Enkvist, op. cit. p. 51.

(٢) الأسلوبية والأسلوب ص ٩٢.

إننا نرجح قول من يذهب إلى أن كل سمة لغوية تتضمن في ذاتها قيمة أسلوبية معينة وأنها تستمد قيمتها الأسلوبية من بيئة النص أو الموقف، وهذه القيمة قابلة للتغير بتغير البيئة (المحيط) التي توجد فيها والموقف الذي تعبر عنه، إننا نتعامل مع مادة وإمكانات مختلفة يتيحها النظام، يمكن للمنشئ أن ينتقي الدال الذي يضعه في علاقة خاصة مع الدوال الأخرى لإنتاج مدلولات جديدة أو إضافية أو مفارقة أو منحرفة ... إلى آخره. ولقد اعتمد القائلون بالمقارنة بين النص المعيار أو النمط والنص المفارق أو المضاد اعتمادًا كبيرًا على اتجاه ريفاتير، الذي يشترط لذلك أيضًا تماثل السياق؛ إذ إن محور التعرف على الإجراءات الأسلوبية في نظرية «ريفاتير» هو السياق، فالسياق هو الذي يمثل خلفية محددة دائمة، وهو الذي يقوم بدور القاعدة، ويَحِدُّه بأنه «نموذج منكسر بعنصر غير متوقع»، ثم يعيد في إطار عنصري السياق والإجراء المضاد طرح مفهوم آخر للأسلوب؛ إذ إنه لا يتمثل في توالي الصور ولا المجازات ولا الإجراءات، وليس بروزًا مستمرًّا، بل إن البنية الأسلوبية لنصٍّ ما تتحدد بتوالي العناصر الموسومة في مقابل غير الموسومة في مجموعات ثنائية تمثل السياق والإجراء المضاد له الذي لا ينفصل عنه؛ إذ لا يمكن أن يقوم أحدهما مستقلاً عن الآخر – فكل واقعة أسلوبية تشمل بالضرورة سياقًا وتضادًا. ومن هنا لا يمكن أن نركز فحسب على العناصر المضادة ببساطة؛ لأنها عناصر بارزة سهلة الالتقاط في التحليل الأسلوبي، بل لا بد أن نولي نفس الاهتمام للعناصر غير الموسومة في مقابلها[1].

إنَّ الصلة التي تقع بين الاستعمالات أو الإمكانات المختلفة أو التنويعات صلة شديدة؛ لأنها تمكن من قياس درجة التمييز في كلِّ مستوى من المستويات التي تستخدم فيها، إن المعيار الذي يطالب به الأسلوبيون ليس واضحًا؛ إذ هو

(١) علم الأسلوب ص ٢٥٨.

الاستعمال العادي أو القاعدة اللغوية، أو النظام اللغوي بوصفه معيارًا خارجًا عن النص أو الاستعمال الشائع، أو نموذج لغوي مثالي، أو المستوى اللغوي، أو يتحدد تبعًا لتأثير الانحراف على مبدأي الاختيار والتركيب. إنَّ مقولة الانحراف قد سببت كثيرًا من الإشكاليات التي ما تزال البحوث اللغوية والأسلوبية على حدٍّ سواء عاجزة عن إيجاد حلول مقبولة لها، لقد أدى إصرار كثير من الأسلوبيين على تضمُّن تعريفاتهم للأسلوب بأنه (انحراف) عن قاعدة ما إلى اعتبار علم الأسلوب «علم الانحراف» بالمعنى السلبي للمصطلح، إن عدم القدرة على تحديد القاعدة يجعل معرفتها أمرًا مستحيلاً، ومن ثم لا يمكن قياس درجة الانحراف المزعومة الموجودة في الأسلوب.

يبدو أن الاتجاهات الآخذة بمبدأ الانحراف ترجح، حين تطرح قضية القيمة الأسلوبية التي يجب على البحث أن يسعى لإبرازها، أنَّ عملية إثبات الانحراف عن المعيار عملية جد صعبة، ويستلزم – للإجابة عن السؤال المهم في هذه القضية: عن أي شيء بدقة ينحرف الأسلوب – تحديد واضح للمعيار أو المستوى المعياري، ففي الاتجاه الذي ينطلق من اعتبار النظام اللغوي معيارًا، ومن ثم تقع المقابلة هنا بين ظواهر الاستعمال اللغوي (ظواهر الأداء أو الكلام)، وداخل ذلك النظام يُدْرَك الأسلوب حينئذٍ على أنه انتهاك لنظام اللغة؛ إذ إن ظواهر الكلام، وهي تحقيقات فردية شخصية تنحرف بدرجة مؤكدة عن الوصف العام لنظام اللغة، وهكذا فلا بد من وجود فروق بين النظام اللغوي (المعيار) وظواهر الاستعمال اللغوي (ظواهر الأداء)، كما يقول شبلنر، وإذا لم يهتم الإنسان عند إنشاء معيار النظام اللغوي بالظواهر اللغوية المنحرفة أسلوبيًّا بسبب عدم صحة نظامها اللغوي؛ فإن هذا يعني أن الإنسان لا يمكنه فيما بعد أن يحدد الانحرافات الموجودة في النصوص بمقارنتها بالمعيار نفسه[1].

(١) علم اللغة والدراسات الأدبية ص ٦٨.

إننا في إطار هذا التحديد ما زلنا نحتفظ بالعلاقة الوثيقة بين النظام المثالي الذي يكمن في اللغة والأنظمة الفعلية التي تشكلها استعمالات الأفراد، إن الأسلوب هنا شكل منحرف عن المعيار كما قال انكفِست، ولكنه لم يخرق النظام ويخرج على قواعده، وإذا كان ذلك مقبولاً من الوجهة اللغوية، فإن الأفكار الأخرى التي تطرحها مقولات الانحراف عسيرة تثير جدلاً مستمرًا بين الباحثين، وإذا كانت تلك الحال تُعَدُّ من وجهة نظر بعضهم أمرًا صحيحًا، فذلك - في رأينا - يوسع الشقة بين البحث اللغوي والبحث الأسلوبي؛ لأن مهمة الباحث اللغوي أن يتأكد من معقولية هذه المفاهيم ومقبولية ما تتضمنه من دلالات.

أما السؤال الجوهري الذي أُثير مقدمًا على غيره في هذه القضية فهو كيف يتحدد مستوى الكلام (المعيار)؟.

إنه - في الحقيقة - طرح مغلوط؛ لأن الكلام لا يشكل معيارًا، بل اللغة أو النظام اللغوي؛ لأنه لا يجوز بعد التسليم بخروج الاستعمال (الكلام) على النظام (اللغة) أن تُطرح القضية مقلوبة، فنجعل المثالي انحرافًا عن التحقيق الفعلي، غير أنه يظل ممكنًا أن نتساءل: على أي مستوى لغوي، وفي أي سياق ينبغي أن تكون الانحرافات ممكنة؟ وكيف يكتشف الإنسان هذه الانحرافات وكيف يحلها؟.

لقد وجد بعض الباحثين في المستوى اللغوي العادي أو ما أطلق عليه «اللغة المحايدة» أو الحيادية معيارًا مقبولاً؛ إذ يُوصَف تركيب ما مثلاً بأنه أحادي الدلالة، وموجود في اللغة العلمية، بمعنى أنه مباشر، ولا يمكن تحديده تحديدًا غير سليم، ويُستخدم هذا المعيار لقياس الانحرافات الشعريَّة، ويطلق عليه «درجة الصفر البلاغي». ويذهب د. صلاح فضل إلى أن حل إشكالية الصفر البلاغي تتمثل في اختيار مطلق يتم الارتكاز عليه، لا يتعلق بدرجة صفر مطلقة، وإنما بدرجة صفر نسبية، أي استخدامات اللغة بأقل نسبة موسومة من المنظور

البلاغي؛ أي بأقل درجة من المجاز، هذا المستوى اللغوي موجود فعلاً في اللغة العلمية.

ويذهب في ختام هذا الحل إلى القول بأن درجة الصفر هذه افتراضية في اللغة وليس لها وجود فعلي في غالب الأحيان، أو لنقُل إنه لا وجود لدرجة الصفر المطلقة، وإنْ كانتْ تتحقق بشكلٍ ما في بعض أنواع الخطاب وفي سياقات مصطنعة وعقيمة[1]. وعلى الرغم من وجاهة هذا الحل إلا أننا نعود إلى نقطة البداية في هذه المشكلة؛ إذ إن مثالية أو افتراضية المعيار يُصعِّب من معرفته وتحديده، ومن ثم عزله لاستخدامه معيارًا لقياس الانحراف في اللغة الشعرية.

إن فرضية السلمية في الأساليب المجازية فرضية مقبولة وكانت معروفة لدى اللغويين والبلاغيين والنقاد العرب بشكلٍ واضح، واستطاعوا من خلال توظيفها توظيفًا واسعًا أن يصلوا إلى تفسيرات دقيقة لكيفية تميز تلك الأساليب عن غيرها، لقد كان التقدير أو صورة الكلام في الاستخدام النثري العادي هي الفرض أو الدرجة الأولى في تلك السلمية، ويحقق كل تعديل مقبول نقلة إلى درجة أعلى، وبهذا النهج تمكنوا من تحديد القيم التعبيرية والخصائص الأسلوبية في لغة القرآن واللغة الشعرية ولغة النثر الفني وغير ذلك. ولم يكن العدول في تحليلهم انحرافًا عن النظام اللغوي، بل محاولة تكشف عن ارتقاء التحقيقات اللغوية الفعلية درجةً عُليا في سلم النموذج المثالي.

ومن الطبيعي أن نتساءل هنا: هل يُحْدِث كل انحراف أثرًا جماليًا؟ ألا توجد بعض أشكال الانحراف التي ليس لها أدنى تأثير أسلوبي؟ وبعبارة معكوسة: أليس من الممكن أن تحدث بعض أشكال الاطراد أثرًا أسلوبيًا؟ لقد كان الربط بين السمة اللغوية والسمة الأسلوبية عاملاً مساعدًا على إثبات نسبة التردد

---

(١) لغة الخطاب وعلم النص ص ٦٧.

المرتفعة في النصوص للوقوف على قصد المنشئ من استعمالها، وقد استخدم هنا أنسب المعايير الموضوعية لإثبات ذلك، ألا وهو القياس الكمي أو التحليل الإحصائي الذي تتجلى أهميته في تحديد السمات الأسلوبية في نصٍّ ما، وهذه السمات اللغوية (الأسلوبية، الخاصة بالوحدات أو الخاصة بالجمل) – كما يقول د. سعد مصلوح – حين تحظى بنسبة عالية من التكرار، وحين ترتبط بسياقات معينة على نحو له دلالة تصبح خواصًا أسلوبية stylistic markes تظهر في النصوص بنسب (Ratios) وكثافة (Density) وتوزيعات (Distributions). ويتحدد الأسلوب بناءً على ما تقدم بأنه اختيار (Choice) أو انتقاء (Selection) يكون من المنشئ لسمات لغوية معينة بغرض التعبير عن موقف معين[1].

إن هذا المنهج لا يقتصر في قياسه على السمات الأسلوبية المنحرفة أو الفارقة فحسب، بل إنه يُستخدم أيضًا لقياس السمات الأسلوبية المنتظمة أو الخصائص العامة المشتركة، بيد أن البحث اللغوي يعني بالتنويعات اللغوية في سياقاتها المختلفة في إطار النظام، وذهب انكفِست إلى أنه يمكن أن تستخدم طريقتان للكشف عن العلاقة بين التنويعات اللغوية وسياقاتها:

الأولى: هي فصل النص عن سياقه المحدد؛ لنلاحظ الأنماط اللغوية المستخدمة فيه، وعلى هذا النحو يمكننا أن ندرس لغة علم أو لغة عصر (كالقرن التاسع عشر) .. وهكذا، ثم نقارن هذه اللغة بمعيارها الملائم؛ لنتعرف سماتها المميزة.

الثانية: عكس الأولى؛ أي دراسة أثر السياق في السمات اللغوية للنص، ويمكننا – مثلاً – أن نبدأ بطائفة من النصوص المعاصرة لنحدد جميع العبارات

---

(١) الأسلوب ص ١٩.

التي يشيع فيها استخدام صيغ تراثية أو مهجورة Archaic Forms.

والواقع أننا نستخدم الطريقتين معًا، فعندما نريد أن نعرض النص في إطار سياقه، نبدأ عادة بالسياقات، ثم نعرف ما هي السمات اللغوية التي تميل إلى الوقوع في مثل هذه السياقات، وعندما نريد تأمل النص بعيدًا عن سياقه، فإننا نعود بمعارفنا إلى الوراء، مع الفقرات الأولى، لنخمن السياق المحتمل الذي استخدمت فيه اللغة[١].

للسياق إذن دور جوهري في تحديد السمات اللغوية، وهو هنا السياق اللغوي الذي حدد له انكفِست مقاييس ثلاثة، هي الحقل (Field) الذي يربط الخطاب بموضوعه، وحالة الخطاب (Mode)، وفحوى الخطاب (Tenor)، وتعد علاقته بالخاصة الأسلوبية دافعًا أو باعثًا على رصدها؛ لكشف قصد المنشئ من توظيفها، يقول د. سعد مصلوح موضحًا ذلك: ليس كل انحراف جديرًا بأن يعد خاصة أسلوبية مهمة، بل لا بد بذلك من انتظام الانحراف في علاقاته بالسياق، كما أن إلحاح المنشئ على أنماط معينة من انحرافات الاستعمال وإيثارها على غيرها من البدائل وما قد تُسفر عنه المقارنة بين النص المدروس والنص النمط، من اختلاف في نوعية البدائل المستخدمة وكثافتها، كل أولئك يعد من المقومات الأساسية لتمييز الأساليب، ولا بد للكشف عن ذلك كله من إجراء القياسات الكمية الدالة[٢].

ومن التصوُّرات التي يطرحها البحث اللغوي؛ لأنها تمس النظام اللغوي الذي يتيح للمنشئ جميع إمكاناته ليختار منها ما يشاء، ما يُصَوِّر الأسلوب على

---

(١) اللغة والإبداع الأدبي ص ٢٩، ٣٠.

وانظر أيضًا Enkvist, op cit. pp. 51. 51.

(٢) الأسلوب ص ٣٧.

أنه اختيارٌ واعٍ من المؤلِّف بين مجموعة من البدائل والإمكانات، ويتفق هذا التصور والتمييز بين اللغة والكلام في علم اللغة؛ إذ إن الأسلوب بوصفه ظاهرة كلامية يرتبط بالنظام الذي يحتوي ذخيرة من الاحتمالات، ويرفض هذا التصور ما طُرِح في أسلوبية الانحراف، ويُحَدِّد – دفعًا لنهج الأخير – مجال الأسلوب بأنه يؤدي في الوصف اللغوي الدورَ الذي لعبته الشواذ في النحو التقليدي، ويرى انكفِست أن أنماط الاختيار أربعة: استبدالية ونحوية وأسلوبية وغير أسلوبية، أما أنواع الاختيار فهي: اختيار الغرض ، اختيار الموضوع، اختيار الرمز، الاختيار النحوي، الاختيار الأسلوبي. ونلحظ هنا صلة قوية بين تحليل الانحراف أو الاختيار من خلال معيارَيْ الجدولية – الاستبدالية، والنحوية – التركيبية، ويُفَرَّق هنا بين الانحرافات التركيبية والانحرافات الجدولية في التحليل الأسلوبي، كما يفرق بين الاختيارات التركيبية والاختيارات الجدولية. وربما يكون مجديًا أن نحدد دور القارئ في هذه النظرية، إلا أننا نرجئ ذلك إلى النقطة الأخيرة تجنبًا للتكرار، وإذا صح أن هذا التصور كان شائعًا قبل أن يُفَصَّل في الدرس اللغوي الحديث وبخاصة لدى دي سوسير وباللي وياكبسون وريفاتير وغيرهم، فإننا نوافق شبلنر وسوينسكي فيما ذهبا إليه من أنه أرسى مبادئه الجوهرية في إطار نظرية أسلوبية شاملة.

وينبغي أن ننبه هنا إلى تداخل تصورات اللغويين والأسلوبيين المحدثين تداخلاً شديدًا إلى الحدِّ الذي نلحظ معه استثمار كل طرف منهما النتائجَ التي توصل إليها كل منهما؛ ليعيد صياغة رؤية جديدة تتشابك عناصرها، ويصعب بل يستحيل أن تنزع أي عنصر منها، أو بمعنى أدق أن تعزل أي عنصر لتتمكن من تأصيله. إننا نتعامل مع تصورات، أساس الاختلاف بينها المكون الذي يشكل المحور الذي يجذب المحاور الأخرى التي تشاركه في بنية التصور إليه بقوة.

وفي الحقيقة عبَّر انكفِنْست عن ذلك تعبيرًا دقيقًا موجزًا؛ إذ عَدَّ المناهج التي طرحها في تحليل الأسلوب وهي: (الأسلوب انحراف عن نمط (معياري)، والأسلوب إضافة إلى تعبير محايد، والأسلوب خواص متضمنة في السمات اللغوية تتنوع بتنوع البيئة والسياق) مناهجَ متكاملة أكثر من كونها بدائل، فإذا حددنا النمط المعياري الداخل في المقارنة، والذي نضاهي إليه النص موضوع الدراسة، ونجحنا في عزل المفارقات ذات القيمة الأسلوبية بين النص والنمط المعياري فيبدو أننا نطبق المنهج القائل بأن الأسلوب مفارقة. وإذا نظرنا إلى النمط المعياري على أنه نمط محايد أسلوبيًا فإن المقارنة حينئذ ستلبي متطلبات التعريف القائل بالتمييز بين التعبير المحايد والتعبير المتأسلب. أما إذا تم تحديد النمط المعياري بالاستعانة بالعلاقات السياقية المحددة المرتبطة به، والتي تسوغ عملية المقارنة بينه وبين النص المراد دراسته، فإن المقارنة في هذه الحال ستكون بين السمات التي يشتمل عليها كل من النصين وبيئاتها وسياقاتها[1].

الحق أننا لا نستطيع أن نسلم بأن أيًا من الاتجاهات المختلفة، سواء أكانت أسلوبية أو لغوية، قد وُفِّقَت إلى تقديم حلٍّ مُرْضٍ لمشكلة المعيار، فما تزال الاختيارات المطروحة في مرحلة أولية تحتاج إلى تواصل جهود الباحثين في مناقشتها وتحليلها. ونؤكد هنا أنه من العسير أن يحدث التقاء بين البحث اللغوي والبحث الأسلوبي إلا حين يبقى كل منهما على الصلة الوثيقة بين النظام اللغوي (الكفاءة) والظاهرة الكلامية (الأداء). وكذلك حين يعني البحث الأسلوبي بأشكال الانحراف، أو العدول الدالة التي ترمي إلى تشكيل نظام فردي خاص ولكنه غير منفصل عن النظام العام بمعنى أنه لا ينعزل عن النموذج المثالي، بصنعه صياغات تتسم بالشطط والفوضى، فتخلق عوالم غامضة مبهمة

(١) الأسلوب ص ٣٠.

تستعصي على الفهم والتفسير، وتتأبى على أن يحدها أي شكل من أشكال التقعيد، ويعد الفرض القائل بأنه ما دام كل منهما يحافظ على القاسم المشترك بينهما وهو النص، فإن تحديد السمات الأسلوبية (اللغوية) في صورة انحرافات، أو في هيئة تواترات يستلزم الإبقاء على الصلات الجوهرية بينهما التي تمكن اللغوي أو الأسلوبي من تقديم تحليلات دقيقة وتفسيرات مقبولة لوظيفتها.

لقد استطاع ريفاتير أن يقدم نموذجًا متميزًا احتل موقعًا متقدمًا بين نماذج التحليل المختلفة من خلال المحافظة على الصلة بين اللغة والكلام. إن اختيار السياق - وإن كان له مفهوم خاص لديه - مكنه من إدراك قيام بعض الوحدات اللغوية بدور وظيفي بحث في نظام علاقة معينة، وبدور إجراء أسلوبي في نظام آخر، لقد كان يبحث عن ثبات المعيار، وعثر على ضالته في مقولة السياق كما يُفْهَم من كلامه؛ إذ يقول: ولكنه ثمة وسيلة لتجنب إخضاع النص لعرف غامض ولحس لغوي متغير: أعني أن نستبدل بالمعيار السياق، فكل مسلك أسلوبي يُعَيِّنه القارئ العمدة ابتداء، له سياق يتألف من خلفية محسوسة ومستمرة، ولا يمكن أن يوجد واحد من هذين دون الآخر، وافتراض أن السياق يقوم بدور المعيار وأن الأسلوب يتحقق بانحراف عن هذا السياق هو افتراض مثمر[1].

ويلاحظ هنا أنه يقصد بالسياق الأسلوبي شيئًا آخر غير السياق اللغوي، المحيط اللغوي الخالص للعلامة داخل النص، إنه السياق المرتبط باللاتوقع، المثير لانتباه القارئ، أو المحقق لعنصر الدهشة، الذي لا ينفصل عن الإجراء (المسلك) الأسلوبي، فالسياق الأسلوبي هو نظام لغوي يقطعه عنصر غير متوقع (يلاحظ هنا مخالفتي لترجمة د. شكري عياد لمصطلح (System) إلى (نسق) وترجمة د.

---

(١) اتجاهات البحث الأسلوبي ص ١٤٦، ١٤٧.

صلاح فضل إلى (نموذج) إيثارًا لثبات المصطلح، والتقابل (التضاد) الذي ينتج عن هذا الاقتحام هو المثير الأسلوبي، وهو ليس التداعي ولا التوالي الذي يحصر تعدد المعنى أو يضيف إيحاءات خاصة، ويهمنا هنا ليس الخوض في تفاصيل تلك النظرية، وإنما التقاط ما يؤكد قيمة عناصر الاطراد ودورها الفعال في إبراز عناصر الانحراف.

المقابلة إذن بين هذين النوعين من العناصر تحقق درجة عليا من درجات الفهم.

يقول ريفاتير: إن البنية الأسلوبية لنص ما تُحَدَّد بتوالي العناصر الموسومة في مقابل غير الموسومة في مجموعات ثنائية تمثل السياق والإجراء المضاد له الذي لا ينفصل عنه، إذ لا يمكن أن يقوم أحدهما مستقلاً عن الآخر - فكل واقعة أسلوبية تشمل بالضرورة سياقًا وتضادًا. ومن هنا لا يمكن أن نركز فحسب على العناصر المضادة ببساطة؛ لأنها عناصر بارزة سهلة الالتقاط في التحليل الأسلوبي، بل لا بد أن نولي نفس الاهتمام للعناصر غير الموسومة في مقابلها[1].

[٦] التحليل والتفسير :

تكشف مناهج التحليل والتفسير عن أوجه تداخل شديد؛ إذ نلاحظ أن أغلبها يوظف عناصر لا تنتمي إلى علم بعينه، بل إلى علوم مختلفة، ويجتهد في تحقيق نوع من المواءمة بين تلك العناصر المختلفة لتشكيل نسيج متشابك معقد، يتخذ شكلاً من أشكال النظرية أو النموذج يمكنه من تحليل وتفسير دلالات

(١) علم الأسلوب ص ٢٥٨. لا يتسع المقام لمناقشة نظرية ريفاتير، ونكتفي هنا بما يحتمه البحث، ونحيل من يريد التوسع في معرفتها بكل تفصيلاتها إلى ترجمة د. شكري عياد لمقالة ريفاتير (علم اللغة وعلم الأسلوب) في كتاب (اتجاهات البحث الأسلوبي)، وكتاب د. صلاح فضل (علم الأسلوب)، وبخاصة من ص ٢٥٥ - ٢٧٣.

العلامات التي تكون النصوص. وينبغي أن نضع في الاعتبار أن التركيز على إبراز وظيفة بعينها من وظائف الرسالة أو الحدث الكلامي أو النص أو غير ذلك قد أعلن على ظهور مناهج مختلفة تسعى إلى استقلالها وإثبات كفاءتها في الوصول إلى نتائج لا تقيد بل تفسر، أو كما يقول جوناثان كلر (J. Culler) إننا نستطيع الوصول إلى القواعد التي تحكم تفسير النصوص، وليس القواعد التي تحكم النصوص، إننا يمكن أن نؤسس المعايير والإجراءات التي تنتج التفاسير، عندما نبدأ بإقامة مجال من التفسيرات المقبولة لدى القراء الماهرين[1].

وعلى الرغم من أننا لا نستطيع – هنا – أن نناقش المحاولات المختلفة التي يضمنها كل فرع معرفي؛ إذ لا يتسع المجال لتناول مفصل لعدد كبير من النظريات اللغوية والنقدية التي كان لها إسهام في هذا الطرح، فإننا نحاول إبراز الإضافات التي حققها إفساح المجال للعناصر اللغوية في التحليل والتفسير في بعض هذه النظريات، وبخاصة: النظرية الحدسية (الدائرة الفيلولوجية) والنظرية الإحصائية ونظرية التلقي، واضعين في الاعتبار أن عملية تتبع الأفكار وتطويرها يحتاج إلى مساحة أكبر؛ ولذا سنقتصر على مواضع التماس بين اللغة والأسلوب.

لقد فرق فوسلر (Vossler) – في إطار رسوخ المنهج التاريخي وعدم وضوح المنهج الوصفي آنذاك – بين علم اللغة وعلم الأسلوب بأن الأول يمثل المجال اللغوي كتطور وتاريخ، في حين يمثل الثاني المجال اللغوي كإبداع؛ لأن الأول ينتمي إلى الجماعة والثاني إلى الأفراد. ويتصل ذلك بالنموذج المثالي للفكر اللغوي بوجهٍ خاص؛ إذ نلمح هنا الأصول التي اعتمد عليها دي سوسير وطورها في نظريته وتلك التي هاجمها هجومًا شديدًا. يرى فوسلر أن اللغة باعتبارها مجموعة من الصيغ تتخالف بالضرورة مع الصيغ الأخرى، أما

(١) النظرية الأدبية المعاصرة ص ١١٦.

باعتبارها متراكبات دلالية فإن المضمون الأكبر يشمل الأصغر؛ أي أنها تتداخل حينئذ، والعمل اللغوي الحقيقي يبرهن لنا من وجهة النظر الشكلية على الجانب الفردي الخاص المتميز، ومن وجهة نظر المضمون على الطابع المتشابك الموسع العالمي، فبهذا تتحد الفردية المتخالفة مع العالمية المتوافقة[1].

فاللغة بوصفها نظامًا كليًا يحتوي داخله الأنظمة الجزئية؛ ولذا تكون الصلة بين اللغة والفكر وثيقة إلى الحد الذي تكون معه دراسة مجموعة خواص اللغة كشفًا لخواص عقلية الجماعة وتاريخها؛ لأن الخواص الأولى انعكاس للخواص الثانية. وقد استمر هذا النهج – أعني الانتقال من الجزء إلى الكل، وهو يرجع إلى شلاير ماخر الذي يذهب إلى أن التوصل إلى المعرفة في العلوم الإنسانية، لا يكون فقط بالتقدم خطوة خطوة من جزئية إلى أخرى، بل بتقدير الكل أو الجزء؛ لأن الجزء لا يمكن فهمه إلا بالكل، وكل تفسير للجزء يفترض فهمًا للكل، فرحلتنا ذهابًا وجيئة من بعض الجزئيات الخارجية إلى المركز الباطني، ثم عكسًا إلى سلسلة أخرى من الجزئيات ليست إلا تطبيقًا لمبدأ «الدائرة اللغوية أو الدائرة الفيلولوجية».

وعلى الرغم من أن ليوشبتسر قد ربط بين تفسير الوقائع اللغوية وعمليات نفسية، واعتمدت دائرة الفهم لديه على الحدس أو الاستبطان اعتمادًا كبيرًا وتجاوز من تحليلاته للتفصيلات إلى أحكام كلية غير دقيقة؛ فإنه قد اختطّ منهجًا لغويًا بالمعنى الواسع يقوم على الملاحظة والاستقراء والتجريب، ويتضح ذلك من إيضاحه نظام التحليل الذي يطبقه في دروس النصوص الذي يتم على ثلاث مراحل متتابعة، أما المرحلة الأولى فهي القراءة، ثم القراءة بصبر وثقة، حتى يتشبع المرء بجوِّ العمل، وعندئذٍ يشدهه تكرار سمة أسلوبية معينة، وفي

(١) علم الأسلوب ص ٥٣.

المرحلة الثانية يبحث عن تفسير سيكولوجي لهذه السمة، أما في المرحلة الثالثة فإنه يحاول العثور على أدلة جديدة تشير إلى وجود العامل ذاته في نفس المؤلف[1].

ويعني ذلك أنه يبدأ من ملاحظة التفاصيل على السطح وصولاً إلى المركز (العمق الباطن)، ثم يعود ثانية إلى ملاحظة الظاهرة في عملية متواصلة حتى فهم النص فهمًا كليًا، ويرى أن هذه العملية المتكررة هي التي تجنبه الوقوع في أحكام ذاتية لا يمكن التحقق منها، وينحرف عن التفسير اللغوي بعد ذلك حيث يربط بين السمة الأسلوبية ونفسية المؤلف، فما قيمة أن يُركِّز على إبراز سمة بعينها، وتقويم نفسي لها وتجاهل السمات الأسلوبية الأخرى التي يتضمنها نص ما، وما معنى أن يكمن في ظاهرة أسلوبية بعينها سِرُّ العمل بأكمله، ربما يوفق هذا المنهج في تفسير بعض النصوص، ويخفق مع أخرى، ويؤكد ريفاتير في نقده لهذا المنهج الذاتيةَ التي سينتهي إليها، وهي التي رفضها في البداية رفضًا باتًا، يقول: فشبيتسر يستنتج نفسية المؤلف اعتمادًا على إحدى التفصيلات، ويجعل هذا الاستنتاج فرضًا يختبره لفحص تفصيلات أخرى لافتة في النص نفسه، وهكذا يقيم شبيتسر بناءه على أول إثارة تسترعي انتباهه، وعلى تفسيره لها بطبيعة الحال، وهذا التفسير يعتمد بدوره على فرضية أن ثمة علاقة بين سمة ما في الحديث وبين حالة نفسية ما، وبذا يكون لدينا نقطة انطلاق منفردة يُبْنَي عليها بناء يستوعب الوقائع في مجموعها، وهذا باب مفتوح للذاتية[2].

ولكنه يبدأ من النص، وفي ذلك قيمة كبيرة، وليس من أحكام مسبقة تقيد التحليل ليتخذ مسارات محددة بهدف إحداث توازن بين البداية والنهاية، وهذا

---

(١) اتجاهات البحث الأسلوبي ص ١١١.

(٢) اتجاهات البحث الأسلوبي ص ١٣٦.

النهج - في الواقع - أقل خطرًا مما دعا إليه ريفاتير؛ حيث تتضح دعوته إلى ألاَّ ينطلق المحلل الأسلوبي من النص مباشرة، وإنما ينطلق من الأحكام التي يبديها القارئ حوله؛ ولذلك نادى باعتماد قارئ مخبر (عمدة) يكون بمثابة مصدر للاستقراء الأسلوبي، يجمع المحلل كل ما يطلق من أحكام معيارية معتبرًا إياها ضربًا من الاستجابات تبحث عن منبهات كامنة في صلب النص، ولئن كانت تلك الأحكام تقيمية ذاتية، فإن ربطها بمسبباتها باعتبار أنها لا تكون أبدًا عفوية ولا اعتباطية في نشأتها هو عمل موضوعي، وهو عمل المحلل الأسلوبي الذي لا يهتم البتة بتبرير تلك الأحكام من الوجهة الجمالية[1].

وعلى الرغم من أن هذا التفسير يُحِلُّ الباحث من ضرورة البحث عن المؤثر الجمالي في حد ذاته، إلا ما تعكسه السمة الأسلوبية، فإن المبالغة في إعطاء دور جوهري للأحكام المسبقة هي رد فعل للاتجاهات التي بالغت في عزل النص، ودراسته في ذاته من أجل ذاته، وتجاهل أي دور للعوامل الأخرى الخارجية عنه، بيد أن البدء بفرض مسبق عمل يتجاوز قهرية البدء بحكم مسبق، وهو في رأيي لا يختلف عما وُجِّه إلى منهج شبيتسر من أنه ينطلق من تحليل سيكولوجي وأيديولوجي ملتمسًا السند من اللغة للعلاقات التي يزعم أنها تقررت بهذه الطريقة، أعني الدائرة اللغوية، وهي في الحقيقة نتائج مستخلصة من المادة اللغوية.

إن منهج شبيتسر ملتصق بالنص إلى حد بعيد، ولا يعيبه أن يعتمد في استخراج المثيرات منه على عينات بدلاً من الإحصاء الشامل، وقيمته الكبرى - في رأيي - تتمثل في حرصه على التنبيه إلى تعدد القراءات حيث تُختَبر الملاحظات التي تُستَخلص في كل قراءة سابقة من خلال تلك الطريقة الدائرية

(١) الأسلوبية والأسلوب ص ١٠٤، ١٠٥.

وتُتَخطّى الملاحظات الانطباعية الواهية، التي لا تستطيع أن تثبت أمام أي نقد تحليلي، فالقارئ - في دائرته - مضطر لأن يطالع النص ويتأمل حتى يلفت نظره شيء في لغته، هذا الشيء يعد خاصية يتم التوصل إليها بالحدس، إذ يهدينا إلى أهميتها الأسلوبية في النص، ثم يتم اختبارها مرة أخرى بشكل منتظم من خلال قراءة جديدة تدعمها شواهد أسلوبية أخرى، فالدائرة إذن مكونة من ملاحظة منعزلة يهتدي إليها القارئ بفطنته، يتبعها اقتناع بأن هذه الظاهرة المنعزلة يكمن فيها سر الأسلوب، وهي تمثل روح العمل الأدبي في شموليته، على افتراض أن هذه الظاهرة لا بد أن تدعمها ملامح أسلوبية أخرى في النص ذاته.

وقد كان ريفاتير في نقده لمنهج شبيتسر يحاول - في حقيقة الأمر - أن يطرح منهجًا أكثر التصاقًا بالنص بعد ما رَفَض النموذج المسمى بالمعيار خارج النص، فالمؤثر الأسلوبي يتكون على مستوى التتابع الأفقي للنص، وحين نقَل عملية المقارنة من المحور الجدولي إلى المحور التركيبي خَطَّ لنفسه طريقًا مستقلة، تخالف طريق جاكبسون، وإن تأثر به تأثرًا واضحًا؛ فقد فرق جاكبسون - كما هو معروف - بين المحور الجدولي أو العلاقة الجدولية، وهي علاقة الوحدة اللغوية في النص بنظائرها خارج النص، والعلاقة التركيبية، وهي الصلة التركيبية النحوية بين الوحدات اللغوية القائمة في النص فعلاً، وتُكَوِّن الأولى علاقة رأسية والثانية علاقة أفقية.

لم يبدأ ريفاتير من المقابلة بين وحدة في النص ووحدة معيارية مناسبة خارج النص (علاقة جدولية) ولكنه يبدأ من المقابلة بين وحدات النص في إطار التتابع الأفقي في سلسلة الرموز اللغوية وفقًا لتتابعها في النص (علاقة تركيبية)، وما الأسلوب المدرك - بناءً على ذلك - إلا أثر حادث من خلال عناصر لغوية في النص تنشأ متقابلة مع تركيب السياق السابق[1].

---

(١) علم اللغة والدراسات الأدبية ص ٨٨، ودليل الدراسات الأسلوبية ص ٣٧.

إن النظرة إلى مكونات النص على أنها غير متساوية، حيث يختص بعضها بتأثير دون بعضها الآخر، ومن ثَـمَّ تكون دراسة الأسلوب بعزل هذه الوحدات المؤثرة، نظرةٌ ضيقة رفضها ريفاتير، حيث ذهب إلى أن واقع الأسلوب يخص النتاج بكامله، ويتجلّى بفضل توترات ومفارقات يتسبب بها عنصر واحد أو سلسلة من العناصر؛ وعليه يكون الأسلوب مجموعة التكرارات والمفارقات الخاصة بنصٍ من النصوص.

إنَّ وحدات النص كلها تتكامل معًا في تحديد الأسلوب الذي نتج من المقابلة بين جزء مُتوقَّع وعنصر غير مُتوقَّع ينتج قوة أسلوبية مؤثرة، وتحدد القيمة هنا على مستوى اللغة، ويكون السياق جوهريًا في تحديد التأثير الأسلوبي كما أشرنا فيما تقدم، ويرتبط بذلك تفريق ريفاتير بين السياق الكبير والسياق الصغير؛ إذ يُسَمَّى الجزء غير المحدد - والذي يعد جزءًا من المقابلة الثنائية المؤثرة - السياق الصغير، أما السياق الكبير فهو مفهوم السياق المتقدم على الصغير، ويقوم السياق الكبير بإنشاء التركيب المُتَنبَّأ به من العناصر غير المحددة، إنه يتطابق شكليًا مع السياق الصغير دون أن يكون هو نفسه جزءًا من المقابلة؛ وتتشكل المقابلة من السياق الصغير والجزء المحدد المقابل، ومن ثمَّ فإن التأثير الأسلوبي (stylistic device)[*] يتكون من الجزء غير المحدد في السياق الصغير، ومن خلال تعارضه مع العنصر الذي لا يُتَنَبَّأ به تحدث المقابلة[١].

(*) يعنى لفظ device أساسًا شيئًا في الأثر الأدبي يراد به تحقيق غرض معين.

(١) علم اللغة والدراسات الأدبية ص ٨٩.

يفرق في البحث اللغوي بين السياق الكبير (Makrocontext) والسياق الصغير (Mikrocontext)؛ حيث يحد السياق الكبير بأنه تتابع مجموعة من الجمل والفقرات، فهو السياق الذي يتضمن النظام اللغوي من مرسل ومتلقٍّ في علاقة جدولية وتركيبية (من حيث الكفاءة والأداء)، والسياق الطبيعي الفيزيائي (كالأشياء و الأشخاص والمكان =

وإذا كان هذا الاتجاه يركز على العناصر غير المتوقعة البارزة المؤثرة، فإن أهميته - في رأينا - على الرغم من عدم اتفاقنا معه في الفكرة الأساسية؛ لأن النص بالنسبة لنا نسيج متكامل، وحدة كلية لا نستطيع أن نعزل بعض أجزائه ونوليها أهمية خاصة لأية علة؛ إذ إنه لولا العناصر الأحادية أو السلبية ما كان للعناصر المتعددة الدلالات أو الإيجابية وجودٌ فاعلٌ بارزٌ موجِّه، أقول: إن أهميته تكمن في حركته الدائرة تحليلاً وتفسيرًا داخل النص ذاته، ويظل هذا التصور كما قيل، أعني تصور الأسلوب على أنه تقابل في داخل السياق يقرب كثيرًا من التصور التقليدي له، وهو أنه كامن في النص، إن النص هو العنصر الوحيد الملموس الذي يسمح بأية تفسيرات أخرى خارجة عنه؛ كالمحاولات التي تعني بالعمليات التي تحدث عند إنتاجه، وتلك التي تعني بأشكال القراءة التي يمكن أن يمنحها بعد إنتاجه، وتلك التي تقع بين المؤلف والقارئ ... إلى آخره.

ويُعَدُّ المنهج الإحصائي من أكثر المناهج التحليلية ارتباطًا بالنص للأبعاد التفسيرية التي توفرها مكوناته، وبما أن البحث اللغوي يتناول مستويات مختلفة متدرجًا في ذلك من المستوى الصوتي فالصرفي فالتركيبي فالمعجمي الدلالي؛ فإن البحث الأسلوبي يمكن أن يتناول تلك المستويات ذاتها، وإن كان المستوى الأخير أكثرها تعقدًا وقابلية للخروج عن النظام الكلي الذي تفرضه اللغة إلى النظام الجزئي التي ينتجه الكلام، وكما يقول د. سعد مصلوح حين يبين أنواع المتغيرات الأسلوبية داخل أسلوبيات المقال محددًا التشكيل الأسلوبي بأنه عملية مركبة تتم في نسيج متشابك معقد على جميع المستويات الصوتية والصرفية

= والزمان ... إلخ)، والمعارف وعلاقة المرسل بالمتلقي، وأخيرًا السياق التاريخي والاجتماعي. أما السياق الصغير فهو السياق الذي يقدم في إطار الجملة الواحدة، فهو سياق واضح يشكله المجموع النحوي التركيبي، وفيه يندمج التعبير المنطوق بالصلات أو الارتباط بالتعبيرات غير المنطوقة، إنه جزء من السياق الكلي.

والتركيبية والمعجمية في آن معًا، تحتل المتغيرات الدلالية قمة القابلية للتشكيل، يليها المتغيرات الصرفية والتركيبية، أما المتغيرات الصوتية فهي أكثر خضوعًا لنظام اللغة[1].

فإذا كانت تشكل صعوبة في جهة الإنتاج، فإنها تشكل صعوبة مماثلة على أقل تقدير من جهة التلقي والتفسيرات، إننا نفترض هنا أن المنشئ يقصد إلى استخدام مكونات معينة أو عناصر لغوية بعينها تكتسب من خلال معدلات التكرار الملحوظة خاصية أسلوبية، وتحدث ما يسمى بالتأثير الأسلوبي، وتكون مهمة الباحث حينئذ الكشف عن دلالات هذا الاستخدام من خلال الاستعانة بوسائل قياس إحصائية محددة. التحليل الأسلوبي يعتمد إذن على معدلات تكرار العناصر اللغوية في نص معين، ويرتكز على التوزيع الاحتمالي. والقياس الإحصائي كذلك وسيلة موضوعية محايدة ترتكز أيضًا على الملاحظة والاستقراء والتجريب.

بيد أن ثمة خلافًا بين الباحثين حول كيفية توظيفه، بمعنى أنه هل يكتفى بالوصف والتحليل إحصائيًا، أم أنه يجب على دارس الأسلوب أن يتجاوز هذه المرحلة إلى مرحلة تفسير الأرقام الصماء؟ يذهب د. سعد مصلوح في حديثه عن المعالجة الأسلوبية الإحصائية للنصوص إلى تجاوز وظيفة الإحصاء عملية الحصر والعد إلى توظيف البيانات للكشف عن أدق خواص النص، أي الانتقال من أرقام مطلقة عارية من الدلالة إلى أرقام وبيانات نسبية قادرة على إنتاج مقارنات دالة. ويقول: وكما يقوم التشكيل الأسلوبي على محاور الاختيار والتوزيع والشيوع؛ فلا بد أن يقابل ذلك من جهة الباحث عَمَلٌ يكشف به عن أحد

---

(١) الدراسة الإحصائية للأسلوب ص ١١٣. قدم د. سعد مصلوح بحثًا دقيقًا للغاية عن الدراسة الإحصائية للأسلوب تتضمن المفهوم والإجراءات والوظيفة. وهو يعد بحق أكثر الباحثين اللغويين وعيًا بنظريات الأسلوب وقدرة على توظيفها.

المتغيرات الأسلوبية بأن تكون خصائص مائزة للنص؛ أي تلك التي يمكن أن توصف بأنها اختيارات للمنشئ، وعن درجات شيوع هذه الاختيارات وأنماط توزيعها[1].

وتتضح هذه الوسيلة الموضوعية – كما أشرت – في اتخاذها إجراءات البحث العلمي، حيث يبدأ فيها بمرحلة وَضْع الفروض (لتحديد المتغيرات الأسلوبية)، يليها مرحلة اختبار هذه الفروض (أي: المعالجة الإحصائية لإثبات صحة الفروض أو بطلانها)، وأخيرًا مرحلة الاستنتاج، ويسعى التشخيص الإحصائي – كما يقول – إلى تحقيق غايات تتدرج هرميًا على النحو التالي:

١- الوصف الإحصائي للنص للكشف عن الخصائص المائزة فيه.

٢- التحليل الإحصائي للنص.

٣- الحكم التقويمي أو ما يمكن الاصطلاح على تسميته (نعوت الأسلوب)[2].

ويلاحظ أن بعض الاتجاهات تكتفي بالوصف والتحليل، سواء تطلب بحث النص ذلك أم لا. ويفسر بعض الباحثين هذا الإحجام بأن المرحلة الأخيرة تفرز مجموعة من التأويلات التي تتسرب إليها ذاتية كل مفسر، وبذلك تتعارض أجزاء المنهج وتتقوض أركانه، ومع ذلك فإن الإحصاء - في حد ذاته - قادر على إعطاء فكرة تقريبية عن تكرار حيلة معينة أو كثافتها في عمل معين.

وفي إطار التمييز بين علم اللغة وعلم الأسلوب واختلافهما في الوظيفة وبخاصة التفريق بين الاطراد والانحراف؛ حيث يهدف الأول إلى إثبات معدلات الاطراد في المقام الأول، ويخالفه الثاني في إثبات معدلات الانحراف، فإن

(١) السابق ص ١١٩، ١٢٠.

(٢) السابق ص ١٢٠.

الأسلوب ووصفه وتحليله بناءً على معدلات تكرار غير محددة القيمة أمر غير مقبول، ويذهب بلوش في إيضاح ذلك مبينًا أهم الفوارق بين العلمين: إن أسلوب قول ما هو الرسالة التي تحملها معدلات تكرار التوزيع، واحتمالات تحولات خواصه اللغوية، وبخاصة حين تكون مختلفة عن تلك الخواص التي لها الملامح في اللغة في جملتها.

فهذا المنظور يشير إلى أنه بينما يعنى علم اللغة بوصف «الكود» أو الشفرة، فإن علم الأسلوب يهتم بالفوارق القائمة بين الأقوال المؤلفة اعتمادًا على قواعد هذه الشفرة، إن تحليل الأسلوب يتضمن أساسًا تحديد وتقويم الأبعاد المختلفة التي تتميز بها تلك الرسائل. واستخدام معدلات التكرار واحتمالات التحول قليل الأهمية بالنسبة لعلم اللغة بينما هو محور علم الأسلوب، وإذا كانت الوحدة الكبرى بالنسبة لعلم اللغة هي الجملة – فإن النص بأكمله هو الوحدة الطويلة التامة بالنسبة لعلم الأسلوب وتحليلاته[1].

ويهمنا هنا ليس إبراز ما تتضمنه هذه الاقتباسات من أخطاء، وإنما نحاول أن نستخرج منها ما يرجح وجهة نظرنا فيما يتعلق بأوجه التقارب أو التباعد بين البحث اللغوي والبحث الأسلوبي بوجهٍ خاص، فالهدف من استخدام القياس الإحصائي يحدد طبيعة البحث بشكلٍ واضح، وتظل العلاقة بينهما على مستوى الوصف والتحليل وثيقة إلى حدٍّ بعيد، أما حين ننتقل إلى مستوى الاستنتاج فإن بوادر التفارق تبرز بينهما؛ إذ يوظف البحث اللغوي القيمَ التي تتضح من معدلات التكرار في نص ما في إطار السياق النصي، بينما يفسح علم الأسلوب المجال للربط بين نتائج سياق النص وعناصر أخرى خارج النص، وكلما توسع في إدراج تلك العناصر اتسعت الهوة بينه وبين علم اللغة.

---

(١) علم الأسلوب ص ٢٧٨.

ولا يعني ذلك بأية حال أن نتجاهل القيمة التي تميز القياس الإحصائي وتجعله على الرغم من أشكال النقد المختلفة التي وجهت إليه[1]، أداةَ بحث متميزة؛ فالقياس الإحصائي قادر على تحديد الدلالة الإحصائية لتأرجح قيم العينات حول القيمة الاجتماعية (أي إهمال التأرجح أو الاعتداد به)، وهو بذلك قادر على كشف الاتجاهات الأسلوبية المستقرة (stylistic stability) المختفية وراء التأرجحات الظاهرة استظهارًا بأمرين:

١ – اعتبار الخواص الأسلوبية اتجاهات لا عادات.

٢ – اعتبار أنها اتجاهات مستقرة وراء ما يبدو من تأرجح لقيمها في العينات[2].

لا شك أن معطيات الإحصاء تحتاج إلى قارئ متمرس يستطيع أن يستخلص نتائج دقيقة؛ فربما تنتج قراءة معدلات تكرار عالية تفسيرًا معاكسًا لما أراد المؤلف أن يعمي من خلالها على قارئه ما يقصده، وبذلك تكون مؤشرًا سلبيًا، كما أن تقديم هذه الطريقة الكمية على الكيف أمر منطقي؛ إذ إن وضع الفرض والتحقق منه من خلال العمليات الإحصائية يسبق عملية الاستنتاج وطرح تفسيرات متعددة محتملة، كما أن عامل السياق عامل جوهري؛ إذ هو العنصر الفاعل المؤثر في تحديد بروز سمة أسلوبية بعينها، فالأسلوب يعتمد على العلاقة القائمة بين معدلات التكرار للعناصر الصوتية والنحوية والمعجمية في نص ما ومعدلات تكرار هذه العناصر نفسها في قاعدة متصلة به من ناحية السياق.

ويؤمن اللغوي إيمانًا راسخًا بأن الكلمة في نص ما إنما تكتسب دلالتها

---

(١) أورد ستيفن أولمان في تفصيل الاعتبارات التي تحد من فائدة الإحصاء في مقالة حول علم الأسلوب في اتجاهات البحث الأسلوبي ص ١٠٦، ١٠٧.

(٢) الدراسات الإحصائية للأسلوب ص ١٣٠، ١٣١.

الأسلوبية من تحاورها مع الكلمات الأخرى التي تقع معها في خط أفقي، حيث تتشابك الدلالات الحقيقية بظلال المعاني لتلك الكلمات، فتكتسب إيماءات وتأثيرات خاصة؛ ولهذا فإنَّ رَصْد قوائم غير سياقية لها ليس له أية قيمة أسلوبية.

ولا حاجة إلى أن نؤكد أن البحث اللغوي لا يكتفي بالتقاط بعض العناصر البارزة في النصوص وتحليلها، فليس من المنطقي أن تنتهي هذه الطريقة إلى أحكام موضوعية محايدة، كما يهدف البحث اللغوي، ولا يذكر اللغويون إمكان الوصول إلى نتائج احتمالية من خلال طريقة العينات، ولكنها أقرب إلى البحث النقدي منها إلى البحث اللغوي؛ ولذا يصدق بعض النقد الذي وُجِّه إليها، وإن كانت النماذج الرياضية المختلفة التي يستخدمها التشخيص الأسلوبي مرفوضة كلية من أصحاب الاتجاه الأدبي.

يقول د. صلاح فضل: وبينما يمكن أن يعتمد التشخيص الأسلوبي على اختيار عنصر لغوي أو أكثر في النص كدليلٍ كافٍ على تفرده، فإن الشرح الشامل والواضح للأسلوب يحتاج إلى عرض أكثر تشابكًا وتعقيدًا لجملةِ العناصر المترابطة، ولو كان المطلوب فحسب إنما هو مجرد دليل واضح على نسبة النص إلى مؤلف معين، فإنه من الممكن عندئذٍ استخدام حاسب الكتروني للتحديد الكمي لدرجة كثافة النص ومعدلات تكرار هذه العناصر اللغوية المتميزة فيه، لكننا سنصل في هذه الحالة إلى تشخيص لبعض الأعراض، لا لوصف كامل له، بل ربما كانت العناصر المختارة لهذا الغرض ليست بذات قيمة في دلالتها على الخواص الأدبية والفنية للنص[1].

إن اللغوي يحاول أن يرصد المادة اللغوية التي تحدد مستوًى معينًا أو مستويات مختلفة، ثم يصفها ويحللها بطرق قياسية موضوعية، ودون ذلك لا

(١) علم الأسلوب ص ٢٩١.

يستطيع أن يصل في المقام الأول إلى أحكام لغوية، يمكن أن تسخر بعد ذلك لأغراضٍ تفسيرية مختلفة، هذا ما يتيحه البحث اللغوي للفروع الأخرى، وذلك يتواءم مع شمولية البحث اللغوي وجزئية البحث الأسلوبي. وتتضح تلك الجزئية في ذهاب بعض الباحثين إلى أنه إذا كان ملمح لغوي ما يمكن أن يكون ذا دلالة أسلوبية، مما يستحيل معه أن نقدم قائمة مفصلة بجميع الملامح اللغوية الشكلية للنص، فإن بوسعنا على سبيل المثال أن نعرض لبعض المستويات المتشابكة ذات الدلالة الأسلوبية في النصوص المختلفة[1].

ويبدو أن المعيار اللغوي أو المعيار الأسلوبي لم يقدم بعدُ نتائج مقنعة للباحثين، وكأن كل همهم أن يجتهدوا للوصول إلى معايير بديلة تحقق لهم ما ينشدون، فكان العثور على ضالهم في نظرية التلقي، في العلاقة بين النص (النصوص) والقارئ (القُرّاء)، ويتجاوزون فيها ردود الفعل في التحليل السلوكي إلى تفسير التأثيرات التي تحدثها النصوص في القراء، أي الوصول إلى تفسير نفسي جمالي معرفي، وكما أشرنا من قبل لم يعد السياق الأصغر كافيًا لتقديم تفسيرات مقبولة من وجهة نظر شمولية، وكان البديل في توسيع دائرة توظيف عناصر السياق الأكبر، وذلك يعني بوضوح شديد تخلي البحث اللغوي عن استقلاليته وعودته - مرة أخرى - إلى التداخل مع فروع أخرى تقدم له تصورات ومعارف غير لغوية، تجعله في آخر الأمر تابعًا لا حُرًّا.

ولا يتسع المقام لإيضاح العلاقة بين العناصر اللغوية والعناصر غير اللغوية وكيفية توظيفها في كل تلك الاتجاهات التي عُنِيَت بالتلقي في المقام الأول، ونلحظ حتى في الاتجاه الذي تغلب عليه السِّمةُ اللغوية العنايةَ بالعمليات التي تنتج النصوص، أي عناصر تتعلق بمستوى المنتج، وعناصر تلقي النصوص أي

---

(١) السابق ص ٢٩٢.

عناصر أخرى تتعلق بمستوى القارئ، والتذكر وكيفية تخزين المعلومات واسترجاعها وطرق تحليل التماسك الجزئي والتماسك الكلي للنص، وأشكال الاطراد وأشكال الانحراف، وطرق الفهم وأنواع التفسير، ويشكل علم لغة النص في تلك الاتجاهات مسارًا مستقلاً؛ إذ إنه لدى أغلب المشتغلين به يحافظ على المبدأ اللغوي العام، أعني إثبات الصلة بين التفسير الموضوعي وأوجه الاطراد اللغوي الذي تكشف عنه النصوص المدروسة.

وعلى الرغم من عدم اتفاق الباحثين حول هدف قراءة النص، فإنهم يتفقون في أن كفاءات القراء تتباين كما تتباين طاقات النصوص؛ إذ إنه ليس هناك ما يسمى بالتفسير النهائي، ويرتبط بقاء النص واستمراره بما يقدمه من تفسيرات متعددة من خلال قراء تختلف قدراتهم فتختلف نتاجاتهم المسجلة، وينبغي أن ننبه هنا إلى أنه في مواجهة كل هذه القراءات يحتفظ النص بجزء من كينونته في كل تفسير، يمثل هو في ذاته جزءًا من واضعه، ولا بد هنا من أمرين:

الأول: أن يكون نصًا ثريًا قادرًا على أن يتيح عددًا من القراءات.

الثاني: أن يكون القارئ نفسه ذا معرفة عريضة شاملة قادرة على استثمار إمكانات النص، ولا يتحقق التفاعل إلا بهذين الأمرين معًا

إن عملية التفسير - في حقيقة الأمر - عملية معقدة متشابكة؛ إذ إنها تقع بين المنتج والقارئ، ويظل النص هو العنصر المشترك بينهما، المعينُ على استرجاع القارئ للاحتمالات المختلفة التي كانت متاحةً أمام المنتج ليختار منها. ويُفْهَم الأسلوب - في إطار هذا التصور - على أنه اختيار المؤلف من إمكانات متنافسة في إطار النظام اللغوي واسترجاعه من متلقي النص. إن تأثيرات الأسلوب تُنتج من تبادل اللعب المتناظر بين نتيجة اختيار المؤلف المتضمنة في النص، ورد فعل القارئ، وهكذا فإن الأسلوب ليس خاصية ثابتة في النص، وإنما هو كيفية ممكنة ينبغي أن تُستَرْجَع في عملية الاستقبال، وتتضح في النص نتائج الاختيار الذي

تم، ومقدمات رد الفعل الذي يحدده توقُّع القارئ[1].

ويهمنا هنا أن نشير إلى أن الإمكانات المتاحة في النص لا تخرج عن النظام اللغوي، غير أن السعيَ لتحديد اختيار المؤلف يستلزم تقديم أكثر من تأويل للنص، ويكون بعضها مجاوزًا للنص ذاته؛ لأن القارئ في إطار نظرية التأثير، وهي إحدى نظريات التلقي، ليس مُستَقْبِلاً فحسب، بل مشاركًا في تشكيل النص، فالقارئ له دور فَعّال في عملية إنتاج النص ذاتها، فليست العلاقة بين النص والقارئ علاقةً تسير في اتجاهٍ واحد من النص إلى القارئ، بل إنها تسير في اتجاهين متبادلين من النص إلى القارئ، ومن القارئ إلى النص، فبقدر ما يقدم النص للقارئ يضيف القارئ على النص أبعادًا جديدة، قد لا يكون لها وجود في النص، وعندما تنتهي العملية بإحساس القارئ بالإشباع النفسي والنصي تتلاقى وجهات النظر بين القارئ والنص. عندئذ تكون عملية القراءة قد أدت دورها، لا من حيث إن النص قد استُقْبِل، بل من حيث إنه قد أثّر في القارئ وتأثر به على حدٍّ سواء[2].

تحافظ هذه النظرية على أية حال على وجود النص المستقل، وإن كان يحتل مركزًا متأخرًا إلى جوار مركز المنتج، أما القارئ فيحتل بؤرة التركيز؛ إذ يشكل تفاعله مع النص إحياءً له، وتلك النظرة غير دقيقة؛ إذ إننا نرى تعادلاً بين النص والقارئ، أو بمعنى أدق بين ثراء النص بحيث يسمح بتفسيرات عدة وبين قدرة القراء حيث تكون لديهم ملكة أو كفاءة خاصة تمكنهم من استنطاق النص وطرح قراءة أو قراءات متميزة.

وتعد نظرية التأثير لإيزر ونظرية أفق التوقعات لياوس من أهم نظريات

---

(١) علم اللغة والدراسات الأدبية ص ١٠٨، ١٠٩.

(٢) فن القص ص ٥٣، ٥٤.

التلقي، التي تبحث عن المعنى بمفهوم خاص، أي المعنى الذي ينشأ نتيجة التفاعل بين القارئ والنص، أي بوصفه «أثرًا يمكن ممارسته» وليس «موضوعًا يمكن تحديده» وقد أقام الأول استراتيجيته التحليلية على أساس رسم الحدود بين ثلاثة من مجالات الاستبصار هي:

أ – النص بما هو وجود بالقوة، ويسمح بإنتاج المعنى عندما يقوم القارئ بتجسيده وملء فجواته.

ب – فحص عملية معالجة النص في القراءة؛ حيث تبرز الصور العقلية التي تتشكل في أثناء محاولة بناء موضوع جمالي.

ج – فحص الشروط التي تؤذن بقيام التفاعل بين النص والقارئ وتحكمه، وذلك في نظرية الاتصال وبنية الأدب الإبلاغية[1].

نلحظ هنا بوضوح أن القارئ هنا ليس له وجود فعلي، بل ثمة بنية تصورية عالية تتطلع إلى حضور قارئ ما؛ لتقيم جسرًا بينه وبين النص، وأن هذه الرؤية تصنع خليطًا غريبًا بين أفكار لغوية شائعة وتصورات فلسفية مختلفة، وهي لا تسعى إلى تحديد معنًى بعينهِ في النص، ولقد فَهِم ياوس التفسير على أنه نشاط القارئ في فهم النص، وكذلك الشأن بالنسبة إلى إيزر الذي ذهب إلى أن المعنى لا يستخرج من النص أو تشكله المفاتيح النصية، بل الأحرى أنه يتحقق من خلال التفاعل بين القارئ والنص والتفسير، عندئذ لا يستلزم استكشاف معنًى محدد للنص[2].

وهكذا يتجلى تباعد تلك الاتجاهات عن واقعية التفسير اللغوي، الذي يبدأ عند النص وينتهي عنده، وتكون مساحة التأويل فيه ضيقة محدودة بقدر ما تطلبه

(١) نظرية التلقي ص ١٨.

(٢) السابق ص ٢٦.

مكونات النص، بَيْد أن العناصر غير اللغوية قد عثرت على مكان بارز في علم لغة النص أو علم اللغة النصي، كما أشرت في بحث مسهب سابق، وانعكس التداخل بينه وبين فروع معرفية مختلفة في إثارته المشكلات المطروحة في تلك الفروع لتتكشف بجلاء وجهات النظر اللغوية منها، وليتحدد بوضوح المسار التحليلي الذي يتفرد به علم اللغة، ويتميز به كذلك عن الفروع العلمية الأخرى المجاورة له.



قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية :

- **أوتو جسبرسن:**

اللغة بين الفرد والمجتمع ، ترجمه بتصرف وعلق عليه د. عبدالرحمن محمد أيوب، الأنجلو المصرية ١٩٥٤.

- **برند شبلنر:**

علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب والبلاغة وعلم اللغة النصي، ترجمة د. محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر والتوزيع ١٩٨٧.

- **بيير جيرو:**

الأسلوبية، ترجمة د. منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب ١٩٩٤.

- **جورج مونان:**

علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة د. نجيب غزاوي، سوريا د. ت.

- **جوزيف ميشال شريم:**

دليل الدراسات الأسلوبية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط أولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م.

- **جون ليونز:**

اللغة وعلم اللغة، ترجمة وتعليق د. مصطفى التوني، دار النهضة العربية ١٩٨٧.

- **د. محمد حسن عبد العزيز:**

مدخل إلى علم اللغة، دار النمر للطباعة، مصر ١٩٨٣.

- **دي سوسير:**

دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح الفرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب ١٩٨٥.

- **رامان سلدن:**

النظرية الأدبية المعاصرة، ترجمة وتقديم د. جابر عصفور، دار الفكر للنشر والتوزيع ط. أولى ١٩٩١.

- **روبرت هولب:**

نظرية التلقي، ترجمة د. عز الدين إسماعيل، النادي الأدبي الثقافي بجدة ١٩٩٤.

- **د. سعد مصلوح:**

الأسلوب. دار البحوث العلمية، مصر ط أولى ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

- **د. شفيع السيد:**

الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي، دار الفكر العربي ١٩٨٦.

- **د. شكري محمد عياد:**

اتجاهات البحث الأسلوبي، دراسات أسلوبية، اختيار وترجمة وإضافة دار العلوم للطباعة والنشر، السعودية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- **د. صلاح فضل:**

• بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، عدد (١٦٤)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

• علم الأسلوب، النادي الأدبي الثقافي بجدة، عدد (٤٦)، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

- **د. عبد الحكيم راضي:**

نظرية اللغة في النقد العربي، مكتبة الخانجي ١٩٨٠ م.

- **د. عبد السلام المسدي:**

الأسلوبية، نحو بديل ألسني في نقد الأدب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس ١٩٧٧م.

- د. عدنان حسين قاسم:

الاتجاه الأسلوبي في نقد الشعر العربي، مؤسسة علوم القرآن، ط أولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

- كراهم هاف:

الأسلوب والأسلوبية، ترجمة كاظم سعد الدين، دار آفاق عربية، بغداد ١٩٨٥م.

- د. محمد العبد:

اللغة والإبداع، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٨٩.

- د. نبيلة إبراهيم:

فن القص في النظرية والتطبيق، مكتبة غريب ١٩٩٢.

ثانيًا : الدوريات :

- د. سعد مصلوح:

الدراسات الإحصائية للأسلوب، بحث في المفهوم والإجراءات والوظيفة من ص ٩٩ : ١٤٠.

الألسنية، عالم الفكر (٣) المجلد (٢٠)، العدد ٣، الكويت ١٩٨٩.

ثالثًا : المراجع الأجنبية :

Coseriu, E.

Textlinguistik eine Einfuehrung. Tuebingen 1980.

Dinneen.

An Introduction to general Linguistics, Newyork 1971.

Enkvist, N. E.

Linguistic Stylistics, Mouton Paris 1973.

Sowinski, B.

Textlinguistik, Kohlhammer Stuttgart 1983.



الفصل الثاني

من أشكال الربط في القرآن الكريم
(تضافر العناصر الإشارية والعناصر الإحالية
في تماسك النص)

من أشكال الربط في القرآن الكريم

(تضافر العناصر الإشارية والعناصر الإحالية في تماسك النص)

عُني علماء العربية بالربط بين أجزاء الجملة من جهة، والربط بين عدة جمل من جهةٍ أخرى عناية كبيرة، وتوزعت جهودهم بين أشكال مختلفة من التحليل؛ فمنهم من اقتصر على الجانب النحوي، ومنهم مَن تعمَّق في الجانب الصرفي، ومنهم مَن وازن بين النظرية والتطبيق، وراح يحاول استخراج قواعد تحتمها النصوص الفعلية، فتجاوز المقولات المتكررة وقيود التقعيد، وذلك المنظور أتاح لهذا الفريق أن يقدم إشارات قيمة، يحاول المنهج الذي أتبعُه هنا أن يبرزها، وأن يربط بينها لتكوِّن في مجموعها رؤية خاصة في معالجة ظاهرة الربط.

وعلى الرغم من اهتمام هذا البحث بإشارات محددة لِلغويين، والوقوف عند بعض الجوانب الصرفية والنحوية، فإن ذلك لم ينفصل عن جانبين آخرين برزت قيمتهما في الفترة الأخيرة من البحث اللغوي، وهما الجانب الدلالي والجانب التداولي، تتآزر فيهما المعاني الجزئية للمفردات والمعاني العامة للأساليب على مستوى الجملة في المستوى الأول، ثم يتاح للسياقات والمقامات وأحوال الكلام مساحة أكبر مما أُتيح لها في الدرس اللغوي من قبل، سواء أكان ذلك في دراسات منفصلة أو مجموعة، فيتشكل بذلك البعد الثاني وهو مستوى النص.

وقد أشرت في بحوثٍ سابقة إلى ملامح هذا المنهج الذي يسير عليه البحث، فهو لا يُقدِّم القوانين على الاستعمالات، بل يسعى إلى استخلاص أو استقاء النتائج التي تجيزها الاستخدامات الفعلية دون غيرها، وهو يعتمد على أغلب المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في نحو الجملة، إذ يرتكز نحوُ النص عليها أيضًا ارتكازًا شديدًا إلى الحدِّ الذي يستحيل معه الفصل بينهما، غير أن تجاوز نحو النص حدود الجملة في التحليل يسمح بطرح إمكانات متعددة للفهم وفضاءات أرحب للتفسير، يقصر التشكيل المحدود للجملة، ومن ثم القواعد الجزئية التي

تحكمها، عن أن توفُّرها. وليس القصدُ من استخدام أدوات ومصطلحات ومفاهيم غربية أيَّ غرض آخر يخالف محاولة دراسة النص دراسة كلية تجمع بين المستويات المختلفة والأبعاد الممكنة؛ للوصول إلى فهم مقبول لكل مكوناته.

النص إذن يتألف مى عددٍ ما من العناصر، تقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الداخلية التي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتماسك بين تلك العناصر، وتسهم الروابط التركيبية والروابط الزمانية والروابط الإحالية في تحقيقهما، يُضَاف إلى تلك العلاقات الداخلية علاقات أخرى بين النص ومحيطه المباشر وغير المباشر، ويؤدي الفصل بين هذه العناصر الداخلية، أو إسقاط أيٍّ منها، أو إغفال أية علاقة سواء أكانت داخلية أو خارجية إلى العجز عن إثبات الوحدة الكلية أو التماسك والانسجام الدلاليين للنص[1].

ويعني ذلك في إطار هذا التصور أن النص بنيةٌ مركَّبة متماسكة ذات وحدة كلِّية شاملة، يستلزم وصفُها تعقب تلك العلامات الممتدة أفقيًّا، والبحث عن وسائل الربط النحوي بينها، وتتابع القضايا والمعلومات داخل النص، والتماسك الدلالي ووسائله، وإمكانات الربط الداخلي بين الأجزاء الصغرى، وتحديد المدى الذي يحتاجه النص من العناصر غير اللغوية لتحقق له الوحدة والانسجام والاستمرار. البنية النصية إذن بنية معقدة ذات أبعاد أفقية وتدرُّج هرمي، تحتاج إلى ذلك الخليط المتكامل من علم النحو وعلم الدلالة وعلم التداولية. وهكذا فللروابط دور أساسي في تشكيل النص سواء كان ذلك بين جمله أو مفرداته، ويعني ذلك ضرورةً أن غيابها يستلزم التبرير، بعد الكشف عن

---

(١) لا يتسع المقام للخوض في تعريفات النص وعلاقتها بتعريفات الجملة والفروق بينهما، تفصيل ذلك في :

Dressler, W. Textlinguistik, S. 4.
Sowinski, B. Textlinguistik, SS. 51 – 53.

وكتابي علم لغة النص، من ص ٩٩ : ١١٦

العلة المجيزة للاستغناء عنها.

ويحاول أحد الباحثين أن يحدد دور أدوات الربط في النص من خلال مفهومه ومكوناته وتقسيمه والعلاقات القائمة فيه والعناصر التي تقيم ذلك التتابع وتحافظ عليه؛ إذ يقول: ينجز النص عند التلفظ به، ويتخذ حيزًا يكون به كائنًا مستقلاً بنفسه، فيحل بذلك في الزمان وفي المكان، وهو من حيث هو علامات دالة كائنٌ مركب وحداتُه جمل، لا يدركه الفكر إلا منظمًا أو مرتبًا structure، والترتيب الأول هو ما تفرضه خَطِّية الخطاب، إذ تَرِد جملُه في تتابع قسري لا مهرب منه، فهذا التتابع تفرضه قواعد النظام في اللغة.

والنص من حيث هو علامات دالةٌ شفافة تغيب أمام النظر، فيخترقها مباشرة إلى مدلوله أو مرجعه، وهو ما يطلق عليه «عالم الخطاب»، وهو جملة من الأحداث أو الوقائع، تؤديها عدد من الذوات تجرى في الزمان والفضاء، وهي نفسها تخضع في جريانها للمدى والتتابع والترتيب، أي أن ذلك العالم مركب كذلك؛ إذ النص مثل العالم الذي ينقله أو يصوره يتكون من عناصر تربط بينها علاقات، هذه العلاقات تؤدى بأدوات الربط(*).

فالنص ذو بدايةٍ، ومجالٍ وسط قد يطول وقد يقصر، ونهايةٍ، وهي نقاط يمكن التوقف عند أي واحدة منها وفصلها عن غيرها، ولكنها لا يمكن أنْ تُفْهَم معزولة عنها. فكل مكوِّن من مكوناته يمثل مَعْلَمًا أو نقطة (Repère) تتقدم بها الأحداث، إن كانت حدثًا، وتتعدد بها الذوات إن كان ذاتًا ... إلخ، وهي يمكن العودة إليها عن طريق الإحالة، وبالقياس عليها يجرى ترتيب

(*) ينبغي التمييز بين عالم النص welttext وهو عالم داخلي، يمكن للروابط أن توضح العلاقات بين صوره ومكوناته، والعالم الخارجي الذي يتكون من صور وعلاقات وروابط تتشكل على نحو مغاير، ويحاول العالم الداخلي محاكاته محافظًا على صلات وثيقة معه حتى يتيح درجة مناسبة للملاحظ له من درجات الفهم والتفسير.

عالم الخطاب وبناء النص بالاستتباع[1].

يرتكز انسجام النص ووحدته على مجموعة من العناصر، التي تشكل الروابط المختلفة جزءًا أساسيًا منها؛ إذ إنها وسائل لغوية تعمل على تنظيم عناصر عالم الخطاب، كما أن انتظام الجمل في النص دليل على انتظام العناصر المكونة لعالم ذلك النص.

وتعد الروابط الإحالية قسمًا مهمًا لتشكيل هذا الاتحاد، دَرَسه النحاة من خلال الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وعناصر معجمية أخرى في مواضع متفرقة، كما كان للمفسرين إضافات ملحوظة إلى المقولات النظرية في مواضع عدة من تفسيراتهم للنص القرآني، وقد تركز البحث على مستوى واحد، هو مستوى النص القرآني؛ إذ أتاح شيوع هذه الروابط، وتعدد دلالتها، وبروز دورها في تحقيق الترابط بين أجزاء النص القرآني، إمكانَ دراستها في سياقات متباينة وفي أبنية مختلفة، في إطار القرآن الكريم وحده، دون توسُّع في معالجة الربط في نصوص أخرى.

ويقتصر البحث على مجموعة محددة من العناصر الإحالية، وهي الضمير ويضم ضمير الشخص (الغائب بوجه خاص)، وضمير الفصل، وضمير الشأن، وضمير الموصول، وضمير الإشارة، والأبنية المتركبة من أكثر من ضمير من الضمائر السابقة، ولا يفصل في تحليلها بين الأبعاد الثلاثة، أعني البعد التركيبي والبعد الدلالي والبعد التداولي.

وأقدم لذلك بإيضاح مفهوم الإحالة وأنواعها ووسائلها ووظيفتها، وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن المعالجة لا تتجاوز البنية الإحالية، وهي إحدى الأبنية التي تتشكل منها البنية الكلية للنص، فالبنية النصية نظام من البنى، كل بنية لها

(١) الأزهر الزناد: نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا ص ٤٢، ٤٣.

قواعدها الخاصة بها، تقيم بها وجهًا من وجوه النص، هو تركيبي وهو زماني وهو إحالي، وتتوفر في مستويين: أحدهما داخل الجملة، وآخر داخل النص، وهي تجتمع في المبدأ الذي تقوم عليه كل واحدة منها، وهو «العمل» أو «التحكم»[1].

في البنية التركيبية تُحكَم الجملة الأولى سائر الجمل اللاحقة لها، إن وجدت، بحكم ورودها في البداية في نقطة الانطلاق، وهي المَعْلَم الأول المؤسسي لكل المعالم في النص. وفي البنية الزمانية يحكم الفعل الرئيسي، أو كل مكوِّن دال على زمن إشاري في كل جملة كل الأزمنة المتوفرة في الأفعال أو غيرها في جملته تلك، وهذه العناصر فرعية ثانوية في التركيب. وفي الإحالة يحكم العنصر الإشاري كل العناصر الإحالية المتعلقة به من حيثُ يعطيها قيمتها، وهذا التحكم لا يراعي الحدود التركيبية، ولا تفرض عليه الخطية في الكلام اتجاهًا واحدًا (الإحالة على اللاحق دليل على ذلك).

وهكذا يمكن أن يتبين الاختلاف بين النحوين (نحو الإحالة ونحو التركيب)

---

(١) أحدث تشومسكي من خلال نظرية العامل والربط (أو الربط العاملي) تحولاً واضحًا في مسار الاتجاه التحويلي التوليدي، وتقوم الأولى «العامل» على مفهوم مجرد يجعل من عنصر ما (رأس) حاكمًا أو مسيطرًا على عنصر أو عناصر أخرى، وبين هذا المفهوم ونظرية العامل النحوي أوجه شبه تحتاج إلى دراسة مفصلة. أما الثانية «الربط» فهي تدرس العلاقة بين عناصر الإحالة كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولات الاسمية وما تحيل إليه، ويوجد أيضًا بين هذا المفهوم وما يضمه التراث النحوي العربي والأنحاء الأوربية الكلاسيكية أوجه شبه، سيكون لها موضعها من الدرس في المستقبل القريب بإذن الله.

N. Chomsky: Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding 1982 – Lectures on Government and Binding. 1981.

على النحو التالي:

نحو التركيب : نص ← ج١+/ - ج٢ +/ - ج٣ +/ - ج ن.

نحو الإحالة : نص ← عامل إحالي + م إ ش ر (مجموعة إشارية رئيسية).

وقد قَدَّم تنير (L. Tesniere) تصورًا خاصًا للإحالة، إذ إن دراسة العلاقات الإحالية في النص تثير البنية فيها، فالإحالة ربط دلالي إضافي، لا يطابقه أي ربط تركيبي، ثم يعدل عن ذلك إلى قوله: وتقوم كل إحالة على نوعين من الربط الدلالي:

- ربط دلالي يوافق الربط البنيوي (التركيبي).
- ربط دلالي إضافي تمثل الإحالة، وهو الربط الإحالي (connexion anaphorique) أوْجَه[1].

وهو، أي الربط الإحالي، الذي يمد جسور الاتصال بين الأجزاء المتباعدة في النص، إذ تقوم شبكة من العلاقات الإحالية بين العناصر المتباعدة في فضاء النص، فتجتمع في كل واحد (من تلك الأجزاء) عناصره متناغمة.

بيد أن كلماير (Kallmeyer, W.) يقدم تصورًا أكثر وضوحًا؛ إذ يذهب إلى أن الإحالة هي العلاقة القائمة بين عنصر لغوي يطلق عليه «عنصر علاقة»، وضمائر يطلق عليها «صيغ الإحالة»، وتقوم المكونات الاسمية بوظيفة عناصر العلاقة أو المفسر أو العائد إليه (ويمكن أن يسمى أيضًا عنصر إشارة كما سنرى بعد قليل). ويرى كذلك أن الضمائر (للشخص الثالث، الغائب) ليست وحدها هي التي تقوم بوظيفة «صيغ الإحالة»، بل إن عناصر لغوية مكونة من تركيب

---

(١) في كتابي (نظرية التبعية) فصل مستقل عن الربط، مفهومه وأنماطه لدى تنير من ٢٣٩ : ٢٩٢ وقد تناول في ص ٢٧٤ وما بعدها الفرق بين الربط الإحالي والربط العلاقي مبينًا الفروق بينهما في الوظيفة والأوامر ... إلخ. وما أورده الزناد ص ١٢٢ صحيح في مضمونه غير دقيق في لغته ومصطلحه؛ ولذا لزم إعادة عرضه مصوبًا.

(أداة + اسم) أيضًا من خلال توسيع المركب القضوي (الإحالة) تقوم بهذه الوظيفة كذلك. وكلما اتسع مفهوم الإحالة زادت العناصر القائمة بتلك الوظيفة؛ مثل: هناك، تبعًا (وفقًا، حسبَ) لذلك، حيث (إذ) .. التي تعد في النحو التقليدي من الظروف[1].

ويذهب باحث آخر إلى أن العناصر الإحالية (Anaphors) تُطْلَق على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب[2]. ويرى أن بعض هذه العناصر يقوم بدورين (وظيفتين) في اللغة:

- تشير وتُعَيِّن المشار إليه في المقام الإشاري، فهي غير ذات صلة بما يخرج عن مقام ورودها، ويكتفى سامعها بها في تحليلها.

- تُعَوِّض المشار إليه، فتحيل عليه وترتبط به، وفهمها رهينُ استحضار ذلك المشار إليه استحضارَ عهد أو إدراك حس أو غيره.

أما بعضها الآخر فيكتفي بوظيفة التعويض، مثل الأسماء الموصولة، وهذه يزدوج دورها كذلك، ولكن من زاوية أخرى؛ إذ تُعَوِّض وتُرْبِطُ ربطًا تركيبيًا. وهي بحكم إبهامِها تحتاج إلى صِلَةٍ تُفَسِّرها[3].

وينظر هنا إلى العنصر الإشاري على أنه قسيم العنصر الإحالي؛ إذ لا يمكن أن يكون للأخير قيمة دونَ الأول، فهو – أعني الأول – الذي يبينه ويُوضحه ويُزيل الإبهامَ، ويجب أن يتقدم أو يتأخر واضحًا حتى يمكن الإحالة إليه؛ لأنه إذا عادت صيغة الإحالة (عنصر الإحالة) إلى أكثر من عنصر إشاري (معجمي

(1) W. Kallmeyer und Andere : Lekturekolleg zur Textlinguistik. Band I Einfuehrung, S. 178.

(٢) الأزهر الزناد: نسيج النص، ص ١١٨.

(٣) السابق، ص ١١٨.

أو نصي) فسوف يشيع الاضطراب، ويختل النص، ويستحيل الفهم، فلا قيمةَ لدرس عنصر دون الآخر في ظاهرة الإحالة؛ لأن الاقتصار على جانب يجعل المعالجة جزئية، كما أن معالجة ظاهرة الإحالة تتطلب تجاوز حد الجملة والتوسع في مجالات الوصف النحوي.

ويخلص كلماير إلى نتيجة مهمة في هذا السياق، وهي : أن بحث قواعد وقوع صيغ الإحالة لا يمكن أن يجرى على سلسلة من عناصر لغوية، تتضمن – على الأقل – العناصر المشكلة في كل علاقة إحالة، وهي عنصر العلاقة، وصيغة الإحالة التابعة له، وتضم هذه السلسلة – في العادة – مع الاتجاه الخلفي للإحالة أكثر من جملة، ومع الاتجاه الأمامي للإحالة يبدو – على العكس من ذلك – في حالات كثيرة أن الاقتصار على الجملة بوصفها وحدة بحث، يكون مشروعًا أو ضروريًا[1].

وفي إطار تحديد طبيعة الروابط الإحالية نشير إلى أن اللغة تشتمل على نوعين من العناصر: إشارية وإحالية، ويلزم - ابتداءً - الفصلُ بينها، وتُمثُّل الفروق التي تميز بينها والعلاقات التي تربط بينها، مع مراعاة عدم الخلط بين المصطلحات المستخدمة هنا، والمفاهيم التي تحددها، وما ورد في النحو العربي، إلا بالقدر الذي يجيزه الاتفاق التام في الاستخدام أو الدلالة المماثلة في التحليل والمعالجة.

وتقوم الوحدات المعجمية بوظيفة العنصر الإشاري (deictic element)، وهي تشمل كل ما يشير إلى ذات أو موقع أو زمن إشارة أولية، لا تتعلق بإشارة أخرى سابقة أو لاحقة، فيمثل العنصر الإشاري مُؤَشِّرًا (Index)[*] لذاته، لا يقوم فهمه أو إدراكه على غيره. وتمثل العناصر الإشارية فيه جملة الذوات التي

(1) Kallmeyer, W. Textlinguistik, S. 183, 184.

(*) نحرص على عدم الخلط في المصطلح، ولذلك نؤثر مقابلاً واحدًا إن أمكن للمصطلح ، ولذا نستخدم مصطلح (مؤشر) مقابلاً لذلك المصطلح فيما يلي.

تكون العناصر الأساسية الدنيا في عالم الخطاب، وتتصل هذه الذوات مباشرة بالمقام دون توسط عناصر إحالية أخرى، فهي ترتبط بالحقل الإشاري (deictic field) ارتباطًا آنيًا محدودًا مباشرًا، لا يتجاوز ملابسات التلفظ التي يتقاسمها طرفا التواصل، وهي في ذلك تقابل العناصر الإحالية التي ترتبط بالسياق وما يتعلق به من ملابسات.

ويشمل العنصر الإشاري لفظًا مفردًا دالاً على حدث أو ذات أو موقع ما في الزمان أو المكان؛ جزءًا من الملفوظ أو الملفوظ كاملاً[1]. فالمشار إليه إذن لازم الورود (سابقًا أو لاحقًا) ليجيز وجود المحيل، ويشكلان معًا بنية الإحالة التي تقابل بينهما بصورة ظاهرة أو ضمنية يتأسس عليها ترابط النص وتماسكه وانسجامه، ويلاحظ هنا أن الجامع الأساسي في النص هو ذات المتلفظ. وبالنسبة للنص القرآني يوضع في الاعتبار أن المُرْسِل هو الحق سبحانه وتعالى، ويقع وجوده خارج النص في أغلب السياقات، ذلك حين لا يرد اسم من أسمائه صراحة داخل النص، وأن المُرْسَل إليه يكون النبي ﷺ في نطاق محدود أحيانًا، ويكون مجموع المخاطبين أو المرسل إليهم الذين أرسل إليهم الخطاب في ظروف ومناسبات وسياقات معينة بمفهوم واسع، وإذا اتسع محيط المرسل إليه انتقل الخطاب إلى درجة أخرى من التعميم تتجاوز محدودية دلالات المفردات المشكلة لبنية النص. وبعبارة أخرى نجد في نصوص القرآن مستويين (يُشَكِّل منهما عامل الإحالة الذي سنوضحه فيما يلي):

المستوى الأول: مستوى خارجي يقوم على وجود ذات المخاطِب خارج النص، وتتوفر فيه إحالة على خارج اللغة.

المستوى الثاني: مستوى داخلي، يختص بالنص المدروس، وعناصر الإشارة

---

(١) الأزهر الزناد: نسيج النص ص ١١٥ ، ١١٦.

تحيل إلى عناصر موجودة داخل النص، والإحالة هنا تكون لغوية.

وينبغي أن نميز هنا بين العناصر الإشارية المعجمية والعناصر الإشارية النصية، فالعناصر الإشارية هي ذوات أو مفاهيم جرى التعبير عنها في شكل أسماء مفردة، أو مركبات اسمية تُذكَر صراحة عند ورودها أول مرة في النص. وربما ننظر إلى العناصر الإشارية التي تتوفر في عالم النص الداخلي من جهة العمل(*)، فتنقسم إلى:

- عنصر إشاري، يذكر مرة واحدة في النص، ولا يحال إليه، فهو غير عامل؛ إذ لا يحكم مكونًا آخر بعده أو قبله باعتماد عامل الإحالة.

- عنصر إشاري، يذكر مرة أولى، ثم يحال عليه بمضمر أو بلفظه مرة أو أكثر في غضون النص، فهو عامل؛ إذ يحكم مكونًا أو عددًا من المكونات؛ لأنه يفسرها، والعنصر الإشاري مفرد دائمًا، يرد في رأس الوحدة الإحالية التي يحكمها، والتي يمكن أن تتكون من عدد غير محدود من العناصر الإحالية[1].

وينقسم العنصر الإشاري كذلك إلى عنصر إشاري معجمي، يتمثل في وحدة معجمية مفردة يحال عليها، وعنصر إشاري نصي، يتمثل في مقطع أو جزء من نص، يحال عليه بعنصر إحالي نصي، وهكذا فإن الأخير يتميز عن الأول في طبيعته وتكوينه والهدف منه؛ أي أن العناصر الإشارية النصية هي مقاطع من الملفوظ، قد تطول وقد تقصر وقد تمثل جزءًا من مقاطع تجرى الإحالة عليها للاختصار واجتناب التكرار. وتتميز هذه العناصر الإشارية النصية عن العناصر الإشارية المعجمية بكونها أقل انتشارًا، بل لعل وجودها اختياري من ناحية، ثم

(*) تلاحظ هنا الصلة بين هذا المفهوم وما ورد في النحو العربي، غير أن مفهوم (الإشارة) هنا بوجه عام لا ينبغي أن يستدعي باستمرار ما أورده النحاة عن أسماء الإشارة.

(١) السابق ، ص ١٢٨.

إن العناصر الإحالية النصية التي تقتضيها محدودة في الرصيد اللغوي من ناحية أخرى[1].

وربما تؤكد المعالجة التالية حين ننتقل إلى الجزء التطبيقي هذه الأفكار النظرية وبخاصة اللجوء إلى الإيجاز أو الاختصار، حين يكون المحال إليه قصة أو حدثًا أو مجموعة أحداث تشكل نتيجة ينبني عليها الحدث أو المعنى الذي يشير إليه عنصر الإحالة الجامع لكل ما تقدم عليه. ونوجز ذلك التصوير فيما يلي:

قصة/ جملة/ حدث ١
قصة/ جملة/ حدث ٢ ـــ عنصر إحالة ـــ> حدث/ معنى/ مغزى
(جامع)
قصة/ جملة/ حدث ٣
.. ..

وتُقَسَّم الإحالة بوجه عام إلى قسمين:

إحالة إلى ما هو داخل النص أو اللغة (Endophora).

إحالة إلى ما هو خارج النص أو اللغة (Exophora).

وتختص الأولى بعناصر جزئية أو كلية، وتشترط وجود العناصر اللغوية (الإشارية والإحالية) في الملفوظ، سابقة أو لاحقة، أما العناصر الجزئية فتتعلق بإحالة عنصر معجمي إلى عنصر معجمي، وهي ما يطلق عليها (الإحالة المعجمية). أما العناصر الكلية فتتعلق بإحالة عنصر معجمي إلى مقطع أو جزء من الملفوظ أو النص. ويرى الزناد أنه يمكن جمعها في قسمين اثنين حسب نوع المفسر هما:

- **إحالة معجمية:** تجمع كل الإحالات التي تعود على مُفَسِّر دالٍ على ذات

(١) انظر تفصيل ذلك في الكتاب السابق ص ١٢٩، ١٣٠. حرصت على إيراد المفاهيم الخاصة بالإحالة موجزة إلى حد بعيد، وتجنبت قدر الإمكان التكرار والتداخل.

أو مفهوم مفرد، وهي متوفرة في كل النصوص (وهذا لا يعني أنها ضرورية) ونقترح لها مقابلاً من اللاتينية (Lexophora).

- **إحالة نصية (أو مقطعية):** تجمع كل الإحالات التي تعود على مفسر، وهو مقطع من ملفوظ (جملة أو نص أو مركب نحوي)، تتوفر في نصوص دون أخرى، ويقابلها في اللاتينية مصطلح (Texophora)(١).

وتُقَسَّم عناصر الإحالة أيضًا وفق اتجاه الإحالة، أي: بملاحظة التتابع الأفقي لعناصر اللغة في النص قسمين، هما:

- الإحالة إلى سابق أو متقدم (Anaphora)، وذلك حين تحيل صيغة الإحالة إلى عنصر لغوي متقدم، وقيل: إنها إحالة بالعودة؛ حيث تعود إلى «مفسر» أو عائد (Antecendent) سبق التلفظ به، ومنها يجرى تعويض لفظ المفسر الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد المضمر.

ويرى الزناد نقلاً عن (Allen: 1961) أنه ليس الأمر كما استقر في الدرس اللغوي؛ إذ يعتقد أن المضمر يعوض لفظ المفسر المذكور قبله، فتكون الإحالة بناء للنص على صورته التامة التي كان من المفروض أن يكون عليها. فهي تحليل جديد له (Reprocessing) من حيث هي بناء جديد له.

وتشتمل الإحالة بالعودة على نوع آخر من الإحالة يتمثل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصدَ التأكيد، وهو الإحالة التكرارية (Epanaphora) وتمثل الإحالة بالعودة أكثر أنواع الإحالة دورانًا في الكلام(٢).

- الإحالة إلى لاحق أو متأخر (Cataphora) وذلك حين يحيل عنصر لغوي

---

(١) السابق ص ١١٩.

(٢) السابق ص ١١٨ ، ١١٩.

أو مكون ما إلى عنصر آخر تالٍ له في النص أو مكونات من عدة عناصر متأخرة عن عنصر الإحالة، وقيل: هي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها. من ذلك ضمير الشأن في العربية أو غيره من الأساليب[1].

ويمكن أن نوضح المقابلة بينهما في الشكل التالي:

الإحالة إلى متقدم		الإحالة إلى متأخر
* ⟵ *	في مقابل	* ⟵ *
عنصر إشارة عنصر إحالة		عنصر إحالة عنصر إشارة
(مفسر)		(مفسر)

أما الإحالة إلى ما هو خارج اللغة، وهي القسم الثاني الأساسي داخل مفهوم الإحالة، فترتبط بأنواع محددة من النصوص، وتحتاج أحيانًا إلى جهد أكبر للكشف عنها، وإيضاح كيفيتها وتأويل العنصر غير اللغوي الذي يحكُمها، الذي يقع خارج النص، ويستعان في تفسيره بالسياق أو المقام الخارجي، والإشارات الدالة عليه، ويحدده الزناد نقلاً عن (Halliday & Hasan, 1976) فيقول: وهي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي؛ كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم، حيث يرتبط عنصر إحالي بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم. ويمكن أن يشير عنصر لغوي إلى المقام ذاته، في تفاصيله أو مجمَلاً؛ إذ يمثل كائنًا أو مرجعًا موجودًا مستقلاً بنفسه، فهو يمكن أن يحيل عليه المتكلم، ومهما تعددت أنواع الإحالة فإنها تقوم على مبدأ واحد هو الاتفاق بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي في المرجع[2].

---

(١) تفصيل النوعين الأساسيين للإحالة في : Kallmeyer, Textlinguistik, S. 180

(٢) الزناد: نسيج النص ص ١١٩.

وقد يُظَن أننا في هذا الإطار نتعامل بشكل عام مع عنصرين منعزلين عن بقية العناصر الموجودة داخل السياقات اللغوية أو غير اللغوية، وهما عنصر الإشارة (أو العلاقة أو العائد إليه أو المفسر) وعنصر الإحالة (أو المحيل أو صيغة الإحالة)، وما دام الأمر كذلك فلمَ تلك السفسطة أو ما جدوى تلك الدعوة المتكررة بشكل ملح إلى تجاوز حد الجملة في الوصف والتحليل؟ ودون الخوض في تلك القيود التي كبلت اتساع دائرة النظر، وما أسفر عن ذلك في المقام الأول من الاقتصار على جانب محدود من التعليل، بحكمه إطار الجملة، وعزل عناصر أو عوامل عدة تؤثر في تحقق متميز للمكون اللغوي، وفي علاقة كل مكون بالمكونات الأخرى داخل الملفوظ، وبقاء جزء غير قليل في صورةٍ شبه غامضة لعدم قدرة العناصر القائمة داخل السياق اللغوي على تقديم تفسير مقبول، والإسهام بدور ظاهر في الفهم الدقيق لبنية الاتصال المعقدة المتشابكة التي يطلق عليها «النص». يقتضي هذا النظر – بغير شك – اتساع مجال الوصف، ويسري ذلك على الظواهر اللغوية بوجهٍ عام، ومنها ظاهرة الإحالة.

يقول كلماير: «هذا يعني أيضًا بالنسبة لتحقيقات علاقة الإحالة، أن «الإطار الطبيعي للورود أو التوارد» ليس التتابع المنعزل لعناصر لغوية، تتضمن عنصر علاقة وصيغة إحالة متعلقة بعنصر العلاقة، بل أساسًا النص أو الحدث الاتصالي أو كليةً عوامل الحدث الاتصالي التي تؤثر في استخدام / ورود صيغ الإحالة»[1].

ولا ينفصل وجوب وضع ورود علاقة الإحالة في علاقة بعوامل الموقف الاتصالي عن وجوب ضم الملاحظات المتناثرة حول مشكلة الإحالة داخل المجالات الجزئية لنحو النص، وهي النحو والدلالة والتداولية. فمن المهم إبراز عدم إمكان إلحاق الإحالة بأي مجال من المجالات الجزئية الثلاثة السابقة، وفي

(1) Kallmeyer, op. cit., S. 184.

الوقت نفسه لا تعالج الإحالة معالجة تامة إلا بمعايير منها جميعًا. ويجب هنا إبراز التداخل المستمر لمستويات الربط الأساسي والإحالة: علاقة الإحالة؛ أي أن العلاقة الأساسية بين المكونات النصية، عنصر العلاقة وصيغة الإحالة تنجز غالبًا من خلال علامات دلالية، فكلا المكونين متحد؛ أي: من خلال تطابق جزئي - على الأقل - لقدرة الإحالة لكل من عنصر العلاقة وصيغة الحالة[1].

فالإحالة تقوم بدور بارز في إنشاء التماسك الدلالي للنص؛ إذ إن شيوع ورود صيغ الإحالة الممكن تحديدها في كل نص تبرر أن الإحالة تشغل ضمن العناصر المؤثرة في تماسك النص مكانًا بارزًا، ويكون بحثها من خلال نحو النص لتقديم القواعد التي يجب أن تفي بقيود ما يسمى بالنصية «Textualitat» ويكون درس القضايا المتعلقة بمشكلة الإحالة، ومناقشتها مناقشة دقيقة، قد تضمن فيما تضمن الرغبة في تحقيق تقدم جوهري نحو إقامة النص بصورة أكثر وضوحًا؛ إذ إنه على الرغم من أن الإحالة قضية عولجت في مجال النحو، وما تزال تعالج إلى الآن أيضًا في هذا المجال، فينبغي أن يُوضَع في الاعتبار - في إطار المنظور المتبنَّى هنا على الأقل - أنها ليست مشكلة نحوية محضة، كما أنها قيد حتمي - ومع ذلك فليس وحده كافيًا - لتحقيق عدة وظائف، هي التلاحم النصي (السبك) والتماسك النصي (الحبك) والانسجام النصي (التواؤم) والتشكيل النصي (الوحدة الكلية) والنصية بشكل عام.

والحق أن موضع مشكلة الإحالة في الدرس اللغوي الحديث قد صار أكثر بروزًا، وبخاصة بعد أن تحقق تقدم ملحوظ بدرس جوانب مختلفة، كلها تصب في ظاهرة الإحالة، على يد عدد غير قليل من الباحثين، فنجد فاينريش يقدم (نظرية الأداة)، وهارفج (نظرية الاستبدال)، وريناته شتاينتس (نظرية الاسترجاع)، وأيزنبرج (مخططًا لنموذج الإحالة النصية)، وفوندرليش (دلالة

(1) Kallmeyer, op. cit., S. 186.

الإحالة)، وايرنا بلرت (التكرار) بوصفه قيدًا للتماسك النصي، ونظرية الإحالة وعلاقتها بالتناظر ووظائف صيغ الإحالة، ودورها في السياق، وغير ذلك من الأفكار التي لا يتسع المقام للخوض في تفصيلات تقدم طرائق ومناهج ووسائل جديدة، يمكن أن يعاد في إطارها التعامل مع قضايا كانت مهملة، أو لم يُفْطَن إلى قيمتها، وضرورة سبر أغوار أبعادها بضم الإشارات المتناثرة والأشتات المتفرقة لدى علماء اللغة القدامى، وصياغة نهج يوائم اللغة المدروسة(*).

وكان لإعراضنا عن طرح تصورات مختلفة عن مفهوم الإحالة وعناصرها عدة أسباب، أهمها محاولة تجنيب القارئ ما ينشأ عن تقديم وجهات نظر متباينة من صعوبة وخلطٍ واضطرابٍ وغموض. ويلاحظ هنا – وهي الحال أيضاً عند درس ظواهر أخرى – اعتماد أصحاب هذا الاتجاه المتميز في معالجة ظاهرة الإحالة على مقولات اللغويين المتقدمين، وذلك أمر منطقي يقتضيه التواصل المعرفي والاستمرارية لإيضاح الأفكار الجزئية. وهو ما يبرر بل يحتم علينا الاعتماد على مقولات النحاة القدامى، واستخلاص التصورات القيمة، فينشأ ما يشبه التواصل البحثي الذي ربما يعكسه هذا البحث.

ويمكن أن تلخص المفاهيم الأساسية الخاصة بعناصر الإحالة بصورة مجملة دقيقة على النحو التالي:

العنصر الإحالي: هو كل مكون يُحتَاج في فهمه إلى مكون آخر يفسره، وهو يمثل أبسط عنصر في بنية النص الإحالية.

العنصر الإحالي المعجمي: يعود على مكون مفسر له، يدل على ذات أو مفهوم مجرد.

العنصر الإحالي النصي: يعود على مكون مفسر له، يمثل مقطعًا من نص.

(*) سنعالج تلك النظريات بالتفصيل في بحثٍ مستقل؛ لاستخلاص الأفكار التي يمكن أن يفيد منها الدرس اللغوي العربي الحديث.

وثمة فروق محددة بين العناصر الإحالية المعجمية والعناصر الإحالية النصية. فالعناصر الأولى عددها كبير في المعجم، ونظامها محكم في عمله، فإحصاء الضمائر وأسماء الإشارة وعلامات المطابقة والموصولات الاسمية، وكذلك الأحكام الموجودة في نظام كل واحد منها، وفي النظام الذي يجمعها في اللغة (النحو) يثبت ذلك، فهي بحق عناصر ضرورية في كل ملفوظ. أما العناصر الأخرى فعددها محدود في المعجم، ثم إن اللغة لم تخصها بنظام تركيبي يحكم استعمالها، وإنما تجرى جريان الأسماء الصريحة فيها، ولكنها تتميز من حيث الدلالة عن تلك الأسماء بفراغها، وهي في ذلك توافق المضمرات، فلا يتحدد محتواها إلا إذا ربطت بما يفسرها، فهي «مضمرات» ولكنها لا تكون إلا مقطعًا من ملفوظ، وهي في هذا أخص منها، إذ يمكن أن يعود الضمير (أو أحد المضمرات) على مقطع من الملفوظ[1].

وهكذا يتضح دور كل عنصر منهما، وتظل الفكرة الأساسية التي يدور عليها عمل هذه الظاهرة جوهرَ التعامل مع نظام محكم منضبط، أعني نظام الإحالة في اللغة، ولا يخرج العنصر الإحالي عن أنه مكون عوض مكون آخر، ذكر في موضع آخر سابق أو لاحق، وبدلاً من أن يتحتم ورود العنصر الإشاري في موضع آخر، بعد أن ورد أول مرة، يرد عنصر آخر ينوب عنه، ويؤدي معناه ذلك هو العنصر الإحالي. ويتيسر هذا التعويض بعمل الذاكرة في محتواها المشترك بين طرفي التواصل.

ولا شك أن ثمة صعوبات كبيرة تجابه من يعالج نظام الإحالة في اللغة العربية، منها تعدد المحال إليه في الإحالة النصية بوجه خاص(*)، واختلاف النحاة

(١) السابق ص ١٣١ ، ١٣٢.

(*) يتضح ذلك بصفة خاصة لمن لديه خبرة طويلة في مجال تعليم اللغة العربية، حيث تمثل الضمائر ومرجعيتها مشكلة تعليمية عويصة، ويجد الأجانب صعوبات حقة في إثبات =

في التفسير التركيبي والدلالي لعنصر الإحالة، وغموض في هذا النظام، وخفاء العلاقة بين العنصر الإحالي والعنصر الإشاري حين يتعذر تحقق المطابقة في الجنس والعدد.

وسوف يُظهِر الجانب التطبيقي جوانبَ أخرى من التعقيدات التي تكشف عن أبنية نصية متشابكة، تستعصي على التفسيرات، وتأبى إلا الانغلاق على نفسها.

ويمكن أن نوجز أيضًا الفروق بين الإحالة النصية والإحالة المعجمية بوجه عام فيما يلي:

- الإحالة المعجمية أكثر تعقيدًا في بنيتها من الإحالة النصية، وهذا أمر يتعلق بنسبة الحاجة إلى كل واحدة منهما في الاستعمال اللغوي، ذلك أن العنصر الإحالي المعجمي، بحكم ما يحيل عليه، يتواتر استعماله في سياقات متعددة في النص الواحد، وفي مستويات مختلفة منه، فينتج عن ذلك تعقيد في الوحدة الإحالية التي تكونها العناصر الإحالية العائدة على المفسر الواحد. ويصدق ذلك على معالجة عودة مجموعة الضمائر التي تتضمنها الأحداث في نص طويل، يكون العنصر الإشاري فيه بسيطًا يتشكل من مكون واحد. أما إذا تعددت العناصر الإشارية فسوف تتعدد العناصر الإحالية، وكذلك إذا كان التحليل مقتصرًا على نص محدود، فسيكون الأمر على خلاف ما ذكر عن تعقد الإحالة المعجمية، أما الإحالة النصية، وهي ما سيركز عليها الجانب التطبيقي بشكل كبير، فتستعمل غالبًا لغاية الاختصار في اللفظ، وتكون العناصر الإحالية

= علاقات الضمائر. وفي مجال الترجمة أيضًا سواء أكانت من العربية إلى لغة أجنبية أو العكس بالعكس يظهر استغناء واضح في اللغات الأجنبية عن تكرير الضمائر خلافًا للعربية التي يتكرر فيها ذكر الضمائر تجنبًا للبس وتعيين المسند إليهم عمل الأفعال، وتحقيق الوضوح في أجزاء النص المختلفة.

المعجمية نتيجة لذلك محدودة من حيث التواتر، ويكون سياق ورودها محدودًا كذلك، وبناءً عليه تكون البنية الإحالية فيها بسيطة.

- يذهب الباحثون في معالجة هذه الظاهرة إلى أن الإحالة عامل يتوازى مع العامل التركيبي والعامل الزمني في ضبط أو إحكام النص. فإذا اتفقت الإحالة المعجمية والإحالة النصية في العامل الذي يحكم الإحالة بوجهٍ عام، فإنهما تفترقان في نوع القناة الرابطة بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي في كل منهما. ففي الإحالة النصية يكون العنصر الإشاري ملفوظًا دائمًا، أو في حيز الملفوظ (إذا ما توفر خارج النص الذي تجرى فيه الإحالة)، أما الإحالة المعجمية فتعمل مع العنصر الإشاري في مختلف وجوه وجوده، فيكون لفظًا داخل النص أو مرجعًا خارجه (في المقام).

- ومن جهة كيفية الربط تفترض الإحالة المعجمية مطابقة تامة بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي المرتبط به (في الجنس والعدد، التعريف والتنكير ... إلخ) أما في الإحالة النصية فلا يعتد بهذا القيد.

- من جهة المطابقة في الجنس بوجه خاص، قد يوجد حياد جنسي في الإحالة النصية، ويمتنع ذلك في الإحالة المعجمية[١].

وننتقل بعد هذا المدخل النظري الحتمي لهذه الدراسة إلى المعالجة التطبيقية التي يُقْتَصر فيها على نماذج مختلفة للضمير: ضمير الغيبة أو الخطاب أو التكلم وضمير الشأن، وضمير الفصل، ثم ضمير الإشارة الذي يحظى بعناية أكبر لأسباب تذكر في موضعها، ثم ضمير الموصول، مع الإشارة إلى الأبنية المركبة من ضميرين مختلفين أو أكثر.

---

(١) السابق ص ١٥٩. ثمة تفصيلات كثيرة أخرى، ومواضع خلاف بيني وبين المؤلف، ولكني أثبتُ ما يقتضيه التحليل، ولم أرَ قيمة في متابعة المؤلف خطوة خطوة، فليس المقام مقام النقد.

ربط النحاة بين الضمائر ومفهوم الإبهام، بمعنى حاجتها إلى ما يميزها ويفسرها في الأغلب، وذلك خلاف التنكير؛ إذ قرن سيبويه بينها وبين أسماء الإشارة[1].

ويتأكد ذلك أيضًا من تعريف ابن يعيش للمضمر، ورده على عودته إلى نكرة، يقول: المضمر ضرب من الكناية، فكل مضمر كناية، وليس كل كناية مضمرًا، وإنما صارت المضمرات معارف؛ لأنك لا تضمر الاسم إلا وقد علم السامع على من يعود، فلا تقول: ضربته ولا مررت به، حتى يعرفه ويدري من هو.

وقالوا: المضمر يصلح لكل مذكور فلا يخص شيئًا بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكون نكرة أيضًا على حسب ما يرجع إليه. وأما قولهم: إنه يعود إلى نكرة فيكون نكرة؛ فنقول: لا نسلم أنه يكون نكرة؛ لأنا نعلم قطعًا من عُني بالضمير[2].

فالإبهام والانتقال والتعريف أهم خصائص الضمير، ويرتبط بالإبهام عدم الوضوح ونقصان الدلالة، والافتقار إلى مُوَضِّح أو مفسر أو مُبَيِّن للضمير بما يعود عليه من اسم مظهر، حيث يصبح بعد الذكر بين المتحدث والمستمع معرفة بكونه مدار الحديث.

ويقول ابن يعيش موضحًا الصلةَ بين الإبهام والانتقال: والمعنى بالإبهام وقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما، ولا تختص مُسَمًّى دون مسمى، هذا معنى الإبهام فيها، لا أن المراد به التنكير، ولكنه هنا يصف اسم

---

(١) الكتاب ٢/ ٧٩.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٥/ ٨٦، ٨٧.

الإشارة، ولم يصف المضمر بذلك، بل إنه قد فرق بين المضمر والمبهم، بأن المضمر في الغالب يبين بما قبله وهو المظهر الذي يعود عليه المضمر؛ نحو قولك: زيد مررتُ به، والمبهم الذي هو اسم الإشارة يفسر بما بعده وهو اسم الجنس كقولك: هذا الرجل والثوب ونحوه[(١)].

وهو لم يستخدم وصفًا سوى الكناية، غير أن الأستاذ عباس حسن رأى فيها أنها لا تخلو من إبهام، يقول: الضمائر كلها لا تخلو من إبهام وغموض، .... سواء أكانت للمتكلم أم للمخاطب أم للغائب، فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها ويفسر غموضها، فأما المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام، فهو حاضر يتكلم بنفسه أو حاضر يكلمه غيره مباشرة، وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهد؛ فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره ويوضح المراد منه[(٢)].

فالمشكلة إذن لا تتمثل في المتكلم والخطاب، وإنما في الغيبة، فلا يجوز الإضمار إلا بعد معرفة السامع، كما أنه لا بد من تقدم المُظْهَر لذلك الإضمار، يقول المبرد في ربطه بين الإضمار والتعريف: وإنما صار الضمير معرفة؛ لأنك لا تضمره إلا بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنك لا تقول: مررت به، ولا ضربته ولا ذهب، ولا شيئًا من ذلك حتى تُعْرِفه، وتدري إلى من يرجع هذا الضمير[(٣)].

---

(١) الكتاب السابق ٥/ ٥٨.

عالج د. إبراهيم بركات قضية الإبهام عند النحاة معالجة تفصيلية في الفصل الأول من كتابه: الإبهام والمبهمات في النحو العربي، فمن يرغب في مزيد من التفصيل فليرجع إليه.

(٢) عباس حسن: النحو الوافي ١/ ٢٥٥.

(٣) المبرد: المقتضب ٤/ ٢٨٠.

وقد حرصَ النُّحاةُ أيضًا على تحديد مراتب الضمائر من جهة التعريف اعتمادًا على فكرة الحضور، فيُقدم المتكلِّم ثم المخاطَب وأخيرًا الغائب الذي لا صلة له بالحضور أو المشاهدة. وعالجوا سبب بنائها من خلال الحرفية والجزئية، فالمضمر يشبه الحرف في أنه لا يستبد بنفسه، أو أنه يدل على معنى في غيره، وكذلك يعد المضمر جزءًا من المظهر، أو بعبارتهم: فالمضمر كالجزء من الاسم المظهر ... وجزء الاسم لا يستحق الإعراب.

فالنحاة إذن قد أوجبوا البحث عن الظاهر الذي يفسر المضمر، وبعبارة أخرى تحديد الاسم (المشار إليه، العنصر الإشاري) الذي يقيم علاقة الربط مع الضمير (المحيل/ العنصر الإحالي) سواء أكان الربط بين عنصرين على المستوى الداخلي اللغوي، أو عنصر لغوي داخلي وعنصر آخر على المستوى الخارجي خارج اللغة، ويتحقق ذلك في النص القرآني بلا خلاف بين النصوص الجزئية والنصوص الكلية.

وقد يتقدم عنصر الإحالة في بنية مؤكدة، ويتأخر عنصر الإشارة المفسرة للإبهام المتقدم، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم/ ٤]، وقوله: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [المؤمنون/ ٣٧].

وبعد هذه الملاحظات الجزئية ننتقل إلى دراسة البنية الإحالية في إطار الوظائف المختلفة التي تؤديها في السياقات والمقامات المختلفة التي ترد فيها، ونكتفي هنا بذكر عدد من النماذج الموضحة لعملية التلاحم النصي؛ إذ لا يتسع المقام لتتبع كل الحالات المعنية، وربما تكون النماذج المحللة كافية لتقديم صورة واضحة عن حركة هذه الضمائر بوصفها عناصر مركزية في السياقات التي نوردها، ترتكز عليها الأحداث التي يريد الخالق أن يؤكدها للمخاطبين، (المرسل إليهم الخطاب)، وأنها من فعله وحده.

تحتل الأفعال المستندة إلى ضمير الإحالة (ضمير المتكلم الجمع الدال على

الذات الإلهية) دلالات ينسبها الخالق لنفسه في صيغة مؤكدة ترد المتشككين.

وقد وردت في هذه الأبنية:

أنا + أرسلنا + أعتدنا + أعطينا + أنذرنا + أنزلنا + أنشأنا + أوحينا + بلونا + جعلنا + خلقنا + سخرنا + فتحنا + كفينا + عرضنا + كنا + سنلقى ..

ونحاول أن نقدم بعض السياقات التي وردت فيها هذه الأبنية، منبهين إلى الأحداث والدلالات التي مهدت لها، أو اعتُمِد عليها بعد ورودها، فلم تكن هذه الأبنية – في رأيي – معزولة عن الأبنية والدلالات التي استخدمت داخلها، وكان وضعها بينها لأداء وظائف خاصة بها؛ إذ يصعب الكشف عن مغزى هذه الاستخدامات الفعلي إلا من خلال ردها إلى المحيط الذي تنتمي إليه

ونبدأ بتحديد الأشكال التي تأتي فيها النصوص الجزئية، ومكونات الأبنية التي تشكلها، وكيفيات ورود عناصر الإحالة وعناصر الإشارة في سياقات مختلفة فقد يرد عنصر الإحالة في مطلع الآية سواء أذكر عنصر الإشارة متقدمًا في السورة أو متأخرًا أو لم يذكر مطلقًا، وتكون الإشارة إلى الخارج.

كما هي الحال في الأبنية التي تتكون من:

إن + ضمير مخاطِب جمع + فعل + ضمير مخاطِب جمع دال على الذات، يقول تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً﴾ [المزمل/ ٥].

ويقول أيضًا: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً﴾ [المزمل/ ١٥].

وقد تتقدم هذه البنية الجزئية السورة، ويظهر الاسم (وهو عنصر إشاري) مرة أخرى للتأكيد، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر/ ١، ٢]

وقد يرد الضمير (عنصر إحالي) تارة أخرى تأكيدًا للفعل التالي، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ﴾ [ق/ ٤٣].

والحديث هنا من الخالق، فهو يتحدث عن نفسه، وقد يتصدر ضمير الجماعة (عنصر إحالي) الجملة مؤكدًا الإحالة السابقة، يقول تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾ [يوسف: ٣] بعد قوله: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢].

وقد يكون الخطاب غير مباشر، فيدخل وسيط بين المرسل إليه، صاحب الخطاب الفعلي، فالمتحدث يحكي عن أمر يحيل فيه إلى صاحب الحال، كما هي الحال في حكاية الله تعالى عن نوح عليه السلام، في قوله جل وعلا: ﴿ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ ﴾ [نوح:٢٧].

أشرتُ آنفًا إلى أن بعض هذه الأبنية الإحالية يتصدر السورة، كما هي الحال في سورة الكوثر؛ وذلك لإسناد الفعل إلى الخالق مباشرة؛ أي: أن حدث (الإعطاء) يوجه من خلال الضمير (عنصر الإحالة) إلى ذاتٍ تقع خارج النص اللغوي، وقد تتأخر الإحالة قليلاً، حين تتقدم الإشارة إلى شيءٍ جليل، يريد الخالق من خلاله أن يَنْسِب إليه الفعل في صورة لا تحتمل الشك، كما في سورة [الزخرف: ١: ٣]؛ إذ يقول تعالى: ﴿ حمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾، وفي سورة [الدخان: ١، ٣] أيضًا: ﴿ حمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾.

ويرتبط فعل (الإرسال) ارتباطًا وثيقًا بمواقف التكذيب والإعراض والإنكار، ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ ﴾ [القمر/ ١٩]، نجد أنها موجهة إلى التذكير بما حَدَث لقوم عاد؛ إذ تقدم هذه الآيات عرضًا واضحًا للإعراض والتكذيب واتّباع الهوى والاستخفاف بالنذر، ودليل هذا التذكير تكرار آية: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٧]، ومهدت للحدث الجلل الذي أصاب قوم عاد آية أو واقعة متكررة تؤكد أن

الفعل الواقع بعدها هو من الله وحده، وهي قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾، وقد سبقت الآية ذاتها الفعل الذي حدث لقوم صالح وقوم لوط، في آياتٍ متتالية ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا۟ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر: ٣١]، ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ۖ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

وفي سورة (ق) نجد السياقات التي تقدمت كلها تمهد للبنية الإحالية، فالجو العام إعداد ليوم القيامة، فتقابلنا أحاديث كلها تدور في هذا الفلك، وتعضد الأفعال المستخدمة هذه الصورة الكلية، ونجد حديثًا عن الجنة يقابله حديثٌ عن النار، والقدرة على الإهلاك في مقابل القدرة على الخلق، كلها أدلة على ضرورة الطاعة والإذعان وعبادة القادر على هذه الأفعال، ثم يتقدم بنية الإحالة مباشرة تحديد لفعلي (الإحياء والإماتة) في قوله تعالى. ﴿وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ۝ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ۝ إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيْنَا ٱلْمَصِيرُ﴾ [ق: ٤١ : ٤٣][1].

وفي سورة (الحجر) تُقَدِّم السياقات المتقدمة على البنية الإحالية تصويرًا ممهدًا للفعل المؤكد في هذه البنية من خلال تقدم أداة توكيد (إن) + الضمير الدال على الذات الإلهية، مركز الجملة + ضمير المتكلم لهذا المركز، ويعود فعل التنزيل إلى صدر السورة، فالإشارة إلى آيات القرآن (الذكر) ثم إعراض الكفار عنها، ثم وصف الرسول بالجنون، ثم الإصرار على الفعل (الإعراض) ولو جاء بآية (الملائكة)، ثم رفض هذا المنهج، وإثبات أنه وحي من عنده وأنه كفيل بالمحافظة عليه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

---

(١) انظر أيضًا السياقات التي تقدمت على قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر/ ٢٣].

وفي كل ما تقدم نجد الإحالة إلى خارج النص، فكما أشرنا فيما سبق ينبغي أن نضع في الاعتبار أننا عندما نعالج النص القرآني، نلحظ أن عامل الإحالة يعمل على مستويين: مستوى خارجي يقوم على وجود ذات المخاطب خارج النص، وينسحب ذلك على كل الضمائر المستخدمة للإشارة إلى الذات الإلهية (ضمير المتكلم أو الغائب). فهي الذات المحورية التي تدور حولها كل الذوات الأخرى الواردة في النص، وتوجهها كلها إلى تنفيذ الأفعال المنوطة بها؛ ولذلك تكون كل الإحالات اللغوية التي يعمل فيها عامل الإحالة على المستوى الداخلي متداخلة مع الإحالة الخارجية تداخلاً شديدًا يصعب الفصل بينهما، وتقوم كل العناصر المعجمية الدالة على ذوات بما تؤمر به وبما تحدثه من أفعال، بل إن الإحالة الخارجية تحكم أيضًا الأفعال المضادة التي تؤديها عناصر معجمية محدودة (عدد محدد من الذوات المذكورة صراحة).

وننتقل إلى نوعٍ آخر من الإحالة، وهو الإحالة إلى متأخر. ويلاحظ أن الأمر المحال إليه في أغلب السياقات التي ورد فيها يختص بكلام الله تعالى، وقد اتخذت هذه الإحالة صورًا مختلفة نورد هنا مجموعة منها على سبيل التمثيل.

فالصورة المتكونة من: إنَّ + ضمير غيبة + لـ + عنصر معجمي دال قد وردت في مواضع عدة، يجمع بينها داخل سياقاتها قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ .... ﴾ ففي سورة الواقعة /آية ٧٧ يقول تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾، ونجد الجمل المتقدمة قوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ فهي جمل مهيئة للإشارة إلى شيءٍ عظيم، كما أن الجمل التالية مؤكدة لهذه الدلالة، إذ يقول تعالى بعدها: ﴿ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الواقعة ٧٨ : ٨٠]، وكلها مفسرة للضمير المبهم المتقدم، ويمكن أن تكون الصورة المجردة التي يأتي عنها هذا النمط هي:

إنْ + ــه + لـ + ج١ + ج٢ ...[1]

أداة توكيد + ضمير غيبة مبهم [عنصر إحالي معجمي] + حرف توكيد + اسم [عنصر إشاري مفسر] + جمل مؤكدة له (تعضيد للرسالة).

ويتكرر ذلك في سورة التكوير/ آية ١٩ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾.

فالآيات المتقدمة عليها تصور آيات الخالق (الشمس والنجوم والجبال ..) إلى قوله: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ ﴾ . (القسم هنا بآيات أيضًا: الجوار الكنس، والليل، والصبح) ثم يليها قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾. غير أن الآيات التالية هنا تعضيد للمرسل إليه، أي لحامل الرسالة؛ إذ يقول تعالى عنه: ﴿ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ۝ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴾ ويتكرر ذلك في سورة الحاقة، والتعضيد هنا للمرسل إليه والرسالة معًا؛ إذ قال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الحاقة ٤٠ : ٤٣]. بل يتصاعد التوكيد إلى درجة كبيرة حين تتكرر الإشارة إلى الموضوع ذاته من خلال الأبنية المماثلة، يقول تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَذْكِرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [٤٨] ﴿ وَإِنَّهُۥ لَحَسْرَةٌ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [٥٠] ﴿ وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [٥١]. وتتكرر الصورة في سورة الطارق [١٣، ١٤] في قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ۝ وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ ﴾.

أما الصورة الثانية فتتكون من : إن + ضمير غيبة + جملة مفسرة

أو . إن + ضمير عيبة متصل + ضمير غيبة منفصل + جملة مفسرة

ونعرض بعض السياقات التي وردت فيها هذه الصورة، فنجد في سورة الطارق قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴾ [آية ٨]، وقد سبق هذه الآية تمهيد

(١) ج = جزء أساسي سواء أكان ركنًا أساسيًا في جملة أو جملة تامة.

لها؛ إذ إنه بعد القسم بآيات عدة وجه الخالق (وهو مركز الإحالة) الموجود خارج النص اللغوي أمرًا إلى الإنسان (عنصر معجمي مفرد داخل النص اللغوي) بالنظر في كيفية خلقه، فمن خَلَقَ من عَدَم قادرٌ – لا محالة – على أن يحيى الميت؛ إذ إن الإحياء أو البعث أهون من الخلق الأول.

ويتصاعد التوكيد حين يتطلب المقام ذلك، ففي [سورة البروج: ١٣] يقول تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ فقد تقدم على هذه الآية القسم بآيات الخالق، ثم يتهيأ المحيط لهذه الإحالة حين ينذر أصحاب الفتنة، ويَعِد المؤمنين بما سيلقون، ويقابل هنا العذاب بالفوز، وكلاهما من فعله، ثم يلي ذلك وعيده لمن لم يتُبْ منهم ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾. والإحالة هنا إلى عنصر معجمي داخل النص (ربك). وهكذا نرى أن الإحالة تكون داخلية أو خارجية، وتغلب الإحالة إلى خارج النص اللغوي؛ إذ إنه من المعلوم أن النص القرآني كلام الله، ويكون رد أفعاله إليه ميسورًا، فإذا ورد اسم من أسمائه (عنصر معجمي إشاري) يفسر الإحالة داخل النص، فإنه لا يلتزم موقعًا بعينه في علاقته بالضمير المبهم المحيل إليه (عنصر معجمي إحالي) أو الجملة المفسرة (عنصر نصي إحالي) فقد يتقدم عليه مباشرة أو في مواضع تكون فيها العلاقة بينه وبين الضمير غيرَ مباشرة، أو على العكس من ذلك يتأخر عليه مباشرةً أو يبعد عنه، فتفصل عدة جمل بينهما، ويكون وروده توكيدًا لأسباب تقتضيها الاستخدامات الموجبة للمظهر لا المضمر.

أما الصورة الثالثة فتتكون من : إن + ضمير منفصل + إلا + عنصر معجمي مفسر، وقد وردت في سياقات عدة، منها قوله تعالى في [سورة التكوير: ٢٧] ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾. وعلى الرغم من أن الضمير يحيل إلى الاسم التالي المفسر، فإن ذلك ليس كافيًا، فالضمير يرتبط بما ذكر مسبقًا من القسم، ثم قوله: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ وتأكيد هذه الجملة بقوله: ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴾ [التكوير: ٢٥] ثم

توكيد تارة أخرى بتحديد طبيعة هذا القول بجملة مؤكدة أيضًا.

ويلاحظ أن المفسر في أغلب الأبنية التي وردت نكرة موصوفة، ففي [سورة النجم: ٤] يقول تعالى: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ إذ يسبق هذه الآية القسم بآيات الله، ثم إنكار وصف النبي بالضلال والنطق عن الهوى، وهو ما مَهّد لتأكيد أن القرآن ليس قولاً للرسول ﷺ، وعلى الرغم من أن الجملة المفسرة قد أزالت الإبهام في عنصر الإحالة (ضمير الغيبة)، إلا أنه – في الحقيقة – ليست الإزالة تامة، بل يظل الضمير محيلاً إلى المنطوق الذي يحيل بدوره إلى القرآن كلية إحالة ضمنية.

وفي السورة ذاتها تتكرر بنية مماثلة في قوله تعالى: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم ....﴾ [آية: ٢٣]، وإحالة الضمير إلى الأسماء ليست كافية؛ إذ إنها لم تتحدد إلا في الآيات السابقة، وكانت الآيات اللاحقة تدفع هذا الفعل بقوة من خلال صور مختلفة للتوكيد [تكرار الضمير، والنفي المطلق، والقصر، والجملة المناقضة (المضادة)].

أما في قوله تعالى في [سورة الزخرف: آية ٥٩] ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ نجد أنها يسبقها استهزاء بالأنبياء، ثم سرد لقصة موسى، ثم عقاب المنكرين (وهو مثل)، ثم حديث عن ابن مريم (وهو مَثَل أيضًا)، وما أُثير حوله من جدل أوجب إزالة الشك في طبيعته، بإثبات عبوديته، ومن ثم عدم إمكان وصفه بالألوهية، والضمير هنا أيضًا لا يفسر بوضوح من خلال الجملة التالية، ثم لا بد من وضوح العنصر الإشاري في موضع سابق لإزالة إبهامه.

وفي سورة الدخان نجد تصويرًا للعلاقة بين الخالق والإنسان، فالخالق لا يفتأ يرسل الرسل للتَّذَكُّر، والإنسان لا يفتأ ينتقل بين الإذعان والعصيان، فإذا مسه الشر عاد، وإذا مسه الخير ارتد وردد ما كان يقوله المنكرون، من ذلك إنه لا

نشور بعد الموت، يقول تعالى: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ ﴾[آية ٣٥]

وتتكرر تلك البنية في [سورة المؤمنون: آية ٣٧] قال تعالى: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ غير أن العنصر الإشاري في الآيتين معرفة؛ ولذا فهو واضح ولا يحتاج إلى ارتباط عنصر إحالة بما يفسره في كلام سابق، هذا بخلاف البنية الإحالية التالية لها في السورة ذاتها، حين قال تعالى: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُۥ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ فلم يكن من المستطاع تفسير الإبهام في هو بالاسم المتأخر (رجل ...) واستلزم ذلك الرجوع إلى الآيات السابقة وتتبع الاسم المفسر صراحة، والذي يتناسب مع الأحداث الواقعة التي تقدمها الآيات اللاحقة، وهذا مما يؤكد ضرورة تجاوز حد الجملة في تفسير عناصر الإحالة تفسيرًا مقبولاً.

لا شك أن هذا النهج في دراسة الإحالة يكشف عن جوانب مختلفة، قد يعجز التعامل مع جمل منعزلة عن سياقاتها عن أن يقدمها، ولكن ذلك ليس كافيًا؛ إذ يجب أن نعالج أبنية نصية أكبر وأكثر تعقيدًا مما قدمنا، حتى يمكن إيضاح العوامل التركيبية والدلالية والتداولية التي تحكم الأبنية، وتجعل منها وحدة متماسكة منسجمة، بيد أن المقام يحول دون ذلك، بل وجعلنا نحجم عن استخدام الرسوم الشجرية التوضيحية وأشكال من الرموز أيضًا، ومع ذلك يصعب أن ننتقل إلى البنية التالية دون إشارة إلى نص طويل يتضح فيه ترابط العناصر الإشارية والإحالية؛ ولذلك أعرض هنا لنماذج محدودة. أبدأها بنموذج من سورة البقرة.

يقول تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ۝ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا

يَشْعُرُونَ ۝ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ۝ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [آية ٨ : ١٥].

يشكل ذلك النص تدرجًا إحاليًا منتظمًا[1]؛ إذ يتقدم عنصر إشاري رئيسي أو مركزي (الناس) على كل العناصر الإشارية الأخرى الأقل أهمية، التي تمثلها كل الأسماء الأخرى (العناصر المعجمية المفردة) باستثناء عنصر إشاري آخر، تكمن مركزيته خلف النص اللغوي، على الرغم من أنه قد ذكر صريحًا في مواضع متكررة، ويؤكد ذلك أن النص السابق، ونصوص أخرى تالية داخل السورة تدور في فلك الإحالة إلى الذات الفاعلة المتمركزة خارج النص، وإن وردت في النص، فهي توكيد، وتتنوع وظائف العناصر الإحالية في خلال المفاهيم النحوية إلى فواعل ومبتدآت؛ أي تدور في دلالة الفاعلية، ومنصوبات في دلالة المفعولية، ومجرورات في دلالة الإضافة، وتعبر الأفعال المسندة إلى العناصر الإحالية عن أحداث مختلفة يجمعها حقل دلالي تلخصه الآية السابقة ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ ويكون العنصر الإشاري المركزي مع العناصر الإحالية المرتبطة مجموعة إحالية رئيسية، ومن جهة نوع الإحالة تتراوح الضمائر العائدة على المفسر المركزي في النص بين ضمير الغيبة وضمير الخطاب حسب مقتضيات السرد، والانتقال من الخطاب المباشر إلى الخطاب غير

(١) انظر في مفهوم السلمية الإحالية في كتاب الأزهر الزناد السابق ص ١٣٤، ونكتفي هنا بالحد، حيث يقول: وتقوم بين العناصر الإشارية في النص سلمية (Hierarchie) تضبط درجاتها باعتماد عدد العناصر الإحالية التي تعود على كل عنصر منها: فأهم عنصر إشاري في النص يرتبط به أكبر عدد من العناصر الإحالية.

المباشر. فنجد الضمائر (نا، هم، واو الجماعة، نحن) تتداخل دون أن يؤدي ذلك إلى خلط؛ لأن الغيبية مرتبطة بوصفهم، والتكلم مرتبط بقولهم.

والمقصود بالمجموعة الإحالية الرئيسية التي تشكل هذه البنية الإحالية المركبة أنها تتكون من وحدة أو وحدات إحالية رئيسية تجمع بين العناصر المكونة لها العودة على مفسر واحد (أو عنصر إشاري واحد)، وتنقسم هذه المجموعة إلى وحدة أو وحدات إحالية رئيسية. والمعيار في هذا الانقسام هو التركيب النحوي، وكذلك نوع الإحالة؛ كانقسام الضمائر العائدة على مفسر واحد في النص إلى ضمائر الغياب وضمائر الخطاب حسب مجال ورودها؛ فالعناصر التي ترد في مكوِّن نحوي واحد (جملة/ نص فرعي) تكوِّن في أعلى مستوى من تركبها مجموعةً إحالية رئيسية واحدة[1].

ويمثل النص السابق وحدةً إحالية كاملة داخل عدة نصوص تضمها سورة البقرة؛ ولذا نرى أن نستكمل التصوير الجوهري لبنية الإحالة من خلال نصين آخرين؛ أحدهما يتصدر السورة، ويكون العنصر المركزي المؤقت – إن صح هذا التعبير – اسمًا صريحًا يبرزه العنصر الإشاري المركزي في النص القرآني بشكل عام وهو الذات الإلهية التي يحال إليها صراحةً أو ضمنيًّا، والآخر يتصدر السورة، بل يشكل مركزها الذات الإلهية.

أما البنية الأولى فتتحقق في سورة المؤمنون؛ إذ يقول تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ

---

(١) الأزهر الزناد: نسيج النص، ص ١٣٨.

هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾.

يتقدم العنصر الإشاري المركزي السورة وهو المؤمنون، وتعود عليه كل العناصر الإحالية التالية المتمثلة في ضمير الغيبة للجمع (هم، واو الجماعة)، ثم يعدل عن تلك البنية الإحالية إلى بنية أخرى تكون فيها الإحالة إلى خارج النص اللغوي هي الذات الإلهية، التي هي العنصر الإشاري المركزي الحقيقي في النص القرآني كله، أسند إليها الأفعال العظيمة التي يختص بها (خلقنا، جعلنا، كسونا، أنزلنا، أنشأنا، أرسلنا ..) ثم ينتقل إلى أبنية أخرى تظهر فيها ذوات أخرى مركزية في الظاهر تابعة في الباطن.

أما البنية الأخرى فهي النص الذي تمثله سورة الرحمن بوجه خاص، حيث تعود الأفعال والذوات الواردة فيها إلى الذات الإلهية مركز البنية النصية الكلية، بيد أنها تحتاج – بلا ريب – إلى درسٍ مستقل.

البنية الإحالية لضمير الشأن

يشكل ضمير الشأن بنية إحالية ذات وظيفة خاصة، حرَص النحاة على تأكيدها، وهم يتفقون أساسًا في أنه مبهم، غائب مفرد، يتصدر الجملة، يفسره ما يليه، يُقْصَد به التعظيم والتفخيم، وهو بذلك يخالف الضمائر الأخرى في أشياء ويتفق معها في أشياء أخرى، فالضمير عادةً ما يفسره ظاهر يتقدَّم عليه، وهو يحيل عليه (وبخاصة ضمائر الشخص)، أما ضمير الشأن فله استخدامٌ خاص؛ إذ إنه كناية عن الجملة بعده، وتكون الجملة خبرًا له وتفسيرًا له أيضًا؛ ولذا يطلق عليه «ضمير الجملة».

يقول السيوطي في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، (هو) ضمير الشأن والحديث أُضْمِرَ ولم يتقدَّمه مذكور، وفسره ما بعده من الجملة[1]. غير أن تمييز

(١) الهمع ٣/ ١١٤.

النحاة له عن غيره من الضمائر بجعله يُفَسَّر بما يليه مسألة فيها نظر، فَقَد ذهب أحد الباحثين المعاصرين – وربما تؤكد الدراسة التحليلية التالية صحةَ ما ذهب إليه وتدعمه – إلى ضرورة النظر إلى السياق ككل وعناصر البنية التي يدخل معها ضمير الشأن، والمناظرة بين أبنية التوكيد المختلفة التي تضم ضمير الشأن في الغالب (إنّ، قُل)، يقول: لكن هذا الموضع ليس بالضرورة أن يكون متقدمًا عليه، بل نرى أنه إن عاد على متقدم، فقد جاء من قبيل توكيده، بتكرار ذكره، وأنه إن عاد على متأخر فقد جاء الظاهر مفسرًا وموضحًا ... وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ﴾ فالضمير المتصل مبهم، أما الضمير المنفصل فمعلوم؛ لأنه يعود على معلوم يبينه السياق، فكانت قيمة المنفصل للمتصل هي التفسير والتوضيح، فهي كما هي الحال في كلمة (الله) من قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، فهي بدل من الضمير أو مفسر له[1].

وعلى الرغم من أننا نخالفه في كيفية إثبات صلة ضمير الشأن بالمحيل إليه من خلال وسائل مختلفة يتيحها السياق اللغوي أو السياق غير اللغوي، فقد فطن إلى دلالة التفسير أو التوضيح العامة، وإلى ضرورة مراعاة البنية الإحالية داخل السياقات التي ورَدَت فيها، وليس بصورة الجمل المعزولة كأنها أعضاء مبتورة من بنيان حي.

وقد لا يجدي تعقُّب أوجه الخلاف حول عودة ضمير المحيل إليه من الجملة المفسرة؛ إذ لا بد من وجود صلة بينه وبين الجملة التي تليه صريحةً أو ضمنية، وهو أمر يكشف عنه الدرس التحليلي لأبنية الإحالة في سياقات مختلفة، ولكن القيود التي وضعها النحاة له، وهي في أغلبها دقيقة تحتاج إلى إعادة نظر، فمثلاً ما معنى

---

(١) د. خليل أحمد عمايرة: آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ص ٧٨. هناك خلاف أيضًا حول هذا الضمير، فقد قيل: إنه عماد (فصل) كما في قوله تعالى : (إنه أنا الله).

قولهم: يُختَار تأنيث الضمير لرجوعه إلى مؤنث، أي القصة؛ إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث عُمْدة؟ وما معنى الإشارة إلى السياق المهيئ لهذا الاستعمال؟ ثمة عناصر أخرى يجب مراعاتها عند تفسير هذا الضمير إذن. وربما تتأكد تلك الصلة الحميمة بين الجزئين، العنصر الإحالي (الضمير) وبين العنصر الإشاري (الجملة المفسرة) في إصرار النحاة على توحيد الضمير والربط بين الإبهام والتفسير، والصلة المعنوية بين الجزئين، وإدخال عامل القصد في الاستعمال. ولكن المفسرين أضافوا عناصر دلالية وسياقية حين فسروا بعض أبنيته.

فالمتكلم يقصد إلى توجيه نظر السامع إلى أنه يعدل عن استخدام السياق المألوف إلى سياقٍ آخر يلائم طبيعة الخبر المنقول، ويكون الإبهام في الضمير دافعًا إلى إزالته بجملةٍ لا تُستخدم إلا في مواضع التعظيم في الأغلب، ولم يخرج أحد من النحاة على ضرورةِ أن تحمل الجملة المفسرة هذا المضمون، يقول الرضى: والقصد بالإبهام ثم التفسير تعظيمُ الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئًا عظيمًا يُعْتَنى به[(١)].

ويفسِّر ذلك بأنه ربما قُصِدَ بوضع ضمير الشأن في مقدمة الجملة شَدُّ الانتباه بالإبهام إلى ما يليه؛ رغبةً في تعظيمه وتفخيم شأنه، أو أن يصبح ذهن السامع في غاية التنبه والترصد لما سيبين الضمير وما يكشف فيه من غموض، وعلينا إذن أن نتبين هذا الدور من خلال الأمثلة التي سوف نعالجها، ونحدد هل تتحقق الإشارة من خلال هذا الاستخدام إلى أمر عظيم بالإضافة إلى القيود التي وضعها النحاة له، ومنها أنه لا يعود إليه ضمير من الجملة المفسرة التي هي خبره، ولا يبدل منه، ولا يؤكد، ولا يقدم الخبر عليه[(٢)].

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٧.

(٢) شرح الكافية : ٢/ ٢٦، ٢٧، والهمع: ١/ ٦٧. لن نتناول المواضع التي يقدر فيها ضمير الشأن؛ إذ إنه لهذا حديث مستقل في دراسة عن التقدير، مفهومه، وأشكاله، ووظائفه.

وربما تملى السياقات القرآنية على هذا الضمير دلالة لازمة غالبة بإشارته إلى ذات الله العَلِيّة أو أفعاله الخاصة، ولكن السياقات الأخرى تقدّم دلالات مختلفة قد لا تتفق مع قيد النحاة السابق، ولا خلاف في أن الإحالة في بنية ضمير الشأن هي إحالة إلى متأخر أو لاحق، ولكن يلاحظ أنها تتضمن الإحالة إلى عنصر إشاري خارج النص القرآني هو الذات الإلهية حين لا يُذكَر صراحة في الجملة المفسرة التالية، كما أن بعض السياقات تتيح إيجاد صلة بين الضمائر، كما يتبين من أقوال بعض المفسرين، وكذلك تُقَدِّم بعض السياقات صلة قوية بين بنية الإحالة لضمير الشأن والجملة السابقة عليها.

ونبدأ هنا بالسياقات التي يرد فيها تمهيد للضمير الذي عَدّه الكوفيون مجهولاً، يقول تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَاءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة/ ٣٢]

تَقَدَّم هنا حديث عن القوم الذين وجه إليه الخطاب (بني إسرائيل).

وفي قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

فالصلة قوية بين رحمة الله وبين الرجوع عن فعل الشر.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

لا تخفى الصلة بين اليأس المتأخِّر وبين الأمر والقصر.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

لا شك أن الصلة بين إرسال الرسل جميعًا وبين الدعوة إلى عبادة الله الواحد ظاهرة، ويلاحظ هنا أيضًا استخدام ضمير الخطاب في مقابل ضمير الشأن، كما

في الآية السابقة، وفي قوله تعالى: ﴿ أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ﴾ [النحل/ ٢]

وفي قوله تعالى: ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [النمل/ ٩].

يقول ابن الخشاب في تفسير هذا الاستخدام: ولم يقل: إنني أنا الله، ولو قاله لكان المعنى في التفخيم على صحته دون المعنى في قوله: إنه أنا الله، وذلك أن هذه الهاء ضمير الأمر والشأن، وضمير الأمر والشأن غير راجع إلى مذكور في اللفظ، فهو ضمير مبهم، وقد دخل الكلام بذكره وتفسيره بالجملة بعده[(١)]

وقد كانت تلك الصلة وراء عدم جزم النحاة في بعض الآيات، واختلافهم حول تحديد كُنْهِ الضمير المستخدم، والإقرار باحتمالات عدة، من ذلك اختلافهم في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الأنعام/ ٣]. فالجمهور على أن (هو) ضمير عائد على ما عادت عليه الضمائر قبله، وهو الله، وقال أبو علي: هو ضمير الشأن، والله مبتدأ خبره ما بعده، والجملة مفسرة لضمير الشأن، وإنما فر إلى هذا؛ لأنه إذا لم يكن ضمير شأن كان عائدًا على الله تعالى، فيصير التقدير: الله الله، فينعقد مبتدأ وخبر من اسمين متَّحِدَين لفظًا ومعنى، لا نسبةَ بينهما، وذلك لا يجوز[(٢)].

وفي ذلك الرد تجوز؛ لأنه ذكر لفظ الجلالة (الملك) بعد ضمير الشأن كما يتبين من النماذج الواردة، التي تؤكد دلالة التعظيم والتفخيم، وهي دلالة متصلة بالتوكيد الذي حرص أحد الباحثين على إثباتها في دراسته لضمير الشأن ضمن عدد من الضمائر العائدة، وتقدمت الإشارة إلى ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وقد انتهى من تلك المقابلة التي عقدها بين آراء النحاة حول وظيفة

---

(١) المرتجل : ١٤٠، ١٤١.

(٢) البحر المحيط: ٤/ ٧٢.

هذا الضمير، واستخراج الدور الدلالي له من عِدّة سياقات قرآنية إلى التعقيب على عبارة السيوطي بقوله: «ونرى أنّ هذا القول ينقض ما يراه النحاة في عدم ذكر ما يعود إليه ضمير الشأن في الجملة، بل هو مذكور بعده مفسر له، مبين أو معظم مفخم»[1].

ولكنه قصر الدرس على عودة الضمير على لاحق؛ إذ رأى أن هذه القضية يجب أن تُبحث في هذا الإطار، كما أنه قيَّد نفسه بحد الجملة حين بحث عن القيمة الدلالية أو الدور الدلالي له في إطار الجملة فقط، وهو الأمر الذي جعل المفسرين يتجاوزون مقولات النحاة وقيودهم؛ إذ إنهم يتعاملون مع نصٍّ كامل، ويرفضون الوجه الواحد، ويطرحون عدة احتمالات تجيزها الآيات القرآنية ففي قوله تعالى: ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [الأنفال/ ٢٤]

قيل: الظاهر أن الضمير في (أنه) عائد على الله، ويحتمل أن يكون ضمير الشأن[2]. وقيل في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [يوسف: ٢٣].

(إنه ربي) الشأن والحديث. الكشاف ٢/ ٤٥٥، العكبَرى ٢/ ٢٧. الأحسن في الضمير أن يعود إلى الله؛ أي: إن الله ربي أحسن مثواي، أو يكون ضمير الشأن، وعني بربه سيده العزيز، فلا يصلح لي أن أخونه. البحر المحيط ٥/ ٢٩٤[3].

وفي قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾ [مريم/ ٦١].

---

(١) د. خليل عمايرة: آراء في الضمير العائد، ص ٨٠.

(٢) البحر المحيط: ٤/ ٤٨٢.

(٣) د. محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨/ ١٤٩.

(إنه) الهاء ضمير اسم الله تعالى، ويجوز أن يكون ضمير الشأن، فعلى الأول يجوز ألا يكون في (كان) ضمير، ويجوز أن يكون فيه ضمير. العكبرى ٢/ ٦٠ - ٦١[1].

ويلاحَظُ هنا أن الدلالة العامة للسياق توجه المفسرين أو النحاة إلى عد هذا الضمير اسمًا لله تعالى، فالخطاب يتضمن أفعالاً تختص بالله وحده، وسواء تقدم عليها ما يشير إليه أو تأخر، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَـٰخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الأنبياء/ ٩٧].

فقيل: (هي) عماد يصلح في موضعها هو. وهذا يعني أنها تُناظِر الهاء التي وردت في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾، وتناظر (ها) الواردة في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾؛ إذ يجوز أن يجيء ضمير الشأن والقصة مذكرًا أو مؤنثًا، يقول الزمخشري: ويجوز أن يكون ضميرًا مبهمًا تُفَسِّره الأَبْصَار، فالأبصار مؤنثة؛ ولذا جاءَ الضمير مؤنثًا، وفي (تعمى) ضمير يرجع إليه[2].

ويتعارَض ذلك مع إصرار النحاة على ضرورة خُلُوِّ الجملة التالية له من عائد يعود إلى المبتدأ؛ لأنها هو في المعنى، يقول ابن يعيش بعد تحليله لعدد من الأمثلة التي يرد فيها الضمير كناية عن الجملة، وعَدّه هذه الجملة خبرًا (لأن كل جملة شأن وحديث) عن ذلك الضمير وتفسيرًا له، وضرورة توحيد الضمير: الهاء في ذلك كله ضمير الحديث وما بعده من الجملة تفسيرًا له في موضع الخبر، ولا يحتاج فيها إلى عائد في الجملة؛ لأنها هي الضمير في المعنى[3].

ما معنى قولهم إذن: إن (ها) في (فإنها) ضمير القصة، وحَسُنَ التأنيث هنا،

---

(١) السابق : ٨/ ١٥٠.

(٢) الكشاف: ٢/ ١٦٢.

(٣) شرح المفصل: ٣/ ١١٤.

ورَجَّحَه كون الضمير وَلِيَه فعل بعلامة التأنيث، ويجوز في الكلام التذكير(١).

وما معنى قول الفراء: وإن شئت جعلت (هي) في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ...﴾ [الأنبياء: ٩٧]، للأبصار، كنيت عنها ثم أظهرت الأبصار لتفسرها(٢).

غير أنه في مواضع معينة يصرون على أن (الهاء) أو (هو) ضمير شأن، ليس غير، والجملة بعده خبر عنه، ولا تحتاج إلى رابط، ويُفَسَّر ذلك بوجود اسم صريح تالٍ له أو أن يتواليا، أو أن المعنى لا يحتمل إلا ذلك الوجه، كما في الآيات التالية:

قال تعالى: ﴿ أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ ﴾ [النحل/ ٢].

و ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد/ ١٩].

و ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران/ ١٨].

و ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [النمل/ ٩].

و ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾ [النجم: ٤٣ : ٤٥].

ويلاحظ هنا أن الأفعال التالية بعد الضمير (هو) المؤكد حقيقة هي أفعال خص الله بها نفسه، وقد بلغ الخلاف ذروته في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾ [البقرة/ ٩٦]. فقد قال الفراء: فالمعنى – والله أعلم – ليس بمزحزحه من العذاب التعمير؛ فالضمير (هو) عائد على التعمير، والتعمير مفسر للضمير مبين له وموضِّح(٣).

---

(١) البحر المحيط : ٦/ ٣٧٨، إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٧٦.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٢١٢.

(٣) الكتاب السابق : ١/ ٥١.

وهذا يعني أن دلالة هذه البنية تناظر دلالة البنية الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٩٦]، غير أنه قيل أيضًا إن (هو) ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل: (لو يعمر)، و(أن يعمر) بدل من هو. أو (هو) راجع إلى (أحدهم)، و(أن يعمر) فاعل لمزحزحه[1].

وقيل: (هو) مفسره (أن يعمر) وهو بدل منه، وأجاز أبو علي أن يكون ضمير الشأن، وفيه جنوح إلى مذهب الكوفيين الذين يجعلون مفسر ضمير الشأن الوصف مع مرفوعه[2].

ولقد خرجوا أيضًا على قيد جوهري لهذا الضمير، وهو أنه كناية عن جملة، وهي تفسير له، وما ترتب على ذلك عدم قبول تضمنها ضميرًا عائدًا؛ لأنها هي الضمير في المعنى، فنجد في تفسير الزمخشري وإعراب العُكْبَرى أن هذا الضمير المبهم يفسره مفرد، أو كما قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ [المعارج/ ١٥]، ويجوز أن يكون ضميرًا مبهمًا تُرْجَم عنه الخبر، أو ضمير القصة[3].

وكما قال العُكْبَرى في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ [الأنعام/ ٢٩]. هي كناية عن الحياة، ويجوز أن يكون ضمير القصة[4].

وما معنى قول الزمخشري (٣/ ١٨٧): هذا ضمير لا يُعْلَم ما يعنى به إلا بما يتلوه. وفي ذلك خروج على القيد السابق الذي يوجبه البصريون، فليس ذلك المشار إليه من ضمير الشأن في شيء؛ لأن مفسر الشأن لا بد أن يكون

---

(١) شرح الكافية : ٢/ ٢٦، ومعاني القرآن للزجاج : ١/ ١٥٤.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٣١٠.

(٣) الكشاف: ٤/ ٦١٠.

(٤) إملاء ما مَنْ به الرحمن ١/ ١٣٤.

جملة مصرحًا بجزئيها[1].

ويبقى أن نشير إلى ما يتيحه هذا الضمير؛ إذ إنه يتيح امتداد الخبر بعد (أفعال الخبر) مثل: قال، علم، كتب ..... أو خبر مباشر من المخاطب ذاته أو تفسير، مثل قوله تعالى:

﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِى يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا ﴾ [المؤمنون/ ١٠٩].

و ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ﴾ [الأنعام/ ٣٣].

و ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ [التغابن/ ٦].

وهكذا فلهذه البنية الإحالية وظائف عدة، وليس من شكٍّ في أنَّ النص القرآني يتيح إمكانات تفسيرية تجعل هذه البنية تتداخل مع أبنية إحالية أخرى، حاول المفسرون أن يكشفوا عنها في حرية تجاوزت قيود النحاة، وربما تَبيَّن أنه على الرغم من أن ضمير الشأن (عنصر إحالي) يميل إلى لاحق (عنصر إشاري) وهو في الأغلب جملة مفسرة، فإن البنية ككل لا تنفصل عن السياق أو المحيط التي وردت فيه، يستوي في ذلك المتقدم أو المتأخر، إذ تُوَفِّر النصوص صلةً ما مُسْتَمِرَّة تجعل من هذه البنية وحدة ضرورية في موقعها، وليست محشورة أو غريبة، تخرق قانون التماسك أو الانسجام النصِّي. ولعل ذلك التحليل قد أوضح أن إشارات المفسرين قد تجاوزت إلى حد بعيد قيود النحاة، وأن الاستعمال لديهم يُرَجَّح على القاعدة حيث تطرح عدة إمكانات تفسيرية لتلك البنية الممتدة خطيًّا المتماسكة في معناها التي ساد في سياقاتها المتعددة معنى التفسير، وتحقق فيها بيان التفخيم والتعظيم، وصار هنا السياق بأنواعه ووحدة الموضوع وإرادة القصد والمغزى معايير تحليل أساسية لا تنسجم وإطار الحدود الضيقة للجمل المفردة.

---

(١) الهمع: ١/ ٦٧.

البنية الإحالية لضمير الفصل

حد النحاة ضمير الفصل بأنه: «ضمير على صيغة المرفوع المنفصل يطابق ما قبله في التكلُّم والخطاب والغيبة»، وفائدة الفصل عند الجمهور التأكيد، وعند السهيلي: الاختصاص، فإذا قلت: كان زيد القائم، كان إخبارًا عن زيد بالقيام، واحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، وإذا قلت: كان زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره[(١)].

ويتضح لنا من الشروط (الشرائط) التي وضعها النحاة تلك الصلة الوثيقة التي يعقدها ضمير الفصل بين الجزئين الواقع بينهما، وعلى الرغم من أن الإحالة فيه تكون للمتقدم؛ إذ إن العنصر الإشاري السابق هو الذي يفسر هذا المبهم، فإن المتأخر يعتمد عليه في المعنى، وذلك كله يستخرج من كلام البصريين والكوفيين معًا لما أسهبوا في تحديد وظيفته في الجملة (الوظيفة الدلالية) والقيود التي تضبط استعمالاته في نصوص مختلفة، وكانت اختلافاتهم – حقيقة – تمثل وجهات نظر قيِّمَة استندت إلى معايير أكثر رحابة، وأمدتهم الأشعار والنص القرآني بمادة غزيرة أسهمت بدور فعال في بيان العلاقة بين هذا العنصر الإحالي والعناصر اللغوية الأخرى التي تمثل بنية إحالية ذات وظيفة خاصة.

وقبل أن أنتقل إلى تحليل نماذج مختلفة من النص القرآني أُحاولُ أن أناقش بعض القيود الدقيقة التي تحكم هذه البنية واتُّفِق حولها النحاة، مرجئًا الخلافات للاستفادة منها في الكشف عن طبيعة هذه البنية من خلال السياقات الفعلية التي وردت فيها. يقول ابن يعيش في تحديده لشرائط ضمير الفصل الثلاث: **أحدها** أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى[(٢)].

---

(١) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ١/ ٤٩٥.

(٢) شرح المفصل: ٣/ ١١٠.

معنى ذلك أنه يرتبط بالاسم المشير إليه ارتباطًا معنويًا لا لفظيًا، وهذا ما أكده سيبويه، فقد قال: واعلم أنها تكون في إن وأخواتها فصلاً، وفي الابتداء ولكن ما بعدها مرفوع؛ لأنه مرفوع قبل أن يذكر الفصل[1].

ثم قال: وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب اسمًا مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنه يقول: أظن زيدًا هو خير منك، وناس كثير من العرب يقولون: وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون، فلا قيمة لحركة الاسم العائد عليه؛ لأن الصلة بينهما صلة معنوية، كما أنه لا يتأثر بحركة ذلك الاسم؛ لأنه مرفوع الموضع، ولما كان هو الأول في المعنى، فالمبني عليه لا بد أن يرتفع، ويحول بذلك بينه وبين العوامل السابقة له. ومن ثمَّ يصعب أن نرى التوكيد من التكرار اللفظي كما ذهب أحد الباحثين إلى إثبات ذلك، يقول متتبعًا جملة اسمية، في أبنية مختلفة: زيد مجتهد، المعنى في هذه الجملة لمجرد الإخبار المحايد، في حين يكون المعنى في الجملة التي أخذ فيها الخبر (الـ) للإخبار مع التعظيم في ميدانه. إذاً فالجملة في سياق انتقلت فيه من معنى إلى معنى آخر، والذي أفاد هذا هو (الـ) في الخبر، فإذا جاء الضمير (هو) في الجملة، فإنه يتسق والمعنى الذي تحولت إليه الجملة اتساقًا واضحًا من حيثُ المبنى والمعنى؛ فمن حيث المبنى فإن الضمير هو تكرار للاسم السابق عليه، وكأن الجملة في تركيبها: زيد زيد المجتهد، وقد جرت العربية على جعل الاسم الثاني ضميرًا، فتصبح: زيد هو المجتهد. أما من حيث المعنى فإنه مما لا يجادل فيه أحد من القدماء أو المحدثين: أن التكرار للتوكيد، ومن هنا نرى أن أبا حيان كان على حقٍّ في ترجيح رأي فريق من الكوفيين، وتوجيه قول بعض القدماء

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٩٥. في كثير من المواضع كانت إشارات سيبويه هي الأساس الذي اعتمد عليه المتأخرون، سواء كانوا بصريين أو كوفيين، وقد تمكّن الكوفيون من خلال مبادئهم من توسيع تلك الإشارات.

بأنه صفة، ثم تنبيهه إلى أنهم يعنون به التوكيد[1].

لا خلاف حول الوظيفة التي حددها النحاة، بصريون وكوفيون لهذا الضمير، ولكنهم كما سنبين فيما يلي لم يعنوا التكرار، ولم يقبلوا التقدير الوارد لديه، بالإضافة إلى أنهم اختلفوا في اتجاه التوكيد، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لتفسيرنا للبنية الإحالية هنا، فالإحالة هنا إحالة معنوية، وهي التي تفسر التوكيد، ألم يكن الرضى واضحًا هنا حين قال: وإنما قلنا إن الفصل يفيد التوكيد؛ لأن معنى: زيد هو القائم، «زيد نفسه القائم»[2].

فلم يقُل بتكرار اللفظ للتوكيد، وإنما جعل دلالة الضمير في لفظ (نفسه) التي هي للتوكيد المعنوي، أما اتجاه الإحالة فيتضح من تفسير مصطلحي الفصل والعماد (دعامة) اللذين أُطْلِقا على هذا الضمير.

يقول ابن يعيش: فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فَصَل الاسم الأول عَمَّا بعده وأذِنَ بتمامه، وإن لم يبق منه بقية من نعتٍ ولا بدل إلا الخبر لا غير، والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمد الاسم الأول وقوّاه بتحقيق الخبر بعده، والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذي بعده خبر، وليس بنعت، وقيل: أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات[3].

فالتوكيد يتحقق عند البصريين للعنصرين معًا، أو للجملة بأكملها، أو للكلام كما يقولون، ولم يَحُلْ ذلك دون فهم الإشارة الموجودة في قولهم (فصل الاسم الأول عما بعده) بأنها تلك الصلة المعنوية القائمة بينهما؛ إذ يُراد من

---

(١) د. خليل عمايرة: آراء في الضمير العائد، ص ٧٢.

(٢) شرح الكافية: ٢/ ٢٤.

(٣) شرح المفصل: ٣/ ١١٠.

ضمير الفصل أن يبقى الركن الثاني في معنى الركن الأول، وهو معنى الابتداء، وأن يُزيل عنه أيَّ معنًى آخر. أما التوكيد عند الكوفيين فيتحقق للعنصر الأول فقط. والحق أنهم أصابوا في إثبات الصلة الوثيقة بين (ضمير الفصل) والاسم المحيل إليه، وإن كان التوكيد يتحقق للجملة كلها وفقًا لما ذهب إليه البصريون، وقد ورد لدى السيوطي ما يعضد ذلك عن بعض الكوفيين أيضًا، يقول: وبعض الكوفيين يسميه دِعَامة؛ لأنه يَدْعَم به الكلام؛ أي: يقوى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه[1].

ولا أدري كيف أفسر قول د. عمايرة: التوكيد في المستوى الدلالي، وليس بتوكيد في المستوى التركيبي (لأن الضمير لا يؤكد به الظاهر)، وهي نتيجة لديه مستقاة – في حقيقة الأمر – من أقوال النحاة السابق ذكرها، والتي سنكمل أجزاء منها فيما يلي. كيف يستقيم ما انتهى إليه، مع تعليقه على عبارة السيوطي في الهمع ١/٦٨: ولعمري فقد أصاب الفراء في ما ذهب إليه، فمحله كمحل ما قبله (خلافًا لقول الكسائي: محله محل ما بعده)، بل هو ما قبله بعينه، تكرر ذكره لما تُكَرر العرب له اللفظ – وهو التوكيد[2].

إن الفرَّاء لم يخرج في هذا عن أقوال البصريين كما سنبين، كما أن الرَّضِيَّ كان محقًّا حين أصرَّ على أن التوكيد هنا ليس توكيدًا لفظيًّا، بل هو توكيد معنوي، يقول ابن يعيش: وإنما «اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع؛ لأن فيه ضربًا من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير الرفع المنفصل؛ نحو:

---

(١) الهمع: ١/٦٨.

(٢) آراء في الضمير العائد، ص ٧٤، هذا عكس ما أورده أبو حيان في ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٤، حيث قال: (وذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع الاسم، وذهب الفراء إلى أن موضعه كموضع الخبر).

قمت أنا، ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥]، ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمر هو الأول في المعنى؛ لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى، ولهذا يسميه سيبويه وصفًا، كما يسمى التأكيد المحض، ولو قلت على هذا (كان زيد أنت خيرًا منه أو ظننت زيدًا أنت خيرًا منه) لم يجز؛ لأن الفصل ههنا ليس الأول فلا يكون فيه تأكيد له(١).

فالمقابلة بين التوكيد بضمير الفصل والتوكيد اللفظي تدفع إلى الظن بأنهما متطابقان، وهذا غير صحيح؛ لأن المطابقة هنا جزئية؛ إذ إن ضمير الفصل يحقق نوعًا من التأكيد، بدليل أنهم يفرقون بين الفصل والتأكيد بأن لام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد، وانتهى ابن يعيش من مبحث ضمير الفصل إلى رفض إطلاق الوصف والتأكيد والاسمية عليه، يقول: ذهب قوم إلى أن (هو) ونحوها من المضمرات لا تكون فصلاً، وإنما هي في هذه المواضع وصف وتأكيد وهي باقية على اسميتها، وقد بينا فساد ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمر ولا يؤكَّد به الظاهر وبدخول لام التأكيد عليه فاعرفه(٢).

ولقد كان شرط البصريين للفصل أن يتقدمه معرفة، أو أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات أقرب إلى إبراز تلك الصلة الحميمة بين ضمير الفصل (المعرفة)، والاسم المتقدِّم عليه وهو معرفة أيضًا، أما الفراء وهشام حين أجازا أن يتقدمه نكرة، فقد جعلا بينه وبين ضمير الشأن صلة ما، على الرغم من الاختلاف الواضح بين البنية الإحالية لضمير الشأن والبنية الإحالية لضمير الفصل في الوظيفة الدلالية التي تقوم بها كلٌّ منهما وطبيعة العلاقات التي تشكلها كل منهما أيضًا.

---

(١) شرح المفصل: ٣/ ١١٠.

(٢) السابق: ٣/ ١١٣، ١١٤.

وقد تقدم ذكر الخلاف حول تفسير الضمير في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥]، و ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾ [البقرة: ٩٦]، وأشرنا كذلك إلى الصلة القوية بين البنية الإحالية للضمير والبنية الإحالية لضمير الفصل، حين أوردنا قول النحاة: ويجوز عند كثير من العرب أن يكون هذا الضمير مبتدأ ويرتفع ما بعده على الخبر، وحكى الجرمي أنها لغة تميم، وحُكِيَ عن أبي زيد: أنه سمعهم يقرأون: ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ برفع ﴿ خَيْرًا وَأَعْظَمَ ﴾[1].

يعني ذلك أن الضمير المبهم هنا لا بد له من مفسر يوضحه ويزيل إبهامه، وقد تقدم عليه، ولكن ذلك يذهب بالتوكيد الذي يحققه ضمير الفصل، وهو يتضح من اصطلاح النحاة (التعيين)، وإن كانت أمثلته قليلة، ناهيك عن الخلاف حولها، ويكون التعيين بتحديد معنى واحد لا غير للضمير، ويكون لكل حال شروط. وسأقتصر هنا على النماذج التي تُبَيِّن بنية الإحالة لضمير الفصل من جهة، وتكشف عن التداخل الشديد بين الضمائر من جهة أخرى.

اشترط النحاة لتعيين الفصل أن يسبق الضمير اسم ظاهر وما بعده منصوب أو أن يدخله لام الابتداء وما بعده منصوب، وقد يكون المتقدم على الضمير اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا يقول تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، يقول سيبويه في تفسيرها: كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيرًا لهم، ولم يذكر البخل اجتزاءً لعلم المخاطب بأنه البخل لذكره (يبخلون)، ومثل ذلك قول العرب: من كذب كان

---

(١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٥، يرى أبو حيان في البحر ٨/ ٢٦٧ أنه يحتمل أن يكون توكيدًا لضمير النصب، قارن بين هذه العبارة التي أوردها سيبويه في كتابه ١/ ٣٩٥، والتي ذكرناها فيما سبق في (تجدوه).

شرًا له، يريد: كان الكذبُ شرًا له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب؛ لقوله: كذب[1].

إذن يحيل هذا الضمير إلى اسم سابق عليه مشتق من الفعل، فالإحالة هنا إلى متقدم، بمعنى أن الضمير المنفصل (عنصر إحالي) تفسيره (عنصر إشاري متقدم) وهو الاسم المشتق من الفعل (بخل من يبخلون)؛ ولذلك نجد آخرين يقولون: هو مضمر، معناه: ولا يحسبن الباخلون هو خيرًا لهم، فاكتفى بذكر (يبخلون) من البخل[2].

واشترط لتعيين الابتداء عدة شروط، منها أن يكون بعد الضمير اسم مرفوع وقبله ضمير شأن؛ مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [النمل: ٩]. الهاء هنا ضمير الشأن، وضمير الشأن لا يؤكد، ثم هو غير مطابق، ولا يصلح أن يكون فصلاً للمخالفة في التكلم والغيبة العينية[3].

وفي أغلب المواضع نرى النحاة يذهبون إلى احتمالين (الفصل والابتداء)، ولكن ما جدوى أن يُستخدَم الضمير في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، و ﴿ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴾ [الحجر: ٥٠]، و ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [المائدة: ٥٦]، و ﴿ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٧]، هل لمجرد ذكر مبتدأ بعد مبتدأ؟ ثم إن فطنة أبي علي الفارسي قد تجاوزت النظر إلى اللفظ حين قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [الحديد: ٢٤]، يحسن أن يكون فصلاً، ولا يحسن أن يكون مبتدأ؛ لأن حذف

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩٥.

(٢) الكشاف ١/ ٤٤٦، البحر ٣/ ١٢٨، شرح المفصل ٣/ ١١٢.

(٣) البحر المحيط ٧/ ٥٦، وهي هاء عماد عند الفراء ٢/ ٢٨٧، وضمير (رب) عند العكبرى ٢/ ٩٨.

المبتدأ غير سائغ[1]. حيث لا يبقى دليل على الحذف، ونظيره: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴾ [الماعون: ٦]، لا يجوز حذف (هم) لأن ما بعده يصلح أن يكون صلته، فلا يبقى دليل على المحذوف.

وفي هذا تمييز بين عنصر جوهري (عمدة) إذا حُذِف اختلف معنى الجملة، وعنصر إضافي (زائد) إذا حُذِف لا يختل معنى الجملة، ويكون مجيئه لأداء وظيفة محددة؛ ولذا نرى أن التأكيد يتحقق بكلتا البنيتين، فإذا اختير الابتداء، فالمبتدأ الثاني تكرار للأول، وفي ذلك توكيد لفظي للركن الأول من الجملة، أما إذا اختير الفصل، فلا تكرار، وإنما هناك إحالة إلى متقدِّم، ويكون التوكيد معنويًّا للركن الأول أو الثاني أو لكليهما معًا، كما يتبين من كلام أبي حيان في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴾ [الكوثر: ٣]، يقول: الأحسن الأعرف في المعنى أن يكون فصلاً، أي هو المنفرد بالبتر المخصوص به، لا رسول الله ﷺ...[2].

معنى ذلك أن ضمير الفصل قد حقق صلة قوية بين المتقدم عليه والمتأخر عنه، وهي ما أُطلق عليها (التوكيد المعنوي) لأداء هذا المعنى المتميز، كما أن لبنية ضمير الفصل دلالة كلية أخرى نستقيها من بعض السياقات التي وردت داخلها، فهي تمثل بالنسبة للجملة أو الجمل السابقة، حين تعرض لحدث معين أو عدة أحداث نتيجة مثل الآيات التي تعقب الواو أو الفاء؛ كقوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥]، و ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧]، أو حكمًا قاطعًا كقوله تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، و ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢]، أو فعلاً يختص به الله وحده في الأغلب،

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن ٨/ ١٣٧، لم يوافق د. عضيمة على رأي أبي علي – على الرغم من وجاهته.

(٢) البحر المحيط ٨/ ٥٢.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، أو إشارة إلى شيء لا يرقى إليه الشك؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الصافات: ٦٠].

البنية الإحالية لضمير الإشارة

تضم الدلالة العامة للضمائر، وهي الإبهام والافتقار إلى مفسر، ضمير الإشارة أيضًا؛ إذ الضمير عند بعض النحاة أعرف المعارف، ولكنه مبهم لا يفهم إلا من خلال ما يرتبط به، سواء أكان معلومًا منه أو مذكورًا في السياق أو مشارًا إليه أو غير ذلك، أما سبب إبهام ضمائر الإشارة فيرجعه سيبويه – كما أوردنا من قبل – إلى وقوعها على كل شيء، أو لأنها لا تخص شيئًا دون شيء كما يقول المبرد[1]. أما ابن يعيش فيحدها بأنها «الأسماء التي يشار بها إلى المُسَمَّى، وفيها من أجل ذلك معنى الفعل؛ ولذلك كانت عاملة في الأحوال، وهي ضرب من المبهم»[2].

ودون خوض في خلاف النحاة حول كونه أعرف المعارف أو لا، فإنه ضمير قوي وعنصر فاعل؛ إذ يمكن استخدامه مكثفًا؛ أي: مشيرًا إلى عددٍ كبيرٍ من الأحداث السابقة له؛ رغبةً في الاختصار أو اجتنابًا للتكرار، كما أنه يعمل فيما يليه عمل الناصب لتضمنه معنى الفعل، والفعل عاملٌ قوي قادر على السيطرة على عددٍ كبير من العناصر التي تتشكل منها الجملة.

ويقول أيضًا في تفسير قول النحويين إن أسماء الإشارة تتعرف بالعين وبالقلب: ويقال لهذه الأسماء مبهمات؛ لأنك تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلتبس على المخاطَب فلم يدرِ إلى أيها تشير فكانت

---

(١) المقتضب: ٣/ ١٨٦.

(٢) شرح المفصل: ٣/ ١٢٦.

مبهمة؛ ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس، ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر بجاجة أو ما يقوم مقام الجارحة بذلك، فتعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسة البصر، وسائر المعارف هو أن تختص شخصًا يعرفه المخاطب بقلبه(١).

ومعنى ذلك أن الإشارة المتحققة نوعان: حسية ومعنوية، وثمة فارق كبير بين البنية الإحالية لضمير الإشارة حين تكون حسية، وحين تكون معنوية، سواء تعلق ذلك بالمحال إليه (مفرد أو جملة أو جزء من نص أو نص كامل) أو باتجاه الإحالة، أي هل الإحالة الواقعة هي إحالة إلى متقدم أم هي إحالة إلى متأخر؟ أو بالوظيفة التي يؤديها كل نوع منهما.

ولا بد مع الإبهام أن يوجد ما يزيله؛ ولذلك فإنه يفتقر إلى الإبانة والتوضيح والتفسير، يقول الأستاذ عباس حسن: (فاسم الإشارة لا يزول إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارة حية ...)(٢). فاللفظ وحده إذن غير كافٍ لأداء المدلول منه، وإنما يلزمه بيان وتفسير أو توضيح وتحديد؛ ولذا لزم أن يكون المشار إليه حاضرًا متعينًا، وهو بهذا المعنى يشبه الحرف، وإن كان النحاة ينظرون إلى أثر تلك الدلالة على المبنى؛ أي: أنهم ينتقلون منها إلى الإعراب؛ إذ أدى ذلك إلى كونه مبنيًا لا معربًا، يقول ابن يعيش: وذلك أن الإشارة معنى والموضوع لإفادة المعاني إنما هي الحروف، فلمَّا استُفِيد من هذه الأسماء الإشارة عُلِم أن للإشارة حرفًا تُضمِّنه هذا الاسم، وإن لم ينطق به، فبُنِيَ كما بُنِيَ مَن وكم ونحوهما. وقال قوم: إنما بُنِيَ اسم الإشارة لشبهه بالضمير؛ وذلك لأنك

---

(١) السابق: الصفحة ذاتها.

(٢) يكرر الأستاذ عباس حسن هنا وفي مواضع أخرى ما ورد في شرح المفصل وشرح كافية ابن الحاجب مع تعديل بسيط في العبارة.

تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضرًا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذي يسمى به إذا تقدم ظاهر، ولم يكن اسمًا له قبل ذلك، فهو اسم للمسمى في حال دون حال، فلما وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم كذلك[1].

ويؤكد هذا الربط بين ضمير الإشارة والحروف أن النحاة قد فطنوا إلى وظيفة ذلك الضمير في بعض الاستعمالات؛ إذ إنه يستعمل استعمال الروابط، فينقل معنى ما يسبقه إلى معنى ما يلحقه، ويكون بديلاً عن مفرد (pro-word) أو جملة (pro-sentence) أو عن نص (pro-text)[2]. وربما يشترك مع ضمير آخر (ضمير الغيبة غالبًا) وضمير الصلة ليشكل حكمًا في قضية سابقة، أو ينقل ما سبق لينسحب على ما يلحق كما سنبين فيما يلي. وقد أدركوا أيضًا مفارقته للاسم من جهة عدم اللزوم للمسمى، (فهو اسم للمسمى في حال دون حال)، ونفهم من ذلك أنه إذا ورد المسمى (الاسم أو الجملة) الذي يزيل إبهام ذلك الضمير بعده، فالإحالة هنا إلى لاحق وذلك إذا كان في بداية جملة أو نص أما إذا كان ذلك في الوسط أو في النهاية، فربما يرد المسمى أو لا يرد، وفي كلتا الحالتين لا بد من وجود صلة بين بنية الإحالة لضمير الإشارة والكلام السابق عليها، حتى ولو لم تكُن الإحالة إلى متأخِّر.

وتلحق بضمائر الإشارة عِدَّة عناصر تؤدي وظائف معينة وهي: (ها، واللام، والكاف). والكاف هنا هي كاف الخطاب؛ أي: إنها تفيد الخطاب دون الاسمية،

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٣٤.

(٢) أشرتُ إلى هذه المصطلحات دون تفصيل؛ إذ لا يتسع المقام لتفصيلات نظرية أكثر مما تقدم وربما تُفصَّل في حديثٍ مستقل عن نظرية الربط، مفاهيمها ومصطلحاتها وعناصرها من وجهات نظر مختلفة.

لأن الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة عند النحاة للخطاب دون معنى الاسمية، يقول ابن يعيش في الضرب الثاني من كاف الخطاب: الثاني نحو «الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة؛ نحو: ذاك وذانك وذينك وتانك وتنيك وتينك وذيك وأولئك» الكاف في جميع ذلك للخطاب مجردًا من معنى الاسمية، والذي يدل على تجردها من معنى الاسمية أنها لو كانت باقية على اسميتها لكان لها موضع من الإعراب إما رفع وإما نصب وإما خفض، وذلك ممتنع ههنا(1).

ودليل الحرفية إثبات النون معها في (ذانك وتانك)؛ إذ لو كانت أسماء لوجب حذف النون قبلها وجرها بالإضافة، ويهمنا في هذا المقام إشارته إلى المعنى الذي يختص به الكاف، وهو أشبه بمعنى بعض الضمائر وبخاصة ضمير الشأن، يقول موضحًا الفروق بين كاف الخطاب والكاف المضمر أو بين الكاف الحرفية والكاف الاسمية بعد تمثيله بقوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، فإذا قلت لك أو إليك لا يحسن أن يقال للمعظم من الناس هذا لك ولا إليك، ويحسن أن يقال: قد كان ذلك وهو كذلك(2).

إن ذلك المعنى هو أكثر المعاني شيوعًا في استعمالات القرآن الكريم، كما سنرى، كما أن الكاف لا ترد في صورة واحدة، فتختلف في الحركة التي تأخذها ونوع العلامة تبعًا لأحوال المخاطب أو المخاطبين، وقد كان ابن يعيش دقيقًا في تفسيره عبارة الزمخشري «يتصرف (كاف الخطاب) مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث». إذ يقول: فالمراد أنه تختلف حركات هذه الكاف؛ ليكون ذلك أمارةً على اختلاف أحوال المخاطب من التذكير والتأنيث، وتلحقه علامات تدل على المخاطبين(3).

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٣٤.

(٢) السابق: الصفحة ذاتها.

(٣) السابق ٣/ ١٣٤، ١٣٥.

فالحركة علامة (أو بعبارة ابن يعيش أمارة) تشترك مع علامة العدد (المفرد/ التثنية/ الجمع) في توضيح أحوال الخطاب والمخاطبين، والدليلان الموضّحان ذلك هما نعت اسم الإشارة ونداء المخاطب، ومثال مخاطبة المذكر قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، ومثال مخاطبته المؤنث قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ﴾ [مريم: ٢١]، ومثال مخاطبة المثنى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ﴾ [يوسف:٣٧]، ومثال مخاطبة الجمع (الجماعة) المذكرين قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، ومثال مخاطبة جمع النسوة (المؤنث) قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢].

تلك الاستعمالات الشائعة التي تسير وفق القياس، كما قال: وعلى هذا فَقِسْ ما يأتيك من هذا، هذه هي اللغة الفاشية التي يقتضيها القياس، وعليها معظم الاستعمال، أما اللغة الأخرى التي أشار إليها، ولها استعمالات كثيرة في القرآن الكريم أيضًا فلم يهملها، بل قد نبَّه عليها حين قال: وفيها لغة أخرى نقلها الثقات، وهي إفراد علامة الخطاب وفتحها على كل حال تغليبًا لجانب الواحد المذكر ...[1]، هذا يعني أن الكاف علامة ثابتة صالحة للدلالة على معنى الإشارة بوجهٍ عام دون حاجة للتغير الحركي أو إبدال علامة النوع، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وفي ذلك الاستعمال مخالفة لقياس اللغة الأولى؛ لأن قياسها يقتضي القول (وكذلكم)؛ لأن الخطاب لجماعة كما هي الحال في الاستعمال القياسي في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥]، وحتى في التعليل كان استعمال اللغة الأخرى لمعنى معين، فقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]، إلى قوله:

---

(١) السابق ٣/ ١٣٥

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ﴾ [محمد: ٨]، ولم يقل: (ذلكم) والمخاطب جماعة.

وهذا يعني أن النحاة يصرون على المطابقة بين علامة الخطاب (الكاف) والمخاطبين، سواء كان اتجاه الخطاب إلى متقدم أو إلى متأخر، على الرغم من إدراكهم لدلالة أخرى في استعمالات كثيرة لم تُراعِ تلك المطابقة أو المناسبة، ولكنها في رأيهم قد خرجت على القياس والشيوع، غير أني أرجح أن ضمير الإشارة قد انتقل من خلال تلك الاستعمالات إلى الحرفية، وصار رابطًا من الروابط التي تعقد صلة بين أحداث متقدمة، ونتيجة لاحقة، فإذا كان النظر إلى المخاطب أو المخاطبين الموجَّه إليهم الخطاب فتراعى المطابقة، وإذا كان التركيز على الخطاب ذاته فتتوارى تلك المطابقة. وذلك ما نتبينه من النماذج التي سندرسها فيما يلي على سبيل التمثيل لا الحصر.

وقد تناول النحاة أيضًا العلاقة بين هذه العلامة ومدى المشار إليه في الاستعمالات القياسية أيضًا، فالمكون (ذلك) يتركب من (ذا) اسم الإشارة، و(الكاف) علامة الخطاب التي تبين أحوال المخاطب من إفراد (وتثنية في كما) وجمع في (كم وكن)، وتذكير (وتأنيث في ك)، أما اللام فقد زيدت لتدل على بُعد المشار إليه، وقد كسرت، أي أن حركتها هي الكسرة لسببين: الأول: التقاء الساكنين، والثاني: أمن اللبس، إذ إن فتحها يجعلها تلتبس بلام الملك، لو قلت: ذَلَكَ. وقد حَدَّد الزمخشري مدى الإشارة بشكلٍ عام حين جعل (ذا) للقريب، و(ذاك) للمتوسط، و(ذلك) للبعيد[١]. فإن كان ذلك مقبولاً من الوجهة النظرية، فعلينا أن نبحث عن سندٍ له في التطبيق، وربما عُثِرَ على تفسير أقرب إلى التصوير الواضح لمدى الإشارة في كلام ابن يعيش، حيث يقول: فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب

---

(١) المفصل ص ١٤١.

المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فإن زاد بُعْد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: ذلك. واستُفِيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى[1].

وفي هذه العبارة لمحات غاية في الدقة والنفاذ إلى الكشف عن حقيقة الإشارة ودرجاتها، كما أن عبارته الأخيرة (لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى)، أصدق دلالة وأبلغ تعبير على الوظيفة التي لا ينفصل فيها اللفظ عن المعنى، فدلالة لفظ الإشارة في صورته المجردة (ذا) الإيماء إلى حاضر (المعنى الأساسي)، فإذا أضيف إليه الكاف (أي قوة اللفظ) تمكن في الإشارة إلى ما هو أبعد من الحاضر؛ أي: الإشارة إلى متنحٍّ متباعد (أي قوة المعنى). ثم إذا زِيدَت اللام (أي. زادت قوة اللفظ) باجتماع الكاف واللام مع اسم الإشارة، زاد التباعد؛ أي: وصلت الإشارة إلى أبعد مدى، وهو معنى أقوى مما سبق لم يتوفر إلا بتلاحم تلك العناصر الثلاث معًا.

وتُضِيف (ها) معنًى آخر إلى حقيقة الإشارة في (ذا)، يقول ابن يعيش: اعلم أن ها كلمة تنبيه، وهي على حرفين كـ (لا و ما)، فإذا أرادوا تعظيم الأمر والمبالغة في إيضاح المقصود جمعوا بين التنبيه والإشارة، وقالوا: هذا، وهذه ... فها للتنبيه وذا للإشارة، والمراد تنبُّه أيها المخاطَب لمن أشير إليه، وتسقط ألفه في الخط لكثرة الاستعمال وهي ثابتة لفظًا[2].

فهذا المعنى يماثل معنى علامة الخطاب، كما أشار من قبل، ومن ثَـمَّ لم يكن

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٣٥.

(٢) السابق ٣/ ١٣٧.

من المستغرب أن نجد تبادلاً في الاستعمال القرآني بين (هذا وذاك وذلك)، وكانت إشارات بعض النحاة إلى تلك الدلالة حين يتعذر أن يقدم السياق مبررًا واضحًا لاستخدام الخطاب الذي يبين أحوال المخاطب أو الإشارة إلى أمرٍ بعيد في الخطاب ذاته، وتُستخدم (هنا) للإشارة أيضًا، غير أنه لا يُشارُ بها إلا إلى ما حضر من المكان، وتلحق به كاف الخطاب وحرف التنبيه واللام معًا، فيقال: هنالك كما يقال: ذاك، أو تدخل عليه هاء التنبيه فقط، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ [المائدة: ٢٤]، أو يدخل عليه كاف الخطاب فقط، فيقال: هناك، فهنا إشارة إلى مكان قريب، وهناك إشارة إلى مكان متباعد، كما كان في ذاك كذلك، فإنْ أرادوا زيادة البعد جاءوا فقالوا: هنالك، كما قالوا: ذاك، كقوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ [الكهف: ٤٤][1].

فقد فَصَّل النحاة إذن المعاني العامة للبنية الإحالية لضمير الإشارة، وأشاروا إلى الدلالات الجزئية للعناصر المختلفة التي تشترك مع المكوّن الأساسي لتحقيق تلك الإضافات، وقد راعوا الاستعمال أيضًا في بعض المواضع، وخروجه على القيود العامة التي تحكُم القاعدة النحوية المجردة، وعلى الرغم من الاختلاف في مسائل معينة، فإننا لا نُعْنَى بالخلاف ذاته قدر عنايتنا بما يرد فيه من إشاراتٍ مفيدة. ومن ذلك مثلاً الاختلاف حول مدى الإشارة (الإحالة)، فالخلاف حول مراتب الإشارة هل هي قربى ووسطى وبعدى، أم قربى وبعدى (أو مرتبة دنيا ومرتبة تراخ)؟ ليس مهمًّا في حدِّ ذاته، بل الأهم هو ما مدى صِدق المقولات في الاستعمال اللغوي، وعلى أية حال يقسم اللغويون مدى الإحالة إلى نوعين، وذلك باعتماد المدى الفاصل بين العنصر الإحالي ومفسره:

النوع الأول: إحالة ذات مدى قريب، وتجرى في مستوى الجملة الواحدة،

---

(١) تفصيل ذلك في الكتاب السابق ٣/ ١٣٧، ١٣٨.

حيث لا توجد فواصل تركيبية جملية.

النوع الثاني: إحالة ذات مدى بعيد، وهي تجرى بين الجمل المتصلة أو المتباعدة في فضاء النص، وهي تتجاوز الفواصل أو الحدود التركيبية القائمة بين الجمل.

وسواء كانت الإحالة إلى بعيد أو إلى قريب، فإن عامل الإحالة يسهم بدور فعال في ترابط النص وتماسكه، إلى جوار العامل التركيبي والعامل الزمني؛ إذ إن الملفوظ (نصًا) يكتمل عندما تترابط أجزاؤه باعتماد الروابط الإحالية، وهذه الروابط تختلف من حيثُ مداها ومجالها؛ فبعضها يقف عند حدود الجملة الواحدة، يربط عناصرها الواحد منها الآخر، وبعضها يتجاوز الجملة الواحدة إلى سائر الجمل في النص، فيربط بين عناصر منفصلة ومتباعدة من حيثُ التركيب النحوي، ولكن الواحد منها متصل بما يناسبه أشد الاتصال، من حيث الدلالة والمعنى[(1)].

ومن ذلك الخلاف أيضًا الخلاف حول العنصر الذي يُوصَف بالعظمة، ففي مواضع تكون الإشارة لعظمة المشير، وفي أخرى لعظمة المشار إليه، وفي ثالثة إلى الحكاية، أو الخلاف حول تعاقب (هذا وذلك) فيكونان بمعنى واحد، أو بأكثر من معنى، أو الخلاف حول دلالة الضمائر (الشخص أو الموصولة) الداخلة مع ضمير الإشارة في بنية واحدة ... إلى آخره.

وفي الاستعمال القرآني نجد اختلافًا في دلالة الإشارة للضمير (هذا)؛ إذ إن الإشارة إلى لاحق يتحقق فيها تنبيه المخاطَب إلى شيء عظيم. كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩]، وكذلك الإشارة إلى متقدم كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [هود: ٧٢]، فضمير الإشارة

(١) الأزهر الزناد: نسيج النص ص ١٢٣، ١٢٤.

يرجع إلى مجمل الحكاية؛ تعجب امرأة إبراهيم من ولادتها وهي عجوز وزوجها شيخ (البُشْرَى)، فهو يشير إذن إلى أمر جلل، وفي ذلك الاستعمال يصل ما تقدم عليه بما يليه كنتيجة. وهكذا تحقق (هذا) من خلال هذين النمطين من أنماط الإحالة، الدلالة العامة المنوطة بها الشائعة في القرآن في آيات كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴾ [المزمل: ١٩]، و ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢]. وقلَّ أن يشار إلى مجرد الغياب أو الحكاية للحال أو حكاية حال للتعبير عن غائب؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ [القصص: ١٥].

وإذا كانت (إنّ) في المواضع السابقة تؤكد تحقق هذا المعنى، ففي مواضع أخرى تتحقق الإشارة إلى أمر عظيم دونه؛ كقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص: ٥٣]، وكقوله تعالى أيضًا: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [الرحمن: ٤٣]. وهكذا ننتهي إلى تحديد كيفية الإحالة في بنية ضمير الإشارة (هذا) على النحو التالي:

عنصر إحالة (ضمير الإشارة) ← مشار إليه (مفرد/ جملة).

أو مشار إليه (مفرد/ جملة/ نص) ← عنصر إحالة ← نتيجة (عنصر جامع).

ونذهب إلى المقابلة الدلالية بين البنية الإحالية لضمير الغيبة (هو) والبنية الإحالية لضمير الإشارة؛ إذ إنه على الرغم من غلبة شيوع البنية الأولى إلا أن البنية الثانية تتفق معها في أمرين: **الأول:** الدلالة على شيء عظيم. **والثاني:** الإشارة إلى متقدم، وربطه بما يليه، ففي قوله تعالى في سورة المدثر: ﴿ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۝ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾ [الآيتان: ٢٤، ٢٥]. ويقول أيضًا في السورة ذاتها: ﴿ وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴾ [آية: ٣١] كما تبدو تلك المقابلة أيضًا بين قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٧]، وقوله تعالى: ﴿ إِنْ هُوَ

إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٤].

وكما أن (هذا) يتكرر في القرآن بصورة أكثر شيوعًا من ضمائر الإشارة الأخرى الداخلة عليها (ها التنبيه) يتكرر ضمير الإشارة (ذلك) بصورة أكثر شيوعًا من ضمائر الإشارة الأخرى الداخلة عليها (الكاف واللام)، ولا يقاربه في الشيوع سوى (ذلكم) و(تلك). وبناءً على ذلك تكون الضمائر (هذا وذلك وذلكم وتلك) هي الضمائر التي تحظى بنسبة ورود عالية مقارنة بالمضمرات الإشارية الأخرى[1].

وقد ورد (ذلك) في سياقات مختلفة، نحاول هنا أن نحدد الدلالات الخاصة التي أضفتْها عليه تلك السياقات، من خلال تحديد الوظيفة التي يؤديها في أبنية إحالية متباينة، ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٩]، إحالة إلى الآية الجامعة السابقة التي جاء بها عيسى من ربه (الخلق من الطين، وإبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى بإذن الله)، إذ يصعب تفسير الإحالة بالعنصر الإشاري المتأخر (لآية) أو العنصر الإشاري المتقدم (بآية). ومثله قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ [النازعات: ٢٦]. وتتماثل مع هذه البنية الإحالية التي يستخدم فيها ضمير الإشارة (هذا) أيضًا، ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٦]، تكون الإحالة إلى وراثة الأرض ﴿ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]. إذا اتبعنا القاعدة القياسية للنحاة في إشارة (هذا) للقرب، أو الإشارة إلى المعنى الكلي للآيات السابقة التي تصور الأحداث المصاحبة ليوم القيامة. وهكذا يمكن

(١) اعتمدت في ذلك على الإحصاء الذي أورده الشيخ عضيمة في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ص ١٦٢ : ١٧٨، ولم أرَ قيمة هنا في حشر الأرقام والمواقع التي تشغلها؛ إذ كفانا عمل الشيخ الجبار مؤونة ذلك.

أن نحدد كيفية الإحالة في هذه البنية على النحو التالي:

عنصر إشاري (مفرد/ جملة/ نص في الأغلب) ←—— عنصر إحالة ——→ نتيجة (عنصر جامع).

وترد (ذلك) في سياقات أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [لقمان: ١٧]، الإشارة هنا إلى عدد من الأفعال السابقة لضمير الإشارة مباشرة، ويشكل التركيب التالي له نتيجة (وحدة جامعة) لما تقدم. أما في قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الروم: ٥٠] فالإشارة هنا إلى الحق سبحانه، ويعود على أمرٍ تقَدَّم مرتبط بالأمر المتأخر، فالقادر على إحياء الأرض قادر لا محالة على إحياء الموتى، بل هو قادر على كل شيء.

وربما توضح المقابلة بين بعض السياق التي ورد فيها (هذا) و(ذلك) إمكان التبادل بينهما، على الرغم من القيود التي حددها النحاة المميزة لكل منها، يقول تعالى: ﴿ هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ ﴾ [النجم: ٥٦]، ويقول تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ﴾ [الجمعة: ٤]، ويقول تعالى: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ [ص: ٥٥]، ويقول تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ ﴾ [محمد: ٤]. ويمكن أن تصور سورة (ص) ذلك المعنى تصويرًا واضحًا، ففي أول السورة نجد الإشارة إلى المنذر في قوله: ﴿ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ [ص: ٤]، ولكن الإشارة إلى المنذر وحدها غير كافية لإزالة الإبهام إلا إذا رُبِطَت بمن جاء بالقرآن، وفي قوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص: ٥]، إشارة إلى التوحيد، ويتكرر ذلك البناء في ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ ﴾ [ص: ٦]، و ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ﴾ [ص: ٧]، وفي قوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص: ٢٣]، إشارة إلى أحد الخصمين، وفي قوله:

﴿ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [ص: ٢٧]، إشارة إلى الجملة السابقة مباشرة ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ﴾ [ص: ٢٧]، وفي قوله: ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾ [ص: ٤٩]، إشارة إلى عدد متوال من الأحداث السابقة، ويعضده قوله: ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾، وتفصيل العاقبة (جنات) للأولى، و(جهنم) للثانية في كلام لاحق، أما في قوله: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [ص: ٥٧]، فالإشارة إلى اللاحق أو سابق (للعذاب)، وفي قوله: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾ [ص: ٦٤]، يقول الزمخشري: (إن ذلك) أي: الذي حكينا عنهم (الحق) لا بد أن يتكلموا به، ثم بيَّن ما هو فقال: تخَاصُمَ أهل النار[1].

ويمكن أن ننتهي من ذلك التفصيل إلى أنه حين يمكن أن يتبادل (هذا) و(ذلك) فإن الإحالة يمكن أن تتحدد على النحو التالي:

عنصر إشاري متقدم ⟵ عنصر إحالة (هذا/ ذلك) ⟵ وحدة (حدث أو أحداث) ⟵ جامعة (نتيجة) + تفصيل أو لا تفصيل.

والجامع لهذه السياقات – كما بينا – التنبيه إلى أمر عظيم سواء بهذا أو بذلك، وهي دلالة أزالت الفروق التي حدها النحاة للإشارة إلى المدى، وجعلت منهما رابطًا نصيًّا، وبذلك تكون الإحالة في أغلب السياقات السابقة إحالة نصية، وربما يخرجنا ذلك من دائرة الخلاف، حين يتقدم الضمير (ذلك) في مطلع السورة، ولا تصح الإشارة به إلى بعيد، فيلجأ النحاة والمفسرون إلى التأويل، كما في قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [الآية ١، ٢]. وقد فطن الفراء إلى إمكان التبادل حين قال: (... أن يكون ذلك على معنى يصلح فيه هذا؛ لأن قوله هذا وذلك يصلحان في كل كلام إذا ذكر،

(١) الكشاف ٣/ ٣٨٠.

ثم أتبعته بأحدهما بالإخبار عنه ...)[1].

ولا يختلف استعمال (ذلكم) في بعض السياقات عن هذا المعنى؛ مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ويماثله قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

فالإشارة هنا إلى فعل عظيم، فالأول هو الدخول على النبي حين يؤذن إلى طعام، ثم الأمر بالانتشار وعدم الاستئناس؛ لأن ذلكم يؤذي النبي، والثاني الأمر بعدم إيذاء النبي وعدم نكاح أزواجه؛ لأن ذلكم أمر عظيم عند الله.

وإذا كانت الإشارة إلى مخاطبٍ تالٍ، فليس ذلك معزولاً عن الفعل أو الأفعال التي يقوم بها، ففي قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [غافر: ٦٢]، ارتباط وثيق بين عنصر الإحالة (ذلكم) إلى اسم الذات الإلهية، ومجموعة الأفعال السابقة الموحِيَة لمعنى التعظيم، فليس ثمة من يقوم بها إلا هو، ويتأكد ذلك المعنى في السورة ذاتها بعد الآية السابقة؛ إذ يقول تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [آية ٦٤]، وحين أشار الله إلى الشيطان بهذا الضمير في قوله: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ .....﴾ [آل عمران: ١٧٥]. فالحديث يناسب ذلك الاستعمال، وسواء كان التقدير: إنما ذلكم المثبط هو الشيطان، أو إنما ذلكم قول الشيطان، ويرتبط عنصر الإحالة (ذلكم) بما ورد في الآيات السابقة، فالإيمان يقتضي أن تؤثروا خوف الله على خوف الناس ﴿ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ولا يخشون أحدًا إلا الله.

وحين يُضاف إلى ذلك معنى التعليل من خلال الباء فإن الإحالة إلى عِظَم

---

(١) معاني القرآن: ١/ ١٠.

الحدث متحققة أيضًا، كما في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّكُمُ ٱتَّخَذْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا ﴾ [الجاثية: ٣٥]، فما حدث لكم (وهو الموضح في الآية السابقة مباشرة)، وهو نسيان الله لهم يوم اللقاء وانتهاؤهم إلى النار، يتصل بأعمالهم السابق ذكرها في الآيات المتقدمة على عنصر الإحالة، وهنا يمكن أن نشير إلى الكيفية التي توفرها البنية الإحالية لضمير الإشارة (ذلكم) على النحو التالي:

حدث/ أحداث ←—— عنصر الإحالة (ذلكم) ← اسم + وحدة جامعة للحدث
فعل/ أفعال (في صورة جملة/ جمل) أو الأحداث السابقة.

أو فعل/ أفعال ←—— نتيجة ←—— عنصر الإحالة (ذلكم) ——← وحدة جامعة.

ويتحقق التعليل أيضًا من خلال بنية (ذلك بأن/ بما) وتكون الإشارة إلى أمر عظيم أيضًا، وهو ما يرجح لدينا إمكان التبادل، كما قال النحاة: استعمال (ذلك محل ذلكم) أو العكس، ففي قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [الأنفال: ١٣، ١٤]، وفي (ذلك) إشارة إلى ما حدث للكافرين، من رعب وتقتيل، وبخاصة الضرب الوارد في الأمر في الآية السابقة ﴿ فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾، لِم هذا الفعل (ذلك) لأنهم شاقوا الله ورسوله، فاستحقوا العقاب الشديد (ذلكم)، وهكذا فإن (ذلكم) تحيل إلى أمر عظيم متقدم يؤكده الضمير في (فذوقوه)، والاسم المتكرر (عذاب النار) لتوضيح نوع العقاب، يعني ذلك أنه يُسْنَد إلى السياق دور مهم في إيضاح تلك العناصر وإبراز أنواع الصلات التي تعقدها بين الجمل، وشيوع استخدامها في الأسلوب القرآني استخدام الروابط التي تؤدي وظيفة كبرى جوهرية هي تلاحم أجزاء النص وتماسكه، وفي سورة غافر تتكرر تلك البنية من أجل أداء تلك الوظيفة في عدة مواضع، ففي قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَكَفَرُواْ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ ....﴾ [آية: ٢٢]، فالإحالة هنا إلى الأخذ في الآية

السابقة ﴿ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾، وذلك أمر عظيم، عِلّته كفرهم بما أتاهم رسله بالبينات، ويتأكد المعنى بتكرار الإشارة إلى الفعل بقوله: ﴿ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ ويجمع ذلك كله (شدة عقاب الله).

وتتكرر بنية الإحالة (ذلك بما) في سورة آل عمران والأنفال والحج، وفي السورتين الأوليين يشار إلى (كم) وفي الأخيرة إلى (ك)، وإن ورد قوله تعالى في سورة (آل عمران): ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [آية: ١٨٢]، فالإحالة هنا إلى العذاب، وهو نتيجة لما فعلوا (الأفعال الموضحة في الآيات السابقة).

وفي سورة الحج يقول تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [آية: ١٠]، فالإحالة هنا أيضًا إلى العذاب، وهي نتيجة لفعله الموضح في الآيات السابقة.

ونكتفي بهذه الصورة من البنية الإحالية التعليلية أو السببية - إنْ صح ذلك التعبير - التي استُخدِمَت في القرآن استخدامًا دالاً؛ أي: لأداء وظيفة معينة (فالجزاء، سواء أكان شرًّا أو خيرًا، مترتب على الفعل أو الأفعال المؤدية إليه)، وتلك المعاني قد ترددت – إذن – في سور القرآن الكريم ترددًا عاليًا موظفًا تلك الضمائر الإشارية (ذلك، تلك، ذلكم) بمفردها أو مع الباء أو اللام.

وترد هذه البنية الإحالية في صورة أخرى، يكون ضمير الإشارة فيها منقطعًا من الناحية اللفظية عما يليه لوجود (واو)، وتكون وظيفته مجرد الربط بين كلام سابق في موضوع وكلام لاحق في موضوعٍ آخر، وقد وردت في سورة الحج متكررة كما سنبين فيما يلي. وفي سورة محمد يقول تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ ﴾ [آية:٤]؛ أي: الأمر ذلك، أو افعلوا ذلك، والمعنى الثاني: يوجد صلة بينه وبين ما تقدم، ويتبادل معه (ذلكم)، كما في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الأنفال: ١٨]. وفي سورة الحج يقول تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن

﴿ يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ﴾ [آية:٣٠]. و ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ﴾ [آية: ٦٠]، و ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [آية: ٣٢]، يقول الزمخشري: (ذلك) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الأمر والشأن ذلك، كما يقدم الكاتب جملة من كتابه في بعض المعاني، ثم إذا أراد الخوض في معنى آخر قال: هذا وقد كان كذا[1]. الأمر هنا إذن ليس شيئًا مفردًا بل هو جملة من الأشياء.

وبناءً على ما تقدم فإنه يمكن أن تتحدد كيفية الإحالة في هذه الصورة على النحو التالي:

(كلام) شأن/ أمر/ موضوع ←— عنصر إحالة (ذلك/ ذلكم) + و + كلام.

فالمسألة هنا إذن تتجاوز تحديد موقع الكلمة وإعرابها، وإن كانت هناك بعض الإشارات القيمة في دراسة حديثة كان يمكن أن تقدم نتائج أكثر عمقًا، لو تجاوزت الانحصار في دلالة التوكيد والتحديد والتخصيص والتجسيد، يقول عن (هذا): في جملة اسمية أو فعلية ترتبط بالمشار إليه ارتباط تجسيد وتحديد لتتم إحالة الخبر إليه، وحمل الحكم عليه، وانصراف الحديث إلى ما يعنيه ويشير إليه، يقول تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف: ٣١]، فالملك الكريم هو (هذا) في واقعه، وهذا تجسيد له وإحالة إليه، وهو يوسف عليه السلام في هذا السياق، ويقول عن (تلك) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ١٧]، تشير كلمة (تلك) إلى ما بين موسى – عليه السلام – وهي تجسيد له، وهو العصا في هذا السياق، ترتبط به ارتباطَ إشارةٍ وتجسيد وتحديد. ويقول عن (هذا) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢]: ترتبط كلمة (هذا) في سياقها بالمتحدَّث عنه (وهو نبأ عيسى عليه السلام) ارتباط تجسيد وتحديد، وهو موضع الحكم اللاحق، لهو القصص الحق، ويذهب إلى أن هذا التركيب يقدم

---

(١) الكشاف ٣/ ١١.

درجة عالية من التوكيد[1].

إن لهذه الضمائر – كما بينا – وظيفة أساسية، تتجاوز تلك الدلالات الجزئية، وهي الوظيفة التي بني عليها هذا البحث، وحاولنا أن نوضح أبعادها ونكتشف إمكاناتها ونبرز دورها، هذه الوظيفة هي الربط، واستخدام تلك الوسائل لم يكن إلا لهدف معين؛ إذ كانت الضمائر كعناصر إحالية تعقد صلة وثيقة بين أجزاء النص من أبرز العوامل المتجاوزة للمفردات والجمل لصنع وحدة النص وتماسكه وتلاحم أجزائه، ولم يكن من المستطاع بحث تلك الوظيفة في إطار نظرة تتوقف عند حد الجملة، وتنفصل عن السياقات والمقامات التي تبرز قيمة هذه العناصر.

أما المكون (كذلك) فإنه يشكل بنية إحالية تتخذ صورًا عدة، منها (إنا + كذلك + فعل)، (كذلك + فعل)، (كذلك)، (كذلك + و + فعل) + (كذلك + اسم)، (و + كذلك + فعل). ونحاول فيما يلي أن نعالج كل صورة على حدة للوقوف على كيفية الإحالية فيها، والوظيفة التي تؤديها. وبالنسبة للصورة الأولى فقد وردت في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَفْعَلُ بِٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الصافات: ٣٤] إن (كاف التشبيه) في هذه البنية قد قوت صلة الإشارة، وشكلت تشابه أو مماثلة بين الفعل السابق لها والفعل اللاحق، والاهتمام هنا ليس بالأحداث في حد ذاتها، بل ما انتهت إليه الأحداث (أي النتيجة)، ويكون الحكم اللاحق كضمير الإشارة مترتبًا على هذه النتيجة.

وقد تقدَّم على الضمير عدد كبير من الأحداث التي تصور التكذيب والضلال وإنكار التوحيد .... ثم يترتب على ذلك نتيجة؛ أي العقوبة، وهي

(١) د. خليل عمايرة: آراء في الضمير العائد، ص ١١١. يخرجنا تفصيل العواقب الناجمة عن سيطرة فكرة ما على الباحث عن الهدف المرسوم لهذا البحث.

العذاب، ومثل ذلك نفعل بالمجرمين، فالإجرام أيضًا سبب العقوبة، يقول الزمخشري: (إنا) مثل ذلك الفعل (نفعل) بكل مجرم، يعني أن سبب العقوبة هو الإجرام[1].

وهكذا تتحدد كيفية الإحالة في هذه البنية على النحو التالي:

حدث أو أحداث ← نتيجة ←— عنصر إحالة —← فعل مماثل فعل محدد

أما الصورة الثانية (كذلك + فعل) فإنها أكثر الصور شيوعًا، ومنها قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ﴾ [غافر: ٣٤]، فالإشارة هنا إلى ما حَدَث مع يوسف فقد شكك قومه فيما أتى به من معجزات، واستمروا في ذلك إلى أن قُبِض، ولما قُبِضَ زعموا أن الله لن يرسل رسولاً بعده إصرارًا منهم على تكذيب الرسل، ومثلما صنع الله بهم لفعلهم يصنع بكلّ متكبر شاكّ، يقول الزمخشري: ﴿ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ﴾ [غافر: ٣٤]، أي: مثل هذا الخذلان المبين يخذل الله كل مسرف في عصيانه مرتاب في دينه[2].

أما الصورة الثالثة وهي. (كذلك) فمنها قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾ [مريم: ٩]، ويلاحظ في هذا الموضع أن السياق يحكُم استخدام هذا الضمير، ولا قيمة له معزولاً عن الجملة التالية له، كما هي الحال في بعض الاحتمالات، فقد قيل: أي الأمر كذلك، وقيل: هو في موضع نصب، أي. فعل مثل ما طلب، وهو كناية عن مطلوبه، وقيل في آية ٢١: التقدير: قال ربك مثل ذلك و(هو علي هين) مستأنف على هذا القول[3].

الموقف هنا موقف تعجب ودهشة وتساؤل، بل إنه يصل إلى حد الاستحالة

---

(١) الكشاف ٣/ ٣٣٩.

(٢) الكشاف ٣/ ٤٢٧.

(٣) العكبرى: التبيان في إعراب القرآن ٢٠/ ٨٦٧، ٨٦٩.

من منظور بشرى؛ إذ كيف يكون لرجل غلام وهو شيخ وامرأته عاقر، ومن جهة القدرة الإلهية فهذا أمر هين؛ فقد خَلَق من عدم، وهنا يكون استعماله (كذلك) لتحقيق مماثلة بين طرفين في النتيجة.

وهكذا يمكن أن تتحقق كيفية الإحالة على النحو التالي:

أمر مستحيل ≠ أمر هين ←— عنصر إحالة (كذلك) —→ أمر هين ≠
أمر مستحيل (من المنظور الإنساني) (من جهة الخالق) ← نتيجة واحدة ←
(من جهة الخالق) (من المنظور الإنساني)

وبالنسبة للصورة الرابعة، وهي: (كذلك + اسم) فقد وردت في قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ ٱلْعَذَابُ ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ [القلم: ٣٣]، ويشير العنصر الإحالي هنا إلى مجموعة من الجمل السابقة التي تصور ما حَدَث من بلاء لأصحاب الجنة (البستان) الذين وُصفوا بأنهم ضالون ومجرمون وظالمون وطاغون، فذلك البلاء المشار إليه، وهو عذاب الدنيا لا يقارَن بعذاب الآخرة؛ فقد تجمعت الأحداث السابقة لضمير الإشارة في الاسم اللاحق له.

ومن ثَـمَّ يمكن أن تتحقق كيفية الإحالة هنا على النحو التالي:

أحداث ←— عنصر إحالة (كذلك) —← اسم (جامع)
مفرد / معرفة

وقد وردت الصورة الأخيرة، وهي (و + كذلك + فعل) في آيات كثيرة أيضًا، ولذا فنسبة ترددها مرتفعة، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ [غافر: ٦]، والاختلاف بينها وبين الصورة الأولى في الواو التي هي للدلالة على حمل الأمر الثاني. فالأول لا بد أن يحدث أولاً (عذاب الدنيا)، والثاني لا بد أن يحدث ثانيًا (عذاب الآخرة)، والإشارة هنا إلى العقاب الذي وقع بالأمم المكذِّبة بالرسل، وهو الأمر الذي تصوره الآيات السابقة، ويتصل ذلك بالعقاب الذي سيَقَع لهم في الآخرة، يقول الزمخشري: ومعناه كما وَجَب

إهلاكهم في الدنيا بالعذاب المتأصل، كذلك وجب إهلاكهم بعذاب النار في الآخرة[1]. وهكذا يمكن أن تتحقق كيفية الإحالة هنا على النحو التالي:

أحداث ←—— نتيجة ←—— عنصر إحالة ←—— و ←—— نتيجة
(فعل متقدم) (فعل متأخر)

وبعد ... فربما اتضح دور هذه الضمائر (الذات والشأن والفصل) وضمائر الإشارة في إحكام بنية النص وتماسكها، فقد كانت الإحالة من خلالها إلى عناصر إشارية مُتَقَدِّمة ولاحقة عاملاً قويًّا يسهم إلى جوار غيره من العوامل الأخرى في ربط أجزاء النص، وقد اشتركت العناصر الإحالية (المعجمية والنصية) في إيجاد صلة بين العناصر الإشارية اللغوية الموجودة داخل النص والعناصر الإشارية غير اللغوية الموجودة خارج النص، وعلى الرغم من أننا قد أوجزنا في بعض المواضع كما أننا أرجأنا الحديث عن أبنية أخرى مثل (ها أنتم أولاء) و(ههنا) و(هناك) و(هذا الذي) و(ذلك الذي) وغيرها إلى بحثٍ مستقل، فإن تحليلنا الذي استند على عناصر تركيبية ودلالية وتداولية معًا مستمدة من أقوال الباحثين القدماء والمحدثين على حدٍّ سواء يشكل في رأينا مدخلاً أوليًّا مناسبًا إلى إعادة النظر في بعض القضايا اللغوية في إطار يتجاوز الجملة، ويبحث عن وحدة النص، وربما يمثل بحث ظاهرة الإحالة هنا البداية.



(١) الكشاف ٣/ ٤١٥.

المصادر والمراجع العربية

- د. إبراهيم إبراهيم بركات

الإبهام والمبهمات في النحو العربي، دار الوفاء، مصر ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

- الأزهر الزناد

نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا، المركز الثقافي العربي، ط أولى ١٩٩٣م.

- أبو حيان الأندلسي

البحر المحيط – القاهرة، مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، جـ١، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، ط أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- د.خليل أحمد عمايرة

آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير، عمان، ط أولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- ابن الخشاب

المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- رضى الدين الاستراباذي

شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٢م.

- الزجاج

معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، المكتبة العصرية، لبنان، ١٩٧٣م.

- الزمخشري

«الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل»، القاهرة، مطبعة مصطفى

الباب الحلبي، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.
المفصل في علم العربية، دار الجيل ط ثانية. د. ت.
- د. سعيد حسن بحيري
علم لغة النص، الأنجلو المصرية ١٩٩٣م.
- سيبويه
الكتاب، ط. عبد السلام هارون، القاهرة، ١/ ١٩٦٦م.
- السيوطي
همع الهوامع، ط. دار المعرفة، بيروت. د. ت.
- عباس حسن
النحو الوافي، دار المعارف، ط٤، ١٩٧٦م.
- العكبرى
التبيان في إعراب القرآن ١، ٢ تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١، ٢ دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩م.
- الفراء
معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠م.
- المبرد
المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٤م.
- محمد عبد الخالق عضيمة
دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د. ت.
- ابن يعيش
شرح المفصل، عالم الكتب (بيروت) ومكتبة المتنبي (القاهرة). د. ت.

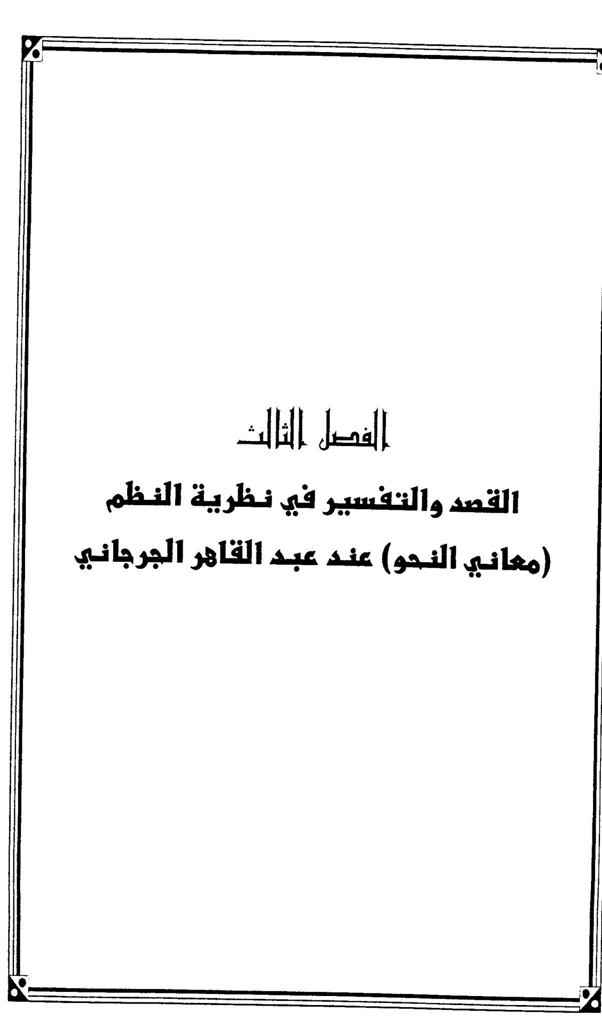
المراجع الأجنبية :

Dressler. W. U. (Hrsg).
Textlinguistik, Darmstadt 1978.

Kallmeyer. W. (und Andere)
Lektuerekolleg zur Textlinguistik, Bd. I Frankfurt 1974.

Sowinski, B.
Textlinguistik, KohLhammer-Stuttgart. 1983.





الفصل الثالث

القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني النحو) عند عبد القاهر الجرجاني



القصد والتفسير في نظرية النظم
(معاني النحو) عند عبد القاهر الجرجاني

مُقَدِّمَة

أسهم عددٌ كبير من الباحثين بدراسات لغوية ونقدية وكلامية، اختلفت أهدافها ومناهجها تبعًا لاتجاهات كلٍّ منهم في الدرس والمعالجة، كما تباينت بتبايُن النتائج التي توصَّلت إليها كل دراسة، فتوقف بعضها عند حد الوصف وتجاوز بعضها حد الوصف إلى تفسير عميق للأفكار والتصورات التي استند إليها الجرجاني في نظريته في النظم «معاني النحو».

وعلى الرغم من قيمة تلك الدراسات ودورها البارز في تذليل كثير من الصعوبات التي تواجه من يتصدى لدراسة قضية الإعجاز بوجهٍ عام، ونظرية النظم عند عبد القاهر بصفة خاصة، فإنِّي أجدُ أن نصوص دلائل الإعجاز تحتاج إلى قراءات جديدة تستهدف استخلاص المكونات الأساسية لنظرية النظم التي طرحها الجرجاني على مستوى التنظير، وإبراز كيفية تسخير تلك المكونات التي مزجت بين عناصر لغوية وعناصر غير لغوية مزجًا قويًّا تجلَّى في أثناء الوصف والتحليل على مستوى التطبيق؛ لإثبات صحة تلك المكونات وقدرتها على تفسير وجوه النظم وبيان الفروق بين الاستعمالات اللغوية المختلفة وتعليل مزية وجه دون وجه، والتدليل على أسرار الإعجاز اللغوي.

لم أسعَ في أي جزءٍ من البحث إلى عقد صلة من أي نوع بين المقولات والتصورات التي تضمها نظرية النظم وبين مقولات أو تصورات في أية نظرية لغوية معاصرة قد تتشابه معها، لقد وضعت نُصب عيني تحليل مكونات تلك النظرية في حدِّ ذاتها من خلال مناقشة نصوصها النظرية؛ لتحديد المبادئ التي بُنيت عليها، وإعادة النظر في التطبيقات لرصد طرق وصف وجوه النظم

ومعايير تحليلها؛ لنهتدي إلى الكيفية التي استطاع الجرجاني من خلالها أن يوازن في كفاءة وتَفَرُّد بين أحكام النحو وقوانينه من جهة والمبادئ الدلالية المطَّردة وغير المطردة من جهةٍ أخرى.

إنَّ خصوصية منهج الجرجاني تكمُن في تقديم تفسير لغوي موضوعي في أغلب المواضع لوجوه النظم، أو بعبارةٍ أخرى في المواءمة بين الاستقامة النحوية والصحة الدلالية، وذلك من خلال كشف فاعلية النحو في توضيح النص وتفسيره واستخراج طاقاته من جهة، وضرورة إتاحة قدر أكبر للمبادئ الدلالية في تفسير العدول عن وجه إلى وجهٍ آخر لا يخرج على القواعد النحوية الضابطة للنظام اللغوي، وإنما هو اختيار لا يتحقق القصدُ إلا من خلاله من جهة أخرى.

ويضم هذا البحث عدة نقاط وُزِّعت بين محورين، **الأول نظري**: وهو المدخل وينقسم قسمين، **الأول**: عُنِيَ أساسًا بمفهوم (النظم) نشأته وتطوره؛ في محاولة لتتبع دلالة هذا المصطلح تتبعًا دقيقًا لدى علماء الإعجاز، وإبراز جهودهم في تفسيره وتعديله وتطويره، موضحًا أثر الخلاف الجدلي بين المعتزلة والأشعرية بصفة خاصة في تطوير مفهوم النظم.

أما الثاني فقد عني بتحديد المكونات الأساسية لنظرية النظم، وهي المكونات التي استُخْلِصت من المقولات والتصورات النظرية التي عرضها الجرجاني على مرحلتين، الأولى قبل التطبيقات، حيث مَهَّد لها في عرض مبدئي، والثانية بعد التطبيقات حيث اتخذت صورة الردود على وجهات النظر المخالفة له، مدعمًا تلك الردود بالأدلة والبراهين المستخرجة من التطبيقات.

أما المحور الثاني، وهو التحليلي، فيقتصر على تحليل بعض نماذج وجوه النظم التي عالجها الجرجاني؛ للوقوف على طرقه في وصفها وتفسيرها والمعايير والأدوات التي استند إليها في ذلك. ويضم هذا المحور عِدَّة نقاط يختص كلٌّ منها بوجه من وجوه النظم، وهي التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والقصر (أو

الاختصاص).

وتتناول تلك المعالجة المسائل التي وردَت في كل وجه لبيان دور المكونات الأساسية (غرض أو قصد المتكلّم، والتشكيل اللغوي والقرائن المقالية والحالية وفَهْم المخاطَب) في عملية التفسير، وكذلك تحديد العلاقة بين القاعدة النحوية والمبدأ الدلالي، ودورها في تفسير أمثلة العدول، أو في تحليل كيفية وقوع المواءمة بين الاختيار والقصد والائتلاف.

أرجو أن أكون قد وُفّقتُ في دراسة تلك النقاط التي ارتكز عليها البحث.

والله من وراء القصد، فهو الموفق وهو المعين



مدخل

(١)

الخلاف الفكري حول ماهية الإعجاز القرآني وأثره في نشأة مفهوم «النظم» وتطوره

لاشك أن البحث في الإعجاز قد أدى إلى وضع مجموعة من المعايير الموضوعية التي يمكن من خلال توظيفها توظيفًا منضبطًا اكتناه مستويات لغوية متعددة، تتصاعد قيمتها بقدر ما تحوي من قيم وعلاقات، وعلى ذلك يكون الهدفُ من إعادة النظر في تلك التحليلات التطبيقية المتنوعة لكمٍّ وافٍ من النماذج المختارة، بحس مرهف، وتأمل عميق، ودراية واعية مناقشةَ تلك المبادئ الجوهرية الواضحة التي تشكل أسس نظرية معاني النحو (النظم)؛ حتى نقف على القواعد النحوية – الدلالية الجزئية التي تضمها المقولات الأساسية الكبرى التي استَنَدَ إليها الجرجاني لوضع تفسيرات دقيقة متميزة لنصوصٍ متباينة (شعرية ونثرية) من مستويات لغوية مختلفة.

ثمّة اتفاق بين الباحثين حول كفاءة الجرجاني غير المسبوقة في تسخير تلك القواعد أو المبادئ والمشكّلة لدعائم نظرية النظم متجاوزًا الإطار التفسيري المحدد لها بإتاحة مساحة أكبر للقواعد الدلالية غير المقيدة إلى جوار القواعد النحوية الإجبارية، وأدى ذلك النهج إلى اتساع دائرة الاحتمالات أو الاختيارات الأسلوبية التي تتمايز فيما بينها تمايزًا ملموسًا من حيث النتيجة (الدلالة النهائية) التي تفرزها كل عملية تغيير تَحْدُث في بنيةٍ بعينها، وإنْ كانَ من الحتمي أن ننبه إلى أن ذلك التغيير لا يَقَع إلا في كيف البنية دون كمها؛ فلا معنى للبحث عن القيمة لديه في الخروج عن الصحة النحوية لأنها مسلمة، وتكمن القدرة التفسيرية – بناء على ذلك – في اكتشافها من خلال المقابلة بين الأبنية وتحولاتها وما تحققه من دلالات خاصة.

وهكذا فإني لا أرى أدنى قيمة في الفصل بين المبادئ النظرية العامة لمعاني النحو (النظم) وهي: التقديم والتأخير والحذف والذكر والقصر والفصل والوصل وغيرها التي برزت بوضوح من خلال تحليلات تطبيقية مختلفة، وبين الأفكار والتصورات التنظيرية التي تقدمت عليها في عرض دلائل الإعجاز وحقيقتها، فقد ضم مستوى التنظير الأول مجموعة من المقدمات التمهيدية التي اتخذت صورة الجدل المنطقي الذي يقوم على تقديم وجهة النظر والرد عليها بأدلة وحجج وبراهين مقبولة ومقنعة على طريقة المتكلمة، وهكذا فإن مستوى التطبيق الذي يعقبه يدعم الردود النظرية السابقة، وتمثل تلك التطبيقات – من وجهة نظري – صلب النظرية؛ لأنها الإضافة الفعلية، بعد مراحل عدة سابقة لم يُتجاوز فيها حدُّ إثبات الإعجاز على مستوى المقولات العامة والتصورات النظرية في مستوى التنظير، وتكون المناقشات التالية للتطبيقات عنصرًا مكملاً ومدعمًا جزءًا ثانيًا لمستوى التنظير المتقدم. وعلى ذلك فإن دلائل الإعجاز يتكون من تمهيد نظري، يعقبه تحليلات تطبيقية تفسر تلك النظرات التي أثيرت في التمهيد، ويختتم بردود على وجهات النظر المخالفة مكملة للتمهيد ومستخلصة الأدلة والحجج من المستوى التطبيقي.

ذهب عدد من الباحثين إلى شيوع تلك الأفكار أو التصورات العامة التي ضمتها نظرية النظم في البيئة الإسلامية في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي؛ إذ قد وصلت إلى مرحلة متقدمة في النضج على أيدي عدة أجيال من المفكرين المسلمين وبخاصة المعتزلة والأشاعرة، وهذه مسألة مهمة سنقف عندها فيما بعد وقفة متأنية لتحديد قدر الصدق في ذلك، والحق أننا – كما سنبين بعد قليل – لا نرى تفرد عبد القاهر في مستوى التنظير، إلا من حيث وَقَفَ بحق على الجهود السابقة عليه في مسألة الإعجاز، واستخلص لنفسه منها تصورات عدة وَفَّق بينها لتشكيل نظرية معاني النحو، بل نرى أن جوهر التفرد يكمن في

تلك التحليلات التي تجاوز بها حدود التنظير التي توقف عندها من سبقه أو عاصره إلى رحابة التفسير بالتمثيل، ووفّق إلى حدٍّ بعيد في الربط بين التنظير والتطبيق، وتُمثّلُ العلاقة بينهما العمقَ الحقيقي لنظرية النظم حيثُ يمكن إعادة النظر في تلك التحليلات لاستخلاص القواعد الجزئية الخاصة المفسرة لتلك المبادئ النظرية العامة.

بَرَز مصطلح النظم خلال بحث العلماء في أسباب تَعَذُّر الإتيان بمثل القرآن، أو بعبارة أخرى كان لمحاولة إثبات وقوع الإعجاز القرآني بالنظم أثر واضح في ظهور هذا اللفظ، واستخدامه منذ فترة مبكرة استخدامًا اصطلاحيًّا يُوجِبُ ملاحظة خصوصيته في المؤلفات المختلفة التي عالجت الإعجاز القرآني ومتابعة جهود العلماء المتواصلة في توسيع دلالته، غير أننا لا يمكن أن نغفل في هذا السياق تلك العلاقة الوثيقة بين محاولات العلماء لإثبات الإعجاز القرآني بالنظم والمذهب الكلامي والأصولي لكل عالم من هؤلاء العلماء؛ إذ لا شك في رأيي في أن الخلافات الكلامية والأصولية بينهم قد أثرت في دراستهم للإعجاز القرآني[1]، ومن ثم في تطوير مفهوم النظم، تأثيرًا جليًّا؛ ولذا فإني أوافق الأستاذ أحمد أبو زيد في أن «هؤلاء العلماء حملوا معهم كثيرًا من خلافاتهم الكلامية والأصولية إلى ساحة البحث اللغوي، وأحبَّ كلُّ فريقٍ أن يضع في اللغة والبيان أصولاً ونظريات موافقة لأصول مذهبه وعقيدته؛ فوقع الخلاف بينهم في قضايا اللغة والبيان بسبب الخلاف الذي كان بينهم في أصول الدين، كما تأثروا بثقافتهم ومناهجهم الكلامية في معالجة المشاكل اللغوية»[2].

---

(١) ترجع معالجتنا لهذه القضية ما ذهب إليه العَلاّمة أمين الخولي في كتابه «فن القول» ص ٧٣ من تأثير الاتجاه الكلامي عند الجرجاني على فكرة النظم. انظر أيضًا اعتراض د. أحمد بدوي في كتابه «من بلاغة القرآن» ص ٣٩٤ على هذا الرأي.

(٢) مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن ص ١٦.

وفي الواقع أرى أنه يمكن أن نصور الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة، وهما الفريقان اللذان عُنوا بهذه القضية عناية فائقة، على نحو معين، فليس صحيحًا أن الخلاف بينهما في كافة جوانب القضية، بل أرجح أن الاتفاق في أغلب وجهات النظر يتكشف من خلال تأثر كل طرف بمقولات الطرف الآخر؛ إذ لم يكن من المستطاع تطوير كل طرف لأفكاره وتعديلها والإضافة إليها إلا من خلال ذلك التأثر المتبادل. بيد أن الخلاف في رأيي يكمن في الاتجاه إلى إثبات الإعجاز القرآني؛ أي نقطة البداية، فعلى حين يتجه المعتزلة (أصحاب الاتجاه العقلي) من الجانب المرئي (أو المقروء أو المادي أو الحسي) إلى غير المرئي، يتجه الأشاعرة (أصحاب الاتجاه الوجداني) من الجانب غير المرئي (أو المسموع أو المعنوي أو غير الحسي) إلى المرئي، أو بعبارةٍ أخرى يتجه المعتزلة من الدال إلى المدلول، بينما يتجه الأشاعرة من المدلول إلى الدال في إثبات الإعجاز القرآني، ويتضح إصرار المعتزلة على أن إثبات النظم لا يتحقق إلا من خلال الدال أولاً بمراجعة النظر في المبدأ الذي التزموا به في الأغلب، وهو أن المعاني لا يقع فيها تزايد وإنما يقع التزايد في الألفاظ التي تعبر عنها، وهو المبدأ الذي يمثل جوهر النظرية الاعتزالية في النظم، في مقابل المبدأ المضاد الذي اختص به الأشاعرة، وهو أن الألفاظ لا يقع فيها تزايد وإنما يقع التزايد في المعاني التي تدل عليها، وهو المبدأ الذي يمثل جوهر النظرية الأشعرية في النظم.

إن في ذكر الجرجاني للجاحظ والرماني والهمذاني وسيبويه والفارسي والسيرافي وغيرهم إشارةً كافية على عدم إنكاره للجهود التي بذلها هؤلاء العلماء في بحث وجوه الخطاب وأساليب الكلام المختلفة، بما في ذلك وجوه الإعجاز القرآني، وقد صبت كل أشكال هذا التأثر في بوتقة واحدة لبلورة نظرية معاني النحو على يد الجرجاني، واكتمال معالمها التي تناثرت في مؤلفات هؤلاء الرواد. وعلى ذلك يكون من الواجب في هذا السياق تتبع استخدام مصطلح «النظم» لدى العلماء الذين عنوا بقضية الإعجاز القرآني، وإنْ كنا نرى

أن هذه القضية بفروعها المختلفة قد شغلت عددًا غير قليل من الباحثين، وبذلوا في درسها جهودًا لا يمكن إنكارها، وأنه لا قيمة – لذلك – في تكرير ما قاموا به، بيد أن هدفنا يختلف عن أهدافهم؛ إذ إنه ينحصر هنا في محاولة الإجابة عن تساؤل جوهري يتعلق بمدى تأثر، أو في لفظٍ أدق بكيفية تأثر عبد القاهر بما ورد لديهم حول مفهوم النظم، حتى إذا ما تناولنا نظرية النظم عند عبد القاهر نفسه بشكلٍ مستقل نستطيع أن نقف على القدر الذي استقاه في بنائه لمكونات نظرية معاني النحو من مؤلفاتهم والقدر الذي استقل به، فلم يأخذه عن أحد، وإنما وضعه بجهده عن دراية وعمق مستكملاً جوانب النظرية لتشكل نهجًا مستقلاً يضم مجموعة من المعايير التحليلية الدقيقة للنصوص اللغوية التي تحقق قدرًا كبيرًا من الموضوعية والانضباط والاطراد.

وهكذا فإننا ننطلق هنا من مقولة عبد القاهر نفسه حين صرح بأنه انتفع بجهود سابقيه في النظم، فقد قال: «وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره والتنويه بذكره، وإجماعهم على أن لا فضلَ مع عدمه ولا قدر لكلامه إذا هو لم يستقم له ... » ولا نبغي من وراء ذلك التتبع إلا التدليل على كيفية التأثر، ومن ثم فإننا نقتصر على بيان خصوصية مصطلح «النظم» لدى بعض العلماء في دراستهم للإعجاز القرآني وجعل خصائصه (أو مظاهره أو وجوهه) ملامح بارزة دالة على ذلك الإعجاز.

ومن أهم هؤلاء الجاحظ المعتزلي (ت ٢٥٥ هـ) الذي أورد مصطلح «النظم» في مواضع معينة من مؤلفاته، نعرض لبعض نصوص منها في إيجاز شديد، ففي معرض حديثه عن تحدي القرآن للرافضين كونه منزلاً يقول: إذا طلب الله تعالى إليهم أن يأتوا بعشر سور من مثله في النظم ،والروعة في التأليف ... فما بال القرآن وقد جمع إلى النظم الرائع المعاني الفائقة[1]. ويقول في وصف القرآن:

(١) رسائل حجج النبوة ص ١٤٤.

وفي كتابنا المنزل – أي: القرآن – الذي يدل على أنه صدق، نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد، مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها مَنْ جاء به»[1].

ليس في وصف النظم بأنه «رائع وبديع» تحديد دقيق له؛ إذ لا خلاف في أن الوصف مغاير للتعليل، غير أننا نلاحظ تجاور مصطلحي النظم والتأليف منذ فترة مبكرة، كما أنه قد وضع النظم في مقابل المعاني مما يرجح عودة النظم إلى غير المعنى، وهو ما يتسق – في حقيقة الأمر – مع مذهب الجاحظ المعروف بعنايته الفائقة بالألفاظ وصياغتها وجمال تأليفها وسهولة مخارجها .. إلى آخره (جودة السبك). ويؤدي ذلك لا محالة إلى جعل المزية في الألفاظ وتقديمها على المعاني، فهو القائل: المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي[2]. ولا يعني ذلك أنه أسقط المعاني جملة، وإنما أكدَّ مرارًا أنها وحدها لا تكوِّن الكلام البليغ، وأن الألفاظ لا بد أن تكون على أقدار المعاني في كل مزية يتميز بها المعنى؛ فلا بد إذن من وقوع توازن بين الألفاظ والمعاني للوصول إلى قمة البلاغة حيث يكون الإعجاز، ويكون اتجاه إثبات دلائله أو وجوهه من الدال وصفاته المتمثلة في حسن الصياغة وجودة السبك وكمال التركيب ودقة التأليف وجمال (روعة) النظم، وهكذا فلا يشكل النظم إلا دليلاً ضمن أدلة (أو دلائل) عدة تحقق بها الإعجاز القرآني.

ويصعب أن تقبل وجهة نظر من حاول إثبات أن الجاحظ قد حصر إعجاز القرآن في نظمه، بيد أن ما نقله الجرجاني عنه من تحليلات لبعض الآيات القرآنية يؤكد وضوح دلالة النظم لديه، فقد لاحظ العلاقات بين الآيات بعضها

---

(١) الحيوان ٤/ ٩٠.

(٢) السابق ٣/ ١٣١.

وبعض والكلمات بعضها ببعض، وإن كان بشكل محدود ومجتزأ، يختلف عما أضافه الجرجاني اختلافًا بينًا، مما يؤكد خصوصية مصطلح «النظم» لدى الجاحظ، ومحدوديته وعنايته بجماليات الصياغة اللفظية (العناصر البلاغية الأخرى) مثل السجع والازدواج والإيجاز والمجاز والبديع والاستعارة ... عنايةً طغت على غيرها.

تذكر المصادر وكتب التراجم بعضَ العلماء الذين ألفوا كتبًا في إعجاز القرآن حملت اسم (نظم القرآن) بوجهٍ خاص، ولكنها للأسف لم تصل إلينا، منها كتاب أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ) وأحمد بن سليمان (ت ٣٢٢هـ) وأحمد بن علي، المعروف بابن الإخشيد المعتزلي (ت ٣٢٦هـ). ومن البديهي ألا نستطيع مناقشة ما أكده عدد من الباحثين من تأثر الجرجاني بهذه المؤلفات مناقشة موضوعية، وبخاصة تكرار الإشارة إلى اعتماد الجرجاني في وضعه لمعالم نظريته على كتاب أبي عبد الله محمد بن يزيد الواسطي المعتزلي (ت ٣٠٦ هـ) المسمى «إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه». فمن أين لهم ذلك، وكيف استطاعوا إثبات تلك الصلة وذلك التأثر وقد ضاع هذا الكتاب؟ هل يسوغ العنوان ذلك الإصرار على أن الجرجاني قد نقل عنه كلامه كاملاً؟[1].

والحق أننا لا نستطيع التحقُّق من كيفية التأثر على نحوٍ دقيق إلا من خلال

---

(١) ذهب د. بدوي طبانة في كتابه: البيان العربي ص ١١٢ إلى أن فكرة النظم ليست من اختراع الجرجاني، بل سبقه إليها الواسطي، وقد تأثر به د. العمري في كتابه: المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني ص ٩٣، وردد ما قاله د. طبانة. وقد اختلف الباحثون حول صلة الجرجاني بالثقافة اليونانية، فأكد د. إبراهيم سلامة و د. شوقي ضيف تأثر الجرجاني بأرسطو، في حين نفى د. أحمد بدوي تأثره به، وربما يرجع تحليلنا صلته الوثيقة بالجاحظ والرماني والباقلاني وعبد الجبار وسيبويه وأبي علي الفارسي وغيرهم وعمق تأثره بهم.

تتبع تطور مفهوم النظم فيما ورد إلينا فعلاً من مؤلفات في إعجاز القرآن خاصة.

وفي كتاب الرماني المعتزلي (ت ٣٨٦هـ) «النكت في إعجاز القرآن» نلحظ إضافة في استخدام مصطلح «النظم»، ويتضح ذلك في معرض حديثه عن مراتب البلاغة وجعل أعلاها طبقة في الحسن (المعجز) بلاغة القرآن، ولا يفهم قصده من ذلك إلا من خلال تحديده للبلاغة بقوله: (وإنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ)(١).

ونستنتج من ذلك أنه يجمع بين المعنى واللفظ معًا؛ أي: أنه لا يختلف عما انتهى إليه الجاحظ - كما بينا - من ضرورة وقوع توازن بين اللفظ والمعنى للوصول إلى قمة البلاغة حيث يكون الإعجاز القرآني، وكذلك حين تحدّث عن مراتب البيان جعل أعلاها مرتبة ما جمع أسباب الحُسْن في العبارة من تعديل النظم حتى يحسن في السمع، ويسهل على اللسان، وتتقبله النفس تقبل البَرْد، وحتى يأتي على مقدار الحاجة فيما هو حقه من المرتبة(٢).

وقد شغف الرماني أيضًا ببيان جماليات الصياغة اللفظية، متجاوزًا الجاحظ في دقة التصنيف والتقسيم والتحديد، ويهمنا هنا تفريقه بين دلالة الأسماء والصفات ودلالة التأليف، فقد عد الأولى متناهية، أما الثانية فليس لها نهاية؛ ولهذا صار التحدي فيها بالمعارضة لتظهر المعجزة(٣).

ويستنتج د. العمري من ذلك أن «الكلمة الفصيحة وحدها لا اعتبار لها في نفسها، بل تستمد قيمتها البلاغية من حسن موقعها وتنسيقها وملاءمتها لما قبلها

---

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٧٥، ٧٦.

(٢) السابق ص ١٠٧.

(٣) السابق ص ١٠٧.

وبعدها ... وأن التصرف في اللفظ – في نظر الرماني – محدود، أما التصرف في التأليف فغير محدود، وذلك حال التأليف القرآني، وفيه يكمن إعجازه[1]. ونضيف أن فكرة عدم تناهي دلالة التأليف (الذي يجاور النظم أحيانًا) لدى الرماني قد أثرت في وضوح تصور الجرجاني وعمقه حول دور العلاقات في تشكيل القيم، وهكذا يتبين لنا اتساع مفهوم «النظم» أو «التأليف» لدى الرماني، غير أنه لم يشغل إلا حيزًا محدودًا مقارنة بما شغلته المعايير البلاغية الأخرى، وبخاصة ما تتعلق بالصياغة والسبك والرصف، مما يرجح استمرار الاتجاه الراسخ لإثبات دلائل الإعجاز انطلاقًا من الدال وعلاماته المحسوسة.

ويخط الخطابي (ت ٣٨٨هـ) مسارًا خاصًا به في هذه القضية، إذ اتضحت حدود مصطلح النظم على يديه في «بيان إعجاز القرآن» وضوحًا جليًا، حين عقد بين مصطلح «النظم» واللفظ صلة وثيقة في مقابل المعنى، يقول: ... وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور (لفظ حامل ومعنى به قائم ورباط لهما ناظم) منه في غاية الشرف والفضيلة، حتى لا ترى شيئًا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظمًا أحسن تأليفًا وأشد تلاؤمًا وتشاكلاً من نظمه .... واعلم أن القرآن إنما صار معجزًا؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مُضَمَّنًا أصح المعاني[2]. ونستخلص مما سبق ارتباط مصطلح النظم بالتأليف والتلاؤم والتشاكل، وكذلك تضمن نظوم التأليف للألفاظ والمعاني معًا، غير أن دخول الأولى لازم أولاً لتحقيق وجود الثانية، وتلك إضافة أخرى أسهمت في اتساع دلالة المصطلح لديه، فقد جعل أشكال النظم (أو رسوم النظم) ضابطًا للألفاظ والمعاني معًا، فلا قيمة للفظ وحده ولا

---

(١) المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني ص ١٣٤.

(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٣٧.

للمعنى وحده، وإنما تتحقق صورة النظم حال تفاعل الألفاظ مع المعاني.

يقول الخطابي: **فأما المعاني التي تحملها الألفاظ، فالأمر في معاناتها أشد؛ لأنها نتائج العقول وولائد الأفهام وبنات الأفكار، وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر؛ لأنها لجام الألفاظ وزمام المعاني، وبه ينتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه ببعض، فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان**[1].

فعلى الرغم من تأكيده أن النظم (أو التأليف) لا يتحقق إلا من خلال تفاعل الألفاظ مع المعاني، إلا أنه يعود ليقدم المعنى على اللفظ، كما توضح العبارة السابقة، متسقًا في ذلك مع جوهر مذهبه في إثبات الإعجاز القرآني انطلاقًا من المدلول إلى الدال.

أما الباقلاني (ت ٣٨٨هـ) فينفرد في كتابه «إعجاز القرآن» بكثرة استعماله لمصطلح «النظم» موافقًا السابقين عليه في الدلالة الخاصة بكل منهم في مواضع، مخالفًا إياهم في مواضع أخرى من خلال إضفاء دلالة جديدة عليه وربطه بمصطلحات أخرى تَلَقَّفَها مَنْ جاء بعده؛ مثل: وجوه الخطاب، وأنواع الخطاب، وتصاريف الخطاب، ووجوه الكلام، وأساليب الكلام، ومقارف الكلام. ومن الأدلة على مسايرته مَنْ سبقه في الجمع بين النظم والتأليف قوله: **ليس شيء من ذلك بمعجز في النظم والتأليف**، وقوله: **ومتى أمكن أن تدعى الفُرْس في شيء من كتبها أنه معجز في حسن تأليفه وعجيب نظمه**[2]. ويوافقهم أيضًا في وصف النظم بأنه عجيب وبديع وحسن، وأن إعجاز القرآن يرجع إلى كونه بديع النظم، عجيب التأليف، متناهٍ في البلاغة.

أما ما انفرد به فهو استخدامه مصطلح النظم في معنى طريقة التأليف الخاصة

---

(١) السابق ص ٣٦.

(٢) بيان إعجاز القرآن ص ٤٤، ٤٥.

أو المتفردة التي تخالف أساليب الكلام ووجوه الخطاب الأخرى حيث يقول: وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه وتباين مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم، وله أسلوب يختص به، ويتميز في تصرفه من أساليب الكلام المعتاد ...[1]، أما المعنى الآخر الذي تحقق له امتداد واضح ليصل إلى عبد القاهر ويدخل في صلب نظريته فهو قوله: فليس الإعجاز في نفس الحروف، وإنما هو في نظمها وإحكام رصفها، وليس لها نظم سواها، وهو كتتابع الحركات، ووجود بعضها قبل بعض، ووجود بعضها بعد بعض، وليس هذا هو التأليف الذي ورد لدى الخطابي، غير أنه يرتبط في رأيي بمصطلح آخر لا يقل عنه أهمية، أعني مصطلح «النظم»؛ إذ يقول في معرض حديثه عن تحدي القرآن للملاحدة ووقوع عجزهم عن الإتيان بمثله في نظمه وتأليفه: ... لأن من قدر على نظم كلمتين بديعتين، لم يعجز عن نظم مثلهما، وإذا قدر على ذلك قدر على ضم الثانية إلى الأولى، وكذلك الثالثة حتى يتكامل قدر الآية والسورة[2].

وهكذا يتبين بوضوح تأكيده على الصلة بين مصطلحات الإعجاز: النظم والتأليف والرصف والضم، ومخالفته للمعتزلة في العناية باللفظ وعدم حصر الإعجاز فيه، والتركيز على النظم الذي به يتحقق الإعجاز، غير أن ذلك لا يسوغ تجاوز ذلك الحد الذي وصل إليه إلى القول بأن النظم بمعناه الخاص لدى الجرجاني، وبخاصة مقولة «أن ترتيب الألفاظ في العبارة خاضع لترتيب معانيها في النفس»، يمكن تلمسها في كلام الباقلاني، وفي الواقع لا يمكن استخلاص ذلك من كلام الباقلاني ولا الخطابي برغم وضوح مفهوم النظم لديهما، غير أن

---

(١) السابق ص ٥٢، وص ٧٥ أيضًا.

(٢) بيان إعجاز القرآن ص ٤١.

ذلك الوضوح لا يسوغ لنا الإفراط في التأويل والاستنتاج، ولكنه يجعلنا نرجح من خلال العرض السابق أن فكرة النظم في حد ذاتها لم تُعد غامضة، كما يزعم بعض الباحثين، وإنما تكمن المشكلة في تجاوز الإطار النظري إلى التطبيق الذي نتحقق من خلاله من صحة المقولات النظرية وصدقها وقدرتها من خلال نماذج تحليلية كافية على كشف أسرار النظم أو دلائل الإعجاز، وهو ما لم يتحقق إلا عن طريق الجرجاني كما سنرى فيما بعد.

ولما كنا نؤمن بأن الجدل الفكري بين المعتزلة والأشعرية قد ولد - بحق- أفكارًا وتصورات لغوية بالغة القيمة توجب مراجعتها وإنعام النظر فيها لاستخلاص كيف أثر ذلك الجدل المستمر بينهما في تطوير، بل وتعديل الملامح الجوهرية المشكّلة لنظرية النظم، وفي ضوء هذا التصور فإن العلاقة بين كلام القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت٤١٥هـ) وكلام الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) تعادل في قيمتها وأهميتها - في رأيي - تلك العلاقة القائمة بين كلام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وكلام القاضي عبد الجبار. فقد هاجم القاضي عبد الجبار «النظم» بالمفهوم الذي انتهى إليه الباقلاني بوجهٍ خاص، وإن كنت ألاحظ أن الرغبة في نقض ما كان يدور في بيئة الأشعرية من أقوال قد أدى به إلى ردِّ كثيرٍ مما قاله المعتزلة السابقون في النظم[1]، غير رأي شيخه أبي هاشم الجبائي (ت ٣٢١هـ). فقد اعتمد - في حقيقة الأمر - على فكرته الأساسية، واستكملها مضيفًا إليها في وضوح كما سنرى بعد قليل، وإن لم يخرج عن جوهر الاتجاه الاعتزالي الذي يلزم المادي المحسوس.

وَجَّه القاضي عبد الجبار نقضه إلى ما انفرد به الباقلاني، كما أشرنا من قبل،

---

(١) فهو - على سبيل المثال - يخالف الجاحظ وأمثاله الذين يرجعون إعجاز القرآن إلى نظمه وطريقته، ويناصر الرماني في محاولته بسط بلاغة الألفاظ والمعاني وتبين وجوهها. انظر: البلاغة تطور وتاريخ ص ١٦.

حيث استخدم مصطلح النظم في عدة معان، غير أنه ألح على معنًى بعينه، هو أثر الاتجاه العقلي الاعتزالي الذي يؤمن بالدليل متمثلاً في القاضي عبد الجبار، أعني استعماله في معنى: طريقة التأليف الخاصة، مما دفع إلى الظن بأنها فكرته الوحيدة الجوهرية، وهي قوله: وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه وتباين مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم، ومباينٌ للمألوف من ترتيب خطابهم ... وفي ذلك الكلام دَفْعٌ بقضية التحدي إلى دائرة المحال الذي يرفضه المعتزلة؛ لأنه في رأيهم نهج يبطل الإعجاز، ولا بد من وقوع الإعجاز في دائرة الممكن، في دائرة مفهوم الفصاحة الذي يضم جزالة اللفظ وحسن المعنى، دون النظم الذي يعني طريقة التأليف الخاصة المتفردة الخارجة عن المعهود والمباينة للمألوف.

يقدم القاضي عبد الجبار في بيان الفصاحة التي بها يَفْضُل بعض الكلام على بعض في الجزء الخاص من كتابه بإعجاز القرآن، رأى شيخه أبي هاشم الجبائي: إنما يكون الكلام فصيحًا لجزالة لفظه وحسن معناه، ولا بد من الاعتبارين معًا، وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص؛ لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر، والنظم مختلف، إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة، وقد يكون النظم واحدًا، وتقع المزية في الفصاحة، فالمعتبر ما ذكرناه؛ لأنه الذي يتبين في كل نظم وكل طريقة[1].

لم يأتِ الجبائي في تلك العبارة بجديد؛ لأن الجزء الأول منها، وهو عودة الفصاحة إلى جزالة اللفظ وحسن المعنى معروف لدى المعتزلة والأشعرية قبله، ولكن نلحظ بعد ذلك أنه لا يرفض مصطلح «النظم» مطلقًا، وإنما يرفض فقط حصره في معنى «اختلاف الطريقة» وهو المعنى الذي اختصَّ به الأشعرية، وألحَّ

(١) المغنى في أبواب التوحيد والعدل ١٦/ ١٩٧.

عليه الباقلاني؛ لأنه كما قلت يستند إلى مبدإ اعتزالي جوهري، وهو «بطلان الإعجاز مع المحال أو وقوع الإعجاز مع الممكن»، فالجبائي إذن لم ينكر النظم، وإنما آثر استخدام الفصاحة عليه، وخالفه القاضي عبد الجبار قليلاً بالجمع بينهما حيث قال: «فلا بد من أن يعتبر مع الطريقة المرتبة في الفصاحة». ويضيف موضحًا بجلاء المبدأ الاعتزالي السابق: «فإن أراد من قال: إن وجه إعجاز القرآن النظم المخصوص، هذا المعنى، وهو: أنه تعالى خصه بالقرآن، على نظام لم تجرِ العادة بمثله، مع اختصاصه برتبةٍ في الفصاحة، فهو الذي بيناه؛ لأن خروجه عن العادة في قدر الفصاحة يوجب كونه معجزًا بانفراده، واختصاصه بنظمٍ من دون هذا الوجه لا يوجب كونه معجزًا، وإنما يقوى ويؤكد كونه معجزًا»[1].

جوهر المسألة يكمن إذن في تقديم الفصاحة على النظم بالمعنى الذي ارتضاه القاضي عبد الجبار كما سنبين فيما يلي، وليس النظم بالمعنى الذي اختص به الأشعرية، فلم يرضَ أن ينحصر الإعجاز في النظم فقط، ولا أن يتقدم على الفصاحة، يقول مؤكدًا هذه النتيجة التي انتهينا إليها دون إفراط في تأويل النصوص، فإن قال: إنه يكون معجزًا للنظم فقط، ولكونه على هذه الطريقة المباينة لمنظوم كلامهم ومنثوره، وإن لم يختص برتبة الفصاحة، فالذي قدمناه يُبْطِله، ومتى اعتُبر في كونه معجزًا كلا الأمرين، فإن أراد أن بمجموعهما يتم ذلك، فقد بينا أنه قد يتم بأن يبين من كلامهم برتبة عظيمة في الفصاحة، وإن أراد أن يؤكد ذلك فهو صحيح، وهذا هو الأقرب؛ لأنهم لا يريدون النظم دون مرتبة الفصاحة، وإنما يريدون بذلك أنه تعالى جاء بالقرآن على أوكد الوجوه في نقض العادة والمباينة، وأوكدها أن يكون نظامًا مباينًا لما تعارفوه، مع رتبته

(١) السابق ١٦/ ٣٢١.

العظيمة في الفصاحة، وهذا بيِّن[1].

فقد جعل الفصاحة إذن أعلى مرتبة من النظم، خلافًا لعبد القاهر - كما سنرى فيما بعد - الذي جعل النظم أعلى من الفصاحة، ولكن اتفق كلٌّ منهما في ضرورة وقوعهما معًا، غير أننا نلحظ أن القاضي عبد الجبار لم يوضح النظم قدر إيضاحه للفصاحة، مما يدفع بنا إلى إطلاق مصطلح «نظرية الفصاحة» - إن صح التعبير - على ما ورد في الفصل الذي عقده لبيان وجوه الفصاحة، يقول: «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقةٍ مخصوصة، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع؛ لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة، أو حركتها، أو موقعها، ولا بد مع هذا الاعتبار في كل كلمة، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات، إذا انضم بعضها إلى بعض؛ لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك كيفية إعرابها وحركتها وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها»[2].

وعلى الرغم مما في هذا النص من إضافة بالغة لا ننكر أن عبد القاهر قد وقف عليها، وأفاد من الإشارات الأخرى التي تناثرت في هذا الفصل - كما سنبين بالتفصيل - فإننا نخالف د. لاشين في استنتاجاته غير المصيبة من هذا النص وغيره، يقول معلقًا على هذا النص: فهل خالف عبد القاهر ذلك؟ قد يكون زاد على هذا، وأضفى على الفكرة من بيانه وعلمه وعقله وذوقه ما أخرج به الفكرة من حيز الابتكار إلى حيز الانتشار، ومن حيز الضيق إلى حيز التوسع....، ويقول أيضًا: ثم إن كلمة «الضم» أليست هي النظم عند عبد

---

(١) السابق ١٦/ ٣٢٢.

(٢) السابق ١٦/ ١٩٩، ٢٠٨، ٢١٣ أيضًا.

القاهر؟ وليس مطلق الضم هو المقصود، كما شوهه عبد القاهر، وإنما المراد بالضم على طريقة مخصوصة، وهذه الطريقة المخصوصة حددها عبد الجبار[1].

تلك مبالغة لا تستند إلى موضوعية؛ إذ إن مصطلح «الضم» كما أشرنا من قبل في نص صريح – قد ورد لدى الباقلاني مجاورًا للنظم، مما يؤكد معرفة عبد الجبار بما انتهى إليه الأشعرية في هذه القضية معرفة دقيقة، ثم أليس وصفهم النظم بطريقة مخصوصة هو ما رفضه عبد الجبار؟ ولا يعني ذلك بأية حال الانتقاص من دور عبد الجبار الذي عُرِف بدقة النظر ونفاذ البصيرة، بل نحاول تأكيد دوره في إكمال النقص الذي وجده في فكرة النظم لدى الأشعرية والمعتزلة على حدٍّ سواء، ومن الجدير بالذكر في هذا السياق تمييز عبد الجبار بين دلالة الكلمة حال إفرادها، ودلالتها حال استعمالها أو تركيبها تفسيرًا لما قصده من مصطلح «المواضعة»، يقول بعد أن قدم بمسلَّمة المعتزلة المشهورة، وهي أن المعاني لا يقع فيها تزايد، فإذن يجب أن يكون الذي يعتبر فيه التزايد عندنا الألفاظ: فإذا صحت هذه الجملة فالذي تظهر به المزية ليس إلا الإبدال الذي يختص الكلمات، أو التقدم والتأخر الذي يختص الموقع أو الحركات التي تختص الإعراب، فبذلك تقع المباينة[2].

لا شك أن تلك المقولات التي أضافها عبد الجبار قد أثرت في صياغة عبد القاهر للمعايير أو المكونات الأساسية لنظرية النظم، بل يمكن القول: إنه لولا التعديل الذي قام به عبد الجبار بإعادة الإحالة المستعصية على التفسير إلى الإمكان الواجب التفسير في مفردات موضوعية محددة أدت إلى تغيير جوهري

---

(١) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية ص ٥٢٣.

لا يتسع المقام لسرد كثير من الاستنتاجات والأحكام غير المصيبة التي تستند إلى أدلة مشابهة ظاهرية ودحضها.

(٢) المغني ١٦/ ٢٠٠.

في الاتجاه الأشعري، بحيث نرى الجرجاني يعنى بمعاني النحو؛ أي بالواقع، وإن كانت ليست غاية في حد ذاتها، فالغاية هي المعاني النفسية؛ إذ يقول: النظم ليس نظمًا للحروف، وإنما هو نظم للمعاني، والمتكلم يقتفي في نظم كلماته آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس[1]. فهو إذن يحافظ على جوهر النظرية الأشعرية[2]. وإن لم يَحُل ذلك دون تعديل وجهات نظرهم المختلفة في قضية الإعجاز من خلال تأثره بمقولات المعتزلة بوجهٍ عام، ووجوه الفصاحة لدى عبد الجبار بوجهٍ خاص؛ إذ لا يختلف موقفه من كلام القاضي عبد الجبار في الفصاحة وتتبعه ما توصل إليه في هذا الفصل الخاص بفصاحة الكلام من تعديلٍ جوهري للتصورات المهمة التي أسهمت في تطوير نظرية النظم تطويرًا جليًّا، لا يمكن إغفاله أو تجاهله برغم محاولات عبد القاهر لنقض كلام عبد الجبار من خلال ردود وحجج جلية لا تمس جوهر النظرية، أقول: لا يختلف موقف عبد القاهر من القاضي عبد الجبار من موقف عبد الجبار نفسه من الباقلاني من قبل؛ إذ لا يعنينا تلك الخلافات الكلامية الجدلية في حدِّ ذاتها، بل نحاول أن ننفذ منها إلى رصد مظاهر التطور الفعلي لهذه النظرية في المراحل المختلفة.

وفي ضوء تلك النظرة نختلف إلى حدٍّ ما مع بعض ما استخلصه د. شوقي ضيف من نصوص عبد الجبار النظرية التي لم تتجاوز – في حقيقة الأمر – حد التنظير، وتفتقر إلى إثبات صحة هذه المقولات النظرية من خلال أدلة مقنعة تقدمها تحليلات تطبيقية وافية لنصوص كثيرة من مستويات لغوية متباينة، وهو ما فعله عبد القاهر في دلائله. ينتهي د. شوقي ضيف بعد شرحه لوجوه الفصاحة في النص السابق إلى النتيجة التالية: وبذلك يقترب عبد الجبار اقترابًا

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٩.

(٢) تناول الأستاذ أحمد أبو زيد في كتابه المشار إليه فيما سبق هذه المسألة بالتفصيل انظر ص ٢٦، ٢٧، ٣٥، ٩٥، ٩٦.

شديدًا من عبد القاهر في تفسيره للنظم بكتابه دلائل الإعجاز، وحقًا إن عبد القاهر حاول تفسيره بتوخي معاني النحو فحسب، ولكن حين نحلل هذه المعاني نجدها تنحل إلى نفس الكلام الذي حاول به عبد الجبار تصوير الوجوه (التي) يقع بها التفاضل في فصاحة الكلام[1].

إن تحليلات عبد القاهر تكشف عما قصده من مصطلح «معاني النحو»، كما سيظهر بوضوح في المباحث التالية؛ إذ ليس همنا النقاش الجدلي الذي تعوزه الأدلة، إنها تجعلنا لا نقبل مساواته بمصطلح عبد الجبار حركات الإعراب دون تأويل، كما فعل د. شوقي ضيف حين أول عبارة عبد الجبار: «ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت في معنى، تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره، وكذلك فيها إذا تغيرت حركاتها»[2].

هل فيما سبق إشارة صريحة إلى أنه لا يقصد الحركات الظاهرة، وإنما ما وراء هذه الحركات من دلالات؟ إذا كان ذلك ما قصده عبد الجبار، فهو مع ذلك يناقض جوهر النظرية الاعتزالية، يقول د. شوقي ضيف: ولا شك في أن مَثَلَه في ذلك مثل عبد القاهر، فهو لا يريد الحركات الظاهرة، وإنما يريد معنى أعمق هو نفس المعنى الذي أراده عبد القاهر وهو النظام النحوي للكلام»[3]. ذلك ممكن إذا تصورنا أن الأمر يتعلق بمستوى واحد، فليست تلك الدلالات النحوية المرتبطة بالحركات الظاهرة في نظرية «فصاحة الكلام» مجاوزة لمستوى الواقع

---

(١) البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٧.

(٢) المغني ١٦/ ٢٠٠.

(٣) البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٧، ١١٨. تأثر د. لاشين في كتابه باستنتاجات د. شوقي ضيف تلك تأثرًا كبيرًا، ونقل عنه عبارات دون روية وإعمال للفكر، برغم أن دراسته تنصب على آثار عبد الجبار خاصة، وكان من الممكن أن تثمر تحليلاته ومقابلاته بين النصوص نتائج مفيدة لولا تأثره بمقولات وأحكام مسبقة.

اللغوي، وهو الوجه الذي يتفقان فيه مع التأويل، بيد أن الوجه الآخر الذي لا يتفقان فيه، ويختص به عبد القاهر كما سيتضح فيما بعد بالتفصيل، هو ارتباط مستوى الواقع اللغوي بمستوى آخر غير لغوي مَسَّه عبد القاهر في نصٍّ مفرد، وهو المعاني النفسية المرتبطة بقصد المتكلم، وهو ما يؤكد خصوصية نظرية «معاني النحو» وتميزها.

فالمعتبَر إذن في إثبات الإعجاز هو تلك الوجوه، أو كما يقول: بمواقع الكلام وكيفية إيراده أو كيفية تأليفه، فلا ترجع إلى بنية اللفظ في حد ذاته، ولا إلى الحقيقة والمجاز، ولا قِصَر الكلام وطوله... أما حسن النغم وعذوبة القول فمما يزيد الكلامَ حسنًا على السمع، ونختم تلك المعالجة الموجزة بذلك النص المفرد الذي أثَّر في مفهوم النظم لدى عبد القاهر تأثيرًا واضحًا لا يقل عن النصوص الأخرى التي شُغِل بها الباحثون لإثبات ابتكار النظرية لعبد الجبار وتفسيرها لعبد القاهر. يقول عبد الجبار: «وقد علمنا أن مع حضور الكلام قد يختلف الاختيار في المتخير، بحسب التجربة والعادة، فلا بد مع العلم بالكلمات من أن تتقدم للمتكلم هذه الطريقة في نفسه وفي غيره؛ ليعرف مواقع جمل الكلام، إذا تألفت فيفصل بين ما يأتلف من غيرها، ويعرف الطرائق في هذا الباب»[1].

فهو حين قرر أن يعلم أفراد الكلمات، وكيفية ضمها وتركيبها ومواقعها – كما أشرنا – التزم جوهرَ الاتجاه الاعتزالي في تناول قضية الإعجاز، فرصد الملامح أو الوجوه التي تختص بالواقع اللغوي، أما عبارته السابقة وإشارته إلى تقدم مرحلة معرفة المتكلم للمفردات وموقع الكلام في النفس على مرحلة التأليف فإنها تُؤكِّد تأثره بجوهر النظرية الأشعرية تأثرًا خفيًّا، وتُغلِّب الظن لديَّ بأن عبد القاهر والباقلاني من قبل قد تأثرا بجوهر النظرية الاعتزالية، برغم ما أظهراه من اعتراضات قوية لا تمس ظاهرها بقدر ما تمس جوهرها.

---

(١) المغني ١٦/٢٠٣.

(٢)

ملحوظات منهجية حول تشكيل المكونات الأساسية لنظرية النظم (معاني النحو)

لم يكُن ممكنًا أن نحدد كيفية تأثر الجرجاني بجهود من سبقه، ومدى ما أضافه لتشكيل نظرية متكاملة العناصر إلى حدٍّ بعيد، انفردت بكفاءة ملحوظة عند التطبيق، فقدمت تحليلات دقيقة للنصوص اللغوية المختلفة، دون أن نبرز – في التمهيد السابق – جهود علماء الإعجاز السابقين في كيفية معالجة قضية الإعجاز القرآني، ودورهم في وضع المصطلحات والمفاهيم والأدوات التي تمكن من درسها درسًا عميقًا، وإن كنا قد ركزنا على دلالة المصطلح الذي أولاه الجرجاني عناية كبرى، وأردنا أن نقف على دلالة مصطلح «النظم» عند وضعه، ونتتبع مراحل تعديلها وتطويرها.

وهكذا فإن هدفنا هنا هو بيان الملامح الأساسية التي تشكل نظرية النظم (معاني النحو) عند عبد القاهر، للوصول إلى تصور واضح في مسألتي التأثر والإضافة معًا. ومن ثم سنتناول هنا كل النصوص التي تتعلق بمفهوم النظم من خلال منهجه[1]؛ أي: التمهيد بمفاهيم أولية توضحها التحليلات التطبيقية، ثم تدعمها بتصورات نهائية تنقض كلام المخالفين وتفنّد، وجهات نظرهم في صورة ردود جدلية، يمهّد لبيان مفهوم النظم بمساواته بالتعليق، إذ يقول: «معلوم

---

(١) يرجح الأستاذ محمود شاكر في مقدمة تحقيقه لدلائل الإعجاز أن عبد القاهر كتب هذا الكتاب في أواخر حياته (دليله النسخة المخطوطة «ج») ... وأنه كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه ليجعله تصنيفًا في علم جديد اهتدى إليه .. ولكن اخترمته المنية قبل أن يحقق ما أراد ... (هـ، و) فهو يرى أنه يفتقر إذن إلى التبويب والتقسيم والتصنيف.

أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض»[1]. ثم نجده بعد ذلك يسرد أغلب المصطلحات التي استخدمت إلى جوار النظم على نحوٍ يُشْعر بأنها ترادفه؛ مثل : الترتيب والتأليف والتركيب والصياغة والتصوير والنسج والتحبير ... إلخ.

بيد أنه أراد أن يُظْهر من البداية تفرده، وأن إضافته في إثبات الإعجاز بالنظم تتجاوز إلى حد بعيد تأثره، يقول مناقضًا ليس كلام عبد الجبار وحده كما ذكر الأستاذ محمود شاكر في المقدمة (د) ودكتور شوقي ضيف في كتابه[2]، بل كلام الباقلاني أيضًا كما أشرنا من قبل، يقول: «ولكن بقي أن تعلمونا مكان المزية في الكلام وتصفوها لنا، وتذكروها ذكرًا كما يَنُصُّ الشيء ويعين، .... ولا يكفي أن تقولوا: إنه خصوصية في كيفية النظم وطريقة مخصوصة، بل تبينوها، وتذكروا لها أمثلة»[3]. ويرى كذلك أنه لا يكفي في تفسير الفصاحة إنما خصوصية في نظم الكلم، وضم بعضها إلى بعض على طريقة مخصوصة، أو على وجوه تظهر بها الفائدة ... بل لا تكون من معرفتها في شيء، حتى تفصل القول وتحصل وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم وتعدها واحدةً واحدة وتسمعها شيئًا فشيئًا[4].

إنه لا ينقض أقوال القاضي عبد الجبار الذي ذكرها في كتابه المغني (ومن ثم ما قيل: إنه تجاهل أو لم يصرح بنسبتها إليه) إنه ينقض الصورة النهائية التي اتخذتها فكرة النظم في زمانه، في القرن الرابع الهجري، فتحديد النظم بأنه طريقة

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٤.

(٢) مقدمة دلائل الإعجاز (د)، وكتاب البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٨.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٣٦.

(٤) السابق ص ٣٦، ٣٧.

مخصوصة يرجع إلى الباقلاني، وتحديد الفصاحة بأنها لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة، يرجع إلى عبد الجبار كما أشرنا، وهو ينقضهما معًا. إن في ذلك الكلام ما يؤكد أنه لم ينكر أنه قد سُبق إلى فكرة النظم وأنه لم ينسبها إلى نفسه، ولكنه يرى أن الوقوف بها عند مرحلة التنظير ليس كافيًا؛ ولذا فهو يرمي إلى تجاوز تلك المرحلة إلى مرحلة التطبيق بتفصيل الأمثلة والأدلة على تلك الوجوه النظرية للنظم، إنه يريد أن نضع أيدينا على الخصائص، وأن نُنصَّ عليها محددة مفصلة، وهنا يكمُن سر حملته على أقوال القاضي عبد الجبار الذي وصفه بعضُ الباحثين بأنه مبتكِر النظرية، وأن سر حملة عبد القاهر عليه هو سلبه ما انتهى إليه، يقول د. شوقي ضيف: وقد يمضي منذ هذا الموضع من كتابه، يحمل عليه حملات مختلفة، دون أن يقر له بالفضل والسبق، وكان يكفيه أن يدع له أصل النظرية، ويَحُوز فضلَ تفسيرها تفسيرًا دقيقًا[1].

وقد تأثر د. لاشين بهذا الرأي، وبالغ في الاستنتاج حين علّق على نص عبد الجبار الذي ذكرناه فيما سبق مفصلاً، فقال: فنرى أن عبد الجبار ابتكر الفكرة وبدأ الطريق وأضاء المشعل، واستغل ذلك كله عبد القاهر، وتلقّف الفكرة وواصل السير، فتولى شرح ذلك وتفصيله وضرب الأمثلة والاستشهاد بالشواهد[2].

ولكنه يعدل عن ذلك في مواضع أخرى فيشير إلى إفادة عبد الجبار من روافد عدة ومصادر مختلفة، ثم يعود إلى تأكيدها في خاتمة دراسته، إذ قال: وبهذا نرى

---

(١) البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٨. تابعه د. لاشين في هذا الرأي أيضًا في كتابه ص ٥٢٠، ٥٢١ وما بعدها.

(٢) بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار ص ٥٢١ وما بعدها.

أن الإمام عبد القاهر الجرجاني كان متأثرًا بأفكار القاضي عبد الجبار في نظرية النظم، وأنه أخذ الفكرة وطورها، وجعل منها علمًا له مبادئ وأصول...»[١].

والحق أنه ليس من الممكن التدليل على أن تلك الاستنتاجات تجانب الصواب في مجملها من خلال ما قدَّمته من تتبع لمفهوم النظم في مراحلٍ مختلفة قبل عبد القاهر فحسب، بل أظن أن إعادة النظر في مقولات عبد القاهر ذاتها سواء تلك التي تقدمت على وجوه النظم (أو دلائله) أي تحليلاته التطبيقية أو تلك التي أعقبتها، واستنطاق ما اختصَّت به من تصورات هو السبيل الوحيد إلى إظهار الاتجاه الذي انفرد به الجرجاني، وتقديم رؤية محددة المعالم ينعكس فيها كلُّ ما للرجل وما عليه.

ظل الجرجاني – برغم طرحه لرؤية خاصة للنظم – محافظًا على جوهر فكرة النظم عند عبد الجبار في مواضعٍ كثيرة، منها قوله: «ولا جهة لاستعمال هذه الخصال (أبهى وأزين وآنق وأعجب وأحق) غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه وأتم له، وأحرى أن يكسبه نبلاً، ويَظهر منه مزية، وإذا كان هذا كذلك، فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخبارًا وأمرًا ونهيًا واستخبارًا وتعجبًا، وتُؤَدِي في الجملة معنًى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة، هل تتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناها الذي وُضِعَت له من صاحبتها على ما هو موسومة به»[٢].

يحاول الجرجاني في هذا النص أن يحلل عملية الإبداع فيقسمها إلى عمليتين:

---

(١) السابق ص ٥٣١.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٤٣، ٤٤.

الأولى: غير لغوية، نفسية، تدور في الذهن حيث يحدث التلاؤم بين المعنى واللفظ، أو ما يطلق عليها عملية الاختيار، تعقبها الثانية: وهي لغوية، منطوقة أو بدايتها النطق حيث يوجد التأليف أو ما يطلق عليها عملية التأليف. ويكمن في تلك المقابلة بين العملية التي تقع خارج الواقع اللغوي والعملية التي تقع داخل الواقع اللغوي جوهرُ الخلاف بين عبد القاهر وعبد الجبار، إذ يتضح مما سبق تبعية ما تحقق في الواقع لما كان في الذهن في عملية التأليف، وهو في ذلك لا يناقض نفسه حين يصف الوجود الخارجي، إذ يقول: «وهل تجد أحدًا يقول: «هذه اللفظة فصيحة» إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها»[١].

إنه لا يفصل اللفظ عن المعنى؛ لأن التلاؤم أو المؤانسة أو التناسب أو غير ذلك قد وقع بينهما في العملية الذهنية الأولى، وليس من المنطقي بعد ذلك أن يتصور انفصالهما في العملية الذهنية الثانية؛ حيث لا ينفصل الاختيار عن التأليف، ويضيف الجرجاني: «وهل قالوا: «لفظة متمكنة ومقبولة»، وفي خلافه: «قلقة، ونابية، ومستكرهة»، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم، وأن الأولى لم تلقَ الثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفظًا للتالية في مؤداها؟»[٢].

النظم إذن لا يتصل باللفظ أو المعنى، وإنما بهما معًا، فهذه النظرة ثابتة لم تتغير، إذ لم يتناقض الرجل مع نفسه - كما قيل - في بعض المواضع كما سنرى فيما بعد، وإن كنا نذهب – ابتداء – إلى أن النظم لدى عبد القاهر ليس معنى

---

(١) السابق ص ٤٤.

(٢) السابق ص ٤٥.

واحدًا بعينه، وأن كل محاولة لحصره مجانبةٌ للصواب، والأولَى أن نتتبع إشاراته المتناثرة حوله لتحديد الإمكانات التي وفرتها هذه النظرية لدراسة النصوص دراسة عميقة.

فرَّق عبد القاهر بصورة مقتضبة بين دلالة اللفظ الناتجة عن الوضع اللغوي ودلالته الناتجة عن السياق حين قال في بداية النص الذي فصَّلناه من قبل: «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقةٍ مخصوصة، وذلك يعني أن الكلمة لا تُعد فصيحة في حد ذاتها؛ إذ لا بد من ملاحظة صفات أخرى لها، لا بد من ملاحظة أبدالها أو نظائرها أو ما يمكن أن يقع موقعها». وقد أُطلق على تلك الصفة الإبدالَ بمعنى عملية الاستبدال أو الإحلال أو الاختيار. بَيْدَ أن عبد القاهر قد توسع في إيضاح هذه المسألة؛ لأنها تمس المستوى المنطوق للنظم؛ أعني مستوى التأليف، يقول: «فلو كانت الكلمة إذا حَسُنَتْ حَسُنَتْ من حيث هي لفظٌ، وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها، دون أن يكون السبب في ذلك حالاً لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم، لما اختلفت بها الحال، ولكانت إما أن تَحْسُنَ أبدًا، أو لا تحسُن»[1].

في ذلك تمييزٌ واضح بين دلالة الوضع ودلالة السياق، أو بين دلالة الكلمة حال انفرادها ودلالتها حالَ تأليفها، أو بين المعنى الأول والمعنى الثاني، إلى غير ذلك من الاصطلاحات التي تعبِّر عن تفريقه بين مستويين في نصوص مختلفة وبأشكالٍ مختلفة، وتأكيده على أنه لا يُعْنَى بالأول وإنما يهمه الثاني؛ لأنه يريد أن ينفذ من الدلالة المباشرة إلى الدلالة غير المباشرة، ولا يعود النظم بأية حال في معنى من معانيه إلى الدلالة المباشرة.

---

(١) السابق ص ٤٩.

ويؤكد ذلك المعنى حين يقابل في نص آخر بين الحروف المنظومة والكلم المنظوم، فيقول: «وذلك أن «نظم الحروف» هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضٍ عن معنى، ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسمًا من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال «ربض» مكان «ضرب» لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»[1].

للحروف إذن نظم أو توالٍ أو ترتيب، ولكنه لا يدل على معنًى بعينه، إذ الترتيب عرفي أو اعتباطي، كما أنه ليست له مرحلة سابقة في الذهن سابقة على مرحلة النطق، وهو ما يعرف في البحث اللغوي الحديث باعتباطية أو جزافية أو عشوائية العلامة اللغوية؛ إذ لا يوجد ارتباط داخلي حتمي بين الدال والمدلول، بالنسبة للجزء الأول، واختلاف معنى نظم الحروف عن نظم الكلم اختلافًا جذريًا لاختصاص الثاني بالعملية النفسية بالنسبة للجزء الثاني. وأما نظم الكلم – كما يقول – فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو «النظم» الذي معناه ضم الشيء كيف جاء واتفق؛ ولذلك كان عندهم نظيرًا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كلٍّ حيثُ وُضِعَ، علةٌ تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح[2].

تختص عملية نظم الكلم إذن بمستوًى عميق غير ظاهر، يقع في نفس المتكلم؛ حيث ترتب المعاني فيها أولاً، أو يتحقق التلاؤم بين العلاقات الدلالية والتركيبية، ثم ينقل ذلك المستوى التجريدي إلى مستوى واقعي، تتحقق فيه تلك

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٩.

(٢) السابق، الصفحة ذاتها.

العلاقات من خلال عمليتي نطق الألفاظ المناسبة للمعاني المجردة، والتنسيق أو التعليق بينها وفق ذلك التصور المسبق.

وهو بذلك يخالف عبد الجبار في مفهوم الضم، وإن لم يَقُل عبد الجبار – في الحقيقة – كيف جاء واتفق، فقد قال: «ولا يمتنع في اللفظ الواحد أن تكون إذا استعملت في معنى تكون أوضح منها إذا استعملت في غيره». وقال أيضًا: «وهذا يبين أن المعتبر في المزية ليس بنية اللفظ، وأن المعتبر فيها ما ذكرناه من الوجوه». وغير ذلك مما يدل صراحة على أن عبد الجبار قد سبق إلى مفاهيم المواضعة والموقعية والدلالة اللفظية والدلالات السياقية، مما حدا بالدكتور شوقي ضيف بعد مقابلات بين أفكار عبد الجبار وأفكار الجرجاني، والانتهاء إلى حصر عبد الجبار الفصاحة في ضم الكلمة بعض إلى بعض، وتعلُّق بعض ببعض، إلى القول: بأنها هي نفس النظرية التي توسَّع عبد القاهر في شرحها بدلائل الإعجاز، حتى ليعد كتابه تفسيرًا مفصلاً لما أجمله عبد الجبار في هذا الفصل القصير، وما ذهب إليه من أن العبرة في الفصاحة التي بها يتفاضل الكلام إنما هي في مواقعه وكيفية إيراده وطريقة أدائه، وما يجري فيه من نِسَب وعلاقات نحوية[1].

ذلك يعني إذن أن نتجاهل أو نتناسى من جهة إلحاح عبد القاهر في نصوص عدة على فكرة المعاني النفسية التي تترتب في الذهن (أو العقل) في مستوى ما قبل النطق الذي يشكل القسم الأول من نظرية النظم، أما القسم الثاني وهو توالي الألفاظ في مستوى التأليف والعلاقات بينها واختلاف الدلالات باختلاف الترتيب (أو التوالي أو الضم أو البناء) فلا نشك أنه قد تأثر فيه بعبد الجبار؛ حيث جعل عبد القاهر وجهَ النظم بالموقع تفسيرًا لما توصف به الكلمة، مثل:

---

(١) البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٩.

تروقك وتؤنسك في موضع، في مقابل: تثقُل عليك وتُوحِشك في موضع آخر، ومقبولة حسنة في موضع، في مقابل: ضعيفة مستكرَهة في موضع آخر[1].

إننا لا نحاول إثبات أن عبد القاهر هو مبتكر فكرة المعنى النفسي؛ لأن في ذلك نقضًا لجوهر النظرية الأشعرية، فقد أشرنا فيما سبق إلى تلمس صورة أولية لها لدى السابقين عليه وبخاصة الباقلاني، غير أنها لم تتضح وتُفصَّل إلا على يد عبد القاهر، وها هي أدلة إضافية، على التصور الذي نرجحه؛ يقول عبد القاهر: «... ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل. وكيف يُتَصور أن يُقصَد به إلى توالي الألفاظ بعد أن ثبتَ أنه نَظْمٌ يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وأنه نظير الصياغة والتحبير والتفويف والنقش»[2].

النظم الذي يقصده هو ترتيب المعاني في النفس أولاً، ثم النطق بالألفاظ على حذوها؛ فهو إذن لا بد أن يحدث على مرحلتين؛ المرحلة النفسية، ثم المرحلة اللغوية، ولا بد أن تتقدم الأولى على الثانية؛ لأن تحقق الثانية مرهون بتحقق الأولى، ولا يعني ذلك أنهما منفصلتان؛ بل إنهما تتصلان اتصالاً وثيقًا؛ إنَّ بحث النظم في إطار هذا التصور ليس هينًا؛ فهو كما يقول صيغة يستعان عليها بالفكرة وتُستخرَج بالرَّوية، ويمضي عبد القاهر في تقديم الأدلة على رؤيته العميقة، فيقول: «واعلم أن ما ترى أنه لا بد منه من ترتب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص، ليس هو الذي طلبتُه بالفكر، ولكنه شيء يقع بسبب الأول ضرورةً، من حيث إن الألفاظ، إذ كانت أوعيةً للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجبَ لمعنًى أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٦ وما بعدها.

(٢) السابق ص ٤٩، ٥٠.

الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق، فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكرًا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه؛ لأن تجيء بالألفاظ على نسقها، فباطل من الظن....»[1].

نستخلص من ذلك الكلام عدم الفصل بين الألفاظ والمعاني، ولا تعني التبعية كما أرى الانفصال، بل هو تصور تجريدي لما يحدث في عمليتين متلازمتين، الأولى تحدث في النفس كما يقول أو على مستوى ما قبل المنطوق حيث يُحدد المدلول اختيار الدال المناسب أو الملائم، والثانية تحدث في النطق كما يقول أو على مستوى المنطوق حيث يقع التأليف، أي ترتيب الألفاظ (أو الدوال) وفق المعاني أو الدلالات النحوية، وهكذا تُقَدِّم النظرية جانبين وجهين لعملة واحدة: **الأول**: نفسي يضم الدلالة أو المعنى النفسي ويشكل قصد المتكلم أو غرض الكلام على مستوى الاختيار، **والثاني**: لغوي يضم الألفاظ المنطوقة حيث تتلاحم الدلالات المعجمية بالدلالات السياقية على مستوى التأليف، أما **الجانب الثالث** منها وهو الجانب التفسيري فلم نعرض له هنا، إذ لم يتعرض الجرجاني له في التمهيد؛ ومن ثم نؤخره حتى نقدم النصوص الدالة عليه.

وعلى ذلك يمكن أن نصور هذين الجانبين على النحو التالي:

عملية نفسية سابقة ←——— عملية لغوية لاحقة

تقع خارج اللغة ←——— تقع داخل اللغة

دلالات نفسية ←——— ألفاظ منطوقة

اختيار الألفاظ الدالة (أو الدوال) ←——— التأليف بين الدلالات المعجمية والدلالات النحوية (السياقية)

---

(1) دلائل الإعجاز ص ٥٢.

قصد المتكلم ←——— النص اللغوي

فكما أن قصد المتكلم هو الذي أنتج النص اللغوي، فإن النص اللغوي هو السبيل الوحيد للكشف عن قصد المتكلم في عملية معكوسة، فلم يكن الترتيب إذن إلا سبيلاً للتصور ومعينًا على الإفهام؛ إذ إن تأليف الألفاظ راجع حتمًا إلى تأليف الدلالات النحوية الذي يشكل صورة واقعية (أو واقعًا ماديًّا) لتأليف المعاني في النفس.

ويلح الجرجاني على ضرورة عدم تصور الفصل بينهما، فيقول: «... أنه لا يُتصور أن تُعرف للفظ موضعًا من غير أن تُعرف معناه، ولا أن تُتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبًا ونظمًا، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرًا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[1].

فليس نظم الألفاظ في حقيقة أمره إلا نظمًا للمعاني، إذ إن نظم الظاهر يرجع إلى قصد نظم غير الظاهر، ومن ثم يكون الوصول إلى «مرام نظم المعاني أشد عسرًا من مرام نظم الألفاظ» فليس وصف اللفظ بمنفصل عن وصف المعنى، سواء قلنا فصاحة أو نظمًا، فالمزية أو الفضل يتقاسمها اللفظ والمعنى معًا، إذ يقال: «معنى لطيف ولفظ شريف» فهل يمكن أن نعزل النصوص بعضها عن بعض لإثبات أنه كان من أنصار المعنى وأنه أهمل اللفظ في مواضع، ثم يؤول كلامه في مواضع أخرى بأنه أنكر أن يكون للمعاني مزية، وبأنه كان مضطربًا في

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٣، ٥٤.

نظريته وبأنه لم يسعفه الزمن لإعادة ترتيب أفكاره والنظر فيها واستبعاد أوجه الخلط والاضطراب بين أجزائها[1]. إننا نرجح من هذه النصوص وغيرها خصوصية نظرته إلى قضية الإعجاز، فهو لم يهمل فيها قيمة اللفظ؛ ألم يقل ردًا على من عُنِي بالمعنى وحده: (غلط من قدم الشعر بمعناه وأقل الاحتفاء باللفظ) كيف يكون ذلك وقد بينا أن جوهر نظرته تكمن في أنه لا سبيل للوصول إلى المدلول (المعنى) إلا من خلال الدال (اللفظ) ويقول الجرجاني: «لا يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى، وإنما يصعب مرام المعنى بسبب اللفظ، هل يُتَصور أن نرتب معاني أسماء وأفعال وحروف في النفس ثم يخفى علينا مواقعها في النطق، حتى نحتاج في ذلك إلى فكر وروية؟ وذلك ما لا يشك فيه عاقل إذا هو رجع إلى نفسه، وإذا بطل أن يكون ترتيب اللفظ مطلوبًا بحال، ولم يكن المطلوب أبدًا إلا ترتيب المعاني ...... فقد اضمحل كلامه»[2].

أي: كلام من حصر المزية والإعجاز في اللفظ وحده، وكذلك من قصرها على المعنى في الظاهر لأنه القصد في فكر الجرجاني؛ لأن اللفظ لا يتصور منفصلاً عن المعنى؛ إذ لا بد لكل دال مدلول، ولذا ينبغي أن يؤول ترتيب الألفاظ؛ لأنه ليس مقصودًا لذاته، بل هو كناية عن ترتيب المعاني؛ لأن ما يظهر في النطق إنما هو ترتيب الألفاظ، فإذا حصرناه في مستوى النطق، فقد بترنا الظاهر عن الباطن الذي يمثل الأساس لمستوى المنطوق، أعني مستوى ما قبل النطق، الذي تحَقق فيه الاختيار الدقيق للألفاظ القادرة على حمل المعاني التي استوعبت قصد المتكلم أو الغرض من الكلام.

---

(١) نقل الأستاذ وليد محمد مراد في كتابه «نظرية النظم» ص ١٣٥ رأي د. شوقي ضيف في كتابه البلاغة تطور وتاريخ ص ١٦٢، ١٦٣ نقلاً حرفيًا، ولا يتسع المقام لنقضه، اكتفاءً بأدلة المتن.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٦٢.

ولذا فكل وصف للظاهر؛ أي للفظ يرجع في حقيقة الأمر إلى الباطن؛ أي إلى المعنى، وهو استنتاج يرجحه ربط أو وصل ما نستخلصه من علاقات وثيقة بين نصوصٍ عدة (بعد استقصاء شامل لها)، أفاد تكرار بعضها في إيضاح خصوصية تصور الجرجاني للعلاقة بين اللفظ والمعنى من جهة، والتنبيه إلى أنه لم يستخدم مصطلح النظم في معنى واحد بعينه من جهة أخرى. يقول الجرجاني في تفسير القصد من «الترتيب» : «قيل له: لما كانت المعاني إنما تتبين بالألفاظ، وكان لا سبيل للمُرَتِّب لها الجامعِ شملَها إلى أن يعلمك ما صنع في ترتيبها بفكره، إلا بترتيب الألفاظ في نطقه، تجوزوا فكَنوا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، ثم بالألفاظ بحذف «الترتيب»، ثم أتبعوا ذلك من الوصف والنعت ما أبان الغرض، وكَشَفَ عن المراد؛ كقولهم: «لفظ متمكن» يريدون أنه بموافقة معناه لمعنى ما يليه كالشيء الحاصل في مكان صالح يطمئن فيه، و«لفظ قلق ناب» يريدون أنه من أجل أن معناه غير موافق لما يليه، كالحاصل في مكان لا يصلح له، فهو لا يستطيع الطمأنينة فيه، إلى سائر ما يجيء في صفة اللفظ، مما يعلم أنه مستعار له من معناه، وأنهم نحَلوه إياه، بسبب مضمونه ومؤداه»[١].

وفي الواقع يمثل هذا النص – في رأيي – تمهيدًا للانتقال من مستوى ما قبل المنطوق، حيث اطمأن إلى أنه من خلال نصوص مختلفة[٢] قد وضح ماذا يعني النظم هنا في ضوء العلاقة بين ترتيب المعاني وترتيب الألفاظ، على مستوى المنطوق، حيث يُستخدَم النظم في معنى التعليق أو التأليف بين المعاني النحوية أو العلاقات النحوية؛ لأنه لما كانت الألفاظ لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها كما قال، فإن الفكر لا يمكنه أن ينفذ منها إلى الدلالات النفسية، فتكون

(١) دلائل الإعجاز ص ٦٤.

(٢) لا يتسع المقام لذكر كل تلك النصوص التي قمنا بحصرها، ونكتفي ببعضها تجنبًا للتكرار.

العلاقات بين معاني هذه الألفاظ أو ما يعبر عنه بمعاني النحو هي السبيل الوحيد للكشف عن تلك الدلالات النفسية.

وهكذا لا تخرج النصوص التي تتناول النظم بهذا المعنى الأخير (التعليق) عن المستوى اللغوي، فلا تصف إلا ما يحدث على مستوى التأليف، يقول عبد القاهر: «اعلم أن ليس «النظم» إلا أن تَضع كلامك الوضع الذي يقتضيه «علم النحو»، وتَعمل على قوانينه وأصوله، وتَعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحَفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تُخل بشيء منها»[1]. وهو بذلك يريد أن يقدم للطريقة المخصوصة «النظم» تفسيرًا لغويًّا يستند إلى قوانين علم النحو بمفهوم خاص به، فإذا كانت اللغة تقدم من خلال التعليق بين الأسماء والأفعال والحروف طرقًا معلومة، فإن علينا أن ننظر في وجوه كل باب وفروقه؛ للتمييز بين الصور المختلفة وتحديد الدلالات المشتركة والكشف عن الدلالات الخاصة أو المعاني الإضافية، وهكذا تكون البداية من الصحة النحوية (أو الاستقامة)، إذ كما يقول: لا قَدْرَ لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ، ولا يعني بذلك الحركات الإعرابية في حدِّ ذاتها، بل العلاقات النحوية بين أجزاء الكلام، إذ يرجع إليها وحدها الوصف بالصحة أو الفساد، يقول الجرجاني: «فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووَجدته يدخل في أصلٍ من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه»[2].

معايير الصحة أو الفساد تركيبية دلالية؛ لأنها تتعلق بالمواقع والعلاقات

(١) دلائل الإعجاز ص ٨١.

(٢) السابق ص ٨٣.

بينها، وهي في الوقت ذاته تفسير للإعجاز أو المزية أو الفضل، وتتمثل في التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والحذف والذكر، والفصل والوصل ... إلخ، وكما قدم أمثلة لفساد النظم وسوء التأليف، ونبه إلى أن علة ذلك هي مخالفة هذه القوانين، فإنه يؤكد صحة نظرته بتحليل أمثلة، أو في بيان أن دقة النظم فيها يرجع إلى العمل بهذه القوانين، بيد أنه لا يَقْنَع بكفاية العلاقات النحوية، فكما أن معاني الألفاظ في حد ذاتها مجردةً عن معاني النحو لا قيمة لها، فإن المعاني النحوية ليست المزية بواجبة لها في حد ذاتها، يقول الجرجاني: «وإذا قد عرفت أن مدار أمر (النظم) على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادًا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تَعْرِض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض»[1].

فالمعاني النحوية إذن جزء من المعاني العامة للأساليب، وفي ذلك توسيع بغير شك لإطار النظم بحيث لا يضم الإمكانات التي تنتجها العلاقات النحوية المختلفة فحسب، بل يضم أيضًا إمكانات أسلوبية تختلف وتتعدد باختلاف وتعدد المقامات والأحوال ودلالات الأساليب العامة، وهكذا تتضمن نظرية النظم دلالات متنوعة تتدرج وفق السلَّمية التالية:

دلالات نفسية ←—— دلالات أسلوبية كبرى ←—— دلالات نحوية

صغرى ←—— دلالات لفظية

خارج النص اللغوي — داخل النص اللغوي

---

(1) دلائل الإعجاز ص ٨٧، ويقول أيضًا: ليس من فضل ومزية إلا بحسب الوضع وبحسب المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤم.

يرتكز التفسير فيها على معايير لغوية؛ مثل: الدلالات المختلفة الناتجة عن الاختيار والتأليف، ومعايير غير لغوية؛ مثل: قصد المتكلم (+ معاني الكلام وأغراضه) وحال المخاطب وأنواع السياقات والمقامات والأحوال.

وبعد أن انتهى من ذلك المستوى اللغوي، أو بمعنى آخر بعد أن وضّح الجانبين النفسي واللغوي في نظريته، انتقل إلى الجانب التفسيري فتناول شروط تفسير وجوه النظم أو دلائل الإعجاز في المستويات اللغوية المختلفة، يقول بعد أن يقدم شواهد على دقة النظم وأنه لا يتعلق بتقويم اللسان والتحرز من اللحن وزيغ الإعراب: «وإنما نحن في أمورٍ تُدْرَك بالفِكَر اللطيفة، ودقائق توصل إليها بثاقب الفهم، إنها تحتاج إلى لطف نظر وفضل روية وقوة ذهن وشدة تيقظ»[1].

وتؤكد تلك النصوص عمقَ تصور الجرجاني للإمكانات اللانهائية للغة؛ إذ إن الوجوه والفروق بين الأبواب والأساليب وصور الأداء والصياغات النحوية غير محدودة أو لانهائية – أو كما قال: «ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادًا بعدها». ولا ننكر تأثره بعبد الجبار في ذلك التصور، غير أنه تجاوزه بوضع معايير التفسير موضع التطبيق، وربط ذلك الكيان اللغوي المادي بكيان آخر هو الغاية أو الغرض أو القصد، فهو يرمي من درس المعنى الأول الظاهر الوصول إلى المعنى الثاني غير الظاهر والكشف عنه؛ لأنه العلة الحقيقية لتحديد كيفية اختلاف النظم وتفسير موطن الإعجاز.

وهكذا فقد اعتمد عبد القاهر في نظريته لتفسير الوجوه الدقيقة والفروق الجمالية البلاغية على أسس نحوية، بغضِّ النظر عن تسمية النحو الذي قصده الجرجاني بالنحو البلاغي أو الجمالي؛ ولذا لا تتعارض تلك النتيجة مع ما ذهب إليه بعض الباحثين، وإن كنا نختلف معهم في التفاصيل لا في الفكرة

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٩٨.

الأساسية، يقول د. محمد عبد المطلب: وإذا كنا قد أوضحنا اعتماد عبد القاهر على ركائز نحوية وبلاغية، فإن ذلك لا ينفي أن نظرية الرجل كانت نحوية في جملتها، ذلك أنه قد حول البنى البلاغية إلى بنًى نحوية عن طريق رصد العلاقات التي تربط بين عناصرها؛ إذ هي علاقات نظمية خالصة، على معنى أن طريق إنتاج المعاني الثواني يتم من خلال تكوينات نحوية، قد تحافظ على استقامتها، وقد تنحرف عنها، لكنها في هذا أو ذاك تعمل على دفع الدلالة من منطقة الذهن إلى الواقع الخارجي[1].

إن شرط تحقيق الصحة النحوية «الاستقامة» بمعنى سلامة الإعراب شرط جوهري، لا يقبل الجرجاني التفريطَ فيه، فلا يفسر صحة النظم أو فساده (أو كل أشكال العدول أو الانحراف) إلا من خلال معايير العلاقات النحوية، وهي: التقديم والتأخير والحذف والإضمار والإعادة والتكرير والتعريف والتنكير وغيرها من وجوه كثيرة. وعبر عن ذلك في وضوح د. إبراهيم سلامة، حين فَسَّر عبارة عبد القاهر: «ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو». تفسيرًا جامعًا لا يخص تلك العبارة وحدها، بل ينفذ منها إلى وضع تصوره عن خصوصية مفهوم النظم عند عبد القاهر، إذ يقول: «وجب أن تفهم عنه أنه لا يَقصد الإعرابَ ولا اللغة، وإنما يقصد (النحو الجمالي)» - إن صح هذا التعبير – وهذا النحو لا يهدف إلى موضع الفاعلية أو المفعولية مثلاً، إنما يهدف إلى موجبها، وبعيد عن ذهن عبد القاهر أن يبدد كل جمال في سبيل هذا النظم، المبني على مقتضيات علم النحو، كالجمال اللغوي والجمال المعنوي والجمال التصويري المبني على الاستعارة والتشبيه، إنما يريد منك مع إقراره بهذا الجمال الراجع إلى عدة نواحٍ في البلاغة، أن تراعيَ معه النظم، وأن تجعل الفضل

---

(١) قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني ص ١٠.

له في النهاية؛ لأن مزية النظم تفوق كل المزايا الجمالية[1].

إنه لا يريد المعنى الظاهر في حدّ ذاته، وإنما يجعله سُلمًا يرقى به إلى المعنى غير الظاهر، أو بعبارةٍ أخرى لا يريد المعنى الذي يحدده الوضع اللغوي، بل المعنى الذي قَصَدَه المتكلم، المعنى الذي يكشف عن حُسن تخيره وصِحة تأليفه، أو عملية التلاؤم بين ما وقع قبل المنطوق وما وقع في المنطوق تلك التي أنتجت النظم، فمن أعاد المزية إلى العلم بالوضع اللغوي أو بأنفس الفروق والوجوه التي تستند إلى اللغة، فإن ذلك يقضي إلى رفع الإعجاز، إنه يوجب المزية للعلم بمواضع الفروق والوجوه وما ينبغي أن يُصنَع فيها، وليس بالفروق التي يقدمها الوضع اللغوي؛ ولذا يخالف من حصرها في مستوى النطق مخالفةً شديدةً، حيث انتهى إلى القول بأن من يعتقد ذلك فإنه بذلك يحذف بعض المكونات الأساسية في نظريته، ولا يدرك دور المعايير النحوية في كشف العلاقة بين عملية الاختيار؛ حيث أُلبسَت الدلالات النفسية الألفاظ المناسبة لها في عملية التأليف، حيث يمكن نفاذ من درس العلاقات النحوية والمعاني الناتجة عنها (المعاني الأول) إلى المعاني الإضافية (المعاني الثواني)، يقول الجرجاني: «فكانت (المزية) لا تجب بالفصل وترك العطف وبالحذف والتكرار، والتقديم والتأخير، وسائر ما هو هيئة يحدثها لك التأليف، ويقتضيها الغرض الذي تؤم، والمعنى الذي تقصد»[2].

إنَّ نظريته إذن تسعى إلى قمة، سواء أسميت بالقصد أو الغرض أو معنى المعنى، ولا تُدرَك تلك القمة إلا من خلال تفاعلات متواصلة للدلالات المتشابكة، بدءًا من دلالات الألفاظ، فدلالات العلاقات النحوية فدلالات

---

(١) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ص ٣٦٢، ٣٦٣. ويقول أيضًا ص ٣٦٥: هذا العلم الجديد الذي وضعه عبد القاهر بلاغي لا نحوي، وإنه وإن كان في أصله نحويًا فلأن شرط البلاغة صحة التركيب التي تترتب عليها صحة المعنى.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٥٠.

الأغراض والمقامات والأحوال، حتى ترسو عند الدلالات الإضافية (المعاني الثواني)، ولا يمكن أن تُحقَّق هذه المهمة بالنظر إلى اللفظ أو المعنى أو الصور البيانية أو العلاقات النحوية في حدِّ ذاتها؛ لأن المزية أو جوهر النظم لا يمكن رده إلى أيٍّ منها، بل إلى معنى المعنى وحده.

وفي ضوء هذا التصور يمكن أن نفسر رفضه تجزئةَ المزية بين اللفظ والمعنى[1]. وكذلك تقديمه المعنى والنظر فيه، على نحوٍ يُوهِم بعدم الاحتفاء باللفظ، يقول الجرجاني: «... علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني، وما يُدَلُّ عليه بالألفاظ دون الألفاظ نفسها؛ لأنه إذا لم يكن في القسمة إلا المعاني والألفاظ، وكان لا يُعقَل تعارض في الألفاظ المجردة، إلا ما ذكرت، لم يبقَ إلا أن تكون المعارضة معارضة من جهةٍ ترجع إلى المعاني المعقولة، دون ألفاظه المسموعة، وإذا عادت المعارضة إلى جهة المعنى، وكان الكلام يُعارَض من حيثُ هو فصيح وبليغ ومتخير اللفظ، حصل من ذلك أن «الفصاحة» و«البلاغة» و«تخير اللفظ» عبارة عن خصائص ووجوه تكوِّن معاني الكلام عليها، وعن زيادات تحدث في أصول المعاني»[2].

إن النظم يكمن إذن في المعاني الناتجة عن العلاقات النحوية، وفي المعاني الإضافية التي يستخرجها المتلقِّي بجهدٍ عقلي ونظر ثاقب وروية ... إنه يكمن باختصار في تقابُل المعنى الذي قَصَد إليه المتكلم والمعنى الذي فسَّره المتلقي، أو في تسخير التشكيل اللغوي في كفاءة تفسيرية (لدى المخاطب) للوصول إلى الكفاءة الإبداعية (لدى المتكلم)، وهكذا لا يمكن

---

(١) انظر كذلك موقفه من الشعر، واقتباس بعض النصوص التي تناقش رفضه لحصر المزية في مجرد المعنى كلها لا نرى فيها أدلة على الخلط والاضطراب في نظريته.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٥٩، ٢٦٠.

الفصل في نظريته بين عمليات ثلاث:

الأولى	غير لغوية (نفسية)	←	قصد المتكلم
والثانية	لغوية	←	الأداء اللغوي
والثالثة	ما وراء لغوية	←	تفسير المخاطب

إن الصلة بين اللفظ والمعنى صلة اقتضاء، وإن أي تصرف أو تغير في المعنى ليس ناتجًا عن تصرف أو تغير في اللفظ، وإنما يعود الأمر إلى النظم؛ لأن أي تغير في النظم يتبعه حتمًا تغير في المعنى، كما يقول الجرجاني: «فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذٍ من أن يتغير المعنى على ما مضى من البيان ... ، وأن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظٍ إلى لفظ، حتى يكون هناك اتساع ... وأن لولا المعاني لما كانت هناك ألفاظ ... وأن اللفظ تبع للمعنى في النظم»[1].

إن النظم يتجاوز الدلالة الأولى وهي دلالة اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ويكون وصول المخاطب إليه بغير واسطة أو وسيلة، وهي ما نطلق عليها الدلالة الوضعية، إلى الدلالة الثانية، وهي دلالة المعنى الظاهر على معنًى آخر على سبيل الاستدلال؛ أي يصل المخاطب من خلال هذه الطريق إلى ذلك المعنى فيتقابل مع غرض أو قصد المتكلم. ومن خلال ذلك التصور ندرك قيمة البناء اللغوي للنص؛ حيث يمثل صلة بين عمليتين غير لغويتين، غير منظورتين، الأولى تدور في عقل المتكلم (أو المبدع)؛ والثانية تدور في عقل المخاطب (أو المتلقي).

إذن يكون وقوف المتلقي على المعاني المباشرة (الأول) المفهومة من أنفس الألفاظ مهمة أولية أساسية، ولكنه إذا اكتفى بتحقيقها فقد أخطأ – في تصور الجرجاني – لأنها لا قيمة لها في حد ذاتها، وإنما قيمتها الحقيقية تكمن في

(١) السابق ص ٢٦٥.

تجاوزها إلى المعاني غير المباشرة (الثواني) المتولدة عن الأولى، والتي يُومَأ إليها بتلك المعاني الأولى والتي تُفْضِي إلى إزاحة الستر عن سر الإعجاز[1]. ويمدنا بالوسيلة للوصول إلى تلك الغاية، ألا وهي وسيلة الاستدلال المقيد لا الحر الذي يستند إلى مرجعية مشتركة بين المتكلّم والمخاطَب، وهي تتعلق بالخلفية الثقافية والسياقات اللغوية وغير اللغوية وأنواع المقامات والأحوال وغير ذلك من عناصر جوهرية في نظرية النظم عند عبد القاهر، إذ إنها تتضافر مع العناصر اللغوية لإدراك الغاية من الكلام أو قصد المتكلم أو ما أطلق عليه «معنى المعنى».

ويذهب د. عز الدين إسماعيل إلى تفسير المرجعية المشتركة بين المتكلم والمخاطَب بأنها الأرضية الحضارية المشتركة حين قال: «كذلك فإن المتكلم والمخاطَب كليهما لن يستطيعا العبور إلى المعنى الثاني ما لم تكُن بينهما أرضية حضارية مشتركة، يعتمد عليها المتكلم في تنضيد هذا المعنى من جهة، ويَئوب إليها المخاطب في تأويله من جهةٍ أخرى، ويتضافر مع هذا – أخيرًا – أن يكون السياق الكلامي وسياق الموقف مرشحين للعبور من المعنى المباشر إلى معنى المعنى»[2].

وعلى الرغم من إقرار الجرجاني في أكثر من موضع بأن معرفة خصائص النظم أو وجوهه أو دلائله مهمة عسيرة تحتاج من المخاطب إلى صبرٍ على التأمُّل ومواظبةٍ على التدبر، وإلى هِمَّة تأبى له أن يقنع إلا بالتمام، فإنه حين نَقَلَ القضية من المستوى اللغوي حين تحدَّد النظم بتوخي معاني النحو، فتصير الغاية

---

(١) نلحظ هنا مصطلحات تفسيرية مهمة؛ مثل: الإيماء، والإشارة، والإمارة، والعلامة، والسفارة، والرمز، والدلالة، والدليل .... إلخ.

(٢) قراءة في «معنى المعنى» عند عبد القاهر الجرجاني ص ٤١.

هنا من خلال النظر في العلاقات والوجوه والفروق، والوصول إلى المعاني النحوية – نقلها إلى المستوى غير اللغوي بالربط بين معنى المعنى وقصد المتكلم، فقد جعل المهمة أكثر عسرًا، بل مستحيلة؛ لأن قصد المتكلم كما بينا من قبل يقع خارج اللغة، ويكون الوصول إليه بمعرفة الكيفية التي كانت عليها المعاني في النفس (المعاني النفسية) وترتيبها قبل النطق، مما يستلزم طرح كثير من الافتراضات والتأويلات، وهو الأمر الذي رفضه الجرجاني نفسه.

ولكن هل يمكن أن نقول : إن المعايير التحليلية الموضوعية التي استخدمها الجرجاني لتفسير النصوص اللغوية قد قدمت أدلة حاسمة غير قابلة للجدل والمناقشة على قصد المتكلم؟ إن الإيمان بتفسير صحيح وحيد يناقض الانتقال من المعنى الأول المستقر – إذ لا خلاف حول الدلالة الوضعية المباشرة – إلى المعنى الثاني غير المستقر وربطه بقصد المتكلم؛ لأن المخاطب ما يزال في المستوى الثاني المتصل بالأول محكومًا بقوانين اللغة، وإن أسهمت بعض عناصر غير لغوية في التفسير.

وهكذا يكون في الربط بينهما؛ أي: بين المعنى الثاني (أو معنى المعنى) وقصد المتكلم، إخراج للثاني من دائرة غير منظورة، غير ملموسة إلى دائرة الأول وهي دائرة منظورة ملموسة بإبعاد عنصر الاحتمال بلزوم وقوع المخاطب على قصد المتكلم من خلال «معنى المعنى»، وعلى الرغم من رفض د. عز الدين إسماعيل فكرة افتراض معنى/ قصد سابق على العبارة، وإن كان من الممكن تفسير العبارة على أكثر من وجه، فإنه قد أعاد قصد المتكلم إلى الواقع اللغوي حين قال: «ومعنى هذا أن معايير تفسير العبارة ماثلة فيما يسمى بالسياق الحضاري لها. وهذا السياق الحضاري قسمة مشتركة بين منتج المعنى ومؤوله كليهما، فإذا تحدثنا عن «قصد» المتكلم، فإنما نعني ذلك المعنى المندرج في السياق الحضاري المشترك الذي تفضي إليه مدلولات العبارة، وهذا ما انطوت عليه نظرية الجرجاني في «معنى المعنى»، بخاصة فيما يتعلق بالمعنى الثاني المتولد عن

مدلولات الألفاظ الذي يتعلق استنباط المخاطب له بمدى معرفته بتلك الدلالة المشتركة»[1].

إن كان الجرجاني قد أراد بمعنى المعنى أن يبقى على صلته الوثيقة بالواقع اللغوي بجعله ناتجًا لغويًا هو الآخر، حيثُ أكَّد ضرورة جعل المعنى الأول دليلاً على المعنى الثاني؛ فإن في مقابلته بقصد المتكلم تحولاً عن التصور النفسي له، وبخاصة حَق مطالبة المخاطَب ببذل كلِّ جهدٍ ممكن للوصول إليه، ملتصقًا بالمكونات اللغوية الفعلية، مستبعدًا ذاتية المخاطب في التفسير، ولا بد أن نضيف إلى إلغائه المسافة بين النطق والتلقي في عملية الفهم على مستوى الدلالة المباشرة، رفضَه أن يتعلق الأمر برُمته باللفظ في المستويين؛ لأنه يجانب ما أكدنا عليه من عدم قبول تصور انفصال اللفظ عن المعنى مطلقًا، فيكون مدار الأمر ومآله إلى العلاقات بين المعاني، ويتمثل ذلك في إبعاد تصور أن يكون معنى لفظ أسرع إلى القلب من معنى لفظٍ آخر، وضرورة تصور أن يكون لمعنى أسرع فهمًا منه لمعنى آخر.

ويتضح لنا ذلك التصور في قوله بعد أن بيَّن من قبل أنه لو تغير النظم لتغير المعنى، ولا فصاحة في الألفاظ إلا وهي موصولة بغيرها ومعلقة معناها بمعنى ما يليها، معللاً إرجاع النَّظْم إلى المعنى الذي أُلْبِس صورة في اللفظ: «... لأنه إذا كان النظم سويًا، والتأليف مستقيمًا، كان وصول المعنى إلى قلبك، تِلْو وصول اللفظ إلى سمعك، وإذا كان على خلاف ما ينبغي، وصل اللفظ إلى السمع، وبَقِيت في المعنى تَطلبه، وتَتعب فيه، وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى التعقيد الذي قالوا: (إنه يستهلك المعنى)»[2].

---

(١) قراءة في «معنى المعنى» ص ٤٢. انظر أيضًا رؤيته للمقصود بـ«معنى المعنى» أنها تقابل لديه «نظرية النظم».

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٧١.

وهو هنا ينبه إلى نتيجة الفصل بينهما، ويمكن أن نفسرها تفسيرًا لغويًا محدثًا بأنَّ الفصل بين الصورة الذهنية (المعنى) للعلامة والصورة المنطوقة (السمعية) لها (اللفظ) لا يحول دون وصول الصورة المنطوقة المسموعة من المتكلم إلى المتلقي، ولكنه يؤدي حتمًا إلى انقطاع أو خلل في عملية الاتصال بين طرفيها، فتصير الصورة المنطوقة مجرد تتابع لأصواتٍ وصيغ.

إن الجرجاني لا ينكر قيمة الصورة المنطوقة المسموعة، ولكنه ينكر الاكتفاء بدرسها لرد المزية إلى صفاتها، فليست هذه الصورة إلا ظاهرًا، نبدأ منه في التفسير بغير شك، ولكن لا نتتهي عنده، بل نخترقه إلى الصورة الذهنية إلى المعنى ومعنى المعنى وقصد المتكلم؛ ولذا تكون عناية من عني بالصورة السمعية كامنة في أنه لم يرَ في الكلام إلا ظاهرًا، يقول: «هذا، وسببُ دخول الشبهة على من دخلت عليه أنه لما رأى المعاني لا تتجلى للسامع إلا من الألفاظ وكان لا يوقف على الأمور التي بتوخيها يكون النظم إلا بأن ينظر في الألفاظ مرتبة على الأنحاء التي يوجبها ترتيب المعاني في النفس، وجرت العادة بأن تكون المعاملة مع الألفاظ، فيقال: «قد نَظَمَ الألفاظ فأحسن نظمها، وألَّفَ كَلِمًا فأجلى تأليفها»، جعل الألفاظ الأصل في «النظم»، وجعله يتوخى منها أنفسها، وترك أن يفكر في الذي بيناه من أن النظم هو توخِّي معاني النحو في معاني الكلم، وأن توخيها في متون الألفاظ محال»[1].

إنه ينفي أن توصف هذه الصورة المنطوقة السمعية بأية صفة تجعل المزية تُرَدّ إليها وحدها، إنما تستحق ذلك فقط حتى تكون موصولةً بغيرها، ومعلقةً معناها بمعنى ما يليها، وحسبه إشاراته المتكررة إلى أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلمة أفرادًا ومجردة من معاني النحو، وأن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٦٠، ٣٦١، وكذلك ٣٧٢، ٣٧٣.

أصلاً؛ أي: مجردة عن معاني النحو ومنطوقًا بها على وجهٍ لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيه[1]. **إنَّ المزية تُستخرَج من وجوه التعليق أو التأليف** والفروق بين العلاقات والصياغات والأساليب، إنه لا يقف عند حد الضم والإعراب والموقعية وغيرها من الأمور التي بتوخيها يكون النظم، وهو ما تأثر فيها إلى حدٍّ كبير بالمعتزلة وبخاصة الجاحظ والرماني وعبد الجبار[2]، ولكنه يتجاوزها في كفاءة ملحوظة إلى معرفة العلل والأسباب وراءها، وهو مكون جوهري في نظريته يفارق به من سبقه إلى معالجة قضية الإعجاز، وقد قدم أمثلة تفند من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في قليل ما تعرف المزية فيه وكثيره، وأن ليس إلا أن تعلم أن هذا التقديم وهذا التنكير، أو هذا العطف، أو هذا الفصل حسن، وأن له موقعًا من النفس وحظًّا من القبول، فأمَّا أن تعلم لـمَ كان كذلك؟ وما السبب؟ فما لا سبيل إليه[3].

وهكذا فالآفة العظمى في رأيه ردًا على مخالفيه تكمن في تركِ البحث عن العلة التي توجب المزية في الكلام، والاكتفاء بالأحكام العامة والأقوال المجملة، وإهمال أن يتبع أو يُقْرَن كل وصف بالدليل. إن القيمة الحقيقية تكمن في العثور من خلال تدرج بين المعاني على سر التفاوت بين أبنيةٍ مختلفة لا تختلف في كم مكوناتها، وإنما تختلف في التأليف بين تلك المكونات أو النسق أو النظم، ويكون السبق في تحقيق التوافق بين المعنى المراد في النفس أو قصد المتكلم والمعنى الذي استخرجه المخاطب من النص المنطوق الذي كانت الغاية من الاهتمام بتحليل

---

(١) انظر السابق ص ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٢، ٤١٥، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨ بالإضافة إلى الإشارات السابقة.

(٢) تدبر عبارته ص ٤٠٥، ٤٠٦.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٩١، ٢٩٢.

مكوناته تحليلاً عميقًا، والوقوف على الوجوه والفروق وكل ما يتعلق بالبناء اللغوي الفعلي المنظور هو للتدليل على الكيفية التي تحقق بها التوافق بين طرفين غير منظورين.

وفي ضوء هذا التصور يرجح أن الاختيار اللغوي للمفردات الذي انعكس في المنطوق، وكذلك التأليف بين المعاني أو العلاقات النحوية الذي نقدر من خلاله قيمة الاختيار في بحث عميق مجهد، ننفذ منه إلى الفروق الدقيقة بين وجوه النظم وتعدد الأساليب، يتسمان بخصوصية في نظرية الجرجاني تجعلهما لا يطابقان مفهومي الاختيار والتأليف[1]، أو محورَي التحليل، أعني المحور الرأسي والمحور الأفقي في الدرس اللغوي الحديث مطابقة تامة؛ لأن الاختيار اللغوي كما فهمنا من كلام الجرجاني تجسيدٌ للاختيار الذي وقع في النفس؛ ولذا فإن الفصل بينهما يخالف قصد الجرجاني، وكذلك حصره في الاختيار اللغوي يعد تحويرًا إن لم يكن عزلاً لمكوِّن جوهري من مكونات نظرية النظم عند عبد القاهر[2].

لقد مس د. تمام حسان هذه المسألة حين قدم تصورًا لمحوري التحليل أو الدرس اللغوي، وهما المحوران الرأسي والأفقي، ثم رد كل محاولة لإثبات التطابق حين أجاب عن سؤاله: هل من الممكن تصنيف الدرس اللغوي عند عبد القاهر إلى مستويين: مستوى الاختيار ومستوى التأليف؟ يقول معللاً رفضه: «يصعب أن يُقْبَل ذلك؛ إذ إن التحليلات التي قام بها عبد القاهر لا تقدم دليلاً على ذلك، ثم الأدلة الواردة في دلائل الإعجاز تفيد بأن الدرس يستند إلى

(١) ربما تكون أوجه الشبه بين تصور المعتزلة والفكر اللغوي الحديث فيما يتعلق بمفهومي الاختيار والتأليف أكثر وضوحًا؛ لأن المسألة فيهما لا تخرج عن الواقع اللغوي.

(٢) يمكن أن نعثر على ذلك التحوير في محاولات كثيرة؛ أبرزها محاولة د. أحمد درويش في كتابه: محاضرات في علم الأسلوب.

معايير لغوية داخل النص دون فصل بينها، بل إنها تتداخل تداخلاً شديدًا، بحيث يعد حذف إحداها خروجًا عن النهج الذي اختاره عبد القاهر، فقد كان يستند إلى معايير الاختيار أو الاستبدال على المستوى الصوتي والصرفي ومعايير التأليف أو الانسجام أو التركيب، على المستوى النحوي، ثم معايير أخرى للدلالة الجزئية، ودلالة المفردات (المعاني النحوية لها) والدلالة الكلية (معاني الأساليب)، ثم معايير خارج النص اللغوي، وهي في حقيقة الأمر أساس التفسير، وتقبل أساليب لغوية، قد تصح نحويًا أو تسلم دلاليًا، ولكنها لا تتفق والأغراض الموضوعة لها، ومن ثم تعد غير صحيحة وغير سليمة في الأداء اللغوي، وتتضمن هذه المعايير (الغرض/ القصد/ المعنى) ... فيما سبق تتعلق بالمتكلم وحضور المخاطب وإدراكه وعدم إدراكه، وتقبله وعدم تقبله، والسياق أنواعه واحتمالاته ووظائفه، والمقام أنواعه واحتمالاته[1].

وهكذا فقد أشار بشكلٍ إجمالي إلى خصوصية التحليل اللغوي لدى عبد القاهر حين أعاد جوهر التفسير إلى المعايير التي تقع خارج النص اللغوي (قصد المتكلم، ودور المخاطب، والسياق، والمقام، والحال وغير ذلك) التي تتضافر مع المعايير اللغوية الماثلة في النص (معايير الاختيار، والتأليف، والدلالات المختلفة) التي تتسم بالتداخل الشديد، بيد أنه لم يمس في كلامه السابق مبدأ الاختيار[2]، إلا على المستوى اللغوي، في حين أكد الجرجاني مرارًا أن هذه العمليات اللغوية الظاهرة على مستوى المنطوق تعكس العمليات غير اللغوية الخفية التي وقعت في ذهن المتكلم أو نفسه (قصد المتكلم)[3]، كما أن التفسير في تصور

---

(١) المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة ص ٢٣ وما بعدها.

(٢) الأقرب أن يقارن بين مفهوم الاختيار في الفكر اللغوي الحديث، والاختيار في مفهوم المعتزلة بوجهٍ عام، وعبد الجبار بصفة خاصة.

(٣) لاحظ هنا استثمار فكرة التمييز بين ما هو موجود بالقوة، وما هو موجود بالفعل.

الجرجاني لا بد أن يستند إلى معرفة المتلقي بقواعد لغوية (وبخاصة قوانين النحو وأحكامه القادرة على تعليل ظواهر العدول) وحس لغوي، وذوق، وقريحة، ودُرْبَة وروية وغير ذلك من شروط المفسر، تمكن جميعها من تقديم تفسير لغوي موضوعي في الأغلب، وذوقي في مواضع مختلفة، يعلل الأثر النفسي الذي يعبر عنه بـ (الاهتزاز، والأريحية، والطرب، والاستحسان، وغيرها)، والوصف اللفظي (الخفة، والحسن، والرونق، والحلاوة، والطلاوة، والغرابة، وغيره)؛ إذ لا كفاية من كَشْفِ المزية بالوقوف على ظاهر المعنى، بل لا بد من النفاذ منه إلى معنى المعنى.

يقول عز الدين إسماعيل مؤكدًا صعوبة قضية «التفسير»؛ إذ هي في رأيه لا تقل وعورة وتشعبًا عن قضية «القصد» ومنتهيًا من مناقشة تلك القضية إلى: «أنه (أي: عبد القاهر) في نصه الأم (أي: النص المتعلق بالتفريق بين المعنى الظاهر «الأول» ومعنى المعنى «المعنى الثاني» أو الإضافي) الذي أبرزنا عناصره، وفي نصوصه الأخرى المكملة، يجمع بين موضوعية المقول وذاتية المخاطب، أو جهد التفسير الذي يجد نفسه مطالبًا ببذله. إن النص عند الجرجاني لا يفضي بمكنونه وحده، والمخاطب لا يؤوله تأويلاً ذاتيًا صرفًا بمعزل عن مكوناته ونظام تكوينه، العبارة في ذاتها تعني، ولكنها تعود بهذا المعنى فتعني به معنًى آخر، والمخاطب مطالب باستكشاف هذا المعنى الآخر وتحديده»[1].

وهكذا فإن نظرية عبد القاهر تتشكل من مكونات جوهرية ثلاثة هي: (قصد المتكلم، والبناء اللغوي للنص، وقدرة المتلقي) بوجه عام، ويدخل في تشكيل كل مكون مجموعة من العناصر والعوامل والعمليات، وقد قدمنا في التحليل السابق تصورات جزئية تتابعت وتآزرت في أثناء استخلاصنا لها من إعادة قراءة نصوص دلائل الإعجاز ذاتها، وتفسيرها في ضوء الكشف عن جوانب نظرية

---

(١) قراءة في «معنى المعنى» ص ٤٥.

النظم عند عبد القاهر، دون أية محاولة لإسقاط مقولات وتصورات خارجية من نظريات لغوية حديثة؛ لأن ذلك يخالف منطق البحث الموضوعي الذي يقضي بأن النتائج مستخلصة من النصوص ذاتها، ولا جدوى من إكراهها للتدليل على تصورات مسبقة.

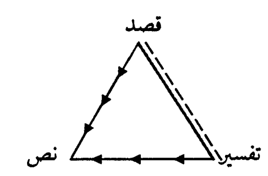
ونرجح في ضوء تحليلاتنا السابقة أن عملية إنتاج النص تمثل مرحلة أولى تقابلها عملية تفسيره كمرحلة أخرى، وبينهما عملية وسطى هي عملية تشكيل النص، ويمكن أن يوضحها التخطيط التالي:

مرحلة أولى ← مرحلة وسطى ← مرحلة أخيرة

(عملية إنتاج النص) ← (عملية تشكيل النص) ← (عملية تفسير النص)

ولا يعني ذلك أنها عمليات منفصلة، بل إنها شديدة التداخل، بحيث يؤدي أي خلل في أية مرحلة إلى استحالة الفهم (أو التواصل) وتفارق العملية الوسطى (تشكيل النص) العمليتين الأولى والأخيرة في أنها تقع داخل اللغة، أو توصف بأنها عملية لغوية فعلية، في حين أن الأولى والأخيرة عمليتان تقعان خارج اللغة؛ ولذا توصفان بأنهما عمليتان غير لغويتين.

ويوضح التخطيط التالي العلاقة بينهما باعتبار أن الإنتاج يبدأ من دور المتكلم أو المبدع، وأن التفسير يبدأ من دور المتلقي أو المفسر، وأن نقطة الالتقاء بينهما هي النص اللغوي:



وكما قلنا فإن عبد القاهر قد ألح على وجود سابق للمنطوق، وهو ما عبر عنه بقصد المتكلم، حيث يضم عملية نفسية يقع فيها ترتيب للدلالات النفسية

واختيار المناسبة لها، يعقبه وجود فعلي للمنطوق وهو ما عناه بالكلام حيث يتحقق وجود فعلي للائتلاف بين المعاني (أو العلاقات)، ويكون ترتيب الألفاظ تبعًا له؛ إذ لا فصل بين المعاني والألفاظ، وتُراعي هنا إلى جانب تلك العناصر اللغوية العناصر غير اللغوية؛ مثل: الأغراض والسياقات والمقامات والأحوال وغيرها، ومن ثمَّ يمكن القول بأن النص شبكة معقدة من الدلالات الناتجة عن تلاحم شديد بين العلاقات، مثل: الدلالة الوضعية، والدلالة النحوية، والدلالة السياقية ... وأخيرًا عملية التفسير (أو التأويل) التي تستلزم كما قال الجرجاني معرفة عميقة بقوانين النحو وأحكامه، وحس لغوي، ودراية، ودربة، وروية، وذوق ... ولذا فإنها تجمع بين عناصر موضوعية وعناصر ذاتية في ائتلاف شديد التماسك. وهكذا يكمن الكشف عن سر الإعجاز في تلاقي الكفاءة التأويلية للمفسر مع القدرة الإبداعية للمتكلم، ويكون النص اللغوي هو المعبر الوحيد للوصول إلى تلك الغاية.



طرق تحليل بعض وجوه النظم
ومعايير الوصف وأدواته
الوجه الأول – التقديم والتأخير

استند عبد القاهر في تحليله لوجوه النظم – كما أشرنا من قبل – إلى طُرق معينة تضم مجموعة من الأدوات والمعايير التي رأى أنها وحدها تمكن من تقديم البراهين الكافية لإمكان تحول أفكاره وتصوراته التي تشكل نظرية النظم على المستوى النظري إلى مبادئ وعمليات تطبيقية تحليلية توضح كيفية الوقوف على سر الإعجاز اللغوي في النظم. ومن ثمَّ أكد في جزءٍ كبير من دلائل الإعجاز قدرةَ تلك الطرق والمعايير على تقديم وصف وتحليل دقيقين للإمكانات أو التنوعات أو الاحتمالات التي يمكن أن تصنعها الأبنية النحوية، فتكون مهمة تلك المعايير رصد حركة الكلام أو سيرورته، وانتقاله من مستوًى إلى مستوى آخر لتحقيق دلالة معينة.

وهكذا فلا تقدم تلك المعايير التي تستوعب أحكام النحو وقوانينه إلى جوار الحس اللغوي والدربة والذوق تفسيرًا موضوعيًّا لأشكال الاطراد اللغوي على المستوى الظاهري المباشر فحسب، بل تتجاوز هذا المستوى المستقر الثابت المتوقع إلى المستوى الأعمق وهو المستوى غير المستقر وغير المتوقع الذي يوضح من خلاله كيفية العدول عن المستوى الأول لإيضاح علة المزية في بنية لغوية معينة دون أخرى.

إن الغاية من توظيف هذه الطرق والمعايير بتطبيقها على نصوص لغوية من مستويات مختلفة هي إثبات كفاءة المتكلم (المبدع)، وليس من سبيل للاستدلال عليها إلا البناء اللغوي، ما هو موجود بالفعل، فيقابَل بما يمكن أن يوجد في حدود ما تتيحه قوانين النحو وأحكامه، أو بعبارةٍ أخرى مقابلة البنية اللغوية

الفعلية بالأبنية الأخرى المحتملة التي يمكن أن تقع موقعها؛ لتؤدي وظيفتها لتحديد سبب أو علة المفاضلة أو التمييز بين الأبنية، أو ما أطلق عليه «الوجوه والفروق».

ويتجه في تحليله للأبنية المختلفة في إطار تلك المقابلة إلى عنصرين أساسين يتحكمان في تأليف تلك الأبنية، وهما عنصر الاختيار الذي يختص بالمستوى الصرفي المعجمي؛ أي: اختيار ألفاظ بعينها من المعجم اللغوي لأداء دلالات بعينها، سبق تصورها في الذهن أو النفس، وعنصر التأليف الذي يختص بالمستوى النحوي بمفهومه الواسع؛ أي: التأليف بين هذه الألفاظ وفق المعاني النحوية.

ولذا يمكن أن نقول : إن المكون الخارجي المنطوق المتمثل في الأبنية اللغوية التي أولاها الجرجاني عنايةً كبيرة، تتجلى في اختيار مجموعة محددة من المعايير القادرة على وصفها وصفًا دقيقًا، وتحليلها تحليلاً عميقًا في إطار نظريته في النظم، لا يمكن أن ينفصل عن مكون داخلي غير منطوق (نفسي)، عبر عنه بقصد المتكلم؛ إذ ليس المخاطَب (المتلقي) كما قلنا من قبل بقادر على الوصول إلى استكناه قصد المتكلم إلا بفهم كيفية تأليف تلك الأبنية، وتفسير مكوناتها والعلاقات بينها والدلالات المختلفة (الوضعية والنحوية والسياقية ...).

ويمكن أن نتلمس إشارات دقيقة صائبة إلى تلك المكونات الجوهرية التي تتشكل منها نظرية النظم في تفسير د. محمد عبد المطلب لجوهر النظم وعلاقته بمفهوم الأسلوب، إذ يقول: «وعبد القاهر الجرجاني لا ينفصل في نظريته في النظم عندما يعرض لمفهوم (الأسلوب)، بل يكاد يطابق بينهما بوصفهما ممثلين لإمكانية خلق التنوعات اللغوية القائمة على الاختيار الواعي، ومن حيث إمكانية هذه التنوعات في أن تصنع نسقًا وترتيبًا بإجراء الاحتمالات النحوية في بنية التراكيب، ذلك أن توالي الألفاظ في النطق لا يصنع نسقًا أبدًا، وإنما يصنعه

قصد المبدع إلى التأليفات بتكوينها الأسلوب الذي يميزها من ناحية، ويربطها بالغرض العام من ناحيةٍ أخرى»[1].

وفي هذا النص يُبرِز علاقة قصد المبدع بأشكال التأليف اللغوي، التنوعات اللغوية القائمة في مقابل الاحتمالات الأخرى الممكنة، ولكن تلك العلاقة لا تقدم تصورًا مكتملاً؛ إذ يلزم أن تكتمل بعلاقة المتلقي بتلك التنويعات اللغوية، وهو ما عبرنا عنه حين عللنا عناية الجرجاني بالنص اللغوي عناية فائقة، وانتهينا إلى أنه يمثل نقطة التقاء بين كفاءة المبدع وكفاءة المتلقي، وقد أشار د. محمد عبد المطلب إلى تلك العلاقة الأخيرة أيضًا حين قال: «وموقف الجرجاني من المتلقي ينسجم مع مفهومه للنظم، على معنى أن وجوده يأتي تاليًا للمبدع، مع مقابلة وحدة الإبداع بتعدد القراءة، وهو تعدد يسمح باستخلاص نوعية محددة ذات ممارسات فكرية تهيئ لها قدرًا من التمييز بين الجيد والرديء؛ لأن حضور النص يستدعي حضور مواجهة تعتمد على الطلب والإلحاح، حتى يبوح النص بمكنونه»[2].

بيد أن الجرجاني لم يقتصر في تحليله للمستويات اللغوية المختلفة على مكونات النص فحسب، بل إنه كان يميل – كما سنبين فيما يلي – إلى إبراز دور العناصر غير اللغوية (التي تقع خارج النص) في تحديد تفاوت النصوص في نظمها، ومن ثم رصد كيفية تدرجها في القيمة، وهذا يعني أنه لم يقتصر في تحليلاته على مستوًى بعينه، فقد درس مستويات ثلاث؛ مستوى اللغة العادية؛ أي لغة الحديث، ومستوى لغة الشعر، ومستوى لغة القرآن، وهو ما يرجح الظن لديّ بأنه عالج قضية الإعجاز في إطار تصور الممكن، وهو جوهر الفكر

---

(١) قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني ص٤١، ٤٢.

(٢) السابق ص ١٨.

الاعتزالي، بحيث يكون الكشف عن سر الإعجاز منوطًا بإظهار التدرج في الإعجاز[1].

وتكون البداية إذن بإظهار الإعجاز في لغة العرب (لأنهم الأصل الذي يُقتدَى ...) في مرتبة، ثم يصعد إلى إثباته في اللغة الفنية (لغة النثر أو الشعر) في مرتبة تالية، ثم يرتقي لإثباته في قمة الإعجاز أي في لغة القرآن، وهكذا يمكن أن نستخلص من تلك التحليلات في الأبواب المختلفة التي تتناول مظاهر (وجوه) الإعجاز أن بعضها يمكن أن يدرَك في مستوى الكلام العادي، وبعضها يدرك في مستوى اللغة الفنية، وأغلبها تستأثر به لغة القرآن.

وقد عالج د. أحمد درويش هذه المسألة إثر طرحه لبعض التساؤلات القيمة التي أفرزتها[2] ملحوظات دقيقة، وبخاصة فيما يتعلق بكم النصوص التي وضح عبد القاهر من خلالها فكرة النظم في دلائل الإعجاز؛ إذ يتجاوز كم النصوص الشعرية التي ركز عليها كثيرًا كم النصوص الأخرى. (النصوص القرآنية والكلام العادي)، يقول د. درويش موضحًا فكرة التدرج في النظم: فما دام النظم يصلح تفسيرًا للقرآن وللنصوص الأدبية الأخرى؛ فإنه لا بد أن تتفاوت درجاته؛ لأن نظم الشعر وبلاغته لا تتساوى مع نظم القرآن وبلاغته، وداخل دائرة النصوص الشعرية ذاتها لا تتساوى درجات النظم، فبعض الشعر يُعَدُّ في درجةٍ عالية من النظم وإحكام البناء، والبعض الآخر يعد في درجةٍ أقل جودة وإحكامًا، وإن كان داخلاً في إطار النظم. وما دام النظم درجات مختلفة؛ فإن النظم كله بمختلف درجاته يعد مستوى من مستويات الأسلوب الرفيع لا ترقى

---

(1) انظر دلائل الإعجاز ص ٢٤٩.

(2) أهمها: هل درجة النظم واحدة أم درجات؟ وهل النظم هو المقياس الوحيد لتفسير سر الإعجاز القرآني؟.

إليه كل الأساليب الأدبية، فقد يكون هنا أسلوب صحيح، وداخل في دائرة الأساليب الأدبية، ولكنه لا يعد داخلاً في دائرة النظم، بل يمكن تفسير جماله بطريقةٍ أخرى من طرق تفسير الجمال الأسلوبي مثل اللفظ أو المعنى(١).

فالإعجاز إذن يقع في المستويات اللغوية المختلفة بأقدار متفاوتة، أما النص القرآني في إطار تلك الرؤية فكله معجز، ومن ثمَّ فهو المعيار لتحديد درجة النظم في المستويات الأخرى الأدنى، وهكذا تبرز خصوصية معالجة عبد القاهر لدرجات النظم من خلال إدراكه العميق للفروق الدقيقة بين مستويات لغوية مختلفة، وقدرته على تحديد قيمة العلاقات باستخدام معايير موضوعية إلى حدٍّ كبير. وذلك بالإضافة إلى ما ذكرناه من قبل من أن الإضافة في تلك النظرية لا تكمن في تفصيل وجوه النظم، وإنما في قدرتها التفسيرية؛ أي: تفسير قوة إحكام وتماسك نص دون آخر، وتفسير علة وضع مكون في علاقة دون أخرى، وتفسير التلاؤم والتناسب بين العلاقات، وكذلك العلاقة بين الصياغات أو التنويعات والأغراض والمقامات.

عني عبد القاهر بالوجه الأول من وجوه النظم، وهو التقديم والتأخير عنايةً كبيرة، تتمثل ليس في تقديمه على الوجوه الأخرى فحسب، بل في كثرة أمثلته وتشعبها، وتعدد طرق التحليل، ومعاييره وأدواته، وقد صَدَّر معالجته لمسائله بالتأكيد على ثبات القاعدة واطرادها، ولزوم تحقيق الفائدة أو القيمة في جميع أحوال الكلام؛ إذ يقول: «واعلم أن من الخطإ أن يُقسَّم الأمر في تقديم الشيء أو تأخيره قسمين، فيجعل مفيدًا في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض آخر، وأن تعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر أو الكاتب(٢)، حتى

---

(١) محاضرات في علم الأسلوب ص ٤٦، ٤٧، وكذلك ص ٦٦، ٦٧.

(٢) إشارة إلى كلام النحاة السابقين وبخاصة سيبويه، ولا يخفى ما في هذا أنه يتضمن اعتراضًا على نهجهم.

تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعه؛ ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة وما لا يدل أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفاعل في كثيرٍ من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال[1].

ويلاحظ هنا أنه بدأ بمعالجة مسائل التقديم والتأخير في الاستفهام أولاً، ثم النفي ثم الخبر، كما أنه قد بدأ بالجمل المحددة للقاعدة النحوية العامة ودلالة كل تركيب، ثم أعقب ذلك بأمثلة الخروج على القاعدة، وبيان علة فساده، وتحديد العلاقة بين الانتهاك الذي يحدث على مستوى التركيب والفساد الذي يحدث على مستوى المعنى، بما يوحي حقيقة بأن الأخير أصل للأول كما سيتضح فيما بعد بالتفصيل.

١ - الفرق في الاستفهام بين المتحصل من الجملة إذا بدأ بالفعل (الماضي) أو بالاسم في المسألة الأولى.

فإذا بدأت بالفعل، وقلت: أفعلتَ؟. كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا بدأت بالاسم، وقلت: أأنت فعلت؟ كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه. وهكذا تتكون القاعدة العامة من الربط بين الموقع الذي يحتله العنصر اللغوي والمعنى (الفائدة، القيمة) الناتج عن ذلك.

فإذا حدث خلل في تلك العلاقة القائمة بين موقع الاسم أو الفعل والمعنى الناتج أو المحدد للاسم حال تقدمه والفعل حال تقدمه، وصفت الجمل التي حدث فيها هذا الخلل بأنها جمل غير صحيحة، ويتضح ذلك في المقابلة بين جملتَيْ:

- أبنيتَ الدار التي كنت على أن تبنيها؟.

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٨.

- (*) أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ [1].

فالجملة الأولى صحيحة؛ لأنها راعت القاعدة العامة من حيث أن التردد هنا في وجود الفعل أو وقوعه، ومن ثم فهو متقدم، أما الجملة الثانية فغير صحيحة لوقوع تخالف أو تضاد بين التركيب والمعنى، إذ احتل الاسم موقع الفعل، فاستحال معنى التردد في وجود الفعل، وصار الشك في فعل قائم فعلاً، وتكون المعلومة الخارجية خارج النص عنصرًا حاسمًا في إثبات صحة الجملة، وهو ما عبر عنه الجرجاني حين قال: «قلت: ما ليس بقول، ذاك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي نُصبَ عينيك أموجود أم لا؟»[2].

وتلزم الإشارة إلى الخصوص والعموم، وصلة ذلك بصحة التصور، فقد تحقق الخصوص في فعل الجملة الأولى بالمعرفة الموصوفة بجملة الصلة؛ فوجب البدء بالفعل، ويكون معه نقل الكلام من الشك في الفعل إلى الشك في الفاعل تناقضًا.

وتتضح صحة الجمل التالية بصحة العلاقة بين أجزائها والعكس بالعكس.

فإذا قلت: أأنت بنيت هذه الدار؟ كانت الجملة صحيحة.

(*) أما إذا قلت: أبنيت هذه الدار؟ كانت الجملة غير صحيحة.

لأن في ذلك الكلام نقلاً للاستفهام من الشك في الفعل إلى الشك في الفاعل، والتناقض ظاهر بين أثر ضمير الإشارة في إثبات أمر واقع، والاستفهام بالفعل عن أمر أموجود أم لا؟.

ويكون الكلام مستقيمًا إذا كان السؤال عن الفعل على وجه الإجمال كما في: أقلت شعرًا قط؟ .

---

(١) تعني هذه النجمة باستمرار أن الجملة غير صحيحة.

(٢) دلائل الإعجاز ص ١١٢.

(*) فإذا قلت: أأنت قلت شعرًا قط؟.

فقد قلت كلامًا محالاً؛ لأنك جمعت بين الفعل الدال على الإطلاق (بدلالة قط) والفاعل المعين، وإذا أردت صحة الكلام يجب أن تحولها إلى الاختصاص حتى يصح السؤال عن عين الفاعل، مثل: أأنت قلت هذا الشعر؟.

فالشعر بالإشارة إليه قد قيل؛ أي: أن الإشارة هنا إلى فعل مخصوص والشك في فاعله، وحين ينتقل إلى مستوى آخر غير مستوى الكلام الذي يغلب فيه التقرير، يستخرج المعاني الأخرى التي يتضمنها الاستفهام، منها الإنكار الذي يتحقق في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٢] [(١)].

حيث يتضح هنا أنه لا تردد في نفس الفعل، ومن ثم فلا صحة للاستفهام بجملة: أفعلت؟ فقد كان كسر الأصنام، أما التردد هنا فيقع بين فاعل بعينه وفاعلين آخرين، والقصد منه الإقرار بأنه كان منه، والدليل على ذلك في الإشارة بالغائب في الإجابة عنه: بل فَعَلَه كبيرهم هذا، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب بالإشارة بالمتكلم: فعلتُ أو لم أفعل.

وهكذا يجمع في الاستفهام بالهمزة المعاني التالية: تقرير بفعل قد كان – وإنكار أنه لما كان – وتوبيخ لفاعله عليه. بيد أن الإنكار يتصاعد إلى أقصى مدى؛ حيث يكون إنكار وقوع الفعل مطلقًا، أو كما يقول: «وهو أن يكون الإنكار بأن يكون الفعل قد كان من أصله». مثال ذلك: ﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ ۝ مَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ﴾ [الصافات: ١٥٣، ١٥٤].

ولا خلاف في أن البدء بالاسم يعني انتقال الإنكار من أن يكون في الفعل إلى أن يكون في الفاعل، وفي ذلك نقض للمعنى كلية؛ إذ المراد إنكار وقوع الفعل من أصله، أما إذا اقتضى المعنى ذلك الانتقال؛ فإنه يمكن أن يحدث ويكون

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١١٤.

لزيادة في المعنى، كما يتضح في تفسير الجرجاني لقوله تعالى: ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس: ٥٩]؛ إذ يقول: ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله، فأضافوه إلى الله إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك؛ لأن يجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذنًا كان من غير الله، فإذا حق عليه ارتدع[١].

كذلك المراد في قوله تعالى: ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣] إنكار التحريم؛ أي: إنكار وقوع الفعل من أصله، فزعم من وجه إليه الخطاب باطل كلية، ولكن بنى الخطاب في صورة الممكن بتعدد الأشياء المحرمة، لإرادة معرفة عين المعنى، وهكذا تكون تلك البنية التي ينتقل فيه الإنكار من الفعل إلى الفاعل أكثر دلالة على قصد المخاطب، وهو ما عبر عنه الجرجاني بقوله: «ليتبين بطلان قولهم، ويظهر مكان الفرية منهم على الله تعالى»[٢].

وهو يميز هنا بين المعنى الظاهر والمعنى المراد، الذي يجب البحث عنه سواء أحدث تغيير في مواقع بنية الكلام أو لم يحدث؛ إذ يبنى المخاطب العبارة على هيئة الإخبار، ولكن قصده يخالف تلك الهيئة، وعلى المفسر (المتلقي) أن يهتدي إلى ذلك القصد.

أما المسألة الثانية فهي بيان الفرق مع تغير الزمن؛ أي: الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل مضارع، ولما كان المضارع صيغة يمكن أن تدل على الحال والاستقبال معًا؛ إذ لا تضم عنصرًا دالاً على زمن دون آخر منهما؛ فإنه يفرق بينهما في الاستعمال لإبراز العلاقة بين الزمن النحوي والدلالة، ويُصَدِّر تحليله بالإشارة إلى عدم اختلاف الدلالة الكلية المستخلصة من

---

(١) السابق ص ١١٥.

(٢) السابق ص ١١٥ أيضًا.

الاستفهام بإحلال المضارع الدال على الحال محل الماضي، فالمراد من جملة: أتفعل؟ إرادة تقرير فعل (يفعله المخاطب).

أما المراد من جملة: أأنت تفعل؟ فهو إيراد التقرير بأنه الفاعل، وهكذا يكون التقرير؛ أي: الدلالة الكلية لبنية الاستفهام مختصًّا بصيغة المضارع الدال على زمن الحال، وهي تخالف تلك الدلالة الكلية للاستفهام حين يكون المضارع دالاً على زمن الاستقبال؛ إذ تنتقل الدلالة من التقرير إلى الإنكار؛ أي: تتحول دلالة الفعل من الإمكان إلى الاستحالة، ويرتبط الإنكار بالمتقدم، فإذا تقدم الفعل فإن الإنكار يتجه إليه، وإذا تقدم الاسم فإن الإنكار ينتقل إليه، ويقدم أدلته على صحة تلك القاعدة الأساسية من مستويات لغوية مختلفة، فيبدأ ببيت امرئ القيس:

أيَقْتُلُني والمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي

فقد تحقق في هذا البيت تقدم الفعل، والدلالة المفهومة هنا هي دلالة الاستقبال، ويفضي تركب تقدم الفعل مع دلالة الاستقبال إلى الإنكار التام لإمكان وقوع الفعل، ونفهم تلك الدلالة الناشئة عن تركب معنًى يستفاد من مكونات البنية والعلاقات الداخلية فيها ومعنًى ينبغي أن يكون في قصد المتكلم من قوله: «وإن أردت بـ «تفعل» المستقبل، كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه، وتزعم أنه لا يكون، أو أنه لا ينبغي أن يكون»[1].

وكما اتجه الإنكار إلى الفعل في الشاهد الشعري، حيث المعنى أن يدرك المتلقي من البنية التي اختارها الشاعر لنقل قصده استحالة وقوع الفعل، يتجه الإنكار إلى الفعل أيضًا في الآية: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ [هود: ٢٨] وفي

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١١٦.

لغة الخطاب العادي: أتخرج في هذا الوقت؟ ... ما دامت البنية واحدة.

وينتج عن تحول أو تغيير مواقع مكونات البنية اللغوية بتقدم الاسم على الفعل تحول أو انتقال إلى تلك الدلالة المقصود، وهي الإنكار من الفعل إلى الاسم ذاته، هذا هو المعنى العام الناتج عن التغيير الموقعي، غير أنه تضاف إليه دلالات جزئية أخرى يستخلصها المفسر، ولكنها ليست ثابتة ثبوت المعنى العام، وإنما تختلف باختلاف مكونات البنية، ويتضح ذلك في تفسيره لجملة:

أأنت تمنعني؟ فالمعنى هنا إثبات عجز الفاعل.

وأهو يمنع الناس حقوقهم؟ المعنى امتناع الفاعل عن الفعل مع القدرة عليه.

وأهو يسمح بمثل هذا؟ المعنى هنا يخالف معنى الجملة السابقة.

وتقابل دلالة الإنكار في بنية الإخبار الدلالة ذاتها في بنية التوكيد: إنه يفعل وإني أفعل، وبنية النفي: ليس هو بالذي يفعل، وليس مثله يفعل.

وفي هذه المقابلة إشارة واضحة إلى ثبات تلك الدلالة على الرغم من اختلاف نوع الأبنية، غير أنه يلزم التنبيه هنا إلى قاعدة مهمة غير لغوية أو خارج السياق اللغوي، وهي تمثل معيارًا مؤثرًا في إثبات الصحة الدلالية، أعني المعرفة الخارجية التي يستند إليها الجرجاني أيضًا في التأكيد على استحالة أن يكون الإنكار للاسم مع تقدم الفعل، وهي المستفادة من تعليله؛ لأن العلم محيط بأن الناس لا يريدونه، وأنه لا يليق بالحال التي تستعمل فيها هذا الكلام[(1)].

إن السامع هو العنصر الفاعل في تقرير المعنى المراد؛ فهو الذي ينفُذ إلى تناسب البنية مع المعنى، فلا يقدر خلاف ما تستوجبه البنية؛ لأن المعنى ظاهر من بداية الأمر؛ أي: إن إنتاج المعنى ليس بمنفصل عن تشكيل البنية القادرة على حمل ذلك المعنى؛ لأن المخالفة بينهما تؤدي إلى المحال أو الممتنع، وهو ما صيغ

---

(١) السابق ص ١١٨.

في القاعدة التالية: محال أن يكون الإنكار للاسم مع تقدم الفعل، كما أنه محال أن يكون الإنكار للفعل مع تقدم الاسم.

ويؤيد ذلك التفسير بشاهد آخر من القرآن، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ ﴾ [الزخرف: ٤٠] يثبت قاعدته من جهتين: الأولى تتمثل في قاعدة منطقية تمثل معرفة خارجية (خارج السياق) وهي: ليس إسماع الصم مما يدَّعيه أحد فيكون ذلك للإنكار. والثانية: تتمثل في القصد من ذلك التشكيل اللغوي الذي تأخر فيه الفعل وتقدم الاسم؛ إذ المعنى في تقديم الاسم.

ولا يختلف تقدم المفعول عن تقدم الفاعل في أداء معنى الإنكار في بنية الاستفهام وإنْ قيد الفعل بقيد جزئي، وهو أن يكون المضارع فعلاً لم يكن، كما في المثال: أزيدًا تضرب؟ وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ [الأنعام: ١٤]، فالمعنى في تقديم الاسم (المفعول) الذي يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل، ويؤدي تحول تلك البنية إلى بنية أخرى يتقدم فيها الفعل، وهي البنية التي افترضها الجرجاني: قل أأتخذ غير الله وليًّا، بإعادة المفعول إلى موقعه النمطي إلى انحصار الدلالة في الفعل، وذهاب المعنى الإضافي الذي حصل بتقدم الاسم، والذي فسره الجرجاني بقوله: «أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليًّا؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وأيكون جهل أجهل وعمى أعمى من ذلك؟»[1].

أما إذا حصل تقديم للمفعول مع فعل مضارع لا يتحقق فيه القيد السابق، وهو أن يكون «يفعل» لفعل موجود، فتقديم الاسم هنا كتقديم الاسم مع الماضي يدل على المعنيين المختصين بالماضي، وهما الإقرار بأنه الفاعل أو الإنكار أن يكون الفاعل، ومثال الأول قوله تعالى: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٢.

يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٩٩]؛ إذ يتوجه الإقرار فيها إلى الاسم المتقدم، وأما في قوله تعالى: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ [الزخرف: ٣٢] فيتوجه الإنكار إلى الفاعل.

١ - ٢ ينتقل بعد ذلك إلى معالجة مسائل التقديم والتأخير في «النفي»، فيفرق بين دلالة التقديم مع النفي للفعل، والتقديم مع النفي للاسم؛ إذ المعنى في البنية الأولى: ما فعلتُ، نفي فعل لم يثبت أنه مفعول، وفي البنية الثانية: ما أنا فعلتُ. نفي فعل ثبت أنه مفعول، أما إذا احتوت البنية على عنصر آخر، وهو المفعول به، قيل: ما أنا قلت هذا. فالنفي هنا للفاعل، أما المفعول قد وقع فعلاً؛ أي: وقع قول. وهكذا تغير إضافة عنصر جديد إلى الجملة المنفية القصد من القول.

ويدعم هذه النتيجة بإيضاح الفرق بين جملتين تتفقان في التعدي وتختلفان في الترتيب، وهما: ما ضربتُ زيدًا، وما أنا ضربتُ زيدًا، ويمكن في الأولى تقدير احتمالين: الأول جواز أن الضارب غير الفاعل في الجملة، والثاني: جواز ألا يكون قد وقع ضرب أصلاً. أما في الثانية فإنه خلافًا للأولى ليس إلا أن يكون زيد قد ضُرِبَ فعلاً، ويكون القصد من القول نفي أن يكون الضارب هو أنت، ودليل ذلك تقدم الضمير على الفعل. وبذلك ينحصر الضمير بين النافي والفعل.

بيد أنه اشترط لصحة البنية الأولى قيدًا دلاليًا في المفعول، وهو الدلالة على العموم، أو كما يقول الجرجاني: «أن يكون المنفي عامًّا، كما في جملة: ما قلت شعرًا قط. وتؤدي مخالفة هذا القيد إلى إنتاج جملة غير صحيحة (المحال)؛ أي: تتعارض الدلالة على العموم مع تقديم الاسم، كما في : ما أنا قلت شعرًا قط. وتفسير المحال لديه: «أن يكون ههنا إنسان قد قال كلَّ شعرٍ في الدنيا»[1].

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٤.

وعلة ذلك أن في تقديم الاسم إشارة واضحة إلى التخصيص، وفي تنكير المفعول دلالة كافية على العموم، وليس من شكٌ في أن في الجمع بين دلالتي الخصوص والعموم تناقضًا بينًا.

ويخلص من تلك المخالفة إلى أن تقديم الاسم يقتضي وجود الفعل، فلا يتوجه القصد إليه سواء باستفهام أو نفي أو إخبار، وإنما يقع المعنى في تلك الأبنية المختلفة على الاسم المتقدم، كما في بيت المتنبي في إطار النفي؛ إذ قال:

وما أنا أسقمتُ جِسمي به ولا أنا أضْرَمْتُ في القلبِ نارًا

لا يتجه النفي هنا إلى الفعل (أسقم) الذي اقتضى وجوده بتقديم الاسم؛ أي: ليس القصد بالنفي إلى (أسقمت)، وإنما إلى الضمير المتقدم عليه وهو الضمير (أنا)؛ أي: إلى أن يكون هو الجالب له، ويكون قد جره إلى نفسه.

ويقدم دليلاً آخر على وجوب ملاحظة الفرق بين تقديم الاسم وتقديم الفعل في المعنى من خلال العطف والاستثناء، وفي العطف يلاحظ التمييز من الكلام الفصيح والرديء والمحال. ففي بنية العطف: ما قلتُ هذا، ولا قاله أحد من الناس.

تتفق الجملتان في تقدُّم الفعل، ومن ثم يقع النفي عليهما، فلا تناقض إذن في المعنى الناتج عنهما، وذلك خلافًا لبنية أخرى، وهي: ما أنا قلت هذا، ولا قاله أحد من الناس.

فالنفي في الجملة الأولى يتجه إلى الاسم المتقدم، وفي الجملة الثانية إلى الفعل المتقدم؛ ومن ثمَّ يقع اختلافٌ في المعنى بضعف العطف، وهو ما وصفه الجرجاني بالقول الرديء «الخَلْف من القول»[1]. وهكذا يؤدي عدم ملاحظة الفرق بين تقدُّم الاسم أو الفعل إلى الجمع بين معنيين يناقض كل منهما الآخر،

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٥، ١٢٦.

وهما إثبات وقوع الفعل ونفي وقوعه معًا.

ويلاحظ التناقض أيضًا في بنية الاستثناء؛ إذ يؤدي التخالف بين الدلالة النحوية الناشئة عن العلاقات بين مكونات الجمل والدلالة العامة للاستعمال إلى تناقض في المعنى، ويتضح ذلك من خلال مقابلة الجرجاني بين كلام مستقيم ولغو، ففي جملة: ما ضربت إلا زيدًا، لا تناقض بين دلالة التركيب ودلالة مكوناته؛ إذ إن نقض النفي بـ «إلا» يقتضي وقوع فعل الضرب، فيستقيم المعنى بتقدمه، أما إذا قدم الضمير كما في: ما أنا ضربت إلا زيدًا فإن ذلك يقتضي عدم وقوع الفعل، فيقع التعارض بين ما يقتضيه تقديم الضمير وما يقتضيه استخدام «إلا».

ويستدل على ذلك الفرق أيضًا في تقديم المفعول وتأخيره؛ إذ إن تقديم الفعل في: ما ضربت زيدًا يقتضي وقوع الفعل؛ ولذا يتوجه معنى النفي إليه دون غيره من أجزاء الكلام، أما إذا تقدم المفعول عليه، كما في: ما زيدًا ضربت، فإن اقتضاء وقوع الفعل متضمن، فلا يتجه النفي إليه وإنما يتجه إلى المفعول، ويؤدي ذلك التمييز بين الحالتين إلى وجوب ملاحظة ذلك الفرق حين تمتد الجملة بصور مختلفة، وتلزم مراعاة التناسب بين المعاني في تلك الصور حتى لا يقع تناقض بين أجزاء الجمل.

ولهذا صَحَّ العطفُ في بنية: ما ضربت زيدًا ولا أحدًا من الناس. (كلام مستقيم)؛ لأن قصد النفي إلى الفعل، وقد دل تقديم الفعل على نفي وقوعه مطلقًا. ولم يصح العطف في بنية: ما زيدًا ضربت ولا أحدًا من الناس. (كلام فاسد)؛ لأن تقديم الاسم يقتضي وقوع الفعل، ولكن يتجه النفي إلى الاسم المتقدم، وتخالف دلالة التخصيص في الجملة الأولى دلالة العموم في الجملة المعطوفة، فينشأ عن تناقض المعاني فسادُ البنية.

وتتضح تلك النتيجة أيضًا ببنية عطف أخرى، تدل على معنى الاستدراك،

كما في: ما ضربت زيدًا ولكني أكرمته، تعود علة صحة هذه البنية إلى عدم تناقض نفي الفعل في الجزء الأول منها مع إثبات فعل آخر ضده معطوف عليه أو مستدرك عليه في الجزء الثاني، فإذا تقدم الاسم، كما في: ما زيدًا ضربت ولكني أكرمته؛ فلا تصح لتناقض المعاني؛ إذ ينصرف النفي في الجملة الأولى إلى الاسم وفي الثانية إلى الإثبات في الفعل الآخر، ولا تصح إلا مع حذف ذلك الفعل، ومقابلة الاسم المنفي باسم آخر في الاستدراك، كما في: ما زيدًا ضربت ولكن عمرًا.

وكذلك الحكم مع الجار والمجرور؛ إذ تتخالف الجملة التي يتقدَّم فيها الفعل مع الجملة التي يتقدم فيها الجار والمجرور في المعنى؛ فالقصد من النفي في جملة: ما أمرتك بهذا، نفي الفعل، ولا اعتبار للشيء المأمور به، أما في جملة: ما بهذا أمرتك، فالنفي يتجه إلى الشيء؛ إذ القصد نفي الشيء المأمور به.

١ - ٣ ولا تختلف أبنية الخبر (الإخبار) عن أبنية الاستفهام والنفي في وجوب مراعاة الفروق الدلالية الناشئة عن التقديم والتأخير، ولزوم استخدام القواعد التي تضبط حركة المعنى في الاستفهام والنفي، وفي الخبر أيضًا. ففي الجمل: زيد قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت، يتقدم الاسم المتعمد ذكره أولاً، ثم يبني الفعل عليه، وعلة ذلك أن القصد فيها يتجه إلى الفاعل، غير أنه يشقق المعنى في هذا القصد، وفي ذلك التشقيق إشارة ترجح أن المعنى والقصد قد يتطابقان في مواضع، إلا أنهما لا يتطابقان في مواضع أخرى، يكون فيها القصد أشمل من المعنى، كما في هذا الموضع حيث يقول الجرجاني: «اقتضى ذلك (يعني التقديم) أن يكون القصد إلى الفاعل، إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين: الأول ظاهر والآخر غير ظاهر، ويتبين الأول في إرادة الانفراد بفعلٍ ورد الاشتراك فيه كما في: أنا كتبت في معنى فلان (المعنى واضح)». وهو ما عبر عنه بقوله: «وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنه

فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد»[1].

أي: النص على انفراد فاعل بعينه بالفعل، ويستند - كما تؤكد عبارته - في تحقيق هذا المعنى على طرفي الخطاب: المتكلم الذي يقصد ببنية نحوية معينة دلالة محددة، والمخاطب الذي يجب أن يدرك تلك الدلالة مباشرة؛ لأنها تتعلق بظاهر الكلام، ويختلف ذلك المعنى عن معنى آخر تقدمه البنية ذاتها غير أنه لا يتعلق بظاهر الكلام، وإنما بدلالة إضافية يتوقف الوصول إليها على كفاءة المخاطب، وتتحدد تلك الدلالة في إرادة تحقيق أو توكيد فعلٍ في نفس المخاطَب إلى جانب إزالة أي شك أو شبهة فيه، أو أي وجهٍ للإنكار، كما في: هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء.

وقد عَبَّر عن ذلك بقوله: «أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه؛ لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الإنكار أو من أن يظن بك الغلط أو التزيُّد»[2]. وهكذا فإن عبد القاهر يوازن بين حضور المتكلم (المبدع) وحضور المخاطب (المتلقي) في تفسيره لأوجه الاحتمال في الأبنية اللغوية. وقد أشار د. محمد عبد المطلب إلى تلك الخصوصية التي تميز معالجة الجرجاني للتنويعات اللغوية، وهي تؤكد في الوقت ذاته اختلاف مكونات نظرية النظم عند عبد القاهر عن مكوناتها لدى غيره. ومن تلك الإشارات قول د. عبد المطلب: «إن افتراض حضور المتلقي محاورًا ومتداخلاً ومتابعًا جعل عبد القاهر يتوجه إليه بالحديث في كثير من الأحيان، وكأن العلاقة بينه وبين الخطاب الأدنى لا تكون

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٨.

(٢) السابق ص ١٢٨، ١٢٩.

إلا من خلاله، كما أن العلاقة بين المبدع والمتلقي لا تكون إلا من خلال الخطاب». وكذلك قوله: «وبرغم أن المبدع يظل - داخل النظرية - في المرتبة الأولى نجد أن عبد القاهر يتجاوزه أحيانًا ويتوجه مباشرة إلى المتلقي كمحاولة لإعطائه وجودًا مباشرًا، وهو في هذا التوجه يستدعي حضوره الإدراكي والعاطفي، فيتمكن من مواجهة خيوط الصياغة، ويدرك علاقاتها، ويردها إلى منبعها النفسي والذهني عند المتلقي»[1].

لا بد للمتكلم إذن أن يُضَمِّن صياغته مؤشرات بارزة إلى القصد من الصياغة، ومن تلك المؤشرات التقديم؛ إذ إن في تقديم عنصر من عناصر الجملة على حدث الجملة مؤشرًا دالاًّ يجب على المخاطب أن يدرك القصد منه، ويكون تقديم الضمير في قول الشاعر:

هُمُ يُفرِشُون اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ

وقول الآخر:

هُمُ يضربون الكبش يَبْرُقُ بَيْضُهُ

توجيه السامع إلى بؤرة الخطاب، أو إلى المعنى من تقديم الضمير على الفعل في البيتين؛ فالهدف من التقديم كما يقول الجرجاني: تنبيه السامع لقصدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث ليحقق الأمر ويؤكده؛ أي: المعنى الثاني من قسمي القصد، وهو إرادة تحقيق الفعل أو توكيده ورد الشك فيه، أما فهم التقديم في إطار المعنى الأول وهو إرادة الانفراد لهم أو التعريض بغيرهم، فيفضي في رأيه إلى المحال.

وقد أكد أن ذلك المعنى الثاني هو المراد حين قال: «إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم، ويُعلِمَ بَدِيًّا قصدَه إليهم بما في نفسه من الصفة؛ ليمنعه بذلك من

---

(١) قضايا الحداثة ص ٢٢١، ٢٢٢.

الشك، ومن توهُّم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليه»[1].

ويتدرج الجرجاني في إثبات ذلك المعنى - كما قلت - من لغة الخطاب العادي إلى لغة الشعر، ثم يتحقق في أشد الأبنية إحكامًا وتماسكًا، وهي أبنية لغة القرآن؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان/ ٣]

وتعود فكرة أن تقديم المحدث عنه يفيد التنبيه والتحقيق في الأصل إلى سيبويه، الذي ذكرها في المفعول إذا قُدِّم فرُفِع بالابتداء وبنى الفعل الناصب كان له عليه، وعُدِّي إلى ضميره فشغل به؛ إذ قال في الكتاب ١/ ٤١ في رفع «عبد الله» في جملة: عبد الله ضربته: «وإنما قلت: عبد الله، فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء».

بيد أن الجرجاني لم يقنع بمجرد ذكر «التنبيه أو التحقيق» تفسيرًا شاملاً لكل الأبنية التي يقع فيها التقديم، وذهب إلى أنه ينبغي أن ترصد تلك الفروق الدلالية الدقيقة بين التراكيب؛ لتحديد خصوصية كل تركيب في إطار القاعدة الدلالية العامة للتقديم التي صدر بها معالجته، وهي: ذكر المحدث عنه قبل الحديث (ذلك) لا محالة أشد لثبوته، وأنفى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق. وعلة ذلك تكمن في رأيه في أنه «ليس إعلامك الشيء بغتة غفلاً، مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له»[2]. ويفضي الذكر بعد التنبيه إلى وقوع التأكيد والإحكام، وليس ثمة دليل أكثر بيانًا لصحة كلامه في العلاقة بين التنبيه والذكر من قوة وإحكام العلاقة بين الإضمار والتفسير.

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٩، ١٣٠.

(٢) السابق ص ١٣٢.

وعلة الفخامة والشرف والروعة في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الحج: ٤٦]، والقوة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

تُرَدُّ إلى التفسير بعد الإضمار؛ لأن الضمير المبهم المتقدِّم قد ذُكِر لينبه السامع إلى عِظَم شأن الكلام المذكور بعد، مزيلاً لإبهامه، وهو أمر لا يتحقق في بنية تختلف عنها في نظمها؛ أي: تخالفها في ترتيب العلاقات والألفاظ، وهي: إن الكافرين لا يفلحون؛ وتفتقر هذه الجملة إلى الكيفية التي بنيت بها جملة القرآن التي استأثرت بمزية يقع تفسيرها في بيان العلاقة بين الإضمار والذكر، يقول الجرجاني: «أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطَّد، ثم بنى ولوح، ثم صرح»[1].

إننا هنا أمام جملتين متفقتين في أمرين هما: عدد الألفاظ التي تتكون منها كل جملة، والإشارة إلى معنًى عام مشترك أو المضمون فيهما واحد، وهو «عدم فلاح الكافرين». ولكنهما يختلفان في النظم الذي يخفي المزية في بنية بعينها، يجب على المفسر أن يزيح الستار عنها ويبرزها.

وفي إطار العلاقة بين دور المتكلم ودور المخاطب يحاول الجرجاني أن يشقق من الفكرة الرئيسية: «تقديم المحدَّث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له، دلالات عدة تختلف باختلاف سياقات أبنيتها»[2]؛ مثل: معنى الإنكار الذي يستلزم التوكيد بالإضمار والتفسير، كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٥]، فالمنكر، في الدين خاصة، لا يقر بفعله؛ ولذا يلزم أن تصاغ العبارة على هيئة التنبيه، ثم ذكر الحديث، فيكون ذلك أكثر تناسبًا لنقض إنكار. وكذلك معنى الشك أو التكذيب، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا

(١) دلائل الإعجاز ص ١٣٣.

(٢) السابق ص ١٣٣ : ١٣٥.

﴿ جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ٦١]. ويصعب تفسير الإضمار إلا بربط الكلام اللاحق بالكلام السابق. فالخبر الأول يشير إلى معنى الإيمان، وهي دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به، فالموضع موضع تكذيب وشك في دعواهم وتكذيب لها، ومن ثم تكون بنية الإضمار ثم التفسير أكثر مناسبة لحمل ذلك المعنى، ولا يتضح ذلك القصد إلا بإدراج عنصر المقام في التفسير.

ومن وجوهِ تقديم المحدَّث عنه ومعانيها أيضًا البنية الدالَّة على الوعد والضمان؛ مثل: «أنا أكفيك». فالمتكلم يريد بتلك البنية التي يتقدم فيها الضمير إزالة شك المخاطب في الحديث؛ ولذا كان تقديم الضمير أدخل في التأكيد على التزام المتكلم بالفعل (الوعد) وإزالة الشك في تمامه والوفاء به، ولا قيمة لاستعمال المتكلم الضمير متقدمًا دون حاجة المخاطب إلى التوكيد والتحقيق.

فالفرق بين جملة: قد خرج. وجملة: هو قد خرج.

أن الأولى تقدم معلومة محددة للمخاطَب. أما الثانية فيتضمن تقديم الضمير فيها إشارة إلى أن المتكلم يدرك شك المخاطب في تلك المعلومة «الخروج»، ويلزم أن يعدل عن بنية الإخبار إلى بنية التوكيد والتحقيق لإزالة ذلك الشك. بيد أن ذلك المعنى ليس كافيًا حين ينتقل ذلك التركيب من الاستقلال إلى التبعية أو بعبارة الجرجاني: «إذ جيء به في صلة الكلام».

ومن أمثلة وقوعه في صلة الكلام وضعه بعد واو الحال؛ مثل جملة: جئته وهو قد ركب. فالشك في الجملة السابقة أمكن من الشك في جملة: جئته وقد ركب؛ وذلك لأن تقدم الضمير في جملة الحال الأولى أكثر دلالة على الحاجة إلى التوكيد والتحقيق لإزالة قوة الشك في نفس المخاطب، وهو ما عبر عنه الجرجاني بقوله: «فإنَّ الشك لا يقوى حينئذٍ قوته في الوجه الأول». وهو ما يعني اختلاف درجات الشك في القوة، وأن كل درجة منه تستلزم إعادة صياغة العبارة

لتناسب عملية تصاعد الشك.

وقد سوغ بناء الجملتين تارة بتقدم الضمير وتارة بوقوع الفعل مباشرة بعد واو الحال الالتزامُ بقاعدة نحوية في المقام الأول التي تجيز هاتين الإمكانيتين مع الفعل الماضي. أما مع صيغة المضارع فلا يصلح فيها إلا أن يُبْنَى الفعل على اسم متقدم؛ مثل: رأيته وهو يكتب. فجملة: وهو يكتب، لها زمن مستمر ولكن في إطار زمن الجملة الرئيسي وهو زمن الماضي، ويؤدي حذف الضمير إلى الانقطاع بين الزمنين وتصير هناك جملتان مستقلتان، ومن ثم تؤدي مخالفة تلك القاعدة النحوية إلى تَكَوّن جملة غير صحيحة نحويًا، وهو ما عبر عنه الجرجاني بقوله: «لم يكن شيئًا»[1]. تفسيرًا وحكمًا لجملة: رأيته ويكتب.

ويرد الجرجاني – استنادًا إلى تلك القاعدة النحوية – استقامَة المعنى إلى صِحَّة البناء، يقول موضحًا العلاقة بين فساد المعنى وعدم صحة البناء، أو تضافر الصحة الدلالية والصحة النحوية : «... تجد المعنى لا يستقيم إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم»[2]. وقد تحقق ذلك التضافر في أمثلةٍ عِدَّة منها قوله تعالى: ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ [النمل: ١٧] فإذا حذف الضمير المتقدم، وقيل: (فيوزعون) لأدى ذلك إلى خلل في العلاقة بين اللفظ والمعنى، أو بعبارةٍ أدق بين الصحة الدلالية والصحة النحوية، وهو ما تؤكده عبارة الجرجاني المُفَسِّرة: «لو جيء بالفعل غير مبني على الاسم .. لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي أن يكون عليها»[3].

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٣٦، ١٣٧.

(٢) السابق ص ١٣٧.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٣٧.

ونلحظ في تفسيره أيضًا أن الضمير هنا له وظيفة دلالية جوهرية، يعبر عنها بالوظيفة الإحالية، إذ يربط بين الكلام اللاحق والكلام السابق أو معناه، ويؤدي الحذف إلى زوال قوة الربط في الضمير. وفي ذلك أيضًا تجاوز لحدّ الجملة في عملية التفسير.

ولا يقتصر ذلك الحكم بتقديم الضمير في بنية الخبر فحسب، بل إنه يطرد ويسري على الأبنية الأخرى، فلا يختلف تقديم المحدَّث عنه في الخبر المنفي، عنه في الخبر المثبت في اقتضاء معنى التوكيد والتحقيق بشكلٍ أساسي. ويتضح ذلك المعنى من المقارنة بين قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٩] والجملتين المحتملتين، غير أن الضمير يُحْذَف في الأولى؛ مثل: والذين بربهم لا يشركون، وفي الثانية يحذف الضمير ويؤخَّر الجار والمجرور، فيتجه المعنى إلى مجرد الإخبار بالنفي، أما الآية فتفيد التأكيد في نفي الإشراك عنهم[1].

ويتحقق ذلك المعنى أيضًا مع مثل وغير؛ إذ إنه في جملة: مِثْلُك رعى الحق والحرمة، يلزم تقديم الضمير ليضاف إلى لفظ «مثل»، وينشأ عن هذا التقديم دلالة لازمة، لا ينحصر معها الفعل في الاسم المتقدِّم، بل يقصد به العموم فيشمل كل من كان مثله في الحال والصفة. وكذلك حكم «غير»، ففي قول المتنبي:

غَيْري بأكثرِ هَذا الناسِ يَنْخَدِعُ

يكون القصد أو المعنى : أني لا أنخدع، أي: أنه ينفي عن نفسه أن يكون ممن ينخدع، وليس التعريض بإنسان آخر، وهكذا تعضد قاعدة هذين الاسمين المعنى أو القصد؛ إذ يلزم أن يتقدما أبدًا على الفعل، ويؤازر تلك القاعدة أن هذا المعنى أو القصد لا يتحقق أو لا يُدْرَك إذا تغير موقعهما، كما في جملتي: رعى

(١) السابق ص ١٣٨.

الحقَ والحرمة مِثْلُك، وينخدع غيرِي بأكثر هذا الناس.

نلحظ هنا عدم التلاؤم بين المنطوق والقصد، ولا يفيد الكلام المعنى الذي حصل مع التقديم، وهو ما عبر عنه الجرجاني بقوله: «رأيت كلامًا مقلوبًا عن جهته، ومغيرًا عن صورته، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه»[1].

وهذا يعني أن تفسير المزية في بنية ما لا يستند إلى معيارٍ بعينه بل عِدّة معايير مجتمعة، نحوية ودلالية وذوقية.... وتجدُر الإشارة أيضًا إلى أن الجرجاني لم يَفْصِل في دلالات التقديم بين الأبنية المختلفة (الإخبار والنفي والاستفهام)؛ إذ الحال في التقديم والتأخير مشتركة بينها جميعًا.

ويحاول أن يربط كذلك بين القيود النحوية التي تحكم الفكرة والدلالة المستفادة من التقديم والتأخير في الأحوال المختلفة، وفي الحالة الأولى: أجاءك رجل؟ يتجه الاستفهام مع النكرة المتأخرة إلى تعيين الفعل، هل كان مجيء من واحد من الرجال، وفي الحالة الثانية: أرجل جاءك؟ يتجه الاستفهام مع النكرة المتقدمة إلى تعيين جنس من قام بالفعل أرجل هو أم امرأة؟ وهذه الدلالة ثابتة، كما يتّضِح من تشديد الجرجاني؛ إذ يقول: «كان محالاً أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس»[2]. فإذا وصفت النكرة بمفرد أو جملة فإن السؤال عن الجنس أيضًا، ولكن مع مراعاة الوصف.

وتبرز في تحليلاته ضرورة إدراج عناصر غير لغوية في عملية الفهم؛ إذ يؤكد – كما سنرى فيما يلي – على دور المعرفة المسبقة لدى المخاطب في صحة كلام المتكلم نحويًا واستقامته دلاليًا. وهكذا نجد أن صلاحية (صحة) جملة: رجل

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٠.

(٢) السابق ص ١٤٢.

جاءني. تتوقف على علم المخاطَب بوقوع فعل، وما يريده من المتكلم هو إعلامه بجنس من قام بالفعل.

إرادة معنى الجنس إذن قيد جوهري يحكم التقديم، كما في المثل: شرٌّ أهرَّ ذا ناب. إذ المراد هنا جنس الشر. وكذلك في القصر: ما أتاني إلا رجل، فالمراد تعيين القائم بالفعل بإزالة توهم السامع أن يكون غير رجل. وعلة ذلك كما يقول الجرجاني: «ذاك لأن الخبر ينقض النفي، يكون حيث يراد أن يقصر الفعل على شيء، وينفي عما عداه»(1).

وهكذا تستند القاعدة التي تحكم مسألة التقديم إلى عنصرٍ غير لغوي، معرفة ضرورية تقع خارج المنطوق، هي علم السامع؛ إذ إن التنبيه لا يكون إلا على معلوم وهو ما يتحقق مع المعرفة، أما النكرة فإن إرادة معنى الجنس منها تعيين لها سواء أوقع ذلك بالتقديم أو القصر، ومتى لم يرد بالنكرة الجنس لم يقف منها السامع على معلوم، وتقضي مخالفة ذلك المعنى إلى المحال. أما علة تعارض التنبيه مع عدم قصد الجنس من الناس فهي – كما يقول الجرجاني: «لأنه يخرج بك إلى أن تقول: إني أردت أن أنبه السامع لشيء، لا يعلمه في جملة ولا تفصيل. وذلك ما لا يشك في استحالته»(2).



(1) دلائل الإعجاز ص ١٤٣، ١٤٤.

(2) السابق ص ١٤٥.

الوجه الثاني

الحذف والذكر

الحذف ظاهرة لغوية بارزة في اللغة العربية، ويؤدي البحث في أبنيته وصوره إلى الكشف عن بعض أسرار النظم، غير أن قيمة هذه الظاهرة اللغوية التي تستلزم الوقوف على دقائقها، تتطلب قدرة خاصة لدى المفسر؛ إذ ليس الهدف من درس مسائل هذه الظاهرة في رأي الجرجاني هو وصفها أو الإحساس بها فحسب، بل تحليلها لتحديد أسباب العدول عن الذكر إلى الحذف، والتمييز بين الأغراض المختلفة للحذف التي تجعل المتكلم يؤثر استخدام أبنية الحذف في أشكال الخطاب المختلفة.

ونستخلص من وصف الجرجاني لهذا الباب بأنه «باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ» صعوبة تحديد أسباب الحذف من جهة، وقيمة ذلك الباب الذي تعد استعمالاته من سنن العرب في كلامهم من جهةٍ أخرى.

ونلحظ – ابتداءً – أنه قد حلل مسائل محدودة في هذا الباب، وربما لم يهدف من تلك المعالجة إلا إلى الإشارة إلى مواضع تخفى على القارئ المتمرس، أو لم يهتدِ إلى أسرارها مَنْ تَصَدَّى لبيان الوجوه والفروق في مسائل الحذف، وتعليل مبدأ «ترك الذكر أفصح من الذكر». وهو يعني أن عبد القاهر يرفض مسلك السابقين؛ إذ لا قيمة لوصف الظاهرة فحسب، بل تكمن القيمة الفعلية – في إطار رؤيته الخاصة للنظم التي فصلناه من قبل – في النفاذ من التأليف أو الصياغة إلى معرفة علة أو سبب اختيار الحذف وترك الذكر، وهو لا يفصل هنا أيضًا بين غرض المتكلم، الذي يتمثل في الصياغة اللغوية المختارة الأكثر تلاؤمًا مع تلك الدلالة النفسية الكامنة في نفسه أو ذهنه والتأليفِ اللغوي الذي يقدم للمخاطب صورة منطوقة مسموعة (أو مسموعة مرئية) لقصد المتكلم، وتصير

مهمة المخاطب إطالة النظر في تلك الصياغات أو التنويعات النحوية، وتحليل العلاقات النحوية حتى يمكن تقدير القيمة في أبنية الكلام، وبيان التفاوت بينها، وتعليل تفضيل بنية على أخرى، أو ما عُرِف ببيان أسرار النظم.

أما الأمر الآخر الذي نستخلص من المبدأ السابق فهو ذلك التصور الجوهري الذي اعتمد عليه الجرجاني في معالجة هذه القضية أو مسائل الحذف، ولم يخالف فيه السابقين، وهو أن الذكر هو الأصل؛ أي: أن الأصل أن يَرِد الكلامُ بغير حذف؛ ولذا يكون السبيل الوحيد لإعادة بنية الحذف إلى صورتها الأصلية هو تقدير المحذوف، وهنا يقع الخلاف بين العلماء في طرق بيان كيفية الحذف والعناصر المقدرة. ولقد كان لهذا الخلاف أثرٌ عميق في عنايتهم البالغة بتلمُّس أسبابه وتفريع أغراضه وتحديد شروطه.

وهكذا فإننا نعني في مناقشة مسائل هذا الوجه من وجوه النظم بأن نبرز أفكار الجرجاني حول العلاقة بين المنطوق والمفهوم، أو بنية الحذف المنطوقة وبنية التقدير، ودور العناصر اللغوية وغير اللغوية (غرض المتكلم وفهم المخاطب والقرائن خاصة) في تفسير دقائق مسائله، وإزالة أوجه العسر والغموض والإبهام التي تحول دون رصد الفروق الدقيقة في استعمالات لغوية مختلفة (وبخاصة في لغة الشعر). وربما يكون التصور الذي عالج الجرجاني في أسرار البلاغة من خلاله أسباب تقدير الحذف مدخلاً مناسبًا؛ إذ يبرز دور العناصر اللغوية وغير اللغوية في عملية التفسير.

يُرجِع الجرجاني أسباب تقدير الحذف إلى :

١ - أن يمتنع حمل الكلام على ظاهره، لأمرٍ يرجع إلى غرض المتكلم.

٢ - أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بالحذف راجعًا إلى الكلام نفسه[1].

---

(١) أسرار البلاغة ص ٣٧٩، ٣٨٠.

ويتضمن السبب الأول إشارة واضحة إلى أن العدول عن الحذف إلى الذكر بتعيين المحذوف أو تقديره يؤدي إلى مخالفة المعنى أو القصد؛ لأن غرض المتكلم وهو عنصر غير لغوي، لا يتحقق إلا في الإبقاء على صورة الحذف، وذلك مشروط بعلم المخاطب به. أما السبب الثاني فيبرز دور العنصر اللغوي؛ لأن الحذف هنا محكوم بقيدٍ لغوي نحوي؛ إذ لا بد من تقدير المحذوف ذهنيًا في تعبير الحذف لتحقيق الإفادة من الكلام، ويكون إثبات التقدير ممكنًا لبيان المحذوف. وتحدد قواعد النحو مواضع جواز الحذف ومواضع وجوبه؛ (أي: عنصري الاختيار والإجبار).

وتنقسم معالجته لهذا الباب إلى مسألتين: **الأولى**: تتعلق بالحذف في الجملة الاسمية، **والثانية**: تتعلق بالحذف في الجملة الفعلية، أما الحذف في الجملة الاسمية فقد اقتصر فيه على حَذْفِ المبتدأ، ونرجح ابتداءً أن إكثاره من أمثلة ذلك الحذف فيه إشارة جلية إلى شيوع تفسير خاطئ له، أو فهم غير صحيح أو غير دقيق لطبيعته لدى السابقين، فهو يخالفهم؛ إذ لا يركن إلى الوصف في حد ذاته، بل ينبه إلى أسرار الحذف، إنه يدعو القارئ إلى عدم التسرع بإنكار ما ينبه إليه ويدل عليه وإلى عدم دفعه إلا بعد أن يطيل النظر فيه ويدرك دقائقه ولطائفه، وهو ما أشار إليه حين قال: «قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر ... ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه، وأقيم الحجة من ذلك عليه»[1]. إنه يختار المواضع التي تتجلى فيها هذه اللطائف من جهة، ويعسر فهمها وإدراك كنهها إذا اكتفى فيها بالمعنى الظاهر؛ لأنها توجب إدراج بعض العناصر غير اللغوية في التفسير.

٢- ١ يبدأ بالمسألة الأولى، وهي حذف المبتدأ بموضع «القطع والاستئناف».

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٦.

ويصفه بقوله: «يبدءون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم يَدَعون الكلام الأول، ويستأنفون كلامًا آخر ...»[1]، ونستخلص من هذا الوصف ضرورة وجود قرينة تسوغ وقوع الحذف، وهذه القرينة هنا قرينة لفظية، وذلك يعني أن وجود الدليل شرط لوقوع الحذف، إذا وردت الإشارة في موضع سابق للموضع الذي وقع فيه الحذف.

ومن أمثلته: غُلامٌ رماهُ الله بالخير مُقْبلاً. فالخبر هنا قد بنى على مبتدإ محذوف لوجود قرينة عليه، وقد تكون قرينة حالية؛ أي: أن سياق الحال أو الموقف يسوغ عدم ذكر المبتدأ، أو يجعل الحذف أزيد للإفادة وأفصح من الذكر.

ومن أمثلته أيضًا قول الشاعر:

سَرِيعٌ إلى ابنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ... ولَيسَ إلى داعي النَّدَى بسَرِيعِ

حَرِيصٌ على الدُّنيا، مُضيعٌ لِدينِه ... ولَيسَ لما في بَيْتِهُ بمُضيعِ

ويرد المزية في ذلك الحذف إلى أثر نفسي يقع في نفس المخاطب، الذي يحس بما ارتبط بموضع الحذف من لطف، وتعضد ذلك الأثر إشارة إلى القاعدة النحوية التي تحكم ذلك الحذف، وهي جواز حذف المبتدأ لوجود قرينة عليه.

ومن ثَمَّ يمكن أن يذكر أو يرد المحذوف، ولكن يفقد الكلام مع رده ذلك الأثر النفسي، ويفقد معه اللطف والملاحة، وهو ما يعبر عنه في هذه الحال بالتكلف أو الكراهية أو الاستثقال، يقول الجرجاني: «ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك..»[2].

إنه في ذلك التحليل لا يفارق أوصاف الجاحظ أو الرماني، حيث تؤازر التحليل الذوقي قوانين النحو وأحكامه، فهو حين يدعو القارئ إلى أن ينظر

(١) دلائل الإعجاز ١٤٧.

(٢) السابق ص ١٥١.

بقلبه، ويستعين بفكره في دقائق مسائل الحذف ولطائفه لا يتخلى عن الأثر الحسي السمعي. هذه الرؤية تحكم الحذف بوجه عام: «فما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثم أصيب به موضعه، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به»[1].

وهكذا لم يخرج الجرجاني الحذف هنا عن الحذف الاختياري الذي لا يصطدم بقاعدة نحوية؛ إذ قد تحقق شرط الاستقامة في الجملة، ولكنه يقتصر على الأثر النفسي علةً جوهرية للعدول عن نظام الجملة المكتملة العناصر؛ (أي في هيئة الذكر) إلى نظام الجملة في هيئة الحذف (أو الإضمار).

يقول مفسرًا قول الشاعر:

غَضْبَى، ولا والله يا أهلَها

وذلك أن التقدير : «(هي غضبى) أو (غضبي هي) لا محالة، ألا ترى أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف، وكيف تأنس إلى إضماره؟ وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رُمْت التكلم به؟»[2].

وهكذا يتحقق في الحذف أمران :

الأول: عدم وقوع فساد نحوي؛ أي: تحقُّق شرط الصحة النحوية.

الثاني: الأثر النفسي؛ أي: الحكم القيمي. ويستند الأول إلى أحكام النحو، أما الثاني فيرتكز على حس المخاطب، وذوقه، وقدرته على تقدير قيمة ذلك الحذف.

٢- ٢ أما المسألة الثانية فتختص بالحذف في الجملة الفعلية:

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٢، ١٥٣.

(٢) السابق ص ١٥٢.

ونلحظ هنا – ابتداءً – وقوع الحذف فيها على طرف نقيض للحذف في الجملة الاسمية، حيث يستفاد من مواضع حذف المفعول – مثلاً – دلالات أغزر ولطائف أكثر والحاجة إليه أمس، ويكون المدخل الصحيح في رأيه هو بيان العلاقات بين أجزاء الجملة الفعلية حال الذكر قبل أن يُرْصَد التغير الذي يصيبها حال الحذف. وما دام الفعل هو محور الجملة الفعلية؛ فإنه يلزم بيان العلاقة المعنوية بين الفعل والفاعل من جهة، والفعل والمفعول من جهة أخرى. ويحقق من خلال ذلك أمران:

– تحديد دلالة علاقة الفعل بالفاعل وعلاقة الفعل بالمفعول.

– توضيح كيفية الصلة بين غرض المتكلم وفهم المخاطب.

فالغرض من علاقة الإسناد حين يسند الفعل إلى فاعل في : «ضَرَبَ زيد»، هو إثبات الضرب فعلاً لزيد، وليس إفادة وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق. أما الغرض من علاقة التعدي، حين يتعدى الفعل إلى المفعول كما في: «ضَرَبَ زيد عمرًا»، فهو إفادة التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني، ووقوعه عليه.

وهو هنا يؤكد العلاقة الوثيقة بين عمل الفعل والمعنى، أو بين الحركة الإعرابية المنطوقة والعلاقة النحوية غير المنطوقة التي هي أساس تحديد الحركة الإعرابية، يقول: «فعمل الرفع في الفاعل؛ ليعلم التباس الضرب من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول؛ ليعلم التباسه به من جهةِ وقوعه عليه»[1].

فثمة فرق إذن بين الإخبار بوقوع الحدث في حدّ ذاته (وقوع الضرب ووجوده فقط)؛ أي: إفادة الوجود المجرد، والإخبار بوقوع الحدث منسوبًا إلى فاعل ومفعول؛ أي: بين الفعل كلفظ مفرد لم يدخل في نسق، وبينه حين يأتلف

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٣.

في علاقات مع أجزاء الكلام الأخرى، كعلاقة الإسناد مع الفاعل، وعلاقة التعدي مع المفعول.

وفي ضوء علاقة التعدي تُوَضَّح الدلالات المختلفة التي تُستخلَص من ذكر الأفعال المتعدية سواء ذُكِر معها المفعول أو لم يذكر، ومن تلك الأغراض المختلفة إرادة إثبات المعنى في نفسه للشيء؛ أي: إثبات معنى الفعل لا غير، دون تعرض لحديث المفعول؛ أي: وجب لتحقيق هذا الغرض حذف المفعول.

وهكذا يكون الغرض من: هو يأمر وينهى، ويضر وينفع،إثباتَ معنى الفعل في حد ذاته؛ أي: يكون منه أمر ونهي وضر ونفع، ويكون في ذكر المفعول المحذوف تغيير وتناقض مع القصد، إذ يتحول الانتباه إلى التباس المعنى المشتق بالمفعول، وهو غرض مخالف لقصد المتكلم.

وكذا في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤]، فالمعنى هنا إرادة إثبات معاني هذه الأفعال لله تعالى، وهي الإحياء والإماتة، والإضحاك والإبكاء، إن بيان جنس ما وقعت عليه تلك الأفعال إخراجٌ لها عن القصد من استعمالها دون المفعولين، يقول الجرجاني: «وهكذا في كل موضع كان القصدُ فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، فإن الفعل لا يعدى هناك؛ لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى»[(١)].

هذه القاعدة إذن تسري على الأفعال في حال الإثبات أو القصر أو النفي وكذلك لا يتعارض إثبات أو ذكر المفعول المحذوف مع القاعدة النحوية؛ لأن الفعل متعدٍّ، فيكون ذكر المفعول معه أولى في الأبنية النمطية، ولكن ذكره يصطدم بالغرض أو القصد (لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى)، فتُرجُح

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٥.

علاقة الإسناد على علاقة التعدي، وعلى ذلك يجب على السامع أن يدرك علة عدول المتكلم عن ذكر المفعول، وهي في المواضع السابقة إثباتُ معنى الفعل في حد ذاته فعلاً للشيء، فإذا وقف على هذه العلة فقد عرف القصد من تلك الأبنية غير النمطية (المعدولة).

أما النوع الآخر فيتعلق بالأفعال التي تحمل في طياتها إشارة واضحة تبين جنس المفعول، وهو ما عبر عنه الجرجاني بقوله: «أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه»[1].

ويعني بذلك أن الفعل المتعدي هنا لا بد أن يكون له مفعول يوجه إليه القصد، ولكنه لا يذكر في النطق؛ لأننا نشتق من الفعل دليلاً عليه، ويقسمه قسمين، **الأول**: جلي؛ أي: ظاهر؛ لأن الدلالة هنا مباشرة متضمنة في صيغة الفعل، مثل: أصغيت إليه وأغضيت عنه.

فالمفعول المحذوف في الجملة الأولى، وهو «أذني» ظاهر؛ لأن آلة الإصغاء محددة، تتضمنها صيغة الفعل (أصغى)، فالإصغاء لا يكون إلا بالأذن، وكذا المفعول في الجملة الثانية هو صيغة (جفنى)؛ لأن الإغضاء لا يكون إلا بالجفن.

والثاني: خفي؛ أي غير ظاهر، يحتاج إلى إعمال الفكر ودقة النظر؛ لأنه غير متضمن في صيغة الفعل، بل يتنوع وتختلف دلالة حذفه باختلاف سياقات جمله.

وقد استلزمت صعوبة تعيين دلالة الحذف هنا أن يُقَدِّم للتفسير إيضاحًا لخطوات صياغة أو تأليف المعنى في كل حالة يبرز فيها غرض المتكلم (المبدع) من اختيار صياغة بعينها، ودور المخاطَب (المفسر) وكيفية تلقيه تلك الصياغة والنظر فيها.

ويتوزع ذلك القسم الثاني إلى أنواع، ينفرد فيها كل نوع بدلالة خاصة، أما

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٥.

الدلالة الأولى التي عرض لها الجرجاني في أثناء تتبعه للدلالات المختلفة الناشئة عن حذف المفعول مع الأفعال المتعدية، فهي الإخفاء للإبهام بإثبات معنى فعل دون التعريض بالمفعول. وقد استخلصنا تلك الدلالة من قول الجرجاني: «أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد عُلِم مكانه، إما بجري ذكر أو دليل حال، إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تُثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول»[1].

ويعني ذلك أن المتكلم حيث استخدم الفعل المتعدي كان يقصد إلى مفعول بعينه (مفعول مخصوص)، ولكنه أخفاه مكتفيًا بالإشارة إليه سواء أكانت ملفوظة أو غير ملفوظة (أي أن الإشارة دليل مقالي أو حالي) للإيهام بأنه يريد أن يثبت معنى الفعل في حدِّ ذاته، فإذا ذَكَر المفعول وَقَع في تناقض مع المعنى أو القصد الذي أراده من الحذف، وعلى المخاطب (المتلقي) ألا يقع في هذا الإيهام، وذلك حين يهتدي إلى ذلك المعنى الخفي الذي عمد إليه المتكلم والكشف عن ذلك المفعول المخصوص الذي لم يصرح به.

ومثال ذلك قول البحتري:

شَجْوُ حُسَّادِهِ وغَيْظُ عِدَاهُ   أن يَرىَ مُبْصِرٌ ويَسْمَعَ وَاعٍ

المعنى الظاهر هنا أو تقدير الجملة الذي يمثل الخطوة الأولى للنفاذ إلى قصد الشاعر، هو أن يرى مبصر محاسنَه، ويسمع واعٍ أخبارَه وأوصافه، ولكنه لا يريد التقيد بذلك الظاهر المحدود الدلالة، إنه يرمي إلى معنًى آخر أبعد منه يكشف قدر الشجو والغيظ المستقر في نفوس الحساد والأعداء تجاه الخليفة المعتز، ذلك المعنى لا يتحقق إلا بإثبات معنى الفعل للفاعل دون ذكر المفعول، وهو تمني هؤلاء الحساد «ألا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يعي معها، حتى لا

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٥، ١٥٦.

تدرك دلائل استحقاقه للخلافة، وهي محاسنه وفضائله وأخباره وأوصافه ... ».

أما الدلالة الثانية فهي حذف المفعول لعلم بانحصار الفعل في مفعول واحد، ويؤدي ذكره إلى مخالفة الغرض، ويلزم هنا أيضًا وجودُ دليل مقالي (ما سبق من الكلام) أو حالي (بدليل الحال) يقول الجرجاني محددًا كيفية تشكل هذه الدلالة وشروط الحذف وغايته: «أن يكون معك مفعول معلوم مقصود قصده، قد عُلِم أنه ليس للفعل الذي ذكر مفعول سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام، إلا أنك تطرحه وتتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذي مضى، وذلك أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخلص له، وتنصرف بجملتها وكما هي إليه»[1].

والحق أن بين الدلالتين فرقًا دقيقًا، ويمكن أن تفرز الصياغات اللغوية المختلفة عددًا كبيرًا من الدلالات يستحيل حصرها؛ لذا نظن أن ما ذكره الجرجاني من تلك الفروق بين وجوه الكلام واستعمالاته لم يكن إلا على سبيل التمثيل لا الحصر، فقد اكتفى بالتنبيه إلى أبواب كشف أسرار النظم وتحليل بعض نماذجه يطرح من خلالها بعضَ المعايير الضرورية لهذا التحليل، وطرقًا مختلفة للوصف والتفسير.

فالغرض من الموضعين السابقين في رأيي واحد، وهو إثبات (معنى) الفعل للفاعل سواء كان الطريق إلى ذلك بالإيهام أو العناية، برغم الفارق الضئيل بين المفعولين، فالمفعول الأول: مخصوص قد عُلِم مكانه، والثاني: مفعول محدد بالفعل (مفعول حتمي) وكلاهما يلزم النفس، فلا يُلفَظان.

ومثال القصد إلى الدلالة الثانية قول الشاعر:

فَلَوْ انَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ   نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٦.

المعنى الظاهر هنا أو تقدير الجملة الذي يُظْهر المفعول الحتمي للفعل المتعدي (أجرت) هو ولكن الرماح أجرتني. (لاحظ بنية الفعل المتقدم: أنطقَتْني) ويعني ذلك أنه يلزم إذا ذكر المفعول؛ أي: استخدم الفعل متعديًا، أن يعديه إلى ضمير المتكلم، ولكن المعنى يلزم عدم النطق بهذا المفعول، وعلة ذلك تناقض الذكر مع الغرض؛ إذ الغرض كما يقول الجرجاني: «هو أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس للألسن عن النطق ...» فإذا ذكر المفعول وقال. أجرتني، وقع التناقض أو كما يقول الجرجاني: «جاز أن يُتوهَّم أنه لم يعنِ بأن يثبت للرماح إجرار، بل الذي عناه أن يبين أنها أجرته»[1]

وهكذا يكون في ذكر الفعل تحقيق الغرض، أو أن الغرض لا يتحقق إلا مع حذف المفعول؛ إذ لا قصد فيها إلى مفعول، وإنما القصد هو إثبات الفعل لفاعله وهو المعنى الذي يمثل قاعدة تفسير كثير من أمثلة حذف المفعول، وقد اختتم به الجرجاني تحليله، يقول محددًا إياه بأنه: « .. هو توفير العناية على إثبات الفعل، والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله، لا أن تعلم التباسه بمفعوله»[2]

إن عناية الجرجاني بالقيمة الدلالية للحذف قد دفعت إلى وصف الجمل التي يذكر فيها المفعول مناقضًا الغرض أو القصد؛ أي: مناقضًا القاعدة الدلالية التي يُفسَّر من خلالها بعضَ أمثلة حذف المفعول، أعني إثبات الفاعل لفاعله يوجب حذف المفعول، بأنها لغو من الكلام.

مثال ذلك الأفعال التي لا يراد منها إلا معنى صفة العموم؛ مثل قوله: إلى حجرات أدفأت وأظلت؛ لأن فيه معنى قولك: «حجرات من شأن مثلها أن تدفئ وتظل»؛ أي: هي بالصفة التي إذا كان البيت عليها أدفأ وأظل، ولا يجيء

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٧

(٢) السابق ص ١٦١

هذا المعنى مع إظهار المفعول؛ إذ لا تقول: «حجرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظلنا»، هذا لغو من الكلام[1].

وذلك يعني أن ذكر المفعول فيه تقييد لمعنى العموم، فيتناقض مع غرض الكلام. وفي ذلك التفسير مبالغة في تقدير قيمة المعنى الذي يتغير مع إثبات عنصر المفعول الذي لا يفضي ذكره إلى مخالفة نحوية أو خروج على قاعدة نحوية؛ لأن معنى التعدي في البنية النمطية يقتضي مفعولاً.

ويصعد في تقديم الحجة على صحة هذه القاعدة الدلالية (إسقاط المفعول لتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله) إلى قمة النظم المتمثلة في لغة القرآن، ففي قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ [القصص: ٢٣]، المراد من حذف المفعول: أغنامهم أو مواشيهم، مع الفعل يسقون، هو : أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سَقْيٌ ...[2] الحذف إذن مناسب الغرض. وإثبات المحذوف خروج على القصد الذي لا يصح إلا مع ترك الذكر. وهكذا تكون هذه الفائدة هي علة الروعة والحسن في هذا النظم.

ويضيف نوعًا آخر من الحذف وصفه بالإضمار على شريطة التفسير[3] وذلك مثل قولهم: أكرمني وأكرمت عبد الله، فقد حذف (عبد الله) في الجملة الأولى؛ استغناءً بذكره في الثانية، فيكون تقدير الكلام: أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله[4]. وجاز حذف الاسم في الجملة الأولى (إضماره) لذكره في الثانية؛

(١) دلائل الإعجاز ص ١٦١، ١٦٢.

(٢) السابق ص ١٦١.

(٣) يدخل فيما يُعرف لدى النحاة بباب التنازع، وأمثلته لدى سيبويه في ١/ ٧٣ وما بعدها، تحت المصطلح الذي استخدمه الجرجاني أمثلة أخرى.

(٤) ذهب سيبويه في الكتاب إلى أن الاستغناء بالآخر يكون لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك. ويرى كذلك أن الفعل الأقرب أولى في العمل في الاسم الظاهر إذا لم =

أي: إن التفسير في الجملة الثانية شرط الإضمار في الأولى.

أما علة النبل واللطف والحسن والغرابة، أو مزية النظم في بيت البحتري:

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا، وَلَمْ تُهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ

فهي تكمن في العلاقة بين الإيهام الذي ينتج عن الحذف والبيان الذي ينتج عن الذكر، ولكن ليس ذلك مطلقًا، وإنما يقيد بدلالة المذكور على المحذوف، وكذلك تعليق هذا المعنى بفعل المشيئة، وتقدير الجملة: لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، ويؤدي العدول عن صورة البيت المنطوقة إلى صورة التقدير غير المنطوقة أو العدول عن الحذف إلى الذكر إلى كلام غثّ، وإلى شيء يمجه السمع وتعافه النفس، كما يقول الجرجاني[1].

وتسري هذه القاعدة الدلالية على بعض الآيات القرآنية؛ مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وأصلها: لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم.

بيد أن هذه القاعدة غير مطردة؛ إذ يلزم في بعض المواضع العدول عنها، وهو ما يعني أنها قاعدة جزئية، وأن الحذف (الإضمار) أو الذكر (الإظهار) يتوقف على قدرة السامع على كشف علة إيثار المتكلم الحذف على الذكر، أو الذكر على الحذف.

ويتبين ذلك بجلاء في تفسيره لقول الشاعر:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

وذكر (لبكيته) هنا أحسن، أما سبب الحسن فهو – كما يقول الجرجاني – «إنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دمًا، فلما كان كذلك، كان

= ينقض معنى ١/ ٦٧. (لاحظ قيد سيبويه: شرط العمل عدم نقض المعنى).

(١) دلائل الإعجاز ص ١٦٣.

الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنس به»[1].

ويعني ذلك أن علة العدول تكمن في مخالفة العادة؛ إذ من الطبيعي أن يبكي الإنسان دمعًا، ولما خالف الشاعر ذلك المألوف احتاج إلى أن يؤكد هذا المعنى، فكرر الفعل؛ ليجعل السامع يألف هذا المعنى، ويستسيغه، ويؤثره على المألوف لما فيه من حسن وغرابة، ويضيف إلى ذلك أن الذكر يتوقف كذلك على نوع مفعول الفعل «شاء» الذي حدد في قول الجرجاني: «متى كان مفعول «المشيئة» أمرًا عظيمًا أو بديعًا غريبًا، كان الأحسن أن يذكر ولا يُضمَر»[2].

فالسامع إذن هو مقرر المعيار؛ لأنه هو الذي يقرر إذا ما كان المعنى يتطلب الحذف أو الذكر، ويتبين ذلك من أمثلة عدة، مثل:

«لَوْ شِئْتُ أن أردَّ على الأميرِ رددتُ»

و «لو شئت أن ألقي الخليفة كل يوم لقيتُ»

فالمعنى هنا إخبار عن عِزَّةٍ، وهو أمر يُكْبِره السامع، ومن ثم كان الذكر مناسبًا لذلك المعنى، أما بنية: لو شئت خرجت، فليس فيها إخبار عن أمر عظيم.

ولذا لا يقتصر الحكم على (لو) فقط، بل يسري على حروف المجازاة الأخرى مثل: إن، من ... كقوله تعالى: ﴿ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَ ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقد يكون الحذف في بعض الاستعمالات هو الوجه الوحيد الذي يحقق الحسن أو مزية النظم، إلى حد أنه لو عُدِل عن ذلك الوجه إلى الوجه الآخر، أو عُدِل عن الحذف إلى الذكر لفقد الكلام المزية، أو لتلاشي سر الإعجاز في ذلك الوجه.

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٦٤.

(٢) السابق ص ١٦٥.

ومثال ذلك قول طرفة :

وَإِنْ شِئْتُ لَمْ تُرْقِلْ، وإِن شِئْتُ أَرْقَلَتْ

وتقدير الكلام أو الأصل: وإن شئت أن لا تُرقِل لم تُرقِل، ولكن الحذف هو الوجه هنا؛ لأن العدول عنه أو إثبات المحذوف يفضي – في رأي الجرجاني – «إلى ذهاب الماء والرونق، وخروجه إلى كلامٍ غث ولفظ رث»[1].

وعلى النقيض منه قول الجوهري :

فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا

وتفسير علة الذكر هنا محمول على تفسير البنية السابقة: ولو شئت أن أبكي دمًا لبكيته؛ لأن «أبكي دمًا» تقابل «أبكي تفكرًا». فالغرض من الذكر هنا أن الشاعر أراد أن يقول: قد أفناني النحول، فلم يبقَ مني وفيَّ غير خواطر تجول، حتى لو شئت بكاءً فَمَرَيْتُ شؤوني، وعصرت عيني ليسيل منها دمعٌ لم أجده، ولخرج بدل الدمع التَّفَكُّرُ[2].

إن الشاعر قد حقق مع الحذف؛ أي: حذف المفعول الأول، التنبيه إلى إثبات معنى الفعل للفاعل؛ إذ قد وقع بكاء من الشاعر، والمتوقع أن يعقب البكاء إسالة الدمع، ولكنه عدل عن ذلك الوجه إلى وجهٍ آخر في جملة التوكيد على المعنى؛ إذ نجد أن البكاء قد صار تفكرًا؛ أي: صار الثاني كأنه شيء غير الأول؛ لأنه جاء بأمر غير مستقر وغير متوقع، أو ما يعبر عنه بدلالة غير مباشرة.

ويؤدي استخراجُ ذلك المعنى الدقيق أو الفائدة الجليلة من أمثلة الحذف التي لا يكمن الغرض فيها إلا في دلالة المحذوف؛ لأن المذكور مبني عليه مؤكد له، إلى قاعدة دلالية أساسية هي: «ولن تبلغ الكناية مبلغ التصريح أبدًا». وقد صرح

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٦٧.

(٢) السابق ص ١٦٧.

الجرجاني بأنه مسبوق إليها من اقتباس لنص من كتاب «البيان والتبيين» للجاحظ، والذي يختمه بعبارة: قال: «أو ما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والتكشيف»[1]. ويعني بذلك أن المذكور (أو المصرح به) في الخطاب هو السبيل الوحيد إلى الكشف عن المحذوف (أو المكنى) وهو استنتاج من تلك المقابلة التي عقدها بين اللفظ والضمير.

وعلى العكس من أمثلة التصريح للثاني والإضمار للأول قول ذي الرمة:

وَلَمْ أمْدَحْ لأُرْضِيَهُ بشِعْرِي لَئِيمًا، أنْ يَكُونَ أصابَ مَالاً

فقد وقع الفعل الأول (أمدح) على المفعول المذكور صراحة (لئيمًا)، أما الفعل الثاني (أرضى) فقد وقع على ضمير المفعول المذكور؛ لأن الغرض وقوع نفي المدح على اللئيم وقوعًا صريحًا ظاهرًا، فإذا عدل عن ذلك الوجه فإنه يخرج على الغرض، بقوله: ولم أمدح لأرضي بشعري لئيمًا؛ أي: لو جعل المفعول الصريح «لئيمًا» للفعل الثاني (أرضى) لخالف مبدأ الإيهام والإبانة، وهو المبدأ الدلالي الذي سبق أن أشرنا إليه. وبعبارة الجرجاني التي تبرز العلاقة بين الإيهام والإبانة من جهة، والأصل من جهةٍ أخرى: «لكان يكون قد أبهم الأمر فيما هو الأصل، وأبانه فيما ليس بالأصل»[2].

ويؤدي التكرار أو إعادة اللفظ معنى يذهب إذا عُدِل عنه إلى الحذف، كما في قوله تعالى: ﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ﴾ [الإسراء: ١٠٥] وعلة الحسن والبهجة في إعادة اللفظ؛ لأنه يؤكد نسبة المنزَّل (القرآن) إلى معنى الفعل سواء أثبته لفاعله أو أثبت التباسه بمفعوله، ويذهب معنى التقرير والتوكيد إذا أظهر الضمير أو لو ترك فيه الإظهار إلى الإضمار، فقيل: وبالحق أنزلناه وبه نزل، أو كما قال

---

(١) النص في البيان والتبيين ١/ ١١٦ وغيره. ودلائل الإعجاز ص ١٦٩.

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٧٠.

الجرجاني: «العدمَ الذي أنت واجده الآن»[1]. يعني صفات الحسن والبهجة والفخامة والنبل، وبذا يندرج الإظهار هنا تحت المبدأ الدلالي السابق «التصريح أبلغ من الكناية».

ويختم أدلته على أن ترك الذكر أفصح من الذكر في مواضع بتفسير الحذف في قول الشاعر:

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى العَظْمِ

وتقدير الجملة التي وقع فيها الحذف: حززن اللحم إلى العظم، ولكن الشاعر عدل عن ذلك الأصل، ولم يذكر المفعول فحذفه أو أسقطه من النطق، وتركه في الضمير، أما علة ذلك فهي أن الشاعر أراد «أن يوقع في نفس السامع إيقاعًا يمنعه به من أن يتوهم في بدء الأمر شيئًا غير المراد، ثم ينصرف إلى المراد»[2]. أي: إنه أراد أن يفهمه، أو يجعله يتصور من البداية أن الحز مضى في اللحم حتى لم يرده إلا العظم.

وهكذا يتضح لنا من التحليلات السابقة أن الجرجاني يلح على ضرورة ربط البنية المختارة بالمعنى المراد، أو أن الصلة بين الاختيار (الذي يكمن فيه الغرض) والتأليف (الذي يُلْحظ في المنطوق) صلة وثيقة، كما أنه يؤكد على أن العدول ليس في الخروج على قواعد الصحة (أو الاستقامة) النحوية، وأن سر الإعجاز يكمن في الكشف عن إيثار وجه على آخر، وأن الغرض هو الذي يحدد المبدأ الدلالي؛ ولذا ليست المبادئ الدلالية – في مقابل أحكام النحو وقواعده – ثابتة أو مطردة.

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٧٠.

(٢) السابق ص ١٧٢.

الوجه الثالث

القصر (أو الاختصاص)

القصر معنى دقيق، ووجه لطيف من الوجوه التي تحمل بين طياتها أسرار النظم التي عني الجرجاني بالكشف عنها، ويتشقق ذلك المعنى الجامع (أي: القصر) إلى دلالات مختلفة تصاغ في عددٍ من الأبنية أو التراكيب التي تتباين فيما بينها تبعًا لتباين مكوناتها التي يختارها المتكلم، ويؤلف بينها واضعًا في اعتباره ضرورة أن يتمكن ذلك التأليف النهائي من حمل المعنى الذي يريد إيصاله (قصده)، سواء أكان المخاطب (المخاطبون) موجودًا بالفعل أو يفترض وجوده، ولا يعني ذلك أن المتكلم لا يراعي في اختيار أبنية القصر وتأليفها حال المخاطب فحسب، وإنما لا بد أن تكون قرائن المقال والحال من الوسائل المعينة على إدراك المخاطب قصد المتكلم دون لبسٍ أو غموض.

وهكذا لا تُدْرَس أبنية القصر إلا من خلال الربط بين تدرج الدلالات التي تتحقق معها وأحوال عناصر الخطاب أو التواصل معًا، أعني حال المتكلم وحال المخاطب والقرائن من جهة، وإيضاح العلاقة بين تلك الأبنية، وهي إخبارية في الأصل ووسائل النفي والتوكيد والاستثناء من جهة أخرى؛ وذلك لأن الوسائل التي تشكل القصر (أو الاختصاص)، بغض النظر عن الخلاف حول دلالة ضمير الفصل، ولكن في بنية الاستدراك ... إلخ، هي في الأغلب مركبة من معنيين غير منفصلين؛ أي: يلزم أن يُدْرَكا دفعة واحدة، كالنفي ونقض هذا النفي بإلا، أو التوكيد ودخول (ما) عليه.

إن الإفهام أو التواصل لا يتحقق إذن إلا بوقوع المخاطب على قصد المتكلم من خلال التشكيل اللغوي الذي يضم العناصر المنطوقة والقرائن التي تضم عناصر منطوقة وأخرى غير منطوقة؛ ولذا رأى اللغويون القدامى أنه لا يمكن أن

يدرك ذلك الهدف إلا إذا راعت تحليلاتهم وتفسيراتهم لأبنية اللغة المختلفة تلك العلاقة الوثيقة بين عناصر الخطاب. ويكفي أن ننظر في بعض مؤلفات سيبويه والفراء وثعلب والزجاج وغيرهم؛ لنقف على دور تلك العناصر في التفسير، بيد أن الجرجاني أولاها عناية أكبر؛ لأنه اختار مهمة أكثر عسرًا، وهي إيضاح الفروق الدقيقة بين وجوه الاستعمال أو الأبنية التي لا تختلف في مكوناتها وإنما تختلف في دلالاتها.

والمخاطب – في تفسير الجرجاني لوجوه العدول – له دور بارز، كما بينا، ولا يُتصور أن يعدل المتكلم عن وجه إلى وجه آخر دون أن يقصد من ذلك العدول معنى بعينه، فإذا فصل بين طرفي الخطاب، أو اقتصر على إيضاح حال طرف دون آخر فسوف يفضي ذلك على الأرجح إلى تفسيرات خاطئة للصياغات اللغوية، وليس في شيوع استخدام الجرجاني مصطلح «المخاطَب» أنه يؤثره على المتكلم؛ لأن المتكلم متضمن من كل تفسير؛ إذ التفسير مهمة المخاطب للكشف عن قصد المتكلم. وكما أشرنا من قبل إن التفسير موضع التقاء بين كفاءة المتكلم في إنتاج أبنية لغوية مختلفة وكفاءة المخاطب في فهم تلك الأبنية والتمييز بينها لتحديد تدرجها في القيمة.

ولذا فإن الخلاف حول تقدير دور المتكلم وإهمال دور المخاطب، أو إبراز قضية المتكلم وإنكار قضية المخاطب، خلاف مصطنع؛ لأننا إذا تناولنا القضية من جهة إنتاج النص فسيستأثر محور المتكلم بجلِّ الحديث فيها، وإذا تناولناها من جهة فهم النص وتفسيره فسيُصَبُّ النقاش في الأغلب في محور المخاطب. وهكذا لا يمكن الفصل بينهما عند درس المستويات اللغوية المختلفة التي شُغِل بها الدرس النحوي والدرس البلاغي على حدٍّ سواء. وفي ضوء هذا التصور نفهم ما ذهب إليه د. محمد أبو موسى فهمًا مغايرًا لظاهر كلامه، حين قال بعد إشارات مهمة إلى تنبه القدماء لفكرة المخاطب: «ثم إن البلاغيين الغارقين في

المقولات المنطقية إلى أذقانهم حين تكلموا عن المخاطب الذي تُراعي حاله في أساليب الحوار والمجاذبة، ذكروا أن القضية عند التحقيق قضيةُ متكلم؛ لأن العبارة تتأثر بما وعاه المتكلِّم من حال المخاطَب، يعني بحال المخاطَب المنعكسة في نفس المتكلم، وليس حال المخاطَب في ذاته، فالمخاطَب حينئذٍ يتحول إلى مثير من المثيرات التي تعمل في نفس مبدع الكلام، وبمقدار تأثره بهذا المثير ينضح ذلك على عباراته وأحوال صياغتها»[1].

وانتهى من ذلك إلى التأكيد على أن حال المتكلم هو الأصل، وليس الانشغال بحال المخاطب مقصودًا إليه في حد ذاته، بل إن مرجعه إلى حال المتكلم: وهكذا يكون المرجع دائمًا إلى ما في نفس المتكلم، وما انعكس فيها من إدراك وتصور لأحوال المخاطب؛ لأن هذا المتكلم هو الذي يصدر عنه الكلام.

وتؤكد هذه العبارة الأخيرة ما نرجحه من أن الاختلاف مرجعه جهة النظر والمعالجة؛ أي: إن نظرتنا إلى القضية من جهة إنتاج الكلام تغاير نظرتنا إليها من جهة تفسيره، وينبغي أن نذكر هنا أيضًا ضرورة التمييز بين أشكال الكلام المباشرة وغير المباشرة؛ إذ يؤثر كل نوع منهما على دور العناصر اللغوية وغير اللغوية في الصياغة والتفسير.

ولهذا نميل إلى أن هجوم د. محمد أبو موسى على كلام المرحوم أمين الخولي وموقفه من مسألة المخاطب ليس له مبررات علمية، إذ يقول: «وموقفه (أي: المرحوم أمين الخولي) من مسألة المخاطب واحدة من هذا الذي أقوله، فقد توهم أن القوم بلغت بهم السطحية حدًّا جعلهم يتصورون أن كل كلام يصاغ لا يستبطن فيه المنشئ حسه، وإنما تكون عينه وقلبه ولسانه على المخاطب المعين الذي لا يخلو من أن يكون منكرًا، أو مترددًا، أو خالي الذهن، أو منزلاً منزلة

(١) دلالات التراكيب ص ٧٦.

واحدة منها، وأنهم لهذا كانوا يدرسون كلام العوام ومناقلاتهم الإخبارية ومجاذباتهم في أحاديثهم اليومية، وأنهم تكلموا عن المخاطب ولم يتكلموا عن المتكلم؛ لأن القرآن من عند الله، وأن الكلام عن المتكلم وأحواله وما يعرض له لا يستقيم مع درس القرآن، وأن البلاغة حين شُغِلت بالقرآن أهملت الأدب!! وأنه رحمه الله يريد أن يعود بها إلى الأدب، إلى غير ذلك مما لو تأملته لم تجد له حقيقة»[1].

إن عبد القاهر حين بحث الأبنية اللغوية في مستويات مختلفة لم يفصل – فيما أزعم – بين محوري المتكلم والمخاطب؛ لأن القصد من تفصيل الكلام في حال المخاطب – في ضوء نظريته في النظم – الوصول إلى غرض المتكلم ، وينحصر السبيل إلى ذلك في إدراك الفروق الدقيقة بين وجوه النظم والكشف عن أسرارها الخفية.

ويلاحظ – ابتداءً – أن الجرجاني لم يتطرق إلى كل أشكال القصر، وإنما اقتصر على بعض الاستعمالات التي حُمِلَت لدى النحاة السابقين على وجه واحد، ولم تُلْحَظ الاختلافات الدلالية الدقيقة بينها، وقد التزم في تحليله هنا أيضًا تعليل المزية في أبنية الشعر وآيات القرآن بصفة خاصة من خلال مقابلة بين بنية منطوقة وأخرى مفترضة محتملة، مفسرًا قيمة العدول عن بنية نمطية مستقرة متوقعة إلى بنية غير نمطية، وغير مستقرة، وغير متوقعة.

ويلاحظ أيضًا إنه لم يُعْنَ بضم الإشارات المتفرقة في باب القصر، ويمكن أن تقسم قسمين، يعني الأول بـ (إنما)، بنيتها، ومواقعها، ودلالاتها، والثاني بـ (ما وإلا) وسياقاتها، ومعانيها، منطلقًا من مبدإ عام يحكم بنيتي القصر الأساسيتين،

---

(١) دلالات التراكيب ص ٧٥، لا يتسع المقام للرد على الردود القاسية المجانبة للصواب في هجوم د. محمد أبو موسى على أفكار المرحوم أمين الخولي وتصوراته في قضية تجديد البلاغة.

وهو إذا كان الأمر ينكره المخاطب ويشك فيه استخدم المتكلم النفي والإثبات، وإذا كان الأمر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو ما ينزل هذه المنزلة استخدم إنما.

اعتمد المتأخرون على مقولات الجرجاني وتحليلاته لأمثلة مختلفة من القرآن والشعر[1]، وغلب عليهم الميل إلى التقنين، ووضع الحدود والضوابط والتقسيمات المنطقية. ولا يتسع المقام للتفصيل في هذه الأمور التي أفردت لها مؤلفات كثيرة، ويهمنا هنا ما يفيد في بحثنا لمسائل القصر عند عبد القاهر. ومن ذلك حد القصر لدى البلاغيين ومكوناته وعناصره وأنواعه، أما حد القصر فهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، ويعني ذلك جعل الشيء خاصًا بشيء، أو جعل شيء مقصورًا على شيء بحيث لا يتعداه إلى غيره، وقد فُسِّر الشيء الأول بأنه المقصور، والشيء الثاني بأنه المقصور عليه، وهكذا لا بد لكل قصر أن يتكون من مقصور ومقصور عليه، أما طرقه فهي كثيرة، كالنفي والاستثناء، وإنما والتقديم والعطف وضمير الفصل[2].

وقد أشرنا من قبل إلى أن جمهور النحاة يرى وقوع المعنيين «النفي والإثبات» في بنية القصر أو الحصر دفعة واحدة؛ إذ لا يتصور وقوع إثبات منفصل عن النفي أو العكس بالعكس. وهو الرأي الذي أخذ به الجرجاني، وبرز بوضوح في تحليله لبنية (ما ... إلا)، ووظيفتها، يقول: «اعلم أنك إذا قلت: ما جاءني إلا زيد، احتمل أمرين، أحدهما: أن تريد اختصاصَ زيد بالمجيء، وأن تنفيه عمن عداه». فهو لا يفصل إذن بين وقوع الإثبات ووقع النفي، ثم يقول: «وأن يكون

---

(١) ليس هنا من دليل على قيمة تناول الجرجاني لمسائل باب القصر، أوضح وأقوى من نقل كتب القدماء والمحدثين أمثلة الجرجاني ذاتها دون أن تضيف في الأغلب إلى تفسيراته العميقة لها أية إضافة حقيقية.

(٢) القزويني: متن التلخيص ص ٤٥ وما بعدها.

كلامًا تقوله، لا لأن بالمخاطب حاجة إلى أن يعلم أن زيدًا قد جاءك، ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجئ إليك غيره»[1].

أي: أن قصد المتكلم لا بد أن يراعي حال المخاطب؛ ولذا لزم العدول عن بنية الإخبار - لأن المخاطب لديه معلومة مسبقة وهي «وقوع المجيء»، إلى بنية القصر؛ لأن المخاطب يريد معرفة تعيينه، فيكون النفي شاملاً لكل ما عدا المذكور، المخصص، أو المقصور عليه. فالتشكيل اللغوي إذن عملية وسطى تتطلب مراعاة حالي المتكلم والمخاطب معًا على مستوى الخطاب العادي على الأقل؛ لأن استعمال المتكلم صياغات تتضاد مع معرفة المخاطب وحاجته تفضي إلى وقوع خلل في عملية التواصل.

أما الاحتمال الثاني: «أن تريد الذي ذكرناه في «إنما» ويكون كلامًا تقوله ليعلم أن الجائي «زيد» لا غيره»[2]. ويعني ذلك وقوع حكم واحد مع (ما وإلا) هو التخصيص؛ ولذا تلتقي مع (إنما) في هذا الاحتمال، وبرغم خلاف النحاة حول دلالة تركيب «إن» مع «ما»؛ إذ يؤدي عند بعضهم إلى المبالغة والتوكيد، وعند آخرين إلى أن التوكيد حاصل أصلاً بإن، وليست (ما) إلا كافة، فإذا فهم حصر في بعض الاستعمالات فمرجعه إلى السياق.

ويمكن أن نلخص التحليل السابق لبنية القصر ودلالة مكوناتها في الأصل وبعد دخولها في بنية يراد منها أن تؤدي معنًى جديدًا هو معنى التخصيص، بيد أنه لا بد أنه يوضع في الاعتبار أننا لا نرمي من ذلك إلى حكم نهائي وتقييد القضية في تصور معين، بل نريد أن نحافظ على علاقات التفاعل بين الأبنية ومكوناتها ودلالاتها ووظائفها والسياقات والأحوال التي ترد فيها، وتظل

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٣٧.

(٢) السابق الصفحة ذاتها.

التساؤلات حول الدلالات في الإطار هذا ذات قيمة كبيرة، منها: هل تدل جملة القصر على الإثبات والنفي دلالة صريحة مقصودة، وتدل على النفي دلالة تضمن واقتضاء، أم أنها تدل على حكم واحد هو تخصيص الشيء بالشيء، وهذا الحكم يتضمن الإثبات والنفي، وحينئذٍ لا تكون دلالة الإثبات دلالة قصدية ودلالة النفي دلالة تضمن، وإنما هما معًا متضمنان في الدلالة الأصلية، وهي تخصيص شيء بشيء[1].

أما المسألة الأخرى التي نرى فائدة في تناولها بإيجاز لنتبين كيف وظِّفَت المقولات والإشارات التي وردت في تحليل الجرجاني لبعض أبنية القصر، في قوانينَ وضوابطَ ومعاييرَ أساسية لأيِّ بحثٍ أو تحليل. ويقسم القصر - ابتداءً - إلى قصر حقيقي وقصر إضافي. أما الحقيقي فينقسم باعتبار النسبة الخارجية قسمين:

الأول حقيقي، وهو تخصيص شيء بشيء على معنى أنه لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً؛ أي: أن القصد فيه إلى العموم، فالتخصيص هنا ينفي الاشتراك.

والثاني مجازي، وهو تخصيص شيء بشيء على معنى أنه لا يتجاوزه إلى بعض ما عداه؛ أي: أن القصر فيه موجه إلى معين، فالتخصيص هنا لا ينفي الاشتراك.

وفي حالة توجه النفي إلى معين تكون هناك احتمالات ثلاث؛ لأن المخاطب إما أن يكون معتقدًا ثبوت الفعل لما أثبته المتكلم له، ولهذا المعين الذي نفاه المتكلم عنه - وهو ما سمي قصر الإفراد - أو معتقدًا في شيء معين ثبوت الفعل لما نفى عنه، ونفيه لما أثبت له - وهو ما سمي قصر القلب - أو كان

---

(١) انظر تفصيلات مفيدة في هذه المسألة لدى د. محمد أبو موسى في دلالات التراكيب ص٤٤.

مترددًا له في اعتقاد في شيء معين - وهو ما سمي قصر تعيين.

ويفسر د. محمد أبو موسى المعنى المجازي للتخصيص الذي يتحقق مع القسم الثاني من القصر مؤكدًا على عنصر غير لغوي يمثل مكونًا أساسيًا في تفسير هذه البنية، أعني (النسبة الخارجية) يقول: «أما الادعاء أو القصر المبني على المبالغة (أو القصر المجازي في دراسة بلاغة القرآن ....) فالمراد به أن تثبت الشيء للشيء وتنفيه عن كل ما عداه، أو بعضه نفيًا يقوم على المبالغة والتجوز، ولا يقوم على المطابقة الحقيقية للواقع، فالنسبة الكلامية، أعني المفادة من الكلام، لا تطابقها النسبة الخارجية مطابقةً دقيقة؛ لأن فيها فضل تزيُّد ومبالغة»[1].

وهكذا لا يجوز إغفال دور العناصر غير اللغوية (حال المتكلم وحال المخاطب والسياق والقرائن) في تفسير أبنية القصر اللغوية عمومًا، وإن استوجب درس بنية القصر الإضافي التركيزَ على تلك العناصر؛ لأننا نريد أن نحدد قدر الاشتراك أو البعض الذي يخرج عن التخصيص، فقد ذكر البلاغيون أن معتقد المخاطب أو حاله هو الذي يحدد هذا البعض، وكأن العبارة حينئذ موجهة إلى موقف معين هو الذي يحدد دلالاتها، ما دام المتكلم قصد بها إليه، وأودعها من الخصائص والأحوال ما يطابق حال هذا المخاطب أو حال هذا الموقف، وكأن الجملة استمدت أحوالها البلاغية من دواخل نفس المخاطب وأحوالها، وبذلك تتحدد دلالتها، وتُضبط حدودها، ويُخصص عمومها، فإذا كان النفي في الاستثناء يفيد العموم في مثل قولك: «محمد ليس مشغولاً إلا بالأدب»، فإن حال المخاطب وحده هو القادر على أن يقيد هذا الإطلاق، ويخصص هذا العموم.

فإذا كان هناك زعم بأنه مشغول بالأدب والتفسير، كان النفي منصبًا على

---

(١) دلالات التراكيب ص ٤٦.

التفسير وحده، أما أن يكون مشغولاً بأي لونٍ آخر من ألوان القراءة مما لا يدور حوله الحديث، فذلك شيء قد سكتت العبارة عنه، ولم تتعرض له بإيجاب أو نفي؛ لأن سياق الكلام لا يناله[1].

وهكذا تتضافر العناصر اللغوية وغير اللغوية في تفسير أبنية القصر، ويتجلى ذلك بصورةٍ مباشرة في الخطاب العادي، أما طرق الخطاب الأخرى مثل لغة القرآن ولغة الأدب، شعرًا كان أو نثرًا، فإن الغرض ليس الإفهام في حد ذاته، بل يضم إليه التأثير والإقناع وأغراض أخرى تحمل طاقات متعددة ومتداخلة، طاقات خلاقة تتجاوز قيود الخطاب العادي.

أما التقسيم الأخير للقصر فيقوم على تحديد نوع الصفة؛ لأن الصفة في باب القصر أكثر دورانًا في الكلام، وتنقسم الصفة – ابتداءً – إلى صفة حقيقية أو لفظية، وصفة غير حقيقية أو معنوية؛ لأن المقصور أو المقصور عليه قد يكون صفة فعلية، مثل: شاعر، كريم، رسول. وقد يكون في حكم الصفة أو فعلاً صريحًا يلزم تأويله، مثل: جاء، حضر، ضرب. وهو ما يرجح لدينا أن الغرض من العدول عن بنية الإخبار إلى بنية القصر يكمن تفسيره في العلاقات النحوية بين المكونات اللغوية تفسيرًا غير منفصل عن القرائن.

وتتحدد علاقة التخصيص في بنية القصر من خلال العلاقة بين الصفة والموصوف، أو ماهية الشيء الأول والشيء الثاني؛ إذ إن الشيء الأول هو الذي خصصته بغيره وقصرته عليه، ويسمى المقصور، والشيء الثاني هو الذي خصصت به غيره وقصرته عليه، ويسمى مقصورًا عليه، ولا بد أن يكون أحدهما صفة والآخر موصوفًا، وهذا اقتضاء عقلي؛ لأنك أثبت أحدهما للآخر، وأحد طرفي الإثبات أعني المثبت أو المثبت له هو صفة أو في حكمها،

---

(١) السابق ص ٥٥، ٥٦.

فقد يكون المقصور صفة، والمقصور عليه موصوفًا، وقد يكون المقصور موصوفًا، والمقصور عليه صفة[1].

ويلاحظ قبل تحليل مسائل باب القصر أن عبد القاهر فيما نظن لم يرَ في الفصل المبدئي بين بنية (ما وإلا) وبنية (إنما) بجعله الأولى يستخدمها المتكلم إذا كان الأمر ينكره المخاطب ويشك فيه، والثانية يستخدمها إذا كان الأمر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو ما ينزل هذه المنزلة، دليلاً كافيًا على ضرورة مراعاة هذا المبدأ عند التفسير، بل إن استعمالات كل منهما في سياقات مختلفة أظهرت أن الدلالة العامة ليست دقيقة لبيان القصد من الاستعمال، وإنما يلزم تتبع الدلالات الجزئية المختلفة التي تتولد من استخدام أبنية القصر في مواضع وسياقات وأحوال مختلفة.

٣- ١ لا يختلف نهج الجرجاني في تحليله لمسائل «إنما» عن نهجه في معالجة المسائل الأخرى؛ إذ إنه لا ينكر قيمة جهد السابقين (وبخاصة النحاة) للتوصل إلى نتائج دقيقة في دراساتهم للأبنية اللغوية، ولكنه يرى أن إضافته تكمن في التنبيه إلى الفروق الدقيقة بين الاستعمالات التي تتفق في الظاهر أو في الدلالة الكلية.

ولذا كان المدخل إلى درس الاستعمالات المختلفة لبنية «إنما» كلام أبي علي الفارسي[2] في الشيرازيات وجعله بنية: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، في معنى بنية: ما حرم ربي إلا الفواحش، وكذلك بنية: وإنما يدافع عن

---

(١) دلالات التراكيب ص ٧٧، ٧٨.

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن المصادر وكتب التراجم تؤكد أن كلام الجرجاني في النحو موصول بكلام أبي علي الفارسي ولكن ليس بطريق مباشر، وإنما من خلال ابن أخت أبي علي الفارسي، أستاذ الجرجاني، وهو ما يتجلى في شرحه لمؤلفات أبي علي في النحو، وبخاصة الشرح الذي وصل إلينا، أعني «المقتصد في شرح الإيضاح».

أحسابهم أنا....، في معنى بنية: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا. وهو في ذلك التفسير يتابع الزجاج الذي اختار في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ ﴾ [البقرة: ١٧٣] [والنحل: ١١٥] أن تكون في معنى بنية: (ما حرم عليكم إلا الميتة)ن لأن (إنما) تأتي إثباتًا لما يذكر بعدها، ونفيًا لما سواها.

يقول الجرجاني معترضًا على تلك المقابلة بين البنيتين في المعنى: «اعلم أنهم، وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كتبته لك، فإنهم لم يَعنوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه، وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضَعان لمعنًى واحد. وفرقٌ بين أن يكون في الشيء معنى الشيء، وبين أن يكون الشيءُ الشيءَ على الإطلاق»[1].

معنى ذلك أن كلامهم لا يجب أن يؤخذ على ظاهره؛ لأنهم حين قابلوا بينهما في المعنى، فإن ذلك لا يعني المطابقة وإسقاط الفرق بينهما، ولكن يعني اشتراكهما في الدلالة العامة، وهي دلالة التخصيص[2]. وعلى ذلك فهما ليسا سواء، والدليل على ذلك: أنه ليس كل كلام يصلح فيه (ما) و(إلا) يصلح فيه (إنما). أي إنه إذا كان اشتراكهم أو تبادلهم في بعض المواضع ممكنًا في الظاهر (لأن المعنى كما سنبين فيما يلي لا بد أن يتغير مع التغير الذي يحدث في البنية) فإنه في بعض المواضع الأخرى غير ممكن. غير أن عبدالقاهر لم يكتفِ بمعيار الموقعية (إمكان تبادل البنيتين في الموقع الواحد) للتدليل على صحَّة مذهبه في ضرورة التفريق بينهما، بل استند كذلك إلى الدلالات المختلفة التي تختص بها كل بنية دون الأخرى.

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٢٩.

(٢) في ذلك الكلام دليل آخر على عدم إنكار الجرجاني فضلَ من تقدم عليه، ونقضٌ لاتهام باطل وُجِّه إليه.

ودليله على ذلك أنه لا يصلح في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٦٢] أن تقول: إنما من إله الله. وكذلك في قولك: (ما أحد إلا وهو يقول ذاك)، لا يصلح أن تغيره إلى (إنما أحد وهو يقول ذاك) لأن ذلك كلام لا معنى له. وكذلك قولك: إنما هو درهم لا دينار، فإذا قلت: ما هو إلا درهم لا دينار، لم يكن شيئًا. ويقبل تعليل النحاة مدخلاً سليمًا لبيان الفرق بينهما، يقول: فإن قلت: إن سبب ذلك أن (أحدًا) لا يقع إلا في النفي وما يجري مجرى النفي من النهي والاستفهام، وأن (من) المزيدة في (ما من إله إلا الله) كذلك لا تكون إلا في النفي[1]. يعني ذلك أن الدلالة الأساسية مع (إنما) هي الإثبات ويكون النفي متضمنًا فيها، بخلاف الدلالة الأساسية مع (ما وإلا)، التي هي النفي ويكون الإثبات متضمنًا فيها. وما ذكره البلاغيون فيما بعد استخلاص من تلك الإشارات التي أوردها الجرجاني في مقابلاته بين أبنية (إنما) وأبنية (ما وإلا)، يقول د. محمد أبو موسى مدللاً على ما نذهب إليه: «والذي ذكره البلاغيون في (إنما) يكاد يرجع في جوهره إلى محور واحد هو أن النفي فيها نفي متضمن مخبوء وخافت، فليس له من الجهارة والقوة ما للنفي في (ما وإلا)، وترتب على ذلك أنه صح أن تجامع (لا) العاطفة التي لا ينتفي بها شيء قد نفي قبلها بغيرها؛ لأن النفي مع (إنما) ليس نفيًا صريحًا، وترتب على ذلك أيضًا أنه لا تقع (من) الزائدة، ولا لفظة (أحد) في جملتها؛ لأن هذه وتلك لا تقع إلا في حيز النفي»[2].

ومع تسليمنا بهذا التفريق وبما قاله النحاة من قبل، فإننا نرى أن دلالة بنية القصر أشد تعقيدًا مما ذكروا، إذ يتحقق التقرير أو الإثبات في جملة الإخبار قبل

(١) دلائل الإعجاز ص٣٢٩.

(٢) دلالات التراكيب ص١٤٧، ١٤٨.

دخول إنما، ولذا تكون مزية (إنما) في محصلة الجمع بين الإثبات (لما يذكر بعده) والنفي (لما سواه)؛ أي: تحقيق المبالغة في التأكيد، وهو المعنى المراد في بعض أبنية «إنما» حيث تكون لمعنى التوكيد في حد ذاته، ويكون في التدليل على معنى القصر فيها تمحل وتعسف. وقد أشار الربعي إلى تلك الوظيفة المتميزة لـ (إنما) في تفسيره لإفادة الحصر فيها حين قال: «... لما كانت كلمة (إن) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) الزائدة المؤكدة، ناسب أن تضمن معنى الحصر؛ لأن الحصر ليس إلا تأكيدًا على تأكيد[1].

وتجدر الإشارة هنا أيضًا إلى اتفاق النحاة على أن أبنية القصر لا تستخدم في معنى الإخبار (لا يكون هذا ابتداء أبدًا، وإنما يكون ردًا على آخر)، وذلك لأن دلالة الإخبار دلالة بسيطة، وهي إما دلالة الإثبات أو النفي أو التوكيد. أما دلالة أبنية القصر، كما أشرنا من قبل فهي دلالة مركبة (إثبات متضمن النفي أو نفي متضمن الإثبات)، كما أن في الإخبار إفادة معلومة جديدة ليس للمخاطب علم بها، وذلك يتناقض مع دلالة (إنما) عند عبدالقاهر والبلاغيين من بعده أيضًا. فقد قال: «اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة»[2].

وهكذا يلزم أن تكون هناك دلالة أخرى إضافية عند استعمال (إنما)؛ لأن ما بعدها معلومة لا يجهلها المخاطب، فيكون القصد من الاستعمال إصابة معنى جديد مترتب على تلك المعلومة، وهو ما نفهمه من تفسير الجرجاني لجملة: «إنما هو أخوك»: «لا تقوله لمن يجهله، ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقر به، إلا أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ»[3].

---

(١) رصف المباني للمالقي ص٣٩٧.

(٢) دلائل الإعجاز ص٣٣٠.

(٣) السابق، الصفحة نفسها.

ويضيف إلى معنى التنبيه السابق معنى التذكير في تفسيره لبعض أبنية إنما؛ مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ﴾ [النازعات: ٤٥] إذ يقول: «... كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم، فالإنذار إنما يكون إنذارًا أو يكون له تأثير، إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه»[1].

ولا يقع هذا المعنى حين تحذف (إنما)؛ إذ يكون المعنى في جملة: «أنت منذر». معلومة جديدة يقدمها المتكلم إلى المخاطب الذي يجهلها جهلاً تامًّا؛ ولذا يقبل الشك فيها؛ لأنها خبر يحتمل التصديق والتكذيب.. وليس هذا المعنى هو المراد من المتكلم، وإنما يريد أن يذكّر المخاطَب بمهمة محددة يجب أن يؤديها فحسب دون أي شيء آخر؛ ولذا تكون وظيفة (إنما) إثبات ما يذكر بعدها (الإنذار) ونفي ما عداه (أي شيء آخر خلاف الإنذار).

أما ما ينزل هذه المنزلة فهو الادعاء بأمر ظاهر معلوم، أو جعل الوصف في حكم الظاهر المعلوم، وذلك مثل قول الشاعر:

إنما مصعب شهاب من الله

والمعنى ادعاء الشاعر أنه وصفه بوصف ثابت له، مشهور به، ولم يصفه إلا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه أحد.

بيد أنه يجيز صحة العدول عن استخدام (إنما) إلى استخدام (ما وإلا) في الأبنية التي تدل على هذا المعنى الأخير، وهو الادعاء بالظاهر المعلوم، إلا أن هذه الصحة النحوية يقترن بها تغيير طفيف في معنى البنية المعدولة، وهو ما يتضح في تعليل الجرجاني لصلاحية تبادل (إنما مصعب شهاب) مع (ما مصعب إلا شهاب): «لأنه ليس من المعلوم على الصحة، وإنما ادعى الشاعر فيه أنه كذلك، وإذا كان هذا هكذا، جاز أن تقول بالنفي والإثبات، إلا أنك تُخرِج

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٣٠، ٣٣١.

المدح حينئذ عن أن يكون على حد المبالغة، من حيث لا تكون قد ادعيت فيه أنه معلوم، وأنه بحيث لا ينكره منكر، ولا يخالف فيه مخالف»[1].

أما الظاهر المعلوم فلا يصلح فيه التبادل مع النفي والإثبات؛ كأن يقال: ما هو إلا أخوك، وما أنت إلا ولد. ويعني ذلك أن التبادل هنا يحكمه مبدأ دلالي، وهو إذا كان الأمر ظاهرًا معلومًا مع (إنما) لم يجز تبادلها مع (ما وإلا). أما إذا لم يكن ظاهرًا معلومًا (أي في حكمه) جاز تبادل (ما) مع (ما وإلا).

بيد أن ذلك المبدأ الدلالي فيه تجوز؛ لأنه لا يتسق ولا يصمد حين نقابل بين الآية السابقة: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ﴾ وبين قوله تعالى: ﴿ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٣]، فليس القصد هنا أيضًا إعلام المخاطب بأمر يجهله أو ينكره، وإنما هو تنبيهه ﷺ ولفته إلى أنه نذير فحسب، وأنه ليست له طاقة فوق ذلك، وليس مكلفًا بسوى الإنذار... فالقصد هنا إذن هو القصد هناك، إلا أن البنية الأولى اتخذت صورة الإثبات، وهكذا يكون المعنى النهائي هو الأساس وهو شدة التأكيد، وهو يؤكد صواب اختيار بعض النحاة أن يكون معنى الحصر المحوري البارز في أبنيته هو قوة التوكيد أو بعبارتهم تأكيد على تأكيد.

وفي ضوء هذا نفهم تقرير د. أنيس بأن القصر لا يعدو أن يكون تأكيدًا للكلام ومبالغةً في توضيح الأحكام وتنبيهًا للأذهان[2]. فهو يريد أن يقرر الدلالة الأساسية التي تتحقق في أبنية الحصر، وهي الدلالة الثابتة المستقرة. أما الفروق الدقيقة بين تلك الأبنية، التي يستند فيها إلى مبادئ دلالية فرعية فهي غير مستقرة، إذ تصلح في مواضع ولا تصلح في أخرى، ومن ثم فليست لها صفة القاعدة الجوهرية، ألا وهي الاطراد؛ ولهذا قرر أن القصر لا يعدو أن

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٣٢.

(٢) من أسرار اللغة ص١٧٥ وما بعدها.

يكون توكيدًا، بيد أن النفي والاستثناء يأتيان في تأكيد النفي بخلاف (إنما) التي تكون لتاكيد الإثبات، وأن استعمال النفي مع (إلا) كان في أصله، وفي معظم ما جاءنا من نصوص قديمة، لا يفيد ظاهر معناه، ولكنه من وسائل التلميح والتعريض يهدف بها المتكلم إلى تأكيد النفي في كلام سابق[1].

ولا أرى فيما قاله د. أنيس اقتطاعًا من كلام القدماء بطريقة غير واعية، كما زعم د. محمد أبو موسى في هجوم عنيف على هذا الرأي، وأنه أغفل المعنى الأهم أو المعنى الأم في تركيب الحصر، وهو إثبات شيء لشيء ونفيه عن غيره، بل أغفل بيان وجه دلالة التركيب على تأكيد ما قبله، يقول د. محمد أبوموسى: «ولم يحاول الأستاذ أن يبين كيف كان قوله: (إن هو إلا نذير) مؤكدًا لنفي الجنون ومس السوء؛ لأنه لو حاول ذلك فلن يجد مفرًّا من القول بأنها إثبات صفة له، ونفي ما عداها، وهو القصر الذي يجتهد في إغفاله والازدراء عليه»[2].

إن د. أنيس يركن إلى القاعدة الأساسية وهي الاطراد، وينتهي من تتبع دقيق لاستعمالات أبنية (إنما) إلى أنها في الأغلب في معنى تأكيد الإثبات، وعلى النقيض تكون استعمالات (ما وإلا) في معنى تأكيد النفي. وهي وجهة نظر معقولة لم يخالف فيها القدماء في شيء. بل إن د. محمد أبوموسى نفسه يقول في تحليله لنماذج من جمل الحصر ناقدًا نهج الجرجاني والبلاغيين: «ثم إن عبدالقاهر والبلاغيين أغفلوا ضروبًا من القصر بالنفي والاستثناء لا يجري فيها ما يذكر من أحوال المخاطب، ولا تجد الكلام يستقيم لك إذا حاولت اعتسافه على هذا الطريق»[3]. ثم يقدم أمثلة مختلفة للتدليل على صحة كلامه، لا يكون

---

(١) لا يتسع المقام لاقتباس النصوص كاملة، ومع ذلك لا تجور الجمل التي أوردنا على رأيه؛ إذ إنها تعرضه في وضوح.

(٢) انظر تفاصيل نقده في دلالات التراكيب من ص١٣١: ١٣٥.

(٣) دلالات التراكيب ص١٠٦ وما بعدها.

المعنى مع استعمال النفي والاستثناء إلا التقرير والتوكيد. أليس هذا ما أشار إليه د. أنيس؟! فليس الخلاف في حقيقته إذن إلا خلافًا حول طبيعة القاعدة، هل نجعل القاعدة المطردة هي المعيار أم المبادئ غير الثابتة؟

إن القصد لا يتحقق عند عبدالقاهر من خلال مراعاة المتكلم في اختياره لمكونات البنية اللغوية والتأليف بينها لأداء معنى بعينه يريد من المخاطب أن يقع في ذهنه على هيئة تكونه في نفس المتكلم.

وهكذا يحافظ المتكلم على تفاعل المخاطب معه في عملية التلقي والفهم والتفسير، سواء أكان ذلك في حال الخطاب المباشر الذي يتميز باشتراك عناصر أخرى خارجية تعمل على استمرار التفاعل بإكمال الثغرات في بنية الخطاب، أو في حال الخطاب غير المباشر الذي يحتم افتراض تلك العناصر الخارجية ليشكل صورة من صور التفاعل تختلف باختلاف حال المخاطبين، زمانهم ومكانهم، وثقافتهم وكفاءاتهم.

وتمثل أبنية القصر أدلة جلية على تلك العلاقة المتوترة بين المتكلم والمخاطب؛ فكما أن بنية (إنما) تستند إلى مبدإ دلالي يحدد طبيعة الخبر فيها وهو كون الخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، فإن بنية (ما وإلا) تستند إلى مبدإ آخر، وهو كون الخبر ينكره المخاطب ويشك في صحته. ويحول الاختلاف بينهما دون إمكان تبادلهما في بعض المواضع، وتؤدي مخالفة المبدأ الخاص بكل منهما إلى إسقاط الفرق الدقيق بينهما، الذي عني به الجرجاني في تحليله عناية فائقة. ففي الخبر بالنفي والإثبات تكون المعلومة السابقة لدى المخاطب حول موضوع الخطاب هي أساس استعمال تلك البنية، يقول الجرجاني: «فإذا قلت: ما هو إلا مصيب أو ما هو إلا مخطئ. قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت... (أي ينكره ويشك فيه)»[1].

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٣٢.

فالقصد في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ......﴾ [إبراهيم: ١٠] إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعى خلافه... ولا يتحقق هذا المعنى إلا من خلال بنية النفي المتضمن معنى الإثبات، التي يجب استعمالها في حال الرد على كلام سابق، فيكون الغرض دفع صحة الادعاء السابق (من خلال النفي) مع التأكيد على خلافه (من خلال الإثبات). وذلك ما نفهمه من تعليله لبنية مقابلة يستعمل فيها (إنما)، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠] فقد جاء منها بإنما: لأنه ابتداء كلام قد أمر النبي ﷺ بأن يُبْلِغه إياهم ويقوله معهم، وليس هو جوابًا لكلام سابق، قد قيل فيه: (إن أنت إلا بشر مثلنا)[١].

ولا يربط الجرجاني في تفسيره للمعنى في الآية السابقة بالكلام السابق فحسب، بل ينظر إلى الكلام اللاحق أيضًا، ويأخذ منه دليلاً إضافيًا على صحة قوله، إذ قال: «ثم جاء الجواب من الرسل الذي هو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١] كذلك بـ (إن وإلا) دون (إنما)؛ لأن من حكم من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالفه فيه، أن يعيد كلام الخصم على وجهه، ويجيء به على هيئته ويحكيه»[٢].

وعلى الرغم من وضوح كلام الجرجاني السابق، واتساق أدلته على ضرورة استخدام أو اختيار النفي والإثبات لأداء ذلك المعنى فإن د. محمد أبو موسى يتخذ الآية دليلاً على زعمه بأن النفي والاستثناء فيها إنما جاء لمحض التوكيد والتقرير (ومن ثم لا يفسره حال المخاطب ولا حال المتكلم) يقول في تفسيرها: فيها قصر الرُسل على البشرية؛ أي لستم رسلاً، وإنما أنتم بشر. والقوم يعتقدون أن الله لا يرسل بشرًا رسولاً، ومادام الرسل يدعون الرسالة فهم عند القوم

(١) دلائل الإعجاز ص٣٣٣.

(٢) السابق ص٣٣٣.

ينكرون البشرية، ثم إن إصرار الرسل على إنكار بشريتهم في معتقد القوم يكون بمقدار إصرارهم على الرسالة.. إذن المعول عليه هنا ليس حال المخاطب التنزيلي... وإنما هو حال المتكلم واعتقاده في المخاطب، يعني حال المخاطب كما يتصورها المتكلم وكما يراها. فالرسل عليهم السلام لم ينكروا بشريتهم، ولم يكن منهم ما ينافي الإقرار بالبشرية، وإنما كان منهم ذلك عند المتكلمين[(١)].

أليست الجملة الأولى في تفسيره تخالف زعمه أن النفي والاستثناء في الآية قد جاء لمحض التوكيد. إن قوله: لستم رسلاً، وإنما أنتم بشر، يدل بوضوح على وقوع نفي وإثبات، ثم إن جملة: يعني حال المخاطب كما يتصورها المتكلم، تنقض اتخاذه الآية دليلاً على أنه موقع لا يفسره حال المخاطب ولا حال المتكلم. إن الخطاب ليس مباشرًا وإنما حكاية على لسان المخاطبين الذين يشكُون في نبوة الرسل وينكرون عليهم ذلك؛ لأنهم ادعوا أمرًا لا يجوز أن يكون لمن هو بشر، وهكذا لا بد أن يؤتي بكلام يصوغ هذا المعنى، ويدل على صلاحية بنية النفي والإثبات.

ويبرز دور الكلام السابق في اختيار بنية النفي والإثبات واقتضاء أن يكون اللفظ موافقًا للمعنى، بأمثلة عدة كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ۝ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٢، ٢٣] فالذي تقدم من الكلام (أي إنك لن تستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الإباء، ولا تملك أن توقع الإيمان في نفوسهم...) يقتضي أن يكون اللفظ، كالذي تراه: (إن أنت إلا نذير)، أي ليس في وسعك شيء أكثر من أن تنذر وتحذر[(٢)].

---

(١) دلالات التراكيب ص١٩ ويلاحظ تأثره بكلام المتأخرين برغم إقراره بأن عبدالقاهر كان أصفى حسًا، وأشف إدراكًا وأكثر وعيًا بالدلالة.

(٢) انظر تفصيل تفسيره لهذه الآية المماثلة، دلائل الإعجاز ص٣٣٤.

إذن ينبغي في إطار هذا التفسير المستخلص من كلامه أن يفرق بين بنية تعتمد على كلام سابق وبنية يبتدأ بها الكلام، وكذلك أن يفرق بين بنية تفيد بعدها نفي وإثبات (إيجاب)، وأخرى تفيد بعدها إثبات (إيجاب) ونفي، وبين بنية القصد بالخبر بعدها أن تعلم السامع أمرًا قد غلط فيه بالحقيقة، وبنية القصد فيها إثبات أمر يدفعه السامع ويدعى خلافه.

يشير الجرجاني أيضًا إلى أن مزية (إنما) في بنية: «إنما جاءني زيد». تكمن في أنك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعةً واحدة في حال واحدة. على حين تكون البنية الشبيهة لها في المعنى وهي: «جاءني زيد لا عمرو». دالة على ذلك المعنى، ولكن في حالين، أي مجيء زيد مستقل عن عدم مجيء عمرو. أما المزية الثانية لها فهي أنها تجعل الأمر ظاهرًا في أن الجائي (زيد) ولا يكون هذا الظهور مع (لا)[1].

ويعني ذلك أنه مع (إنما) المعنى مركب، ولا يصح معها الفصل بين الإيجاب والنفي، كما أن ما بعدها يكون مؤكدًا؛ إذ يخلص الحديث لشخص بعينه، لا يشاركه فيه أحد؛ لأنها تثبت المعنى لما بعدها وتنفيه عما سواه.

أما أوجه الشبه بين الكلام «بإنما» والكلام «بلا» فتظهر في المعاني التالية:

إن النفي ليس المراد به نفي مشاركة الثاني للأول، وأن الغرض إبطال ظن أو إزالة شبهة، أو تردد لدى المخاطب أن يكون الثاني قد قام بالفعل، فتحقق المعنى للأول، أو بعبارته النص عليه، وأخيرًا تصحيح معلومة خاطئة لدى السامع حول الفاعل، أما الفعل فلديه (أي السامع) عِلمٌ مسبق به.

٣- ٢ نلاحظ - ابتداء - أنه حين انتقل إلى معالجة مسائل (ما وإلا) لم يجعل كلامه مقتصرًا على بيان أسرار هذه البنية ودقائقها في حد ذاتها، وإنما اتخذ

(١) دلائل الإعجاز ص٣٣٥.

وسيلة المقابلة نهجًا ثابتًا لتأكيد صحة تفسيره؛ إذ كان يضع بنية (إنما) كبنية افتراضية في مقابلة بنية (ما وإلا) ليبرز إمكان تبادلهما مع عدم تغير المعنى، أو لزوم وقوع تغيير في المعنى عند العدول عن بنية منهما إلى أخرى.

ويذهب الجرجاني إلى أن بنية: «ما جاءني إلا زيد». تحتمل أمرين: أحدهما: أن تريد اختصاصَ (زيد) بالمجيء وأن تنفيه عمن عداه[1]. ويعني ذلك أن مزية (ما وإلا) تكمن في توجه الكلام بعدها إلى النفي (لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليّ غيره)، وكذا وقوع الإثبات على زيد، فيتحقق بهما معنى الاختصاص. والآخر: أن تريد الذي ذكرناه في (إنما)، ويكون كلامًا تقوله ليعلم أن الجائي «زيد» لا غيره. وهنا يسقط الفرق بينهما، فيكون المعنى قصر معنى الفعل على الفاعل دون غيره.

فإذا زال ذلك الفرق بينهما كان تفسير التقديم والتأخير مع (إنما) مدخله للتفريق بين تقديم المفعول على الفاعل والمحافظة على رتبة كل منهما مع (ما وإلا) وأثر ذلك في المعنى، يقول الجرجاني موضحًا الفرق بين: «ما ضرب زيدًا إلا عمرو». و «ما ضرب عمرو إلا زيدًا». أنه إذا: قدمت المنصوب كان الغرض بأن الضارب مَنْ هو، والإخبار بأنه عمرو خاصة دون غيره، وإذا قدمت المرفوع، كان الغرض بيان المضروب مَنْ هو، والإخبار بأنه (زيد) خاصة دون غيره[2].

ويعني ذلك أنه مع تقديم المنصوب يتوجه معنى القصر إلى المرفوع، فيكون هو المقصور عليه وحده دون غيره. أما مع تقديم المرفوع فإن معنى القصر يتوجه إلى المنصوب، فيكون هو المقصور عليه وحده دون غيره. وفي كلتا

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٣٧ وما وضع بين قوسين بعد ذلك هو عبارة الجرجاني.

(٢) السابق ص٣٣٨.

الحالتين يقع القصر على المتأخر الذي يلي (إلا). وفي ضوء هذا التفريق يكون تفسير معنى القصر في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾ [فاطر: ٢٨]. إذ إنه مع تقديم اسم الله تعالى يكون الغرض أن يبين الخاشعين من هم، ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم، ولو أخر ذكر اسم الله وقدم العلماء... لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن، ولصار الغرض بيان المخشي مَنْ هو، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره[1].

وعلى ذلك يجوز أن يكون الكلام بعد (ما وإلا) في معنى الكلام بعد (إنما) في بعض المواضع، وأن معنى الاختصاص يقع في واحد فقط من الفاعل والمفعول، وأنه يقع في الذي يكون بعد (إلا) منهما، وفي المؤخر منهما مع (إنما) أيضًا.

ولما كانت الحال لا تستوي مع التقديم والتأخير بعد (إنما) فإن الغرض من قول الفرزدق:

وإنما يُدافعُ عَنْ أَحْسابهم أنا أو مِثْلي

ليس كما ذهب السابقون إلى: أنه فصل الضمير للحمل على المعنى، فهذا غلط، وإنما هو أن يخص المدافع لا المدافع عنه. ولو قال: إنما أدافع عن أحسابهم، لصار المعنى أنه يخص المدافع عنه[2].

ويعني ذلك أنه حين فصل الضمير وأخره جعل معنى الحصر يقع عليه، فهو المقصور عليه، ولو أعاد الضمير إلى الفعل وجعله متصلاً (استكن ضميره في الفعل)، لتغير المعنى لأن القصر سيقع على المتأخر (عن أحسابهم)، كما هي الحال في بنية (ما وإلا): وما أدافع إلا عن أحسابهم. وذلك وفق القاعدة السابقة

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) السابق من ٣٤١، ٣٤٢.

التي تسري على (إنما) و(ما وإلا)، وهي وقوع الاختصاص معهما في المؤخر دون المقدم، أما إذا قيل: وإنما أدافع عن أحسابهم أنا. كان الفاعل الضمير المستكن في الفعل، وكان (أنا) الظاهر تأكيدًا له، أعني للمستكن، والحكم يتعلق بالمؤكد دون التأكيد؛ لأن التأكيد كالتكرار[1].

أي أن القصر لا يقع على الضمير المتأخر (أنا)، كما أن المؤخر المقصور عليه لا يكون توكيدًا ولا معطوفًا ولا نعتًا، وحينئذ يصير المؤخر المقصور عليه هو قوله (عن أحسابهم)، ويكون المعنى: أنه لا يدافع إلا عن أحسابهم حتى مع التأكيد. وليس هذا غرضه، وإنما هو كما قال من قبل: «لا يدافع عن أحسابهم إلا هو». والاختصاص فيه للفرزدق.

ولا تختلف العلاقة بين الفاعل والمفعول في الاختصاص بـ (ما وإلا) عن العلاقة بين المبتدأ والمؤخر في الاختصاص بـ (إنما). ولقد أشرنا إلى أن الاختصاص يقع في الذي يلي (إلا) من الفاعل والمفعول، أما إذا وقعا جميعًا بعد (إلا) فالاختصاص في الذي يلي (إلا) منهما مباشرة؛ ولذا يكون الاختصاص في جملة: ما ضرب إلا عمرو زيدا، في الفاعل، وعلى العكس من جملة: ما ضرب إلا زيدا عمرو، إذ يقع الاختصاص فيها في المفعول.

ويسري حكم الفاعل والمفعول على حكم المبتدأ والخبر، ومعنى ذلك - كما يقول الجرجاني - «أنك إن تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدأ كان الاختصاص فيه، وإن قدمته على المبتدأ، صار الاختصاص الذي كان فيه في المبتدأ»[2].

يعني أن الاختصاص يتوجه إلى المتأخر سواء أكان مبتدأ أو خبرًا، وهو الحكم

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٤٥.

(٢) السابق، الصفحة ذاتها.

الذي يسري على الفاعل والمفعول أيضًا بعد (إنما).

فإذا قلت: إنما هذا لك. فالاختصاص في (لك). والدليل على ذلك إمكان العطف عليه بلا، إشارةً إلى نفي عما سواه؛ أي: إنما هذا لك لا لغيرك. وإذا قلت: إنما لك هذا. فالاختصاص في (هذا). والدليل على ذلك أيضًا إمكان العطف عليه بلا، إشارةً إلى النفي؛ أي: إنما لك هذا لا ذاك. وينطبق هذا الحكم على قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠] فالاختصاص فيها في المبتدأ المتأخر، وهو (البلاغ) و(الحساب)[1] خلافًا للاختصاص في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ﴾ إذا يقع في الجار والمجرور.

ولا يختلف ذلك المعنى في الاختصاص بإنما عنه في الاختصاص بما وإلا؛ أي حين تقول: ما زيد إلا قائم. فالقصر في الخبر؛ أي في القيام، إذا خصصت زيدًا بهذه الصفة دون غيرها من الأوصاف التي يمكن أن يتوهم كونه عليها، مع مراعاة أن الأوصاف الأخرى المحتملة لا بد أن تكون متعلقة بالوصف القائم؛ أي تنافي صفة القيام، فليس إثبات صفة معينة لزيد يعني نفي كل الأوصاف الأخرى على الإطلاق، ويطلق على هذا النوع قصر الصفة على الموصوف. وكذلك إذا قلت: ما قائم إلا زيد. فالقصر يقع في المبتدأ المؤخر (زيد)، إذ اختص بكونه موصوفًا بالقيام، فيكون (زيد) هو الذات الوحيدة المختارة من كل الذوات الأخرى المحتملة ليقع فيها الاختصاص، ويطلق على هذا النوع قصر الموصوف على الصفة.

ويؤكد الجرجاني أن المعنى في الجملة الأولى ليس على نفي الشركة؛ أي ليس

---

(١) يذهب د. محمد أبو موسى إلى أن دلالة التقديم في الجملة الأولى على القصر ملغاة، وفي الجملة الثانية ثابتة، وقد تلاءم التقديم الملغي أثره مع التقديم الباقي فيها أثره من ناحية تقطيع الكلام وتنسيقه إيقاعًا متقنًا. ص١٦٨، ١٦٩ من دلالات التراكيب.

له مع (القيام) صفة أخرى، بل المعنى أن ليس له بدل القيام صفة ليست بالقيام، وأن ليس القيام منفيًا عنه، وكائنًا مكانه فيه (القعود) أو (الاضطجاع) أو نحوهما[1].

أما علة جواز جملة: إنما هو قائم لا قاعد. (أي إمكان العطف بلا).

وعدم جواز جملة: ما زيد إلا قائم لا قاعد(*). (أي عدم إمكان العطف بلا).

فترجع إلى أنه مع (إنما) يكون التأكيد ممكنًا، بإثبات الأوصاف المنفية الأخرى المحتملة. أما مع (ما وإلا) فلا يجوز إثبات الأوصاف الأخرى لأن النفي بها مطلق، أي أنها تفيد عموم النفي، إذ نتضمن الإشارة إلى كل الأوصاف المغايرة للصفة المثبتة أو المختصة، وهو أصل الوضع فيها أو الدلالة الوضعية الأصلية فيها. يقول الجرجاني: «وهي موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته، لا لأن تفيد بها النفي في شيء قد نفيته»[2].

وعلة فساد أو امتناع كل جملة المشاكلة لجملة: ما زيد إلا قائم لا قاعد(*). هي هي، لا تتغير مع كل الجمل المناظرة لها، فلا يجوز: ما جاءني إلا زيد لا عمرو(*). ولا: ما ضربت إلا زيدًا لا عمرا(*). إذ يقع تناقض في المعنى في الأمثلة السابقة؛ لأن النفي مع (ما وإلا) يفيد العموم أو مطلق النفي، خلافًا للنفي مع (لا) الذي يفيد الخصوص، فيؤدي وقوعهما معا في بنية واحدة إلى تناقض الجزء الأول (المتقدم) فيها مع الجزء الثاني (المتأخر).

ويبدو أن العلة الحقيقية في صحة العطف بلا مع (إنما) و عدم صحته مع (ما وإلا) تكمن في التفريق بين الدلالة الأساسية الظاهرة والدلالة الثابتة المتضمنة. فإن وجوب انتفاء المجيء من غير زيد في جملة: ما جاءني إلا زيد - كما يقول

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٤٦.

(٢) السابق ص٣٤٧.

الجرجاني - ليس يوجبه من أجل أن كان ذلك إعمال نفي في شيء، وإنما أوجبه من حيث كان (المجيء) الذي أخبر به مجيئًا مخصوصًا، فإذا كان لزيد لم يكن لغيره[1].

ويعني ذلك أن الدلالة الأساسية مع (إنما) هي دلالة الاختصاص بالإثبات، أي إثبات المجيء لزيد أساسًا، ويفهم من ذلك انتفاء المجيء عن غيره. ويؤكد ذلك بقوله: «ولكن بأنه لما كان المجيء المقصود مجيئًا واحدًا، كان النصُّ على «زيد» بأنه فاعله وإثباته له نفيًا له عن غيره، ولكن من طريق المعقول، لا من طريق أن كان في الكلام نفي»[2].

هذا المبدأ الذي رسخه الجرجاني واعتمد عليه البلاغيون من بعده دون أدنى إضافة أو تغيير مبدأ جوهري يستند إليه ليس في التفريق بين الدلالة الكلية لبنية (إنما) وبنية (ما وإلا) فحسب، بل في التفسير الدلالي الدقيق لعدم صلاحية بعض الأبنية التي تتشكل مع (ما وإلا) خلافًا للصلاحية الدلالية مع (إنما). وينتج عن التفريق بين الدلالة المتحصلة بطريق المنطوق والدلالة المتحصلة بطريق المفهوم هذا الشكل، النهائي لذلك المبدأ الدلالي: التخصيص يقع في (إنما) بإثباتٍ في المنطوق ونفيٍ في المفهوم، أما التخصيص في (ما وإلا) فيقع بنفيٍ في المنطوق وإثباتٍ في المفهوم.

ولذا فإن عدم صحة جملة: ما جاءني إلا زيد لا عمرو، يرجع إلى وقوع النفي مرتين ملفوظًا أو منطوقًا؛ الأولى بـ (ما وإلا)، والثانية بـ(لا)، وهو ما عبر عنه الجرجاني بقوله: «إن جئت بلا العاطفة، كما في المثال السابق، كنت قد نفيت الفعل عن شيء قد نفيته عنه مرة صحيحًا ثابتًا»[3].

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٤٨.

(٢) السابق ص٣٤٨. أيضًا للسيوطي رأي يخالف هذه الدلالة.

(٣) السابق ص٣٤٩.

ويضيف تفسيرًا آخر لجملة: ما ضرب إلا عمرو زيدا، على الرغم من إقراره بأن ذلك ليس بأكثر الكلام، أي ليس الأكثر شيوعًا في الاستعمال، وأنه قُدِّم بوقوع معنى الاختصاص في الذي يلي (إلا) مباشرة. ويرى ابتداء أن هذ الجملة مركبة من كلامين، هما: «ما ضرب إلا عمرو»؛ أي بدأ المتكلم بذكر الضارب وإيهام الضرب. ثم قيل له: «مَنْ ضَرَبَ؟» فقال: «ضرب زيدًا»؛ أي أبان المضروب من خلال استفهام المخاطب عنه استفهامًا ضمنيًا. وهكذا يرجع الاختلاف بين البنيتين إلى اختلافهما في الغرض؛ إذ الغرض من: ما ضرب زيدا إلا عمرو. أن يختص (عمرا) بضرب زيد، لا بالضرب على الإطلاق. أما الغرض من: ما ضرب إلا عمرو. إذا ذكر الفعل غير مُعَدىً، إسناد الفعل إلى فاعله مطلقًا، فليس ههنا مضروب إلا وضاربه (عمرو)[1].

بيد أنه لاحظ أن تلك القاعدة الدلالية غير مطردة، حين نظر في بعض أمثلة (إنما)، ووجد لزامًا عليه – وهو النهج الذي اتبعه الجرجاني – كما أشرنا من قبل – أن ينبه إلى دلالة المواضع التي تخرج عن ذلك المبدأ الدلالي العام الذي يحكم استعمال (إنما) و(ما وإلا).

ويفسر علة عدم حسن العطف بـ (لا) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: ١٩]، [الزمر: ٩] وفقًا للمبدأ السابق الذي يجيز: إنما يتذكر أولو الألباب لا الجهال من خلال أمرين.

الأول: يرجع إلى معنى الفعل، أي إنه إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصح إلا من المذكور ولا يكون من غيره (هنا التذكر).

الثاني: يرجع إلى أن النفي المتضمن هنا قد يقع منطوقًا به، أو كما يقول الجرجاني: إن النفي فيما نحن فيه، النفي يتقدم تارة ويتأخر أخرى، ومثال

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٥٠.

التأخير قوله تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾ [الغاشية: ٢١، ٢٢][(١)]. أما التقديم فمثاله: «ما جاءني زيد، وإنما جاءني عمر».

ويضيف أمرًا آخر، يحدد أثر تلك البنية، والبعد الدلالي الآخر الذي تحتمله، وهو أن الكلام بعد (إنما) لا يراد نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه. أي ليس ظاهر المعنى المستفاد منها، وإنما المعنى الخفي (معنى المعنى) الذي يشار إليه بطريق الاقتضاء. وهكذا يكون الغرض في الآية ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ليس أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار، وأن يقال إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم، في حكم من ليس بذي عقل، وإنكم إن طمعتم فيهم في أن ينظروا ويتذكروا، كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب[(٢)].

وهكذا يكون التعريض بوصفه (المعنى الخفي أو المراد أو الغرض) دلالة أخرى يجب مراعاتها عند تحليل بعض الأمثلة المشاكلة (من القرآن والشعر) إلى جوار المبدأ الدلالي الأساسي الذي يحكم استعمال (إنما).

أما علة مناسبة دلالة التعريض لمعنى (إنما) فتتضح من قوله: (إنما وقع التعريض) بأن كان من شأن (إنما) أن تُضَمِّن الكلام معنى النفي من بعد الإثبات، والتصريح بامتناع التذكر ممن لا يعقل؛ أي أن إسقاط (إنما) يؤدي إلى سقوط النفي المتضمن، ويصير الكلام غيرَ مناسب لحمل معنى التعريض: (ومحال أن يقع تعريض لشيء له في الكلام ذكر، ولا فيه دليل عليه)[(٣)].

وتجدر الإشارة في نهاية ذلك التحليل إلى التأكيد على أن عبدالقاهر لم ينظر في تفسيره لأمثلة القرآن والشعر، إلى جملة القصر في حد ذاتها، بل كان يراعى

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٥٣.

(٢) السابق ص٣٥٤.

(٣) السابق ص٣٥٦، ٣٥٧.

سياقها الكلي، الكلام السابق والكلام اللاحق، والمناسبة التي قيلت فيها، أو بعبارة موجزة «مراعاة قرائن المقال والحال»؛ لأنه لا يعني بظاهر المعنى، وإنما غرضه النفاذ منه إلى المعنى الخفي ليُبرز موضع الدقة وسر الغموض. أما الدليل الأخير على تلك الخصوصية في التحليل والتفسير - إضافة إلى الأدلة السابقة - فهو تفسير قوله تعالى حكايةً عن اليهود: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١]، دخلت (إنما) ليدل على أنهم حين ادعوا لأنفسهم أنهم مصلحون، أظهروا أنهم يدعون من ذلك أمرًا ظاهرًا معلومًا؛ ولذلك أُكّد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم، فجُمِع بين (ألا) الذي هو للتنبيه وبين (إنّ) الذي هو للتأكيد، فقال ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾[1].

ومعنى ذلك أن بنية القصر تناسب المعنى السابق؛ لأن الكلام السابق يدل على توجيه أمر لهم بعدم الإفساد، فكان ردهم أن قصروا أنفسهم على الإصلاح؛ لأنهم لو قالوا: إنما المصلحون نحن، فقصروا الإصلاح على أنفسهم، لما اتسق مع المعنى السابق؛ لأنه لا يرد عليه، وكذلك لزم أن يضم الرد عليهم دلالة تناسب قوة دلالة القصر، فجمع في الرد بين التنبيه و التوكيد.

وهذه الأمثلة الأخيرة تؤكد تقدم التحليل لدى الجرجاني تقدمًا كبيرًا؛ إذ لم يعد ينظر إلى الجملة في حد ذاتها، بل إلى الجملة المحللة والجملة السابقة عليها والجملة اللاحقة بها، ففي المثال المذكور آنفًا، تقدمت جملة النفي ﴿ لَا تُفْسِدُوا ... ﴾، وأعقبتها جملة قصر ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾، ثم جملة مبالغة في التوكيد ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ .... ﴾.

وهكذا نرجح أن تحليلات الجرجاني قد خطت خطوات أكبر وأعمق في النظر إلى أبنية العربية وكشف دقائقها، وأنها لم تخالف تحليلات النحاة السابقين، بل

(١) دلائل الإعجاز ص٣٥٨.

إنها اتخذت من القواعد المستقرة لديهم منطلقًا إلى رصد الدلالات المختلفة الـتي تنتج عن دخول الأبنية في سياقات مختلفة، بيد أنـه لم يَـدَّعِ الإحاطـة بكـل تلـك الدلالات، ولكن ما ذكره لم يكن إلا على سبيل التمثيل، ليؤكد ضرورة مراعـاة الدلالات الظاهرة والخفية معًـا، منبهًـا إلى أن الأولى تسـتند إلى قواعـد مسـتقرة مطردة، بينما تستند الأخرى إلى مبادئ غير ثابتـة غـير مطـردة، يحـتكم فيهـا إلى السياقات والقرائن في تحولاتها بتحويرها وتعديلها باستمرار.



مراجع البحث

أ- المراجع العربية :

- **د. إبراهيم أنيس**

من أسرار اللغة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٥م.

- **د. إبراهيم سلامة**

بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ط٢، الأنجلو المصرية، ١٩٥٢م.

- **د. أحمد أحمد بدوي**

من بلاغة القرآن، دار نهضة مصر، ١٩٥٠م.

- **أحمد أبوزيد**

مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن، دار الأمان، الرباط ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

- **د. أحمد جمال العمري**

المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، مكتبة الخانجي ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

- **د. أحمد درويش**

محاضرات في علم الأسلوب، ١٩٨٣ / ١٩٨٤م.

- **إدريس السغروشني وعبدالقادر الفاسي (إشراف)**

في اللسانيات واللسانيات العربية، عيون، المغرب، ١٩٨٨.

- **أمين الخولي**

فن القول، دار الفكر العربي، ١٩٥٤م.

- **د. البدراوي زهران**

عالم اللغة، عبدالقاهر الجرجاني، المفتن في العربية ونحوها، دار المعارف، ط٣، ١٩٨٦م.

- د. بدوي طبانة

البيان العربي، الأنجلو المصرية، ط١، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م.

- د. بسيوني عبدالفتاح فيود

من بلاغة النظم القرآني، مطبعة الحسين الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

- التفتازاني والمغربي والسبكي والدسوقي

شروح التلخيص، دار السرور، بيروت، لبنان د.ت.

- الجاحظ

- البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، جـ١، ٤، مكتبة الخانجي، ط٥، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، جـ١-٥، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٥، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.

- د. درويش الجندي

نظرية عبدالقاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر ١٩٦٠م.

- الرماني والخطابي وعبدالقاهر

ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله أحمد، ود. محمد زغلول سلام، دار المعارف، ط٣، ١٩٧٦م.

- روبرت هولب

نظرية التلقي، ترجمة د. عز الدين إسماعيل، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ١٩٨٨م.

- د. سيزا قاسم ود. نصر حامد أبوزيد

أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السيميوطيقا، دار إلياس العصرية، ١٩٨٦م.

- **سيبويه**

الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، جـ١-٥، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة من ٦٦/ ١٩٧٧م.

- **د. شوقي ضيف**

البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط٧، ١٩٨٧م.

- **د. صلاح فضل**

علم الأسلوب، النادي الأدبي الثقافي بجدة، ١٩٨٨م.

- **د. طاهر سليمان حمودة**

ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٢م.

- **عبدالفتاح لاشين**

التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبدالقاهر، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٨٠م.

- **عبدالقاهر الجرجاني**

دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الخانجي، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الخانجي، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

- **فاطمة الطبال بركة**

النظرية الألسنية عند رومان ياكبسون، دراسة ونصوص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

- **د. فؤاد علي مخيمر مخيمر**

فلسفة عبدالقاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٣م.

- **القزويني**

متن التلخيص، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٣٢م.

- **المالقي**

رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٩٧٥م.

- **د. محمد زغلول سلام**

أثر القرآن في تطور النقد الأدبي، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٢م.

- **د. محمد عبدالمطلب**

قضايا الحداثة عند عبدالقاهر الجرجاني، الخانجي، ١٩٩٠م.

- **د. محمد مفتاح**

التلقي والتأويل، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩٤م.

- **د. محمد محمد أبوموسى**

دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، مكتبة وهبة ١٩٨٧م.

- **د. منير سلطان**

إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط٣، ١٩٨٦م.

- **وليد محمد مراد**

نظرية النظم عند عبدالقاهر الجرجاني، وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية، دار الفكر، دمشق ١٩٨٣م.

الدوريات :

- **د. أحمد المتوكل**

نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، منشورات كلية الآداب، الرباط ١٩٧٦.

مجلة الفصول، مجلد ٧، عدد ٣/ ٤، أبريل - سبتمبر ١٩٨٧م.

د. تمام حسان: المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، من ص٢١.

د. عز الدين إسماعيل: قراءة في معنى المعنى، عند عبدالقاهر الجرجاني من ص٣٧.

ب- المراجع الأجنبية :

- Heinz Vater

Einfuehrung in die Textlinguistik, W. Fink (UTB) Muenchen 1992.

- Max Weisweiler,

Abdul Qahir Al-Çurçani's Werk ueber die Unnachahmlichkeit des Korans und seine syntaktischstilistischen Lehren, Qriens, Leiden 1958.

* **R. A. de Beaugrande / W. U. Dressler,**

Einfuehrung in die Textlinguistik, Max Niemeyer Tuebingen 1981.

* **Wolfgang Heinemann / Dieter Viehweger,**

Textlinguistik, Eine Einfuehrung, Max Niemeyer Tuebingen 1991.



نبذة عن المؤلف

* حاصل على الدكتوراه في اللغة من كلية الألسن - جامعة عين شمس عام ١٩٨٤م، من خلال نظام الإشراف المشترك مع جامعة ارلانجن نورنبرج بألمانيا.

* عمل بكلية الألسن مدرسًا ثم أستاذًا مساعدًا من ١٩٩٠م، ثم أستاذًا من ١٩٩٧م.

* صدرت له مجموعة من المؤلفات اللغوية، منها:

١) **نظرية التبعية في التحليل النحوي**، الأنجلو المصرية ١٩٨٨م.

٢) **عناصر النظرية النحوية**، الأنجلو المصرية ١٩٨٩م.

٣) **علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات**، الأنجلو المصرية ١٩٩٣م. ولونجمان ١٩٩٧م (حصل هذا الكتاب على جائزة البحوث الممتازة لعام ١٩٩٣م).

٤) **ظواهر تركيبية في كتاب المقايسات للتوحيدي**، الأنجلو المصرية ١٩٩٥م.

٥) **دراسات لغوية تطبيقية**، مكتبة دار الشراق ١٩٩٧م، مكتبة الآداب ٢٠٠٥م.

هذا بالإضافة إلى بعض الترجمات في علم اللغة والتراث العربي منها:

١) **«جموع التكسير في اللغات السامية» لـ ١- مورتونن.**

مترجم عن الإنجليزية، نشر المنظمة العربية للتربية والعلوم و الثقافة ١٩٨٣م.

٢) **«تاريخ الأدب العربي» لـكارل بروكلمان.**

القسم الرابع ٧-٨ بالاشتراك، مترجم عن الألمانية، نشر الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٣م.

٣) **«علم النص، مدخل متداخلات الاختصاصات» لـ فان دايك.**

مترجم عن الألمانية، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠١م.

٤) **«الأساس في فقه اللغة العربية» لمجموعة من المستشرقين.**

بإشراف أ. د/ فولفديتريش فيشر، مترجم عن الألمانية، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٢م.

٥) **«القضايا الأساسية في علم اللغة» لـكلاوس هيشن.**

مترجم عن الألمانية، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٣م.

٦) **«مدخل إلى علم اللغة» لـ كارل ديتر بونتنج.**

مترجم عن الألمانية، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٣م.

٧) **«تاريخ علم اللغة الحديث» لـ جرهارد هلبش.**

مترجم عن الألمانية، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٣م.

٨) **«المدخل إلى علم لغة النص» لـ فولفجانج هاينه مان، وديتر فيهفجر**

مترجم عن الألمانية، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٣م.

٩) **«مدخل إلى علم النص» مشكلات بناء النص، لـ زتسيسلاف واورزنياك**

مترجم عن الألمانية، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٣م.

١٠) **«مناهج علم اللغة» من هيرمان باول حتى ناعوم تشومسكي.**

لـ بريجيته بارتشت، مترجم عن الألمانية، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٤م.

١١) **«دراسات في العربية» لمجموعة من المستشرقين.**

بروفسيور فيشر، مترجم عن الألمانية، نشر مكتبة الآداب ٢٠٠٥م.

١٢) **«التحليل اللغوي للنص» لـ كلاوس برينكر**

مترجم عن الألمانية، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٥م.

تحت الطبع:

- «أسس الشعر العربي الكلاسيكي» لايفالد فاجنر.
- «تطور علم اللغة منذ سنة ١٩٧٠م» لجرهارد هلبش.
- «نماذج النص اللغوية»، الأسس والإمكانات.

لكل من اليزابت جوليش وفولفجانج رايبله.

- اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص.
- «دراسات في فقه العربية واللغات السامية الأخرى» لفيرنر ديم.
- «فويل للقاسية قلوبهم» دراسات في الجملة الوصفية العربية لفيرنر ديم.
- «تفسير العلل اللغوية» نظرية الزجاجي في النحو لكيس فرستينج.





فهرس المحتوى



رقم الإيداع : ٤٦٩٦ لسنة ٢٠٠٥م

الترقيم الدولي: I.S.B.N.: 977 - 241 - 647 - 6